الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : التحليل الاقتصادي

بعنوان:

تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة حالة الجزائر

من إعداد الطالبة:

مالكي رشيد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور :شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة

	أستاذ التعليم العالي- جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي- جامعة تلمسان	مشرفا
	أستاذ محاضر أ– جامعة	عضوا
	أستاذ محاضر أ - جامعة	عضوا

السنة الجامعية: 2017 /2018

كلما أدّبني الدهــر أرانـي نقص عقلي

وإذا ما ازددت علماً زادني علماً بجهلي

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين

جميع إخوتي

الأصدقاء والأحباب

كل طلبة العلم ...

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة بجامعة تلمسان وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور شعيب بغداد، الذي جاد علىّ بنصائحه وتوجيهاته القيمة خلال إنجاز وإعداد هذه المذكرة، ولم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته السديدة والقيمة، كما أتوجه بالشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى أن أتقدم بآيات الشكر والعرفان والتقدير إلى السادة: عميد الكلية، ورئيس المجلس العلمي، دون أن أنسى السيد الفاضل معلاش عبد الرزاق، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
كلمة شكر	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	---
قائمة الاشكال البيانية	---
مقدمة عامة	**1 - 11**
الفصل الأول: معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي	**12**
تمهيد	13
المبحث الأول: ماهية التنمية وأهم النظريات المفسرة لها	**15**
المطلب الأول: مفهوم التنمية	15
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	15
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	17
المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	18
الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادية	19
الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	39
الفرع الثالث: ملخص نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	50
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية والفكر الاقتصادي	**55**
المطلب الأول: مساهمة الفلاحة في التنمية الاقتصادية	55
الفرع الأول: توفير المواد الخامة	55
الفرع الثاني: توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد	56
الفرع الثالث: توفير المواد النقدية	56
الفرع الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي	57
الفرع الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة	58
الفرع السادس: مساهمة القطاع الفلاحي بدعم الاقتصاد القومي من خلال أربع آليات رئيسية	58
المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية	59
الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية	59
الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية	62
الفرع الثالث: وظائف أهداف التنمية الفلاحية	64
الفرع الرابع: شروط التنمية الاقتصادية الفلاحية	64

الفرع الخامس: إستراتيجية التنمية الاقتصادية الفلاحية	65
الفرع السادس: عقبات التنمية الاقتصادية الفلاحية	66
الفرع السابع: بعض مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر	67
المطلب الثالث: نماذج التنمية الزراعية	70
الفرع الأول: نموذج الحفاظ على التربة	70
الفرع الثاني: نموذج الأثر الصناعي – الحضري	72
الفرع الثالث: نموذج الانتشار	73
الفرع الرابع: نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي	74
خلاصة الفصل الأول	78
الفصل الثاني: إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	**79**
تمهيد	80
المبحث الأول: الموارد والإمكانيات الفلاحية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر	**81**
المطلب الأول: الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر	**81**
الفرع الأول: الموقع والخصائص الطبيعية في الجزائر	81
الفرع الثاني: الموارد الأرضية	90
الفرع الثالث: الموارد البشرية	96
المطلب الثاني: وضعية الإنتاج الزراعي في الجزائر	97
الفرع الأول: الإنتاج النباتي	97
الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني	119
الفرع الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر	124
المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	**134**
المطلب الأول: المشاكل والمعوقات الطبيعية	134
الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية	134
الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية	139
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية وعلمية	142
الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج	143
الفرع الثاني: مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي	150
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية	153
الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية	153
الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تنظيمية	154
خلاصة الفصل الثاني	159

الفصل الثالث: أساليب الدعم الكفيلة بتنمية القطاع الفلاحي	**160**
تمهيد	161
المبحث الأول: ماهية الدعم في القطاع الفلاحي	**162**
المطلب الأول: مفاهيم (مضامين) عامة حول الدعم الفلاحي	163
الفرع الأول: مفهوم الدعم	163
الفرع الثاني: تعريف الدعم الفلاحي	163
المطلب الثاني: مؤشرات (قياس) الدعم الفلاحي	165
الفرع الأول: أهم المؤشرات المستخدمة في تقدير الدعم الزراعي	166
الفرع الثاني: مؤشرات أخرى مستخدمة في تقدير الدعم الزراعي	169
المطلب الثالث: الملف الزراعي في منظمة التجارة العالمية	171
المبحث الثاني: السياسة الفلاحية نمط (هام) من أساليب الدعم	**180**
المطلب الأول: السياسات المساندة (الداعمة) للتنمية الزراعية	180
الفرع الأول: مفهوم ومتطلبات السياسة الزراعية	180
الفرع الثاني: أهداف ومضامين السياسة الزراعية	184
المطلب الثالث: تجارب دولية في سياسات التنمية الزراعية	191
الفرع الأول: دولة الهند	192
الفرع الثاني: دولة تركيا	198
الفرع الثالث: المملكة المغربية	204
الفرع الرابع: دول الإتحاد الأوروبي	211
المطلب الرابع: سياسة التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر	220
الفرع الأول: ملامح ومعالم السياسة الزراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي (1962-	220
الفرع الثاني: الأسعار والدعم في القطاع الزراعي الزراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي (1962- 1989)	229
الفرع الثالث: السياسة الزراعية في عقد التسعينيات	241
الفرع الرابع: سياسة الدعم الفلاحي في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	256
الفرع الخامس: سياسة الدعم الفلاحي في إطار برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي	295
الفرع السادس: سياسة الأقطاب الفلاحية	323
الفرع السابع: أفاق الإنتاج الزراعي وفقا لسياسة الأقطاب الفلاحية والبرنامج الخماسي 2015-2019	327
خلاصة الفصل الثالث	332

الفصل الرابع: تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر	**334**
تمهيد	335
المبحث الأول: ماهية التمويل الفلاحي	**336**
المطلب الأول: مفهوم وأنواع التمويل	336
الفرع الأول: مفهوم التمويل	336
الفرع الثاني: أنواع التمويل	336
الفرع الثالث: المخاطر المتعلقة بعملية التمويل	342
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي	343
الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي	343
الفرع الثاني: أهمية التمويل الفلاحي	345
المطلب الثالث: مصادر تمويل القطاع الفلاحي	346
الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية	346
الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية	348
المبحث الثاني: مسار التمويل الفلاحي بالجزائر من الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2014.	**351**
المطلب الأول: التمويل الفلاحي في ظل التسيير الذاتي	351
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي أثناء مرحلة الثورة الزراعية	356
الفرع الأول: تمويل الاستغلال الفلاحي	357
الفرع الثاني: تمويل الاستثمار الفلاحي	363
المطلب الثالث: التمويل الفلاحي في ظل التغيرات التي شهدها القطاع	367
الفرع الأول: التمويل الفلاحي بعد إعادة الهيكلة	368
الفرع الثاني: التمويل الفلاحي أثناء إصلاحات 1987 وما بعدها	371
المطلب الرابع: التمويل الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي	377
الفرع الأول: القروض الفلاحية وتطورها في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	377
الفرع الثاني: القروض الفلاحية وتطورها في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي	381
خلاصة الفصل الرابع	397
الخاتمة العامة	**399**
المصادروالمراجع	**405**
الملاحق	**427**
الملخص	---

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
الفصــل الأول: معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي		
(01-I)	تزايد إنتاج الغذاء مع تزايد السكان.....	30
(02-I)	مراحل النمو الاقتصادي عند والت وينمان روستو.....	38
(03-I)	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي ونسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي بالجزائر للفترة 2008-2013.....	69
(04-I)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2008- 2013.....	69
الفصــل الثاني: امكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر		
(01-II)	مساحة ونسبة كل إقليم بالجزائر.....	84
(02-II)	عناصر المناخ في المناطق المناخية السبع في الجزائر.....	89
(03-II)	توزيع الأراضي المستعملة في الزراعة بالقطر الجزائري تبعا لطريقة استغلالها.....	91
(04-II)	أهم مكونات الغطاء النباتي في الجزائر.....	92
(05-II)	تطور أعداد السكان والقوى العاملة الإجمالية والعمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013.....	97
(06-II)	توزيع المساحة المزروعة والمحصودة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010.....	100
(07-II)	حرائق الغابات.....	102
(08-II)	تطور الإنتاج والمردودية حسب نوع الحبوب للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.....	103
(09-II)	المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة البقوليات.....	105
(10-II)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الخضروات.....	107
(11-II)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة المحاصيل الصناعية.....	108
(12-II)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الزراعات المحمية.....	110
(13-II)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة زراعة الأعلاف.....	112
(14-II)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات والنواة (شعبة أشجار الفواكه).....	114
(15-II)	يوضح تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الحمضيات للفترة (2009-2014).....	115

(II-16أ)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لعنب المائدة والعنب المجفف للفترة (2009-2014).....	116
(II-16ب)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لعنب الخمور للفترة (2009-2014).....	116
(II-17)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة التمور.....	117
(II-18)	تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الزيتون.....	117
(II-19)	تطور أعداد الثروة الحيوانية بالجزائر من متوسط الفترة 2006- 2010 إلى 2014.....	119
(II-20)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بالجزائر من متوسط الفترة 2000-2010 إلى 2014.....	120
(II-21)	تطور إنتاج الأسماك من الفترة 2010 إلى 2015.....	122
(II-22)	تطور إنتاج البيض من الفترة 2010 إلى 2014.....	123
(II-23)	تطور إنتاج الحليب من الفترة 2010 إلى 2014.....	123
(II-24)	تطور إنتاج العسل من الفترة 2010 إلى 2014.....	124
(II-25)	أشكال تدهور الأراضي وتحسينها في الدول النامية والعربية.....	136
(II-26)	توزيع المستثمرات الفلاحية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب طبيعة المستثمرة للموسم الفلاحي 2009/2008.....	137
(II-27)	المقارنة بين تغيرات الغطاء النباتي خلال فترتين زمنيتين (2007-1999و(2000-2011) بالجزائر.....	139
(II-28)	نتائج تحليل منحنى التغير في الجفاف بالجزائر حسب العقود المدروسة.	140
الفصـل الثالث: أساليب الدعم الكفيلة بتنمية القطاع الفلاحي		
(III-01)	يوضح تقديرات دعم المنتجين (ESP) لبعض الدول بالنسب المئوية لمجموع الإيرادات الفلاحية للموسم الفلاحي 2012-2016.....	167
(III-02)	قيم ونسب تقديرات دعم المنتجين بالنسبة لل OCDE والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.....	168
(III-03)	قيم الدعم الكلي ونسبته من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في OECD – الو أ م – الإتحاد الأوربي 2011 - 2016.....	169
(III-04)	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة.....	173
(III-05)	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم.....	178
(III-06)	الهيكل التنظيمي لسياسة الأسعار الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول.....	232
(III-07)	تطور أسعار الأدوات الزراعية بالدينار في الجزائر خلال الفترة 1974-1977.....	235
(III-08)	تطور الرقم القياسي لأسعار المبيدات في الجزائر خلال الفترة 1973-1977.....	236

(09-III)	مصفوفة السياسات برنامج الإصلاح الهيكلي في قطاع الزراعية الجزائري.....	243
(10-III)	أهم الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في النصف الثاني من التسعينات.....	244
(11-III)	تطور مؤشرات تنمية القطاع الزراعي.....	246
(12-III)	العمالة الإجمالية والزراعية.....	247
(13-III)	تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي.....	247
(14-III)	توزيع المساعدات والدعم المالي العمومي للفروع الرئيسية وبرامج التنمية المستدامة عام 1999.....	254
(15-III)	تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990- 1999.....	255
(16-III)	النشاطات المدعمة في مجال السقي الفلاحي.....	266
(17-III)	توزيع المبالغ حسب نوع الأنشطة التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.....	268
(18-III)	دعم تكثيف إنتاج الحبوب.....	269
(19-III)	دعم البقول الجافة.....	270
(20-III)	دعم الزراعات العلفية.....	270
(21-III)	دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.....	271
(22-III)	دعم زراعة البطاطا.....	272
(23-III)	دعم زراعة الكروم.....	273
(24-III)	دعم مشاتل إنتاج شتلات الأشجار المثمرة والكروم.....	275
(25-IIIأ)	دعم اقتناء العتاد الفلاحي.....	275
(25-IIIب)	دعم اقتناء العتاد الفلاحي.....	276
(26-III)	دعم تربية النحل.....	278
(27-III)	دعم تربية الدواجن.....	279
(28-III)	دعم تربية الخيل والإبل.....	279
(29-III)	دعم تربية الأغنام والماعز.....	279
(30-III)	تطوّر حجم واستخدامات المخصّصات المالية الموجّهة لحساب التخصيص رقم 302-067 الذي عنوانه FNRDA خلال الفترة (2000-2005).....	280
(31-III)	تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية في حساب التخصيص رقم071- 302 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة2000– 2009.....	284
(32-III)	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.....	286
(33-III)	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.....	288

(34-III)	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.....	290
(35-III)	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.....	290
(36-III)	الميادين التي خصصها مخطط التنمية الفلاحية في إطار التأطير والدعم التقني.....	293
(37-III)	برنامج التجديد الريفي.....	298
(38-III)	برنامج التجديد الفلاحي.....	300
(39-III)	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية.....	302
(40-III)	دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية للزراعة البيولوجية.....	303
(41-III)	دعم تطوير زراعة الحمضيات.....	303
(42-III)	دعم تطوير تربية النحل.....	304
(43-III)	دعم تطوير زراعة الأشجار.....	304
(44-III)	برنامج دعم تطوير تربية الدواجن وتربية الحيوانات الصغيرة.....	305
(45-III)	دعم تطوير الحبوب.....	306
(46-III)	دعم تطوير إنتاج بذور الحبوب.....	306
(47-III)	دعم تطوير المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.....	307
(48-III)	دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية.....	307
(49-III)	دعم تطوير الري.....	308
(50-III)	دعم تطوير إنتاج الحليب.....	309
(51-III)	دعم تطوير شعبة الحبوب الجافة (الحمص والعدس).....	310
(52-III)	دعم تطوير زراعة الزيتون.....	310
(53-III)	دعم تطوير تربية الغنم والماعز.....	311
(54-III)	دعم تطوير شعبة زراعة النخيل.....	311
(55-III)	دعم تطوير زراعة البيوت البلاستيكية.....	312
(56-III)	دعم تطوير الطماطم الصناعية.....	312
(57-III)	الأقطاب الفلاحية للإنتاج النباتي.....	325
(58-III)	الأقطاب الفلاحية للإنتاج الحيواني.....	325
(59-III)	الأقطاب الفلاحية حسب البلديات.....	326
(60-III)	الأقطاب الفلاحية حسب المناطق الجغرافية.....	326
(61-III)	أفضل عشرة أقطاب.....	326
الفصل الرابع: التمويل بواسطة القروض الفلاحية		
(1-IV)	الفروق الجوهرية بين التمويل القصير، المتوسط، والطويل الأجل.....	338
(2-IV)	الفرق في تقدير التدفقات المالية بقطاع الثورة الزراعية للموسم 1975 / 1976.....	359

(3-IV)	قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة الممتدة 1970-1977.....	359
(4-IV)	القروض الممنوحة للفلاحين الخواص خلال الفترة (1970-1975).....	361
(5-IV)	قروض الاستغلال الممنوحة للفلاحين في القطاع الخاص خلال الفترة (1982/1979).....	362
(6-IV)	قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع العام خلال المخطط الخماسي.....	370
(7-IV)	تطور حجم قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1982-1985.....	370
(8-IV)	تطور معدلات الفائدة حسب نوع القروض.....	373
(9-IV)	تطور قروض الاستثمارات خلال الفترة (87-1999).....	374
(10-IV)	تطور قروض الاستغلال خلال الفترة (87-1999).....	374
(11-IV)	وضعية وبنية المديونية الفلاحية بين سنتي 1999 و 2000.....	375
(12-IV)	تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمستعملة حسب طبيعة النشاط وحسب الوضعية القانونية (2006-2009).....	379
(13-IV)	تطور قروض الاستغلال الممنوحة والمستهلكة والمستعملة حسب طبيعة النشاط وحسب الوضعية القانونية (2006-2009).....	379
(14-IV)	القروض الزراعية الكلاسيكية حسب طبيعة النشاط في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (خارج إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية).....	380
(15-IV)	إجمالي القروض الزراعية داخل وخارج إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للفترة 2006-2009.....	381
(16-IV)	القروض الزراعية الكلاسيكية حسب طبيعة النشاط في ظل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	388
(17-IV)	جدول مختصر لأ نماط التمويلANGEM.....	389
(18-IV)	حصيلة توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2017/12/31 (ANGEM)	391
(19-IV)	المشاريع الممولة في إطار جهاز ANSEJ حسب قطاع النشاط.....	394
(20-IV)	كيفية التمويل البنكي الفلاحي عن طريق CNAC	395
(21-IV)	عدد المشاريع الفلاحية ومناصب الشغل في إطار جهاز CNAC (2004-2014).....	396
(22-IV)	النشاطات الفلاحية الرئيسية الممولة في إطار جهاز CNAC (2004-2015).....	396

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
	الفصـــــــــــــــــــــــــــل الأول	
(01-I)	تصورات آدم سميث في التنمية الاقتصادية.....	26
(02-I)	تصورات دافيد ريكاردو في التنمية الاقتصادية.....	29
(03-I)	تصورات مالثوس في التنمية (النمو) الاقتصادي.....	32
(04-I)	أثر المضاعف.....	36
(05-I)	مراحل النمو الاقتصادي عند والت وينمان روستو.....	38
(06-I)	منحنى الناتج الحدي لوحدات العمل المضافة إلى الأرض.....	48
(07-I)	منحنى الناتج الكلي لوحدات العمل المضافة إلى الأرض.....	49
	الفصـــــــــــــــــــــــــــل الثانـــــي	
(01-II)	توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010.....	101
(02-II)	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010.....	101
(03-II)	تطور إنتاج الحبوب وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	125
(04-II)	تطور إنتاج المحاصيل الصناعية وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	126
(05-II)	تطور زراعة الخضروات وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	126
(06-II)	تطور زراعة الأشجار وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	127
(07-II)	تطور تربية المواشي وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	128
(08-II)	تطور إنتاج حيواني وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017).....	129
(09-II)	توافر الغذاء الحيواني وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)	131
(10-II)	توافر الغذاء النباتي وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010	131

	-2017).....	
(11-II)	حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي.....	132
(12-II)	تأثير المبيدات في عناصر البيئة المختلفة.....	149
(13-II)	تأثير المبيدات على الموارد البشرية والإنتاج الزراعي.....	149
(14-II)	العلاقة بين البحث والإرشاد والتكوين الزراعي.....	150
الفصـــــــــــــــــــــل الثـــــالث		
(01-III)	مخطط لمنهاج السياسة العملي.....	183
(02-III)	تطور الإنتاج الحيواني في تركيا.....	200
(03-III)	نظام تسويق الخضر والفواكه للفترة 1963 - 1966.....	230
(04-III)	دورة تسويق الفواكه والخضر في الجزائر بموجب المرسوم 89/74.....	236
(05-III)	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).....	262
(06-III)	تطور قيمة الإنتاج الفلاحي.....	322
(07-III)	تطور حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.....	322
(08-III)	تطور القيمة المضافة.....	323
(09-III)	سلسلة القيم في القطاع الزراعي.....	324
الفصـــــــــــــــــــــل الـــــرابع		
(01- IV)	المستويات التي مرّ بها طلب التمويل في ظل التسيير الذاتي.....	353
(02- IV)	تطور هيكل تمويل القطاع الفلاحي من سنة 1964 إلى سنة 1968.....	355
(03- IV)	مراحل طلب تمويل الاستثمارات في القطاع الاشتراكي.....	364
(04- IV)	المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار الخاص.....	366
(05- IV)	تطور القروض الفلاحية في الجزائر وفقا للنوع خلال 2001- 2008.....	378
(06- IV)	مبلغ تمويل المشاريع الفلاحية والصيد.....	396

المقدمة العامة

شهد القطاع الفلاحي بالجزائر محاولات إنعاش منذ أنّ نالت استقلالها، ويتجلى هذا بشكل واضح من خلال كل أشكال الروابط المتعددة في مجال الأرض، ووسائل الإنتاج والمنتجين ودوائر السلطة (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، المزارع الفلاحية الاشتراكية، المستثمرات الفلاحية الجماعية، المستثمرات الفلاحية الفردية...)، ورغم هذا لم تحقق النتائج المرجوة منها، بسبب وجود محيط غير ملائم للظروف التي تحكم الاستثمار الفلاحي؛ أي ضعف التحكم في العوامل المحيطة به (دوائر التمويل، هياكل التمويل، دوائر وهياكل الدعم، دوائر التسويق، البيروقراطية الملازمة لكل مراحل الإنتاج الفلاحي...)، بالإضافة إلى الوضع القانوني للأراضي، ناهيك عن صعوبة احتواء رهانات اقتصاد السوق والمعطيات الجديدة المسجلة على الساحة الوطنية والعالمية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الزراعية ويتبين هذا من خلال الإصلاحات التي مست هذا القطاع، خاصة ما تعلق منها بالإصلاح العقاري، التمويل، الدعم، الاستثمار و التسويق، لكن دون أن تحقق الأهداف المنشودة منها، حيث يبقى مردود الإنتاج الزراعي غير مرضي، مما كرس استمرار نوع من التبعية الغذائية، لذا من الضروري بمكان البحث عن وسائل وتقنيات أخرى تخفض من حدة هذه الظاهرة، قصد الاستجابة لمتطلبات المراحل القادمة؛ إذ يشكل العامل المالي المادي والمعنوي (التمويل والدعم الفلاحي) اللبنة الأساسية لذلك، دون إهمال عوامل أخرى.

كما أن مسألة الدعم والتمويل تحتل مسألة (قضية) ومكانة متقدمة بين المسائل المهمة المثارة على الساحة الدولية، خاصة في ظل ما يعانيه العالم من وطأة التأثيرات السلبية والمتداخلة والمركبة لأزمة الغذاء العالمية والأزمة- ت- المالية العالمية

إن نظام الدعم والتمويل الفلاحي المطبق وصل إلى حدود متقدمة من التطبيق وأصبح غير قادرا على الاستجابة لمتطلبات العالم الفلاحي، مما أدى إلى استدانة كبيرة للمنتجين وتخفيض تدريجي للقروض على المدى المتوسط والطويل.

ويمكن اعتبار الوضعية الحالية للدعم والتمويل الفلاحي وضعية مختلفة بالنظر إلى التراجع الكبير المسجل على مستوى المبالغ الممنوحة للمزارعين كقروض للاستغلال وقروض للاستثمار أو كإعانات ودعم، ليظهر بشكل جلي ضعف نظام ملائم للدعم والتمويل مكيف مع خصائص العالم الفلاحي والريفي.

ومن هنا تشكل إعادة الاعتبار للدعم والتمويل الفلاحي أولوية ملحة للتنمية الفلاحية بالجزائر، ويتم ذلك بتشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في إطار إعادة انتشار البنوك والصناديق المالية وتشجيع البحث عن طرق أخرى للتمويل غير الطرق الكلاسيكية التي تشكل عبئاً ماليا على عاتق الدولة أو المؤسسات المستثمرة.

والإشكالية التي تواجهنا في هذا الموضوع تتمثل: في مدى نجاعة أساليب الدعم والتمويلات المختلفة في دفع حركية وإنعاش القطاع الفلاحي؟؛ خاصة في ظل الصراع المستمر مابين الدول النامية والمتطورة.

لذا فإن تنظيم دعم وتمويل النشاط الفلاحي واختيار الطرق المناسبة لذلك يجب أن يكون نتيجة للاختيارات الميدانية عن طريق القيام بالتحقيقات التي تحدد إمكانيات الزراعة بالجزائر كتجربة وطنية من حيث التقنيات، الأسواق، السلوكات الاقتصادية، والاجتماعية؛ أي الكشف عن واقع الفلاحة و تنميتها الوطنية.

وعليه يمكن أن ندرج **التساؤلات** التالية :

- هل للقطاع الفلاحي أهمية في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني؟.
- هل ضعف الإنتاج الزراعي راجع لطرق الدعم والتمويل أم إلى أساليب التسيير المتبعة خلال المراحل التي مر بها القطاع ؟.
- كيف يتم الدعم والتمويل في المشاريع الفلاحية ؟.
- هل أسلوب الدعم والتمويل متطابق مع أهداف السياسة الفلاحية بالجزائر؟.

☒ الفرضيـــــــات:

للإجابة عن هذه التساؤلات يمكن طرح **الفرضيات** التالية:

- يتميز القطاع الزراعي بمكانة هامة في الاقتصاد الوطني باعتباره قطاعا منتج، لـذا يجب العناية به من كل الجوانب،
- لا يشكل الدعم والتمويل بمفردهما حلاً نهائيًا للمشاكل التي يعرفها القطاع، بل يعتبران كفرضية أساسية مهمة من أساليب التمويل.
- إن الدعم والتمويل يشكلان إطارًا جوهريًا للقطاع الفلاحي وحلا هاما للمشاريع (الاستثمارات) المرتبطة به، إذا تم استغلالهما واستخدامهما على أحسن وجه.
- إن تقييم ما وصل إليه الدعم والتمويل في المشاريع الفلاحية يقف عند النتائج المتوصل إليها، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي.

والهدف من هذه الدراسة محاولة توضيح جانبا مهما من جوانب الاقتصاد الوطني والمرتبط بالقطاع الفلاحي، خاصة ما تعلق بالدعم والتمويل، وهذا بالكشف عن تطورهما لمحاولة إعطاء تصور لواقع القطاع، مع معرفة الوسائل والشروط المتوفرة لذلك، إضافة إلى وجود تغيير في السلوك الإداري نتيجة لقوانين الاستقلالية والإصلاح.

☒ <u>أهميـــــــــة الموضـــوع:</u>

- تكمن دراسة هذا الموضوع في إبراز الدور الذي يمكن للدعم والتمويل أن يلعبانه في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.
- توعية المستثمرين في الميدان الزارعي بأهمية الدعم والتمويل وما يحتويانه من ايجابيات خاصة وأن الدولة تساهم بجزء مهم فيه (بتقديم دعم حكومي).
- الوقوف عند أهم المراحل التي مر بها أسلوب الدعم والتمويل في القطاع الفلاحي بالجزائر.

- النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تعطي نظرة واضحة للأهمية الدعم والتمويل وهذا بمقارنة الفترات السابقة باللاحقة، كما أنها تحفيز الأعوان الاقتصاديين المهتمين بالمجال الفلاحي بالتوجه نحو المزايا الكثيرة التي يمنحها الدعم بمختلف أنواعه والتمويل بمختلف أشكاله للقطاع وما يوفرانه من إمكانيات في تطوير وتنمية القطاع.
- كما نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز النفع أو المردو الذي يتم تحقيقه بواسطة أساليب الدعم والتمويل في الإنتاج الزراعي وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي للمواطنين (التنمية الفلاحية والريفية)..

☒ أسبـــــاب ودوافـــــــع اختيـــــار الموضـــــــوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الرغبة الشخصية بدافع الاستطلاع والبحث في القطاع الفلاحي لكونه قطاع استراتيجي وفعال، والوقوف على خبايا وحقائق هذا القطاع خاصة ما تعلق بجانب تنمية القطاع، الدعم والتمويل.
- الكشف عن الطرق المختلفة للدعم والتمويل والتي تعطي للقطاع الفلاحي النشاط والحيوية.
- محدودية الدراسات السابقة حول هذا الموضوع (تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة خاصة ما تعلق بالجزائر)، وبالتالي إثراء المكتبة بهذه الدراسة.
- تسليط الضوء على تنمية القطاع الفلاحي وطنيا، حيث أن الجزائر غنية بمواردها الفلاحية وتَعِد بالكثير للقطاع الزراعي إذا أعطيَّ له الدعم والتمويل الكافي.
- إبراز الدور الذي يمكن للدعم والتمويل أن يلعبانه في القطاع الفلاحي وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

☒ الدراسات السابقة:

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالموضوع

قيد الدراسة، أو ذات العلاقة ببعض جوانبه ومن بين أهم هذه الدراسات والأبحاث نذكر منها ما يلي على سبيل الذكر لا الحصر:

رابح زبيري: الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطويره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، والتي حاول من خلالها أن يبرز أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي الجزائري، منذ أن نالت الجزائر استقلالها إلى بداية التسعينيات، مبرزا أهمية الإصلاحات على القطاع الفلاحي، حتى يتسنى له المساهمة أكثر في عملية التنمية الاقتصادية، فخلال فترة وجيزة شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات مما جعل القطاع في وضعية اللاستقرار، بحكم التغيرات التي شهدها، وبحكم أن هذه الإصلاحات لم تكن واضحة المعالم، مما أدى بالباحث بالخروج بجملة من النتائج:

- إن عدم استقرارية إنتاجية القطاع الفلاحي الناتجة عن تعدد مشاريع الإصلاح وإعادة الإصلاح جعل المستثمرين في هذا القطاع في حالة ترقب دائم مما قد ينجم عن تلك الإصلاحات.
- إن جل تلك الإصلاحات الفلاحية كان لها ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية الناجمة عن رغبة الدولة في إعادة تنظيم اقتصادها، في حين تم تجاهل عنصر الحاجة إلى إصلاح قطاع فلاحي منفصل ومستقل.

عبيرات مقدم: التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2001/2000، تناولت الدراسة الإطار العام للتكامل الاقتصادي وخصائصه مع التركيز على القطاع الزراعي، ثم استعرضت بعض تجارب التكامل الاقتصادي الدولي في هذا المجال، ثم تناولت الدراسة البنيان الاقتصادي الزراعي العربي باعتباره دافعا للتنمية من خلال التعرض إلى موارده وأهميتها النسبية في تلك الاقتصاديات ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لتصل إلى محاولة تقييم بعض التجارب في هذا المجال، كما استعرضت أهم معوقات هذا التكامل والأفاق المستقبلية لقيام تكامل اقتصادي

زراعي عربي في ظل التغيرات الدولية، أهمها المنظمة العالمية للتجارة التي سيكون لها آثار إيجابية على القطاع الزراعي يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية بجب الحد منها.

عزاوي أعمر: إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة2005، تناولت الدراسة إستراتيجية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية، وأهم النظريات والنماذج والآراء الفكرية للتنمية الزراعية ومكانة التنمية الزراعية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية الزراعية في الجزائر وإستراتيجية التنمية الزراعية بعد الثمانينات خاصة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي، وآفاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع إلقاء الضوء على آفاق التنمية الزراعية في الجزائر وزراعة النخيل بها آفاقها المستقبلية كزراعة إستراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها.

بولحبال نادية: أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، من إعداد الباحثة جامعة الجزائر سنة 2006 ، تناولت في دراستها مكانة الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية وأثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، ثم دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر.

Slimane B: L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural Monographies du CIHEAM, Série B n°61, 2008، حاول الباحث من خلال هذا المقال أبراز الدور الذي يلعبه الغذاء الفلاحي في تنمية المناطق الريفية، وهذا منذ أن بدأت الجزائر تعرف سياسية الانفتاح نحو العالم الخارجي، وكذلك سياسية خصخصة القطاع الفلاحي

والنتائج الإيجابية الناتجة عن هاتين السياستين، ويرى الباحث أن الجزائر استفادت كثيرا من معدلات النمو الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات والتي يجب توجيها نحو الرفع من حجم الاستثمارات داخل القطاع الفلاحي، كما ركز الباحث عن دور المورد البشري وتنميتها بحكم أنها الركيزة الأساسية في حركية التنمية الفلاحية.

زاوي بومدين: التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2016/2015، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم أثر مختلف أنواع وأساليب تمويل القطاع الفلاحي، قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي على إنتاج هذا القطاع، بأخذ عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن خلال فترة 2009-2015 وقد تم استخدام تحليل البيانات المدمجة كأسلوب مكننا من التحقق من الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة، وبعد الدراسة توصل إلى إثبات وجود علاقة إيجابية تجمع بين كل من القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي وإنتاج القطاع الفلاحي من جهة، في المقابل عدم وجود تأثير بين هذه المتغيرات على المدى الطويل من جهة ثانية، هذا بعد اختيار نموذج التأثير الثابت الذي اعتبر النموذج الأمثل للدراسة.

غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 -2012؛ توصل الباحث من خلال دراسة تحليلية إلى إمكانية لعب القطاع الفلاحي في الجزائر دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، كما أن سياسة الدعم التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى تطوير الأنشطة الفلاحية وزيادة حجم الاستثمارات العامة والخاصة، ونتج عن هذه السياسات تحسن كبير في الإنتاج الحيواني والنباتي، كما أشار إلى إمكانية مواجهة القطاع الفلاحي لتحديات وصعوبات كبيرة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة في تطبيق الالتزامات الزراعية المتمثلة في الحد من الدعم.

مجدولين دهينة: استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية ضبط إستراتيجية تمويل للقطاع الزراعي، والتي يجب على الجزائر أن تنتهجها للحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية، مع حسن التوقيت لضمان زيادة مداخيل الفلاحين ومكافحة الفقر والسعي لوصول المنتجات الوطنية للأسواق العالمية في ظل الأحكام التي تفرضها منظمة التجارة العالمية التي تسعى للانضمام إليها ، وعدم استقرار الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات.

واعتمد في ذلك على مدخل التمويل عن طريق سلسلة القيمة، باختيار تتبع مراحل تمويل القمح كفرع استراتيجي استفاد من جميع أوجه الدعم في الجزائر (دعم مستلزمات الإنتاج، الدعم السعري، التسويق، دعم البنية التحتية)، إضافة لكونه يتميز بمنافسة عالمية شديدة تتطلب مراعاة ضوابط السوق العالمية خاصة في حالة تخلي أو بسبب تراجع الموارد المالية للخزينة. وخلصنا لنتيجة مفادها وجوب OMC الدولة عن الدعم سواء بسبب متطلبات النظر مليا في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي والتعاوني لما تحققه من مواءمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، وتجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

هيشر أحمد التيجاني: مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974 - 2012حاول الباحث في هذا العمل تقييم أداء قطاع الزراعة في الجزائر، من خلال الإشكالية المطروحة: **كيف ساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج وحساب الاستغلال خلال الفترة 1974-2012؟**، وللإجابة عن الإشكالية استخدم مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي والإحصاء، تماشيا مع ما هو متوفر من بيانات الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)** حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعة. ومن خلال الأدوات الإحصائية المطبقة حاول توضيح أهمية قطاع الزراعة في نشاط الاقتصاد الجزائري، وركز اهتمامه في الجزء التطبيقي على التحليل الإحصائي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الزراعة، وتتبع

سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، ثم تقدير دوال التمييز للقطاعين العام والخاص. في نهاية البحث حاول وضع تشخيص لقطاع الزراعة الجزائري بالاعتماد على متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال. توصلت نتائج التحليل أن قطاع الزراعة كان يساهم خلال فترة الدراسة في التنمية الاقتصادية إلى جانب بقية القطاعات الأخرى، وكان للقطاع العام الانطلاقة الأولى في هذه المساهمة ليحل بعده القطاع الخاص ويسيطر على نشاط الزراعة.

☒ المنهجيـــــة المتبعـــــة:

من أجل الإحاطة بموضوع البحث والإلمام بشتى جوانبه انتهجنا **المنهج** الوصفي التحليلي، الذي يمكننا من جمع المعطيات والقيام بالملاحظات وتحليلها لاستخلاص النتائج، كما انتهجنا أيضا منهج دراسة حالة وهذا من خلال تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق أساليب الدعم والتمويل وانعكاسهما على تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر؟، ويتضح هذا جليا من خلال النتائج المتوصل إليها.

وتتم معالجة هذا الموضوع من خلال **الخطة** التالية، والتي تتضمن أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول بالبحث والدراسة معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي من خلال التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها وصولاً إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية والفكر الاقتصادي.

ويعالج الفصل الثاني إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، موضحاً في الموارد والإمكانيات الفلاحية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر وصولاً إلى مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

كما يشمل الفصل الثالث على أهم الجوانب المتعددة لأساليب الدعم الكفيلة بتنمية القطاع الفلاحي.

أما الفصل الرابع والأخير، فإنه يتضمن بالدراسة تمويل القطاع الفلاحي خاصة ما

تعلق بالقروض الفلاحية بشتى أنواعها من خلال التطرق إلى ماهية التمويل وأهميته وصولاً إلى مسار التمويل الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2014. ومدى إسهامه في تنمية القطاع الفلاحي.

وأنهينا البحث بخاتمة عامة حاولنا من خلالها استعراض أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

الفصل الأول:

معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي

تمهيد

من المعروف أن مفهوم التنمية برز بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية (أو اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين)[1]، كما اتسع مفهومها باتساع دائرة الأبعاد التي ترغب في تحقيقها؛ إذ يعتبر موضوعها من الناحية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو وتعيش جمودا نشأ عن الركود المزمن الذي عاشت فيه أمدا طويلا[2]، مما يستدعي بذل جهود جبارة من طرف هذه البلدان للتغلب على عقبات التنمية[3].

ومع تصاعد أزمة التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر الستينات وبروز ملامح فكر تنموي جديد، صار يُنظر إلى التنمية بوصفها ظاهرة كلية، لها جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهي، في جوهرها، عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة، ترمي إلى تخليص البلدان المستقلة حديثاً من ظواهر التخلف وتحريرها من علاقات التبعية، وتعبئة طاقاتها الذاتية وتوظيفها في إقامة بنيان اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد، يضمن أولاً إشباع الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية، لجماهير الشعب، كالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والعلاج والحاجات الثقافية والإعلامية، ثم يسعى إلى رفع مستوى رفاه الناس باطراد.

ووفق الفكر التنموي الحديث فإن التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى إحداث تحويلات هيكلية في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقوة الفاعلة وينتج عنها تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع[4]، وهذا عن طريق المشاركة

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسيوط، مصر، 2007/2006، ص 11.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص47.

[3]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 55.

[4]- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 2006، ص 20.

الشعبية لغالبية المواطنين، بهدف رفع مستوى معيشة الأغلبية والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي[1].

إذ تعتبر التنمية الفلاحية أحد أهم الأسباب الرئيسية في دفع عجلة التنمية الشاملة (الاقتصادية)، حيث تمثل أحد أهم حلقاتها لدى الكثير من الدول؛ لذا فإن معرفة معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي يتطلب منا معرفة وتحديد جملة من المفاهيم النظرية والتي سيبنى على أساسها الموضوع، وهذا ما سيتم طرحه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية والفكر الاقتصادي.

[1]- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، بدون تاريخ، ص 63.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها

المطلب الأول: مفهوم التنمية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، من المهم أن نتعرف على معنى التنمية، فالتنمية لغة تعني النمو وارتقاء الشيء من مكانه إلى مكان آخر، أما اصطلاحا فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة بين الحكومة وباقي أفراد المجتمع.

كما يقصد بها (مفهوم عريض) عملية لتوسيع خيارات البشر وارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل؛ بمعنى آخر، التنمية هي العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

من جهتها، تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بكونها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومات بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإدماج في حياة الأمم والإسهام في تقديمها بأفضل ما يمكن.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية[✂]

اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية نظرا لتعقدها وأهميتها كنظام شامل

✂ - هناك فرق بين النمو والتنمية فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

ومتكامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي[1]؛ حيث كان سائدا لدى الكثير منهم والمهتمين بالقضايا الاقتصادية في بداية الأمر إلى أن جوهر التنمية يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة إلى أقصى مستوياته، ليصبح فيما بعد مفهوم التنمية يهتم بالمسائل الأكثر تعقدا لينتج عن ذلك مفاهيم جديدة تشير إلى التنمية بشكل أوسع[2].

وسنعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض آراء بعض الاقتصاديين الغربيين ثم ننتقل إلى المساهمات العربية في هذا المجال:

فالتنمية الاقتصادية في رأى الاقتصادي الأمريكي" جيرالد مايـــر " (GERALDMEIER) هي عملية يزداد فيها الدخل الوطني ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن " جيرالد مايـــر " يضع شرطين أساسيين لإحداث التنمية.

- أن يفوق معدل نمو الدخل الوطني نمو السكان وذلك حتى يتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار.
- أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عن التقدم وتمثله.

أما الاقتصادي (كيند لبرجر) " Kindleberger " يقرر على أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها. كما أن التنمية الاقتصادية لا تقف عند خلق صناعات جديدة وزيادة كفاية الصناعات القائمة فحسب، وإنما

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ص47.
[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق ص 55.

تتعداها إلى الزراعة والتجارة، والنقل والمواصلات وغيرها من سائر فروع الاقتصاد الوطني.

أما " فؤاد مرسي " فيركز على استخدام مصطلح الإستراتيجية للدلالة على البعد الزمني لعملية التغيير؛ إذ يعتبر مفهوم إستراتيجية التنمية الاقتصادية على أنها تصورا لمسار التنمية الاقتصادية التي تمثل حقيقة تاريخية كاملة تستغرق جيلا بأسره، كما أنها تستند على خمسة أسس ممثلة في:- مقدمات التنمية، جوهر التنمية، قاعدة التنمية، أسلوب التنمية، وصولا إلى أهداف التنمية.

ويعرفها البعض الأخر بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البيان الاقتصادي؛ إن التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة لا تعني زيادة الناتج القومي أو زيادة الدخل الحقيقي للفرد فقط، بل تعني أكثر من ذلك، حيث أنها تعني اللحاق بالدول المتقدمة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا الحديثة، والقضاء على الجوع والفقر والمرض...

فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع.

لهذا لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة، وتختلف هذه الأهداف بحسب كل دولة باعتبار التنمية وسيلة لتحقيق غايات أخرى، فالتنمية لا يمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع، وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها، وهنا يأتي دور وأهمية الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها. وعليه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في

الدول المتخلفة.

- **زيادة الدخل القومي:** يعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية.
- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير (المفهوم) من معان.
- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** إن التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي إلى مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وعلى ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.
- **بناء الأساس المادي للتقدم:** يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية في نظر بعض الكتاب في بناء الأساس المادي للتقدم، فهناك دول (كبيرة) تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد.

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

يضم الرصيد المعرفي التنموي العديد من الأبحاث ذات التوجهات الفكرية المختلفة[1] تمثل ما تم طرحه قديما (سابقا) وحاضرا، حيث أسهم ذلك في إنشاء المعارف النظرية،

[1]- بوالقدرة نزيهة، التنمية الاقتصادية في الجزائر توافق الفكر والواقع، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 22.

ويحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات: الأولى تجمع نظريات التنمية التقليدية وتتحدث عن النمو (نماذج النمو) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ أما الثانية فهي مجموعة من النظريات الحديثة التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا؛ ولا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق نظرية بعينها وبكل حذافيرها، بل لابد على الدولة أن تأخذ من النظرية ما يلائم احتياجاتها وما يتناسب مع ظروفها وليس شرطا أن تستعين الدولة بنظرية واحدة، بل من الممكن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود[1]

سنركز في تحليلنا لهذا المطلب على تلك النظريات التي تهتم بعملية النمو الاقتصادي، بدءا بفكر التجاريين وآرائهم حول عملية النمو، ثم فكر الطبيعيين (الفيزوقراطيين)، ثم نتعرض لفكر الاقتصاديين الكلاسيك في النمو الاقتصادي؛ بدءا من آدم سميث (Adam Smith) ، ثم آراء الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) وماثوس (Malthus) وغيرهم. ويتناول التحليل بعد ذلك لفكر الاقتصاديين الكلاسيك المحدثون في النمو الاقتصادي ثم نظرية النمو الكينزية وما تلاها من نظريات أخرى. ولتحقيق هذا الهدف سوف نتناول الموضوعات الآتية:

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادية

1) فكر التجاريين والنمو الاقتصادي (القرن 16-17 الميلادي)

طبقا لفكر التجاريين فإن قوة الدولة تقاس بمقدار ما لديها من نقود ومعادن نفيسة وخاصة الذهب؛ واعتبر التجاريون أن التجارة هي المصدر الأساسي لتحقيق قوة الدولة ومن ثم النمو الاقتصادي؛ لذا فإن مذهب التجاريين (Mercantilisme) يعمل جاهدا على تقييد الواردات وتشجيع الصادرات. كما أنهم أكدوا أيضا على استعمار الدول لتحقيق ما تم ذكره.

[1]- أحمد مندور وآخرين، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس مصر، بدون تاريخ ، ص 311.

وقد ركز فكر التجاريين في التحليل بالنسبة للنمو الاقتصادي في حجم الناتج الكلي بدلا من الاهتمام بالناتج الفردي، لأن الناتج الكلي يعطي دلالة على حجم المجتمع، ومن تم تبرز القوة السياسية لهذا المجتمع؛ أي أن نمو الاقتصاد والمجتمع في رأي التجاريين ليس لرفاهية أفراده، إنما لقوة المجتمع بين المجتمعات الأخرى.

كما رأي التجاريون أيضا، أن التدخل السياسي والاقتصادي للدولة لابد منه؛ لكي تتم عملية التنمية وهذا بتقوية أجهزة الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي. فالدولة عليها تشجيع التجارة الخارجية عن طريق فرض الضرائب الجمركية على الوردات خاصة الكمالية منها، وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات وتوفير المواد الخامة من البلدان المستعمرة[1]. بالإضافة إلى سن القوانين التي تلزم نقل السلع على السفن التي يملكها البلد الذي ينتج هذه السلع.

ومن فكر التجاريين ننتقل الآن إلى فكر الطبيعيين وتحليلاتهم للنمو الاقتصادي في المجتمع.

2) فكر الطبيعيين والنمو الاقتصادي (القرن 16-17 الميلادي)

شمل فكر الطبيعيين ونشاطهم في الفكر الاقتصادي خلال فترة النصف الأول من القرن الثامن عشر[2]، حيث تبلورت أفكار المدرسة الطبيعية عند المفكر الفرنسي المعروف فرنسوا كيني F. Quesney، وقد تمثلت إسهامات كيناي في رسم خريطة للاقتصاد سميت بالجدول الاقتصادي، الذي تم ترجمة البيانات الواردة فيه إلى مصفوفة للمدخلات والمخرجات بواسطة الاقتصادي فيليبس Phillips، ومازال حتى يومنا هذا تستخدم جداول المدخلات

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1985، ص05.
[2]- ونيس فرج عبد العال، التنمية الاقتصادية مدجل التنمية المستدامة، معاهد المدينة العليا- معهد الإدارة العليا، 2009، ص 27.

والمخرجات التي صارت من الأدوات التخطيطية الأساسية في خطط التنمية في الوقت الحاضر[1].

تعتمد أفكار الطبيعيين على القوانين الطبيعية، أي في نظرهم أن هناك قوانين تحكم البشر ولا دخل لهم فيها، وأن تغييرها غير ممكن، وبالتالي على المفكرين إيجاد قوانين تحكم المجتمع من شأنها أن توافق هذه القوانين الطبيعية؛ تتمثل فيما يلي[2]:-

- **المنفعة الشخصية:** يرى الفيزيوقراطيون بأن المنفعة الشخصية حافز مهم لتحقيق منافع الناس، لأن الإنسان بطبعه ميال لتحقيق مصالحه قبل مصالح الناس، وهذا أمر إيجابي حسبهم؛ وبالتالي يزدهر المجتمع ويتطور عندما تتحقق منافع الناس..[3]
- **قانون المنافسة:** يعتبر الطبيعيون من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية في ظل نظام المنافسة دون تدخل الدولة إلا لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد[4]؛ أي عندما يريد الناس تحقيق منافعهم الشخصية، فإنهم يتنافسون للحصول على أكبر نفع ممكن، وبالتالي يزداد النشاط ويعم التطور الاقتصادي للمجتمع[5].
- **الدولة والنشاط الاقتصادي:** نادى الفيزيقراط بسياسة الحرية الاقتصادية؛ أي ترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة إلا لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد؛ وبالتالي فهم يخالفون آراء التجاريين.

إن القطاع الفلاحي هو النشاط الأساسي الذي يدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام؛ أي أنه هو النشاط المنتج الوحيد والمحرك للقطاعات الأخرى الغير الزراعية[6]، بل أن نمو هذه القطاعات الأخيرة مرهون بنمو القطاع الفلاحي، وبالتالي فإن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي

---

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 12.
[2]- إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، 1997، ص58.
[3]- نفس المرجع، ص 58.
[4]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 12.
[5]- إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 58.
[6] - نفس المرجع، ص 59.

يعد مصدر الثروة والفائض، ومن ثم فهو مصدر النمو، بحيث يعطينا الناتج الصافي وهو الثروة الباقية من الإنتاج الكلي بعد طرح الثروة المستهلكة، وبما أن الفلاحة هي تفاعل بين عنصر العمل والأرض، فقد اعتقد الطبيعيون طبقة الفلاحين بأنها الطبقة المباشرة التي ينتج عن نشاطها فائض يستعمل في تنمية المجتمع[1]، وبهذا الفائض يمكن الإنفاق على التجهيز الأرض، الفلاحة، الحصاد، السماد....إلخ، وهو ما يمكن يطلق عليه رأس المال العامل[2]، أما الطبقتان الأخريان في المجتمع وهما طبقة الملاك وطبقة الصناع (الطبقة العقيمة) فتعتبران غير منتجتين وتتسمان بارتفاع ميلهما للاستهلاك.

إن النمو الاقتصادي يعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع أساسي لإحداث التقدم والتطور، أما القطاعات الأخرى فإنها ثانوية؛ لذلك نادى الطبيعيون بما يلي[3]:-

- زيادة رأس المال الفلاحي
- إحداث سوق كافية لتصريف المنتجات الفلاحية
- إدخال الوسائل التقنية التكنولوجية والعلمية في المجال الفلاحي والنابع من زيادة رأس المال.

3) فكر الكلاسيكين والنمو الاقتصادي

ننتقل فيما يلي من فكر التجاريين و الطبيعيين في النمو الاقتصادي إلى رأي المدرسة الكلاسيكية، حيث تعد نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و(David Ricardo) و(Malthus) و(Marx) وغيرهم[4]، كما أن كتاباتهم الفكرية جاءت متأثرة بالأوضاع السائدة آنذاك، وهو الوقت الذي

---

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 06.
[2]- نفس المرجع، ص07.
[3]- إسماعيل شعبان، المرجع السابق، ص 59.
[4]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص 55.

شهد أولى ثمار الثورة الصناعية. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن كثير من هذه المبادئ الأساسية التي تم اعتمادها، مازالت تجد في وقتنا الحاضر قبولا كبيرا في كثير من النظريات الحديثة التي تبحث في طبيعة وأسباب النمو الاقتصادي، باستثناء ما هو متعلق ببعض العوامل التي أثبتت الأحداث والأوضاع عدم صحتها، كمبدأ رصيد الأجور أو عدم مواكبتها مع التحليل الكلاسيكي، كما جاء في نظرية مالتس للسكان وإن كان بعض مِؤيديها يتخذونها كانطلاقة لنظرياتهم كنظرية الفخ السكاني[1].

اهتم رواد المدرسة الكلاسيكية بعدد من الأمور الأساسية والتي لها ارتباط بعملية التنمية الاقتصادية وبخاصة البيئية، باعتبارها الإطار الذي يدور فيها كافة العوامل الاقتصادية المختلفة[2]، بما فيها من عوامل غير اقتصادية كالعوامل الاجتماعية السياسية والعوامل الاجتماعية السيكولوجية والتي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية.

وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة في أسواق السلع والخدمات والعمل وهيمنة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية في ممارسة النشاط[3] وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن.

طبقا للتحليل الكلاسيكي فإن عملية النمو ترتكز بشكل أساسي على التكوين الرأسمالي كمحرك أساسي للنمو، هذا التكوين الرأسمالي مصدره الأرباح، فمع زيادة الأرباح يُفترض أن يُصاحبه زيادة الادخار، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، مما يعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي[4]، إلا أنه توجد قوة تعمل بالطريق العكسي في طريق النمو، هذه القوة هي الزيادة في عدد السكان، ودرجة نجاح هذه القوة تقف على عامل معدل التقدم

---

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 15.
[2]- ونيس فرج عبد العال، المرجع السابق، ص 30.
[3]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 55.
[4]- ونيس فرج عبد العال، المرجع السابق، ص16.

الفني؛ فإذا تغلب معدل التقدم الفني على معدل النمو السكاني استمر المجتمع في النمو والتطور، ولو حدث العكس كان مآل المجتمع الركود[1]. كما أن الفكر الكلاسيكي اتجه للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمد على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.

وفيما يلي نقدم آراء رواد المدرسة الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

أ) آدم سميث:

تُمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويتبين هذا جليا في كتابه المشهور طبيعة أسباب ثروة الأمم (عام 1776) والذي معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية، وكان بمثابة بداية علم الاقتصاد الحديث، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه وتقف في طريقه[2].

وقد ركز آدم سميث على الحرية الاقتصادية وعارض أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي في نظره هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن وأنه يحمل خواص ذاتية تجعله يتحرك لما فيه خير الجميع وتقدمه[3].

لذا فقد كان اهتمام آدم سميث منصبا على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وعلى العوامل المشجعة لحدوثه، والتي تتمثل في الأتي:-

- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد وبين المصلحة العامة، بحكم أن هناك يد خفية تقود كل فرد لتحقيق المصلحة العامة انطلاقا لتحقيق

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 16.
[2]- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، بدون تاريخ، ص 69.
[3]- محمد عبد العزيز عجيمة، مقدمة في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 56.

مصلحته الخاصة، فإن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة[1].

- تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث، حيث أن تخصص العمال في أنشطة محددة يرفع من مستوى الإنتاجية كما و نوعا. وتتحقق بذلك مزايا عدة من جراء تقسيم العمل أهمها:
  - ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين
  - ✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص
  - ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية

  إلا أن التخصص وتقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مجاله على نطاق واسع إلا إذا توفر للعمال إمكانية استخدام الآلات والمعدات المتخصصة، ومن ثم كانت أهمية العنصر التالي (التراكم الرأسمالي)

- عملية تراكم رأس المال: يعتبر آدم سميث التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن تم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- دوافع الرأسماليين للاستثمار وفقا لأفكار آدم سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى أرباح الفعلية المحققة[2].
- عناصر النمو: وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، كما أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

---

[1]- أحمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص313.
[2]- نفس المرجع، ص313.

- عملية النمو: يرى آدم سميث أن عملية النمو عند بدايتها تصبح متجددة ذاتيا، فتقسيم العمل سيرفع من الإنتاجية، والتي بدورها ستزيد في الأرباح والدخول، وبذلك يتمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر من دخولهم للادخار والاستثمار، أي تحقيق التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى المزيد من التخصص وتقسيم العمل، وهنا يُبرز آدم سميث دور الاختراعات والتكنولوجيا والابتكارات الجديدة والتي تؤدي إلى الرفع من مستويات الإنتاج فتزيد من الأرباح ومن تم تزيد معدلات النمو المحققة...وهكذا دواليك.

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث حول النمو (التنمية) الاقتصادي في التصور الموضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (I-1): تصورات آدم سميث في التنمية الاقتصادية

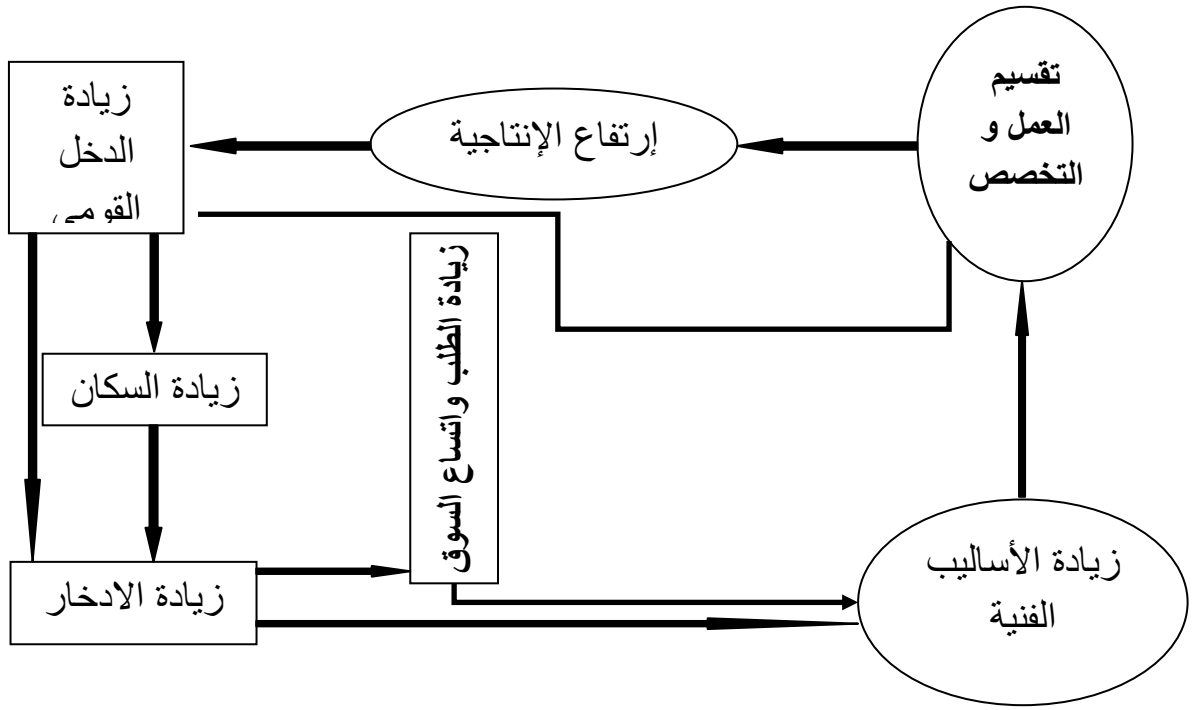

المصدر: سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل بغداد، 1987، ص67.

ومن آدم سميث ننتقل إلى فكر ريكاردو ومالثوس اللذان جاءا متأثران بفكر آدم سميث، خاصة فيما يتعلق بعامل تراكم رأس المال، ولكنهما وصلا إلى مرحلة أكثر تشاؤما من سميث، حيث تركزت الكتابات بعد آدم سميث حول نمو المجتمع الذي لابد وأن ينتهي به الركود، وذلك نتيجة لانشغال الفكر الاقتصادي في هذه الحقبة بعاملين أساسيين:

- قانون تناقص الغلة
- نظرية مالثس في السكن

هذان العاملان مرتبطان ببعضهما البعض لأن تناقص الغلة يحدث نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان على مساحة محدودة من الأرض، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الأرض الأقل خصوبة أو الأقل جودة، أي التوسع الأفقي في الزراعة، مما يؤدي إلى تناقص الإنتاج الإضافي، وحتى بالنسبة للتوسع الرأسي، فإن الزيادة الكبيرة في السكان سوف تؤدي إلى تزاحم عدد كبير من المال على مساحة محدودة من الأرض مما يقلل أيضا من الناتج الإضافي للعامل أي تناقص الغلة.

وفي خضم هذه الظروف جاء تحليل ريكاردو ومالثس في النمو الاقتصادي، ونتناول فيما يلي آراء كل منهما على حدة.

ب) دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823)

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط فكره في النمو الاقتصادي على عدة محاور، يأتي في مقدمتها تقسيم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: ملاك الأراضي وهي الطبقة غير المنتجة وتنفق كل دخلها على الاستهلاك غير الضروري (الاستهلاك الترفي).

الطبقة الثانية: العمال الزراعيون وينفقون كل دخلهم على الاستهلاك الضروري.

الطبقة الثالثة: الطبقة الرأسمالية وهي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية ومحركا مركزيا لعملية النمو الاقتصادي؛ إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو[1]. والملاحظ أن هذا التحليل لا يختلف عن التحليل الذي تقدم بالنسبة لآدم سميث[2].

ومن خلال هذا التقسيم لطبقات المجتمع يمكن أن نستنتج تقسيما آخر يتعلق بتوزيع الدخل أو الناتج الكلي، فالدخل يُوزّع على: الريع (لملاك الأراضي)، والأجور (للعمال)، والأرباح (للطبقة الرأسمالية).

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، وهي تمثل مصدر الادخار ومن تم مصدر تكوين رأس المال، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الإنتاج، إذ كلما زادت هذه الأخيرة فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار[3].

أما عن نظريته للتجارة الدولية فيرى أنها جد مهمة في المجال الاقتصادي، خاصة عند الأخذ بمبدأ التقسيم الدولي للعمل، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج البضائع التي تحقق فيها نفقات بأقل التكلفة نسبيا.

أما عن الدولة، فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن طبقة الرأسماليين يمثلون عمود التنمية الاقتصادية، لذا فإن ريكاردو يحبذ عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وبالتالي تضيع فرصة التنمية[4].

---

[1]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 58.
[2]- فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق، ص 24.
[3]- إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 64.
[4]- نفس المرجع، ص 64.

ويمكن تلخيص أفكار دافيد ريكاردو حول النمو (التنمية) الاقتصادي في التصور الموضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (I-2): تصورات دافيد ريكاردو في التنمية الاقتصادية

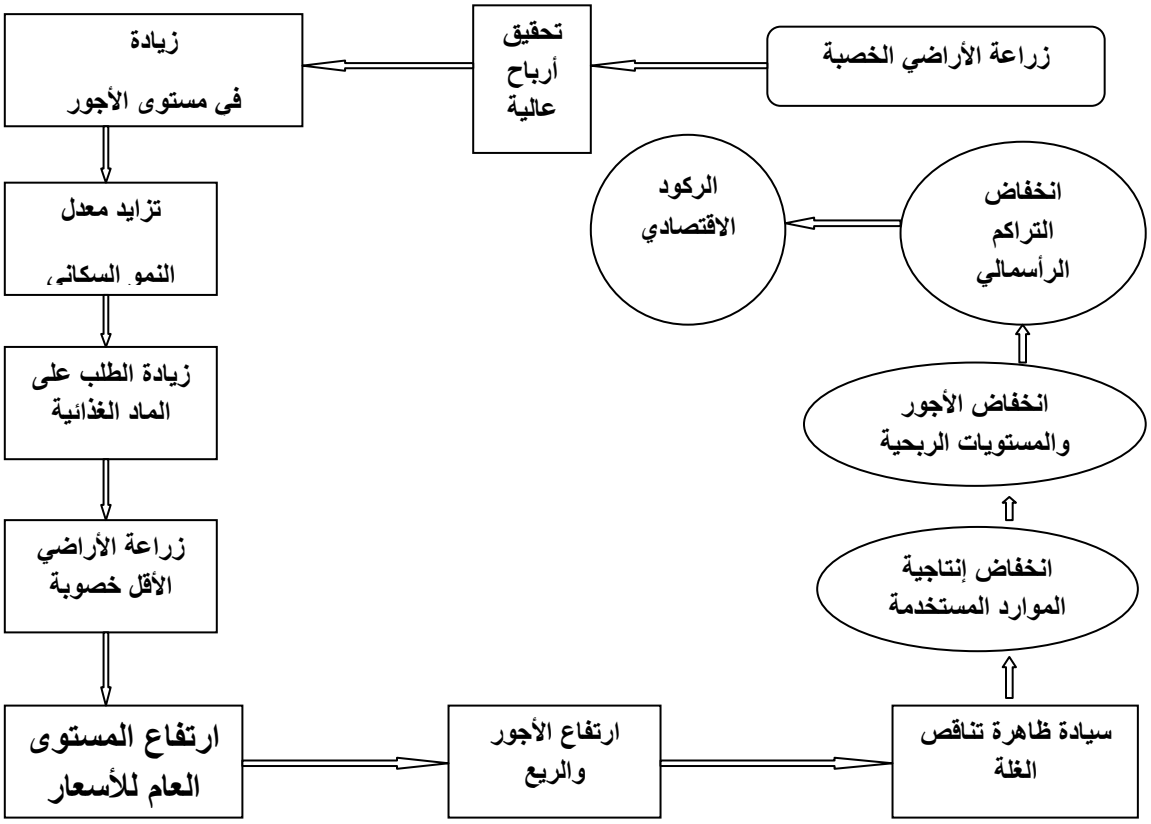

المصدر: سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل بغداد، 1987، ص70.

ج) روبرت مالثوس (Robert Malthus 1834-1766)

ركزت أفكار وأطروحات مالثوس على جانبين؛ هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي (Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب، ويرى مالثوس بأنه على الطلب الفعال أن

ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكن لا يوجد ما يضمن ذلك[1]، وقد ركز مالثوس أيضا على الادخار وكيف يجب أن لا يتمادى المجتمع في زيادته؛ لأن ذلك سوف يقلل من الطلب الفعال، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات، مما يعطل مقومات النمو ويُعرّض المجتمع للركود، كما أنه تحدث عن أهمية الترابط بين القطاعات، وبالتالي أهمية النمو المتوازن لتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني.

وبخصوص نظرية العالم البريطاني توماس مالثوس في السكان، فقد نشر دراسته الشهيرة عن السكان في عام 1798، والتي أثارت في حينها - وما تزال - اهتماما كبير بمشاكل توفير الغذاء الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد السكان.

وتتلخص نظرية مالثوس- طبقا لكلماته، فيما يلي:« إن قدرة السكان اكبر بصورة لانهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان »، ويعني مالثوس بهذا أن قدرة السكان على التكاثر والزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان، وطبقا لنظريته هذه فان السكان يتزايدون تبعا لمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16)، بينما يتزايد إنتاج الغذاء تبعا لمتوالية حسابية (1، 2، 3، 4)، وبناء على ذلك إذا كان السكان يتضاعفون مرة كل عشرين عاما فإنه في خلال مائة عام يزيد السكان اثنين وثلاثين (32) ضعفا، بينما يزيد إنتاج الغذاء ستة (06) أضعاف فقط[2]، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (I-01): تزايد إنتاج الغذاء مع تزايد السكان

السنـــــوات	5	20	40	60	80	100
وحـدة الغـذاء	1	2	3	4	5	6
وحدة السكان	1	2	4	8	16	32

المصدر: محمد السيد عبد السلام، التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة، 1990، ص 32.

[1]- مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 59.
[2]- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجية الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفة، 1990، ص 32.

وقد أثارت هذه النظرية فزعا شديدا، فهي تعني ببساطة أن الإنسان لن يستطيع أبدا حل مشكلة الغذاء، وان كمية الغذاء للفرد سوف تتناقص إلى أن يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء والحرب. على أن مخاوف مالثوس لم تتحقق بالشكل الذي تصوره، وذلك بسبب عامل لم يكن في حسبانه، ألا وهو الثورة التكنولوجية، ففي بريطانيا- حيث لقيت نظرية مالثوس اهتماما بالغاً - لم تتحقق النظرية بفضل الزيادة غير المتوقعة، والتي لم يسبق لها مثيل في الإنتاج، والتي جاءت كنتيجة للتقدم التكنولوجي في مجالات الزراعة والصناعة والنقل، ..الخ .لقد مكن هذا التقدم بريطانيا من زيادة السكان من 10 ملايين نسمة عام 1801 إلى37 مليون نسمة عام 1901 ثم إلى حوالي 50 مليون نسمة عام 1951 مع تحقيق تحسن كبير في مستويات الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، على أن مثال بريطانيا هذا لا ينبغي أن يعطينا أملا خادعا في أنه سيتحقق تلقائيا في الدول النامية F فاستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذه الأقطار لا يزال عند حده الأدنى بسبب عوامل عديدة لعل أهمها التخلف العام والنقص الشديد في الاستثمارات، وبالتالي فان الزيادة في الإنتاج عموما وفي إنتاج الغذاء بوجه خاص تسير معدلات بطيئة ، هذا بينما الزيادة السكانية وصلت إلى معدلات عالية بسبب التحسن الكبير في الرعاية الصحية[1].

ويمكن تلخيص هذا النموذج كما في الشكل رقم (I-3)

الشكل رقم (I-3): تصورات مالثوس في التنمية (النمو) الاقتصادي

[1]- محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، بتصرف، ص32.

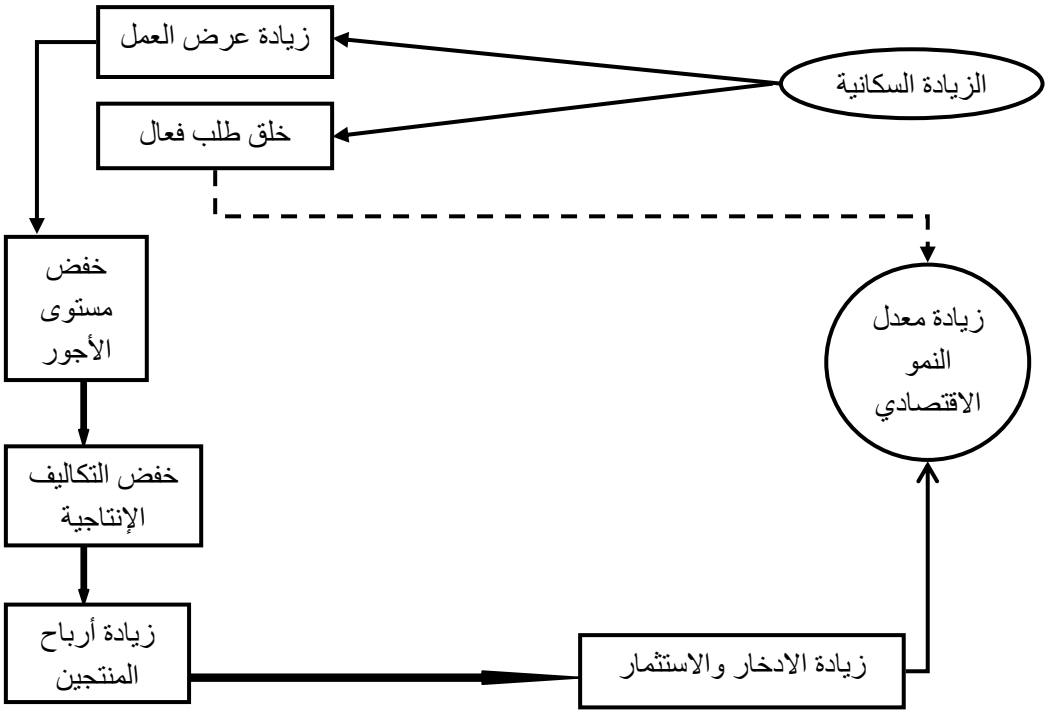

المصدر: سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل بغداد، 1987، ص 72.

4) النظرية النيوكلاسيكية في النمو

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها أمثال " ألفريد مارشال A. Marshall " و" فيسكل K. Wicksell " و" كلارك J. Clark "، حيث قاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي المبسط، وجعله أكثر انطباقا مع الأحداث السائدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

كما أن هذا التحليل استبعد بعض مرتكزات التحليل الكلاسيكي، كاستبعاده للمتغيرات السكانية، والتقدم التكنولوجي، وذلك بتصنيفهما كمتغيرات خارجية، بالإضافة إلى رفضه فكرة الركود. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسكية تتلخص فيما يلي:

- اعتبار النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- اعتماد النمو على مقدار ما يتم توفيره من عناصر الإنتاج في المجتمع.

- تشبيه النمو الاقتصادي بوصفه كالنمو العضوي لا يتم تحقيقه فجأة وإنما تدريجيا؛ أي الانتقال من مرحلة إلى أخرى وهكذا..

- يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي لصالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل الدولي على النطاق الدولي.

قام **كارل ماركس K. Marx** (1818-1883) من خلال كتاب رأس المال، ومرسلاته العديدة مع زميل كفاحه انجلز **F. Engles** بتحديد المعالم الأساسية لنظرية متكاملة الأبعاد السياسية والاقتصادية، حيث اعتبر أن التصارع بين الطبقات هو أهم وسيلة للتغيير وللسيطرة على وسائل الإنتاج في المجتمع. وأهم ما اهتم به ماركس من ناحية التغيير في المجتمع هي الكيفية التي عن طريقها ستسقط الرأسمالية وتنتصر الاشتراكية[1]. فهو يؤكد أن النظام الرأسمالي مآله إلى الزوال لأنه يحمل عوامل هدمه، فهناك تناقض أساسي في نظام (أسلوب) الإنتاج بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولا يمكن حل هذا التناقض الأساسي إلا بتغير علاقات الإنتاج وبسيطرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة، ولا يحصل هذا إلا بثورة اجتماعية، فالثورة الاجتماعية في المفهوم الماركسي هي انتقال المجتمع من نظام إنتاج معيّن إلى آخر أعلى منه.

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، المرجع السابق، ص 58.

فمراحل التطور الاقتصادي لديه تتمثل في الآتي:

- العصر البدائي.
- العصور القديمة
- الإقطاع
- الرأسمالية
- الاشتراكية

إن الاشتراكية تأتي بعد زوال الرأسمالية، وهكذا تتحقق التنمية، إذ تصل البشرية إلى مجتمع لا صراع فيه ولا طبقات ولا ملكية لوسائل الإنتاج[1].

وتقوم نظرية ماركس في النمو الاقتصادي أيضا على نظريته في فائض القيمة؛ حيث يقرر على أن فائض القيمة هو فائض اقتصادي خلقه العمال ويستولي عليه الرأسماليون لتحويله إلى رأس مال آخر في شكل وسائل إنتاج وهذا يزيد من درجة الاستغلال، مما يؤدي إلى صراع بين الطبقة الرأسمالية (علاقات الإنتاج) وطبقة العمال (قوى الإنتاج)؛ ينتهي هذا الصراع بزوال الرأسمالية المُستغلة وانتصار العمال، وبالتالي تنشأ الاشتراكية وتزول الرأسمالية ولا يصبح هناك خلاف بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

شومبيتر (Joseph Schumpeter 1883-1950)

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي[2]، حيث تأثر بمدرسة التقليديين الجديدة، في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي مع تأثره بالفكر الماركسي فيما يختص بتناقضات النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلاّ أنه لم يصل مع الفكر الماركسي إلى الدعوة لإلغاء النظام الرأسمالي[3].

---

[1]- إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 68.
[2]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 69.
[3]- محمد عبد العزيز عجمية، السابق، ص 61.

وقد ظهرت أفكاره في كتابه" نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911"، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره[1]:

- أن التنمية في ظل النظام الرأسمالي تحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة في مجرى الناتج القومي، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- يتوقف النُّمـــو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هـو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

5) نظرية النمو الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز (1883 - 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف (أثر المضاعف)؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك. أنظر الشكل رقم (I-4) الذي يوضح أثر المضاعف.

[1]- رابط الموضوع:http://www.alukah.net/culture/0/81161/#ixzz4IKiVi9rh

الشكل رقم (I-4): أثر المضاعف

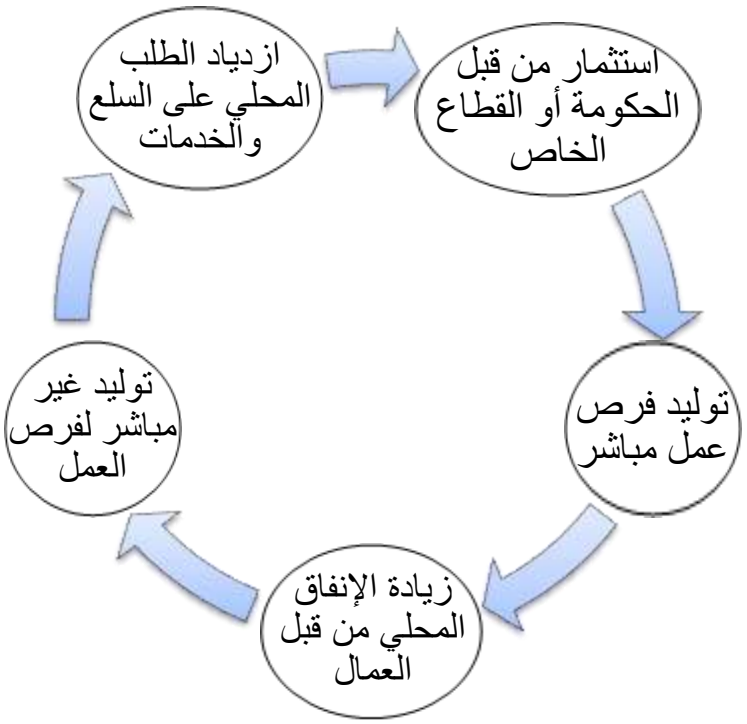

المصدر: فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص 96.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ - معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth ، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب - معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth ، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل

أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية.

أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي[1].

أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

6) مراحل روستو للنمو الاقتصادي

قام البروفيسور والت وينمان روستو (W. W. Rostow) أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج بوضع نظريته في التنمية الاقتصادية التي اعتمد في صياغتها على الواقع التاريخي؛ حيث قسم مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، وقال بأنه من الممكن التعرف على المجتمعات، في أبعادها الاقتصادية، من خلال تصنيفها ضمن واحدة من خمس فئات، ولإبرار طبيعة التنمية، كعملية، استخدم روستو مثال الطائرة التي تسير على طول ممر الإقلاع حتى تصل إلى مرحلة الإقلاع، ومن تم التحليق عاليا في السماء (أنظر الشكل رقم ((5-I)

[1]- رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/80181/#ixzz4IKomYyv5

الشكل رقم (I-05): مراحل النمو الاقتصادي عند والت وينمان روستو

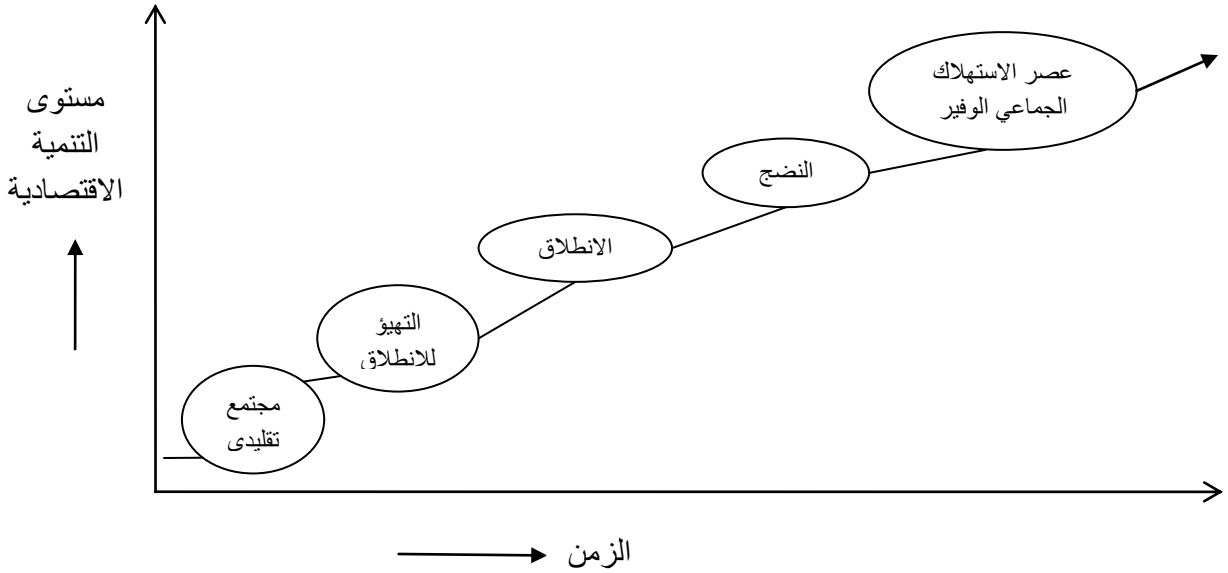

المصدر: كاتي ويليس نظرية التنمية وتطبيقاته، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعو د، المملكة العربية السعو دية، 2012، ص 52.

الجدول رقم (I-02): مراحل النمو الاقتصادي عند والت وينمان روستو

المرحلة	الخصائص	مثال أمريكي
التقليدية	تقوم على الزراعة، علوم وتقنية ما قبل نيوتين، الولاء للأسرة والعشيرة حاسم، ما قبل الدولة القومية	**ما قبل القرن التاسع عشر** مجتمعات الأمريكيين الأصليين والصيادين؛ المستوطنون الأوروبيون المعتمدون على تجارة السلع الزراعية.
شروط الإقلاع	معدلات الادخار والاستثمار أعلى من معدلات النمو السكاني؛ منظمات ومؤسسات على المستوى القومي؛ نخب جديدو؛ التغيرات تحدث غالبا نتيجة لتدخل خارجي	**1815- 1884 م** التركيز على النشاطات الاقتصادية بعد نيل الاستقلال في 1771؛ إنتاجية عالية في الزراعة، مثل إنتاج القطن؛ مشاريع بنية أساسية واسعة ممولة حكوميا، على سبيل المثال قناة إريك، شبكة السكك الحديدية.
الإقلاع	الحاجة إلى محفزات للإقلاع من قبيل ثورة سياسية، إيداع تقني، تغير البيئة الاقتصادية الدولية، معدلات	**1843- 1860 م** "إقلاع" شمال الو-م خلال هذه الفترة- الجنوب الأمريكي لم يصل مرحلة "الإقلاع"

	استثمار وادخار من 5-10% من الدخل القومي؛ قطاع تصنيعي كبير؛ ترتيبات مؤسساتية ملائمة، مثل نظام مصرفي.	حتى ثلاثينات القرن العشرين، توسيع سكك الحديد إلى الغرب الأوسط في خمسينيات القرن التاسع عشر مرتبط بتدفق رأسمال خارجي للبلاد؛ توسع هائل في تصدير الحبوب: نمو الصناعة في الشرق.
الاتجاه نحو النضج	توسع نطاق التقنية المستخدمة؛ تطوير قطاعات جديدة؛ معدلات الاستثمار والادخار من 10- 20% من الدخل القومي	**الوصول إلى مرحلة النضج بحلول 1900 م** التوسع في إنتاج الصلب؛ زيادة الإنتاج الزراعي؛ سياسات مركزة للتنمية الاقتصادية.
عصر الاستهلاك الجماعي الوفير	استهلاك واسع النطاق للسلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة؛ زيادة الإنفاق على خدمات الرفاه الاجتماعي	**1900 م – فصاعدا** نمو الطبقة الوسطى مع الانتقال إلى الوظائف الحضرية في التصنيع، والنقل، وأعمال البناء؛ زيادة هائلة في المشتريات الاستهلاكية مثل السيارات والسجائر؛ نمو مناطق الضواحي؛ تدشين خطوط إنتاج سيارات فورد 1913- 1914 م.

المصدر: المصدر: كاتي ويليس نظرية التنمية وتطبيقاته، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، المملكة العبية االسعودية، 2012، ص 85.

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

شهدت السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، نظريات اقتصادية تبحث في ظروف التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المتخلفة واستراتيجيات التنمية بها، ونادت معظمها بضرورة التدخل الحكومي، والبحث في السياسة الاقتصادية المثلى التي تخلق التنمية الاقتصادية[1].

ويحتوي الفكر الاقتصادي كما سبق وأن قلنا على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وقد تم التطرق إلى العديد من النظريات المتعلقة به، أما الثانية والتي نحن بصدد دراستها، فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، وقد ظهرت العديد من هذه النظريات التي

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص 71.

تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا، ولكثرة المفكرين سنحاول طرح عدد من النظريات الأكثر شهرة في العالم[1].

☒ نظرية الدفعة القوية

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى روزنشتين رودان Rosenation Rodan، وكان قد كتب عام 1943 عن مشاكل التصنيع التي ستواجه دول شرق وجنوب شرق أوربا عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية، ويقرر أن تلك الدول ستواجه بمشكلات الضغط على الزراعة وتفشي البطالة المقنعة، ويقدر مقدار تلك البطالة بـ 25 % من جملة العمال الزراعيين وأن التصنيع هو سبيل التنمية الوحيد في هذه الدول، والمجال الفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في القطاع الزراعي بها، على أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، ولكي ينجح التصنيع لابد من أن يصل المشروع الصناعي إلى الحجم الأمثل، وهذا يتطلب سوقا واسعة، ولذلك فعلى تلك الدول التغلب على مشكلة الأسواق بإنشاء الأسواق المشتركة[2]، لكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر في البلدان المتخلفة[3]، ويقصد دول شرق وجنوب شرق أوربا في ذلك الوقت[4].

والمبدأ الأساسي الذي بنى عليه رودان نظرية الدفعة القوية، هو ضرورة توافر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية والقيام باستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة في السكك الحديدية والطرق ومصادر الطاقة المحركة، وأن تنشأ كل تلك المشروعات في نفس الوقت وتقوم الحكومة بالإشراف عليها وذلك للانطلاق إلى مرحلة أعلى للنمو، ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقوم بمشروعات سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في

---

[1]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 87.
[2]- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، المرجع السابق ، ص 71.
[3]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 88.
[4]- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سابق ، ص 72.

صناعات متنوعة بالبلدان المتخلفة، وأنه بمجرد قيام تلك المشروعات فإن المجتمع سيكملها بإنشاء مشروعات أخرى[1].

كما أن رودان يؤكد نظريته ويرفض النمو البطيء أو التدريجي ويدعمها بعوامل؛ تتمثل في الأتي[2]:-

- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:**

تنصرف عدم القابلية للتجزئة، هنا، إلى عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة، وأهم مثال لها هو مشروعات البنية الأساسية مثل مشروعات الطاقة والنقل و الطرق والمواصلات، والقوى المحركة والسدود والخزانات والإسكان والتي لها مرحلة إنجاز طويلة، وتتطلب رأس مال كبيرا.

وترجع عدم قابلية مشروعات البنية الأساسية للتجزئة إلى كبر الحد الأدنى لحجم هذه المشروعات، ومن تم ارتفاع مقدار الاستثمارات اللازمة لإقامة هذه المشروعات[3].

- **عدم التجزئة في الطلب:**

تدور هذه الفكرة حول ظاهرة ضيق حجم السوق الذي تتسم به الدول النامية، مما يؤدي إلى تزايد المخاطر التي تلحق بالاستثمار في المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة، نظرا لما يثور في هذه الحالة من شك حول مقدار السوق على تصريف منتجات المشروع أو الصناعة.

كما أن عدم التجزئة في الطلب المكمل تتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب لكل هذه الصناعات اعتمادا على بعضها البعض.

---

[1]- نفس المرجع، ص 72.
[2]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 89-90.
[3]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 164-165.

- **عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات:**

إن الحجم الكبير من الاستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات؛ ومن المعروف أن مستوى الادخار في البلدان النامية منخفض للحد الذي يقصر معه الموارد المتاحة للاستثمار عن تمويل القدر اللازم من الاستثمار[1]. ويمكن التغلب على هذه مشكلة انخفاض مستوى الادخار بها عن طريق تحقيق ارتفاع يعتد به في الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية مع اتخاذ من الإجراءات ما يكفل استثثار الادخار بجانب كبير من الزيادة في الدخل[2].

- **الانفجار السكاني[3]:**

إن ارتفاع معدل الزيادة في السكان يفرض ارتفاع مقدار الاستثمارات اللازمة للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

وطبقا لذلك فإن ارتفاع معدل الزيادة السنوية في السكان للبلدان النامية (التي يشيع فيها ظاهرة الانفجار السكاني) يشكل اعتبارا جوهريا من جملة الاعتبارات التي يبرز بها اقتضاء الدفعة القوية شرطا للانطلاق في مرحلة النمو الذاتي.

☒ نظرية النمو المتوازن

لقد صاغ رودان فكرة الدفعة القوية، وأعاد راغنار نوركس (R. Nurks) تقديمها في صيغة حديثة متكاملة سميت بنظرية النمو المتوازن، وهي امتداد لنظرية الدفعة القوية.

إن لـ راغنار نوركس فكرتين اشتهر بهما؛ فكرة الحلقة المفرغة للفقر، ويسمها البعض دائرة الفقر الخبيثة، ونظرية النمو المتوازن. قبل أن نشرح نظرية النمو المتوازن ينبغي معرفة فكرته حول الحلقة المفرغة للفقر.

---

[1]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 90.
[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 168.
[3]- نفس المرجع، ص 169.

يرى نوركس أن البلدان الفقيرة لا يمكنها الخروج من التخلف لأنها تدور في حلقات مفرغة؛ ما جعله يقول " إن فقير لأنه فقير ".

هذه الحلقات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:-

فقر ⇦ ضعف الدخل⇦ ضعف الادخار⇦ ضعف الاستثمار⇦ قلة رأس المال⇦ضعف الإنتاجية ⇦ نقص الدخل....إلخ وتعود الحلقة لتنغلق على نفسها.

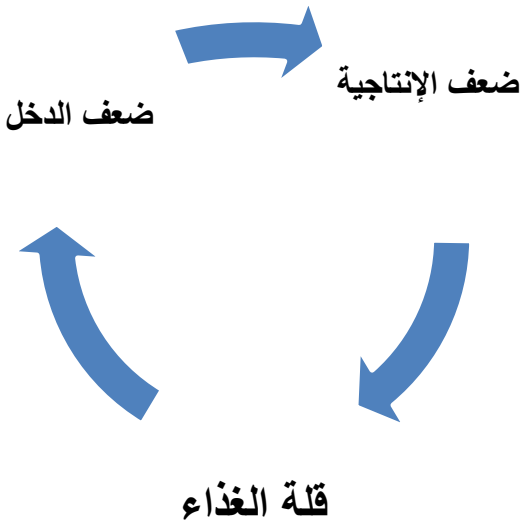

ضعف الدخل⇦قلة الطلب ⇦ضيق الأسواق ⇦ نقص التشغيل ⇦ ضعف الاستثمار⇦ ضعف الإنتاجية....الخ.

[1]- إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص ص 81-82.

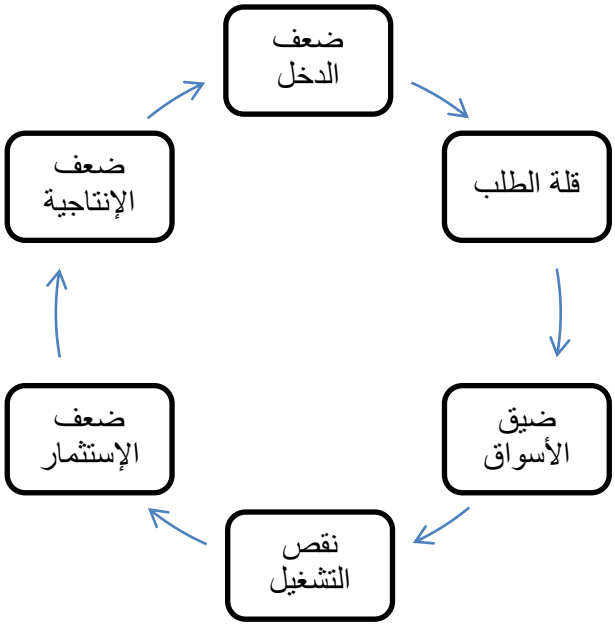

وبناء على فكرة الحلقة المفرغة للفقر يبني نوركس نظريته عن النمو المتوازن ويقول أنه يمكن كسر الحلقات المفرغة في علاج ضعف الاستثمارات، ومن هنا يبدأ نوركس في عرض نظريته عن النمو المتوازن؛ فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق المحلية ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[1].

من خلال دراسة نظرية نوركس؛ يتضح أن النمو المتوازن يهتم بالاستثمار، ونمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، دون إهمال أي قطاع.

و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع في معدل النمو في فترة وجيزة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة كما لاحظنا؛ وآثار سلبية ومنها؛ إن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية

[1]- رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/82943/#ixzz4ISdlPOaK

من التطور بسرعة كافية للحاق بدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات لأجل النمو الاقتصادي[1]. كما أن هذه النظرية تضع فرضا رئيسيا وهو أن البلد المتخلف يبدأ نموه من الصفر؛ هذا مع العلم بأن التنمية تتحقق في ظل بنيان اقتصادي معين هو بمثابة محصلة لما تم اتخاذه من القرارات الاستثمارية وما تم تنفيذه من مشروعات في وقت سابق فهذه القرارات تشكل نموا غير متوازن[2].

☒ نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت نظرية النمو غير المتوازن بالاقتصادي البرت هيرشمان **(Albert Hirshman)**، وقد سبقه في ذلك فرانسو بيرو **(F. Perrox)** الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، وروستو في نظريته عن مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق. وقد انطلق هيرشمان من انتقاد هانس سنجر لنظرية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا، فقد دعا إلى تبني البلدان المتخلفة لنظرية النمو غير المتوازن[3].

وقد أيد ألبرت هيرشمان وجهة النظر هذه بشدة؛ حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن قد جاءت عن طريق مقارنة نقطة التوازن الأولية للتخلف بنقطة أخرى للتوازن حيث تكون التنمية قد تحققت بالفعل، بينما تتجاهل المرحلة التي تقع في الوسط، والتي هي مرحلة عملية التنمية بذاتها[4].

ففي رأيه أن الاقتصاد يمكن أن يكون في توازن كامل فقط مرة قبل أن تبدأ عملية التنمية عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت

---

[1]- ويكيبيديا الموسعة الحرة.
[2]- أحمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص346.
[3]- على عبد الوهاب نجا وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 194.
[4]- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص 84.

بالفعل، وتكون جميع القطاعات قد أصبحت متحركة ونامية. أما أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن[1].

ويتخذ أنصار نظرية النمو غير المتوازن سندا لهم من التاريخ الاقتصادي؛ فيقول هيرشمان أن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن، إنما اتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم ونمو بعض قطاعات الاقتصاد القومي وقيادتها لعملية النمو وأدى نماء هذه القطاعات القائد إلى حصن القطاعات الأخرى على النماء[2]؛ ما يعني الاعتماد على الاستثمارات الفردية، أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد، أو أقطاب النمو، أو مراكز النمو، لدفع عجلة التنمية[3]. ويعطي مثالا على وضعية الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تبين له عندما أجرى مقارنة لاقتصادها بين عام 1850 – 1950 أن عملية التنمية تمَّت على أساس تنمية قطاعات رائدة (قائدة) في الاقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو.

فالنمط الأمثل للتنمية، طبقا لرأي هيرشمان؛ يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن التوازن، حيث تنتج كل خطوة من اختلال سابق في التوازن وتؤدي بعدها لاختلال جديد يحفز الاقتصاد الوطني على خطوة أخرى، وهذا التتابع الاستثماري يحدث نتيجة لاستفادت الصناعات من الوفورات الخارجية التي تحققها نمو صناعات جديدة، فكل تتابع استثماري يخلق وفورات خارجية[4].

ولشرح النمو غير المتوازن؛ يمكننا توضيح ذلك بالمثال المعروف لـ هيرشمان حول صناعة أحد المشروبات، فإذا زاد الطلب على المشروب فإن المستثمرين سيهرعون لملأ الفراغ عن طريق التوسع والاستثمار في إنتاج هذا المشروب، هذا التوسع يعني استثمارات

---

[1]- نفس المرجع، ص 84.
[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 178.
[3]- نفس المرجع، ص 178.
[4]- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، مرجع سابق ، ص 75.

جديدة في المصانع التي تنتج المشروبات؛ لتلبية الطلب المتزايد إلا أن رفع كميات هذا المنتوج سيخلق نقصا في منتوج آخر. فيحدث اختلال في صناعة المشروبات كنتيجة لزيادة الطلب عن العرض، مثلا نقص الزجاجات التي يوضع فيها هذا المشروب، ويتوجه المستثمرون إلى الاستثمار في صناعة الزجاج، فيسير الاتجاه إلى طلب الزجاج بكميات أكبر، لكن ما إن يوفر الزجاج، حتى يظهر نقص في المواد الأولية لصناعة هذا المشروب، وهذا سيؤدي بالمستثمرين إلى زيادة الاستثمار في هذه المادة وهلم جرا[1]. ففي كل خطوة تستفيد صناعة من الصناعات من وفورات خارجية ثم خلقها بواسطة توسع سابق؛ وأن تخلق في الوقت نفسه وفورات خارجية جديدة تستفيد بها صناعات أخرى[2]. وهكذا في سلسلة متتالية تؤدي إلى اختلال وعدم توازن، ويبقى دائما القلق الاقتصادي هو السائد وفي النهاية تحدث التنمية الاقتصادية.

نظرية التحويلات الهيكلية

تعد من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ويعتبر آرثر لويس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي[3]. وأصبح نموذج لويس النظرية العامة لعمليات التنمية في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات ولا يزال متبعا حتى الآن في بعض البلدان النامية.

يرتكز النموذج على مجموعة من الفرضيات وهي:-

- يفترض لويس أن الاقتصاد يتكون من قطاعيين:

[1]- إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص ص 89-90.
[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، ص 179.
[3]- أحمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص332.

قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف؛ يتميز بانخفاض إنتاجية العمال الريفيين وكثافة عمالية تقدر بـ 80 % إلى 90 % من السكان، ما يؤدي إلى فائض عمالي. وثانيهما قطاع صناعي حديث حضري ترتفع فيه الإنتاجية ويتم تحويل فائض العمل من القطاع الزراعي التقليدي إليه تدريجيا وبشكل منظم، وأجور العمال فيه أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة افترضها لويس بـ 30 % وذلك لتحفيز العمال الزراعيين على الهجرة بترك الريف والتوجه نحو المدن لإنعاش القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل وهكذا يستمر انتقال العمالة من الريف إلى المدينة ويتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد.

ولتوضح حالة انخفاض إنتاجية العمل الزراعي الناجمة عن ازدياد أعداد الأيادي العاملة المتأتية عن تزايد السكان بمعدلات مرتفعة، يمكن توضيح ذلك بالشكل البياني رقم (I-6) والذي يوضح منحنى الناتج الحدي لوحدات العمل المضافة إلى الأرض.

الشكل البياني رقم (I-06): منحنى الناتج الحدي لوحدات العمل المضافة إلى الأرض

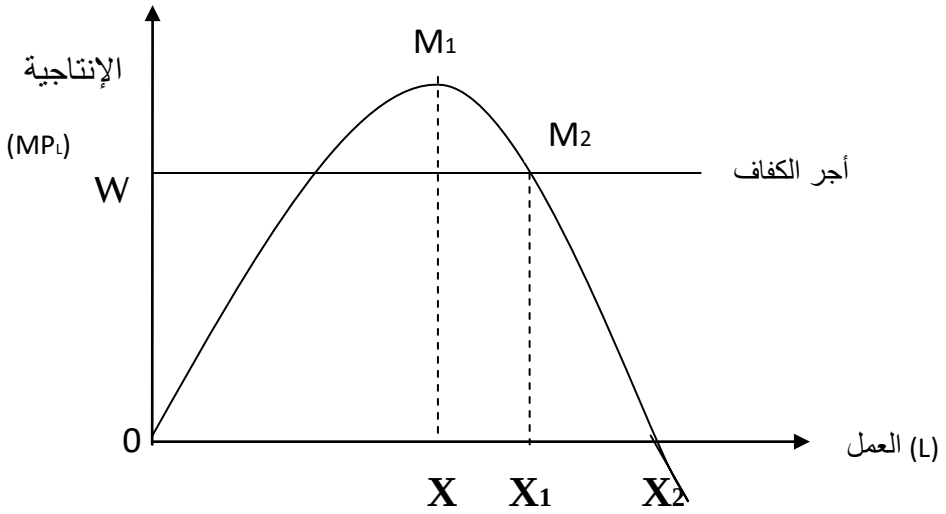

المصدر: مدحت القريشي، المرجع السابق، دار وائل للنشر، 2007، ص 103.

من الشكل أعلاه نلاحظ بأنه عند استخدام ($0X$) وحدة من العمل تصل الإنتاجية إلى حدها الأعلى في القطاع الزراع وتبدأ بعدها بالانخفاض مع زيادة كمية العمل؛ وذلك بسبب تناقص العوائد في القطاع الزراعي، وبعد استخدام ($0X_1$) وحدة من العمل ينخفض الناتج الحدي للعمل دون مستوى أجر الكفاف، حيث يصبح بعدها سالبا إذا تم إضافة وحدات من العمل تزيد على ($0X_2$). كما هو واضح من منحنى الناتج الكلي، فإنه يبدأ في التناقص من النقطة M_1، ففكرة وجود فائض عمالي في القطاع الزراعي إذن تكمن في المنطقة الواقعة على يمين النقطة (X). ومن تم، فإن تحويل هذه العمالة الفائضة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي قد يعمل على زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي ويزيد من الناتج القومي على مستوى الاقتصاد ككل.

الشكل البياني رقم (I-07): منحنى الناتج الكلي لوحدات العمل المضافة إلى الأرض

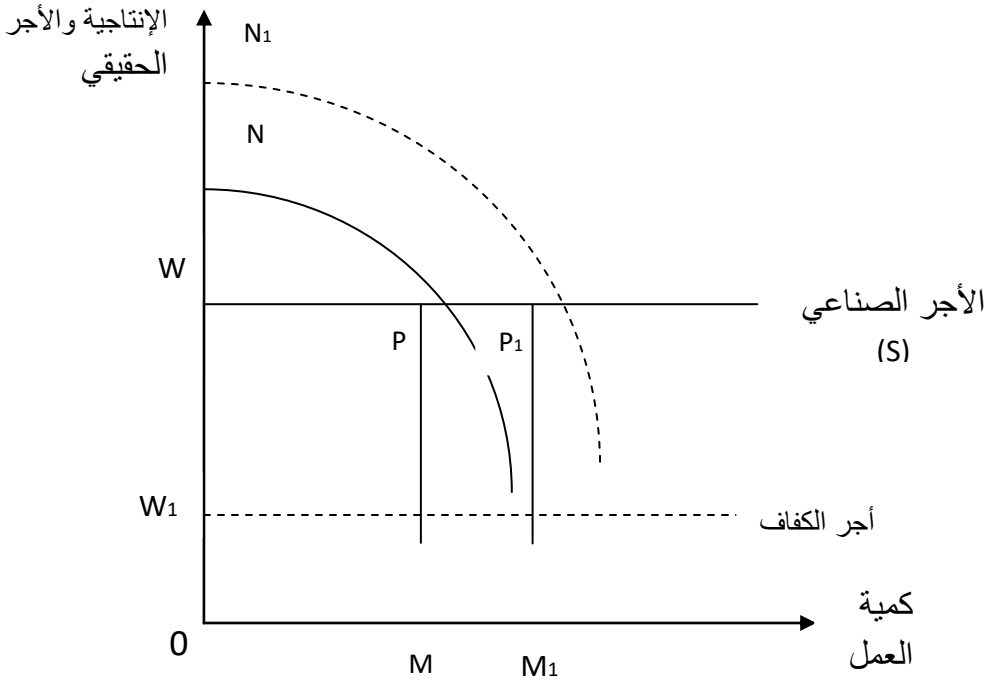

المصدر: مدحت القريشي، المرجع السابق، دار وائل للنشر، 2007، ص 104.

الفرع الثالث: ملخص لأهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا المطلقة، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي
نظرية جوزيف شومبيتر	اهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو – روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية وقسمها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود - دومار	اهتمت بالادخار، ورأت أنه كلما زادت قدرت الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل – إرثر لويس	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي، وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفعة القوية – روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحل الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن- نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن –هيرشمان	تؤكد هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أ ن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة – ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً - في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
نظرية النمو النيوكلاسيكي – سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود –دومار، واعتبرت هذه النظرية التكنولوجيا متغير خارجي، لأنه من جهة نظر سولو أن

	إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، ونما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظرية النمو الداخلي: **1 -نظرية بول رومر**	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ث بات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيراً داخلياً.
2- نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	اعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملاً من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزن المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.
نظرية لبنشتين	يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
نظرية نيلسون	شخص نيلسون وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار

	الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي: 1.الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان. 2.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل. 3 . ندرة الأراضي القابلة للزراعة. 4. عدم كفاية طرق الإنتاج.
نظرية هوليس تشينري	هي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضية التي يقوم عليها النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.
نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)	يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية. ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية ، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصاديي دول العالم الثالث. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي: 1- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل .2-

	توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النظيفة ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل العام .3- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها .4- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.
نظرية ثورة التبعية الدولية	أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد بعض مفكري العالم الثالث، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانة هامة بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها. تعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي.
النظرية الحديثة	ركزت هذه النظرية على النّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992). فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان

	النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات[1].
النظرية الكلاسيكية الجديدة	يرى كتاب هذه النظرية ومن أبرزهم "بيتر باور" ، "هاري جونسون"، و "بلا بالاسا" أن سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع و بالدرجة الأولى لعوامل داخلية تتمثل في زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية و الذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد، هذا فضلا عن السياسات الخاطئة للتسعير، انعدام الحوافز الاقتصادية، تدني مستوى الأداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وتفشي الفساد الإداري
نظرية أخرى لجاكوب فاينر	يبين فيها أن من أهم العوائق للتنمية في الدول المتخلفة تتمثل في الحماية الجمركية والحواجز التجارية المصطنعة التي تضعها هذه الدول، والتي من شأنه اعتراض عملية تقسيم العمل الدولي والاتجاه السليم للتجارة الدولية. وبناء على هذه النظرة لأصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة يكون علاج مشكلات التخلف الاقتصادي (أسوة بتجربة النمور الآسيوية في مجال التصنيع) أمر مرهون بالتحول الجاد نحو اقتصاد السوق الحر وإزالة القيود والحواجز أمام القطاع الخاص للنهوض بعملية التنمية. هذا فضلا عن ترك المنافسة الحرة وآليات السوق تقوم بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد الأسعار.

[1]- الموقع:.http://www.alukah.net/culture/0/80799/#ixzz4Ibm90lAy

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية والفكر الاقتصادي

المطلب الأول: مساهمة الفلاحة في التنمية الاقتصادية

يساهم القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية الشاملة كنشاط اقتصادي ومصدر رزق[1]، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها تعد أمة جديرة بالتقدير، ويمكن القول أنه مهما كانت معالم وأبعاد الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدول، فأنه من المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي منها بأهمية معتبرة، باعتباره قطاعا يؤثر ويتأثر بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى، وبصفة عامة يمكن تحديد مساهمة القطاع الفلاحي وتأثيره في التنمية الاقتصادية بالمتغيرات الآتية:-

الفرع الأول: توفير المواد الخامة

تعد الزراعة مصدرا من مصادر تزويد الصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية، كما أنها تساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق سوق أمام المنتجات الصناعية وهذا من جانبين:-

أ) يحتاج الإنتاج الفلاحي إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي كالأسمدة والآلات، والمبيدات لمكافحة الآفات الفلاحية.

ب) يشكل القطاع الفلاحي سوقا مهما للمنتجات الصناعة، إذ تعتبر القدرة الشرائية للفلاحين ضرورة لتصريف السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج التي تنتجها الصناعة، فزيادة الإنتاج الفلاحي وزيادة دخل الفلاحين يؤدي إلى ارتفاع قدرتهم الشرائية وتوسيع السوق الضرورية للمنتجات الصناعية.

---

[1]- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008 ص 03.

الفرع الثاني: توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد

يساهم القطاع الفلاحي في تلبية احتياجات طلب المواطنين من المواد الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع من المنتجات النباتية والحيوانية، خاصة وأن المجتمعات تشهد نموا سكانيا متزايدا ونمطا غذائيا متعددا ومتفاوتا في الدخول، وبذلك نجد أن تحقيق معدلات ملائمة من التنمية الفلاحية سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أن تحقيق تلك الاحتياجات يترتب عليه رفع كفاءة العمل الفلاحي، ومن هنا يتضح أن كلا المتغيرين مؤثر ومتأثر بالمتغير الأخر.

الفرع الثالث: توفير المواد النقدية

يساهم القطاع الفلاحي مساهمة هامة من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، إذ يعتبر مصدرا رئيسا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر. أما على المستوى الدول فإن القطاع الفلاحي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج الوطني الإجمالي[1] من خلال التوسع في المحاصيل الفلاحية التصديرية وفقا لما تمتاز به كل دولة، وتماشيا مع سياسات التحرر الاقتصادي والأخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة أكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبئ المتزايد على الميزان التجاري وتحسين معدل النمو وتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

- إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية كما وكيفا.
- التمييز بين الإنتاج بهدف التصدير والتعرف على مواصفاته وحجمه والعمل على تلبية الطلب الخارجي بالكم والكيف والتوقيت المناسب مع مراعاة التغيرات التي تطرأ عليه والتغيرات التفسيرية لحجم الطلب فيها.

[1]- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 28.

- الإنتاج بهدف تغطية احتياجات السوق الداخلية وتصدير الجزء الفائض من الإنتاج والذي تتطابق مواصفاته مع احتياجات السوق الخارجية.
- ضرورة تطوير الصادرات وتسهيل الإجراءات والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط.

كما يساهم القطاع الفلاحي على تزويد الاقتصاد بالتمويل المالي على اعتبار الدور الأساسي والرئيسي الذي يقدمه في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية القومية، خاصة في النمط الأوروبي والنمط الياباني لوجود سياسية ومحيط تشريعي لأحداث هذا النوع من التمويل

الفرع الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي مسألة حساسة وإستراتيجية، يعبر عن قدرة المجتمع على توفَير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى القريب والبعيد كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم، و يشكل القطاع الفلاحي فيها دورا أساسيا وفعالا وهذا وفق مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات الوطنية لتجنب التبعية ما أمكن وتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي وتجنب الدولة الارتهان إلى هيئات النقد الدولية لتغطية العجز الغذائي؛ وعليه فإن المقصود بالأمن الغذائي هو إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، ويعد هذا المفهوم، مفهوما مطلقا، إذ انه مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. فيما يكون الأمن الغذائي النسبي قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني بالضرورة إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد.

الفرع الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة

تكمن أهمية القطاع الفلاحي في امتصاصه أو تقليصه لمشكل البطالة في مدى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة كهدف رئيسي لإستراتيجية التنمية الفلاحية خاصة وأن القطاع يعد من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة في مجالات التوسع الفلاحي الرأسي والأفقي في مختلف أنشطة القطاع الفلاحي، وكذلك في مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الفلاحي[1]، ومن الملاحظ سواء في الدول النامية أو المتقدمة أنه بالرغم من تزايد القوى العاملة إلا أن مجموع الاستخدام في القطاع الفلاحي يتناقص مما يؤثر على إنتاج الأغذية من نباتات ولحوم وثروة سمكية، وبالتالي يؤثر على الأمن الغذائي[2].

الفرع السادس: مساهمة القطاع الفلاحي بدعم الاقتصاد القومي من خلال أربع آليات رئيسية[3]

- ✓يعتمد توسع القطاعات غير الزراعية، أساساً، على القطاع الزراعي المحلي، من خلال توفير العرض اللازم من السلع الغذائية لطلب هذه القطاعات، بفعل إيجاد فئات دخلية جديدة.
- ✓بفعل التحيز للقطاع الزراعي في بداية مراحل التنمية، فإن السكان الزراعيون يمثلون النسبة الأكبر من الطلب المحلي، على المنتجات الصناعية المنتجة محلياً.
- ✓نظرا لاتجاه الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى الانخفاض، مع تطور مراحل النمو والتنمية، فإن القطاع الزراعي يمثل مصدرا لرأس المال، والعمل كبقية القطاعات.
- ✓يساهم القطاع الزراعي في ميزان المدفوعات، إمّا من خلال صادراته الزراعية، أو من خلال التوسع في إحلال السلع الزراعية المستوردة سابقاً.

---

[1]- كمال حمدي أبو الخير، إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 180.
[2]- جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 70.
[3]- تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد 2013، ص 39.

المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التنمية الفلاحية، من الأهمية بمكان أن نتعرف على ما مدى العلاقة التي تربط التنمية بالقطاع الفلاحي؟، حيث يمكن تصنيف التنمية إلى عدة أشكال؛ فهناك التنمية الشاملة، أو التنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو التنمية الاجتماعية.

التنمية		
اجتماعية	اقتصادية	بيئية

اقتصادية		
صناعية	زراعية	خدماتية

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة كبيرة ومهمة تجمع بين الزراعة والتنمية بأبعادها المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛ حسب ما أكدته العديد من الدراسات. فالزراعة تعتبر أحد الأدوات والوسائل المهمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر أداة تنمية حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

تُعبّر التنمية الفلاحية عن الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين لتحسين وتطوير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة

الإجراءات والتدابير الخاصة[1]. ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو (الزيادة) وعلى سبيل المثال يقال أن الخطة الخماسية في الجزائر تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مقدارها 10 إلى 15 أي أنه بموجب هذه الخطة يرتفع الدخل بنسبة 15 % عن مستواه في سنة الأساس؛ أو يقال أيضا أن القطاع الفلاحي عرف في سنة 2009 نتائج إيجابية انعكست في ارتفاع معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام بـ 2,4 % وهو معدل جيد حسب المختصين يدل على وجود فعالية نسبية للسياسات المطبقة في القطاع؛ أي التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع. وبناء عليه فإن التنمية الاقتصادية الفلاحية تعني تحقيق أعلى ناتج ممكن في جميع مجالات القطاع الفلاحي وما يرافق هذه المجالات لزيادة هذا الناتج ويتم ذلك من خلال بناء علاقات إنتاجية في جميع مجالات القطاع الفلاحي، وإعادة ترتيب ما هو موجود من هذه العلاقات بهدف المساهمة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحقيق العدالة الاجتماعية [2].

كما تعني الانتقال والتحول من أساليب الإنتاج البدائية والتقليدية إلى أساليب علمية مستحدثة والتغيير التكنولوجي الذي يستند على نتائج وتوصيات المختبرات والبحث العلمي الزراعي.

وعليه فأنه يمكن تعريف التنمية الفلاحية: " بأنها تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية "[3].

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: " العملية التي يتم من خلالها أقصى ناتج زراعي ممكن، أو هي ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق معها أقصى ناتج زراعي ممكن ".

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1969، ص 381.
[2]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص 341.
[3]- رعد جعفر حسين، الاقتصاد الزراعي، محاضرات، كلية قسم تقنيات التربية والمياه بغداد، العراق، 2012، ص4.

فالتنمية الزراعية تهدف إلى إتباع الوسائل التي تساعد على زيادة الإنتاجية وطرق الإنتاج الزراعي وتتحقق بالآتي:

- زيادة الموارد الزراعية المستحدثة.
- العمل على تنظيم العلاقات الزراعية وتطبيقاتها بالشكل الأمثل يساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية ويخفف النفقات الإنتاجية ويتم هذا عن طريق:

إتباع الدورة الزراعية بـ:

- إعادة تنظيم العلاقات الزراعية والاقتصادية بما يحقق استثمار الموارد الزراعية بشكل أمثل وتوفير الحوافر للإنتاج.
- تأمين الخدمات الزراعية اللازمة في المواعيد المناسبة و خاصة التسويق والتمويل بإتباع الطرق الصحيحة في العمليات التسويقية ومنح التسهيلات للمزارعين في مجال التمويل.

ومن العمليات التي تساعد في زيادة الإنتاج:

- عمليات الاستصلاح الزراعي ومشروعات الري واستثمار الأراضي غير المزروعة مما يؤدي إلى رفع الإنتاج الزراعي بزيادة المساحة.
- زيادة استعمال الأسمدة الكيميائية والعضوية وتوفيرها في الوقت المناسب والتوسع في استخدام المبيدات بالصورة العلمية الصحيحة.
- استعمال الآلات الزراعية الحديثة في جميع العمليات الزراعية المختلفة.

لكن ما نلاحظه عن واقع التنمية الفلاحية في معظم بلدان العالم الثالث أنها لم تحظى بحماية الدولة ولم تعرف دعما للمنتجين الفلاحين كالذي عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة التي تخصص موارد متزايدة لتنمية ودعم قطاعاتها الفلاحية وتصر في نفس الوقت على عدم التنازل عن هذا الدعم على الرغم مما يكلفها من مبالغ ضخمة وما يسببه لها من مشاكل على

صعيد التجارة الخارجية خاصة في مجال التجارة الزراعية فيما بينها[1]، وهذا ما وضحه (Pivot) بقوله: " أن القوة الزراعية لدولة ما لا ترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعي أو بمعدلات نمو، و لكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين ".

كما تعد التنمية الفلاحية في دول العالم الثالث من أضعف حلقات التنمية الاقتصادية، إذ لم تحظى في الغالب بالدعم الكافي لبعث نشاط المنتجين، هذا ما وصفه (Parir) بالتنمية المتباعدة حيث تتفاوت معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي، وبشكل طردي من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

ويمكن إجمال أهداف التنمية الفلاحية فيما يلي:-

- زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية؛
- التخصص والتنوع في المنتجات الفلاحية حسب المناطق والظروف.
- التصنيع الفلاحي وتشغيل الأيدي العاطلة؛ أي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتوفير مناصب شغل،
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة دائمة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية

[1]- جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص95.

وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، إقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية أو الهجرة من الريف نحو الريف؛

- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي،
- الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف،
- تحقيق ظاهرة التخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة.
- التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

- تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفرع الثالث: وظائف أهداف التنمية الفلاحية

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية وفق ما هو مسطر لها؛ يجب مراعاة النقاط التالية:-

- مراعاة الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية الفلاحية، لتنفيذ المتطلبات وفق الأهداف المسطرة.
- استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية وفقا للأهداف المبرمجة.
- تقييم وتقدير المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لتحقيق أهداف وأغراض التنمية الاقتصادية الفلاحية.
- مدى مساهمة هذه الأهداف على تحديد أو قياس التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية.

الفرع الرابع: شروط التنمية الاقتصادية الفلاحية

لإنجاز وإنجاح عملية التنمية الفلاحية وفق البرامج التنموية ذات الكفاءة العالية؛ يبغي أخذ الشروط الآتية في الحسبان:-

- **العلاقات الإنتاجية الفلاحية**: ينبغي أن تبنى العلاقة الإنتاجية بين المستثمرين أو المسيرين الفلاحين والقوى العاملة الفلاحية على أساس الأخذ والعطاء، الحق والواجب، حتى لا يحدث أي اختلال يؤدي إلى التخلي أو البعد عن هذا القطاع الحيوي.
- **الوضع السياسي:** إن استقرار الوضع السياسي شرط مهم لإحداث تنمية اقتصادية فلاحية سليمة، وبالتالي تنمية اقتصادية شاملة، لكن ما يلاحظ أن معظم بلدان العالم الثالث تعاني

من تدني مستوى التنمية الفلاحية بسبب التغيرات السياسية السريعة؛ مما يؤدي إلى إحداث خلل في برامج التنمية الفلاحية لديها.

- **الكفاءة الإنتاجية:** تعني استخدام عناصر الإنتاج الفلاحي من أرض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج فلاحي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في عملية الإنتاجية.
- **التسويق الجيد:** ويم هذا بوجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية، وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.
- **الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية:** إن وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية مثل توفر المؤسسات التمويلية والتسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية.

الفرع الخامس: إستراتيجية التنمية الاقتصادية الفلاحية

إستراتيجية التنمية الاقتصادية الفلاحية تعني كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقها؛ وهذا بتوفير أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الفلاحي، ويعتبر تحديد إستراتيجية التنمية الاقتصادية الفلاحية اختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر، فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية، وما قد يكون ملائما وفعالا في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر ما يعني أن كل بلد يحتاج إلى سياسات خاصة تلائم مميزاته ومشاكله وأهدافه.

الفرع السادس: عقبات التنمية الاقتصادية الفلاحية

تواجه التنمية الاقتصادية الفلاحية عدة عقبات تؤثر على تقدم وتطور القطاع الفلاحي مما ينعكس سلبا على سير الاقتصاد الوطني، وتختلف هذه العقبات باختلاف الدول والمجتمعات بالرغم من وجود في كثير من أحيان عوامل مشتركة لهذه العقبات؛ وعموما يمكن تقسيم هذه العقبات إلى ثلاثة أقسام رئيسية:-

1) **العقبات الاقتصادية:** تظهر بشكل جلي في البلدان النامية، حيث ترتبط بانخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الفلاحي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على مواكبة الطفرات التكنولوجية والتقنية المتقدمة والعمل على استجلابها وتطويعها للظروف الفلاحية في البلدان النامية، كذلك سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني تذبذب مستوى الدخل لهذه القوى؛ كل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الفلاحية؛ وبالتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية الفلاحية.
2) **العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:** يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت والهياكل الإنتاجية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة؛ إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا (عقبة) كبيرا أمام عملية التنمية، ما ينتج عنه انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في الاستهلاك المظهري[1]؛ وعليه فإن السعي لوجود استقرار سياسي إلى جانب استقلال سياسي في معظم الحالات أمر ضروري للتنمية في الدول، مما يوفر لها بيئة قادرة على إدارة موارد الاقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية. بالإضافة إلى الجانب السياسي فإن للجانب الاجتماعي

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص 158.

أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من السلوكيات المتمثلة في التقاليد والعادات التي يقوم بها أفراد المجتمع تقف حائلا أمام تحقيق تنمية فعالة، فانخفاض الإنتاجية لعدم وجود تكوين ملائم ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب بسبب بعض العادات الاجتماعية المرفوضة كالوسطية والمحسوبية....إلخ.

3) **العقبات التقنية والتنظيمية:** إن عدم وجود الأساليب التنقية الحديثة واستغلالها في الإنتاج الفلاحي بشكل أو بآخر، حتما سيؤدي إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الفلاحية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في أنشطة القطاع الزراعي المختلفة، مما يؤثر سلبا على عملية التنمية الفلاحية بل ويعيقها، لذا فإن تبني الأساليب الحديثة في الإنتاج و نقل التقنية الحديثة سواء تعلق ذلك بالتكوين، التعليم، نقل التكنولوجيا... من الدول المتقدمة بطرق وأساليب صحيحة من شأنه أن يساهم في دفع عملية التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها[1]. وبالإضافة إلى الجانب التقني فإن الجانب التنظيمي والإداري يعتبران عاملين هامين وأي خلل فيهما حتما سيؤدي إلى عدم وصول الاقتصاد ككل إلى مستوى عال من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو؛ بسبب الأساليب الإدارية المعقدة والأعمال الروتينية والبيروقراطية[2].

الفرع السابع: بعض مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر

يلعب القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك من حجم مساهمته في الدخل الوطني، إذ يعتبر من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين تطوره، ويمكن بيان ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتقنية.

ويعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية.

---

[1]- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص 352.
[2]- علي جدوع الشرفات، نفس المرجع، ص 352.

1) الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للناتج الزراعي

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالتقلبات في الأسواق النفطية، كغيرها من البلدان التي تعتمد على هذه السلعة كمصدر رئيسي للدخل، ويلاحظ من الجدول رقم (I-03) أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نموا في بداية الثلاثي الثالث من فترة الألفين، إذ ارتفع إلى نحو 171,75 مليار دولار في عام 2008، ثم شهد بعد ذلك انخفاضا بسبب تراجع وانخفاض أسعار النفط، وكذا انعكاسات الأزمة العالمية 2008، ليصل في عام 2009 لأدنى مستوياته إلى 138,12 دولار، ومع انتعاش أسواق النفط وارتفاع أسعاره، استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حتى بلغ أقصاه في عام 2014، حيث بلغ نحو 220,09 مليار دولار، وبما يوازي نحو 128,14 % مقارنة بعام 2008.

وكذلك الحال في قطاع الفلاحة، حيث تزايد الناتج الزراعي من نحو 11,20 مليار دولار عام 2008، إلى نحو13,64 مليار دولار عام 2010، ثم قفز بعد ذلك بدرجة كبيرة للسنوات اللاحقة من 2011 إلى 2014، حيث بلغ قيمة الناتج الزراعي نحو 16,24 مليار دولار، 18,33 مليار دولار و20,57 مليار دولار، على الترتيب يوازي نحو 145 %، 164 %، 184 %، 203 % مقارنة بعام 2008.

ومن الملاحظ تزايد نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و2014، حيث بلغت نحو 9,82 % عام 2013، و10,32 % عام 2014، إلا أنه يلاحظ أيضا أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انخفض في بعض السنوات من عام 2010 إلى عام 2012، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (I-03): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي ونسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي بالجزائر للفترة 2008-2013 القيمة: مليار دولار

البيـــــان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	171,75	138,12	161,94	199,41	207,82	209,41	220,09
الناتج الزراعي	11,20	12,82	13,64	16,24	18,33	20,57	22,72
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي	6,52	9,28	8,42	8,14	8,82	9,82	10,32

المصدر: التقرير السنوي: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 33 و34.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2015.

2) نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي:

إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (I-04): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2008- 2013 القيمة: دولار أمريكي

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3935,21	4541,25	5431,18	5542,65	5468,20
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	365,24	382,60	442,37	488,97	537,21

المصدر: التقرير السنوي: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 33 و34.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2015.

من بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث سجل عام 2008 مبلغ 365,24 دولار أمريكي، ليصل إلى 537,21 دولار أمريكي عام 2013 محققا بذلك زيادة قدرها 147 %.

المطلب الثالث: نماذج التنمية الزراعية

تعالج نماذج التنمية الزراعية، سبل الخروج من الزراعة التقليدية البطيئة النمو إلى الزراعات النامية ثم المتقدمة، بمعنى آخر التحول في الزراعة من مرحلة السكون النسبي إلى مرحلة الحركة الدائمة، إضافة إلى كيفية استدامة هذا النمو بوتيرة متصاعدة، وقد عرفت نظريات التنمية الزراعية في أربع مجاميع من النماذج هي:

الفرع الأول: نموذج الحفاظ على التربة

تعتبر التربة من المصادر الطبيعية المتجددة إذ تجري تغذيتها إذا ما أولينا عملية زراعتها عناية فائقة. و على العكس من ذلك تعمل الممارسات الخاطئة مع العمليات الطبيعية على زيادة معدلات فقدها. وهذا ما كان سائدا في دول أوربا على أن المزروعات تتعدى على المواد العضوية والناتجة عن تحليل النباتات وأطلق على هذه الفكرة نظرية الهيومس (Theory Humus)، وكانت تستعاد خصوبة التربة عن طريق السماد الأخضر، ولكن تطور علوم التربة أكد أن المواد العضوية قد تستنفذ، وعليه فإن أي نظام للزراعة ينبغي أن يهتم باستعادة ما تفقده التربة من محتوياتها نتيجة تغذية المزروعات وأن هناك حدا طبيعينا لهذه المحتويات؛ يتمثل في الزراعة العضوية، والتي يلجأ إليها بعض المزارعين للحفاظ على أراضيهم الزراعية للتقليل من استخدام المخصبات غير العضوية و المبيدات و الماء و الآليات و بالتالي التقليل من استهلاك الوقود. و على الرغم مما في ذلك من تخفيض لمعدلات الإنتاج إلا أنه يواكب ذلك حفاظ على التربة وتقليل للنفقات. وقصص النجاح في هذا المضمار تعج بها تقارير منظمة الزراعة الدولية والمجلات العلمية المتخصصة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول الاتحاد الأوروبي وقبلهما في إنكلترا أثناء النهضة الزراعية بظهور نظام حديد

أدخلت بموجبه زراعة المحاصيل بالتناوب حسب مبدأ الدور الزراعية، واستخدمت المحاصيل العلفية والاستفادة من المخلفات الحيوانية والذي ترتب عليه نوع من التكامل بين المحاصيل الزراعية، ويعد ظهور نموذج صيانة التربة الأساس العلمي لحسابات مبدأ " تناقص العائد لرأس المال وقوة العمل " والذي تبناه الاقتصاديين الكلاسيكين ريكاردو ومالتس، وقد أكدت فيما بعد الدراسات التاريخية للزراعة في مناطق مختلفة تقليل الدور للنظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدور الأرض الزراعية في التنمية، دون الاهتمام بالزراعة الكثيفة التي تعتمد على زيادة تكرار الزراعة للأرض بأكثر من محصول واحد، ليظهر ما يسمى " بنظام تعدد المحاصيل " على مدار السنة، ونشوء ما يعرف بالدورات الزراعية، فقد أصبح عامل الخصوبة كمتغير معتمد على مدى كثافة استخدام الأرض في الزراعة بدلا من أن يكون محددا لدرجة الكثافة الزراعية. حيث رأى أحد الباحثين العرب يسمى بحمادي أنه: لابد من تحقيق التكامل بين الإنتاج الزراعي والحيواني، ولتحقيق ذلك التكامل لابد من وجود دورة زراعية تضم الحيوان والعناية به من حيث تحسين سلالاته، توفير العناية البيطرية له، وزراعة الأعلاف ذات القيمة الغذائية العالية وتحديد الهدف من تربيته حسب متطلبات التصنيع الحيواني من لحوم وألبان، ومستخرجاتها وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات المرتبطة بهذا الإنتاج، ويتطلب ذلك جهودا علمية تسندها دارسات بحثية للتخطيط لهذا النوع من التكامل الزراعي والحيواني الذي يزيد من صادرات المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها ومميزاتها من حيث الجودة العالية والوفرة و الصناعات الغذائية المرتبطة بها ومدي منافستها للأسواق العالمية بجانب زيادة معدلات الصادر من الإنتاج الحيواني دعماً للاقتصاد القومي وزيادة الدخل، وتحقيقاً للتنمية الريفية المتكاملة.

إن ما جاءت به نظرية " صيانة التربة " من أسس فنية لتفسير ظاهرة النمو الزراعي ذات أثر محسوس في إدراك الجوانب العملية في بيولوجية النبات والتي تعد ذات أهمية في

تحقيق التنمية الزراعية وهي وإن كانت شرطا إلا أنها ليست كافية لإحداث تطور في الزراعات التقليدية.

الفرع الثاني: نموذج الأثر الصناعي – الحضري

أن الأفكار التي جاء بها نموذج الحفاظ على التربة لا تعد أفكارا نابعة من العمق وغير مُقنعة لتفسير التنمية الزراعية إلا في حالات محصورة يظهر فيها أثر متغيرات الموارد الطبيعية في الإنتاج الزراعي، مما أدى للبحث عن أفكار أخرى، تعطي تفسيرا واضحا حول التنمية الزراعية، وقد كان لأثر التحضر والتصنع في تطوير القطاع الزراعي الأهمية البالغة، ويعد الاقتصادي الألماني (جوها هيري فون ثونين) من الأوائل الذين أكدوا على تأثير هذه النماذج، وذلك من خلال التوصل إلى الأحجام المزرعية المثلى والتكيف المزرعي، معتمدا على أفكار " دافيد ريكاردو " في الريع؛ حيث فسّر أثر التحضر في تحديد المواقع الزراعية للإنتاج الزراعي وتأثير تلك المواقع على الفن الإنتاجي والتكثيف الزراعي، كما أجرى (شولتز) دراسات لبيان الأثر الصناعي الحضري وإخفاق السياسات السعرية والإنتاج في إزالة التباين الإقليمي ومعدلات التطور في الزراعة الأمريكية، معتمدا في تحليله على أن التطور الاقتصادي يحدث في مصفوفة من المواقع الجغرافية، وتتسم تلك المصفوفة من المواقع بأنها مواقع صناعية حضرية في تركيبها، وإن أفضل المواقع الزراعية من حيث الإنتاج هي تلك التي تحيط بالمراكز الحضرية الصناعية؛ وبمعنى آخر أن المراكز المذكورة تقع في وسط المواقع الزراعية؛ وبناء على ذلك فإن المضامين التي يمكن استخلاصها من هذا النموذج في سياسات التنمية الزراعية للبلدان النامية هي اعتماد فكرة اللامركزية في المواقع الصناعية بهدف مجابهة التدفق السكاني في الأرياف، لكن يلاحظ أن الانتباه إلى هذه النواحي في الدول النامية يبدو ضعيفاً بسبب التركيز على تحقيق معدلات نمو مرضية في القطاعات الأخرى غير الزراعة ودون مراعاة للتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، علماً بأن نمو المراكز الحضرية جاء بسبب أن الهجرة من الريف كانت بمعدلات تفوق حاجة الأنشطة غير

الزراعية الموجودة فيها، مما تسبب في حدوث بطالة. حيث رأى أحد الباحثين العرب أنه لابد أن يكون هنالك تكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وهو ما يسمي بالروابط الأمامية والروابط الخلفية حيث أن الصناعة تنتج مدخلات الزارعة من (أدوات زراعية، ومخصبات، ووسائل محاربة الآفات،..) بينما للصناعة روابط أمامية وروابط خلفية مع القطاع الزراعي. كما أن التصنيع الزراعي يرفع من قيمة المواد الخام وبالتاليّ يحسن الدخول وتقل معدلات الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضريـة.

الفرع الثالث: نموذج الانتشار

يقصد بالانتشار في هذا المجال تبني الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية، سواء من خلال العمليات الزراعية أو انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة وتحسين سلالات الحيوان للإنتاج الزراعي، وتطبيق نتائج البحوث الزراعية سواء بين منطقة أو أخرى أو بين البلدان النامية والمتقدمة أو بين بعضها والبعض الأخر.

لقد ساهم هذا النموذج في بروز الكثير من البحوث في مجال الإرشاد الزراعي، وإدارة المزارع واقتصاديات الإنتاج خاصة في علم الاجتماع الريفي من خلال إجراء بحوث ودراسات حول العوامل المؤثرة في سرعة انتشار التكنولوجيا بين المزارعين. ولقد اعتبر Young Arthur المعرفة المستمدة من تجارب المزارعين الدعامة التي استندت عليها الزراعة العلمية. كما أكدت الدراسات أيضا أن الحضارات القديمة شهدت عملية النقل المتبادل بينها في مجال زراعة المحاصيل، مما يؤكد أهمية نموذج الانتشار في التنمية الزراعية، وقد اهتم بهذا الجانب من النموذج علماء الاجتماع والإرشاد الزراعي مؤكدين أن الخبرات المتراكمة للمزارعين تعد الأساس الجوهري في تنمية المزرعة، ومن بعد ذلك فنقل هذه الخبرة إلى المزارع الأخرى يعد بمثابة محطات للبحوث الزراعية متأتية من تجارب مؤكدة، كما أن هذا النموذج يعتمد على متغيرات خارج الزراعة في مقدمتها مستوى التعليم وأسلوب الاتصالات ومدى فاعليته والصفات الشخصية للمزارعين، إذ تلعب هذه المتغيرات في سرعة

انتشار المبتكرات الزراعية وفاعلية تبنيها من قبل المزارعين؛ وهذا ما يتوافق ونموذج روجرز و شوميكر لانتشار المبتكرات؛ حيث وصف روجرز وزميله عناصر عملية تدفق المعلومات الخاصة بانتشار المبتكرات بالاقتباس من نموذج ديفيد بيرلو كما يلي:

- **المصدر:** المخترعون والعلماء وعوامل التغيير الاجتماعي وقادة الرأي.
- **الرسالة:** الابتكار الجديد.
- **الوسيلة:** قنوات وسائل الإعلام وقنوات الاتصال الشخصي.
- **المستقبل:** أعضاء الجمهور في النظام الاجتماعي.
- **الأثـر:** تغيير في الأفكار والاتجاهات والسلوك.

لذا فإن الكثير من البلدان النامية قد اعتمدت على أجهزة إرشادية لهذا الغرض، ولكن تبقى المسألة الأساسية في أن هذه الأجهزة لا تمتلك الأساس الذي تعمل من خلاله وهي الممارسات المبدعة للمزارعين التي يجب العمل على انتشارها في الإقليم الزراعي، كما لم يكن في مقدرتهم اختيار تلك الوسائل الممكن ممارستها من قبل المزارعين في المناطق أو الأقاليم المختلفة، والتي تتلاءم ظروفها الطبيعية أو البيولوجية وتلك الممارسات الزراعية المختارة، وقد ترسخ هذا الأسلوب في العديد من دول العالم المتقدمة وأصبح جزء مهمة التنمية الزراعية وانتشارها وتبني أساليبها من قبل المزارعين في مواقع عملهم المزرعي.

الفرع الرابع: نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العـالي

هناك إدراك متزايد لكل البلدان النامية بأنها لا تستطيع في الوقت الحالي إعادة هيكلة اقتصادها وإعطائه ديناميكية قوية إلا إذا عمدت إلى تحقيق النمو بالحصول على التكنولوجيا التي تتلاءم مع أوضاعها باستيعاب التكنولوجيا عمليا وعلميا وتطويرها وفق احتياجاتها الذاتية، ومن هنا تبرز أهمية التكنولوجيا في تنمية العالم النامي، في التطور الاقتصادي

والاجتماعي والحضاري[1]. إن استخدام واستعمال التكنولوجيا الزراعية المنقولة من الدول المتقدمة للدول النامية، قد تشهد إخفاقا، وذلك للاختلاف الواسع في إمكانية ممارسة المهارة التي تتطلبها تلك التكنولوجيا، مما يتطلب مراعاة الظروف والمتغيرات المحلية، والابتعاد عن الوصفات الجاهزة للممارسات الزراعية في الدول النامية، خصوصا وأن هناك اختلافا في الظروف المناخية والموقع الجغرافي؛ لذا يجب مراعاة الرشد في تخصيص الموارد الزراعية بين الاستخدامات المحصولية المختلفة[2]. وأكد شولتز (Schults) على أن المفتاح الأساسي لانتقال الزارعة" التقليدية إلى زراعة متطورة وجعلها مصدرا من مصادر النمو الاقتصادي يكمن في الاستثمارات الهادفة لجعل مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي متاحة له، أي أنَّ النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي بالدول الفقيرة يعتمد على مدي توافر عوامل الإنتاج غير التقليدية وملائمة أسعارها، وأن ذلك يتم بتوفير التمويل اللازم، إنشاء وتطوير محطات التجارب والبحوث للوصول إلى نتائج جيدة تحت ظل الظروف المناخية والبيئية والطبيعية المتاحة، وخصائص التربة، وذلك للوصول إلى استنباط أصناف جديدة من البذور المحسنة الملائمة كما تعمل تلك المحطات على تشخيص أسباب تدني الإنتاجية ومكونات التربة الواجب توافرها لكي تعطي هذه الأصناف إنتاجية عالية ، علماً بأن إقبال الفالحين على تبني زراعة أصناف جديدة يعتمد على العوائد المالية المتوقع الحصول عليها من جراء ذلك، وبمعني آخر أن النقطة الحاسمة تكمن ليس في صحة النتائج التجريبية للأصناف الجديدة من النواحي الفنية، وإنما في تحقيق الجدوى الاقتصادية للمزارع في حالة تبني هذه الأصناف[3]. ويتسم هذا النموذج للتنمية الزراعية في احتوائه أهم أسس النماذج السابقة فضلا عن الأسس بني عليها تؤدي إلى التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة.

---

[1]- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 138.
[2]- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، المرجع السابق، ص 55.
[3]- عمر أحمد عبد الجليل محمد، معوقات التنمية الزراعية يف مشروع حلفا الجديدة الزراعي - ولاية كسا، السودان، 2010، ص 01.

وأخيرا فإن نموذجا منفردا يصعب عليه تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة، ولكن استخدام قدر من كل نموذج من النماذج المذكورة يمكن تحقيق معدلات محسوسة من التنمية الزراعية هو المطلوب في هذا المجال.

وسواء كانت تلك النماذج أو غيرها هي التي تطبق في مجال التنمية الزراعية، فإن الأسس الرئيسية لنماذج التنمية تقع في إطار ثلاث استراتيجيات للتنمية الزراعية، استوحيت من التجارب العالمية والأنماط التي خرج بها التطبيق وهذه الاستراتيجيات ذات أبعاد مختلفة. وتتحدد الأولى بالاستراتيجيات التكنولوجية وتستهدف بالأساس زيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية والانسجام الناتج عن الاستخدام الناتج عن الملكية. وغالبا ما تبقى تلك الاستراتيجيات على طبيعة التفاوت في الملكيات المزرعية، بينما تهتم الثانية التي يمكن تحديدها " بالاستراتيجيات الإصلاحية " بالأطر الاجتماعية كأهداف أساسية مثل عدالة توزيع الدخول الزراعية والثروة في القطاع الزراعي بين عناصر الإنتاج المستخدمة، والعمل على إعادة توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين لضمان عدالة التوزيع على صعيد المجتمع الريفي. ويهتم النمط الثالث الذي يدعى " بالاستراتيجيات الراديكالية " بتغير القيم الاجتماعية بصورة أساسية، وتأتي الأهداف الأخرى في المرتبة التالية في أهمية النسبية. وتعد هذه الاستراتيجيات المسار الرئيس الذي يتبعه المجتمع الزراعي في تحقيق أهدافه في التمية الزراعية، إلا أن اختيار إحداها دون أخرى يجب أن ينبني على مدى توافر مكونات العمليات الإنتاجية بصفة أساسية، وعلى سبيل المثال فإن التباين في الموارد الطبيعية نسبة إلى السكان يتطلب السير وفق المسار التكنولوجي وذلك في حالة وجود وفرة في الموارد الطبيعية الزراعية فإن مسارات التنمية تقتضي أن تتجه للعمل في زيادة استخدام قوة العمل موازنة بالمكائن الزراعية وهكذا، أو قد يولي المجتمع أهمية كبيرة لعلاقات العدالة الاجتماعية، وفي

الحالة الأخيرة فإن اختيار الإستراتيجية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية تعد ذات أهمية أكبر من الاستراتيجيات الأخرى[1].

بالإضافة إلى النماذج السالفة الذكر هناك نموذجان آخران ولكن استعمالهما مرتبط باستخدام النماذج الأربع المذكورات أعلاه؛ وهما:

- **نموذج الأفاق الجديدة:** يختص باستخدام الأراضي الزراعية من خلال إضافة مساحات من الأراضي الزراعية الجديدة بوصفها مصدراً رئيساً للزيادة في الإنتاج الزراعي، ولكن نظراً لظروف النمو السريع للسكان سرعان ما وصل نموذج الآفاق الجديدة حدوده وانتهى في عقد الستينات.
- **نموذج تشجيع الابتكار:** فمع كل ما تميزت به النماذج السابقة فإنها ما زالت لا تشكل نظرية للتنمية الزراعية، مما أدى إلى تطوير نموذج يعامل فيه التغيير الزراعي باعتباره جزءاً ذاتياً من عملية التنمية، وليس عاملاً خارجياً يعمل بشكل مستقل عن عمليات التنمية الأخرى. وقد نشط منظور تشجيع الابتكار بفضل الأدلة التاريخية التي تشير إلى أن الأقطار المختلفة اتبعت سبلاً مختلفة للتغيير التقني في عملية التنمية الزراعية، وتناول هذا المفهوم تشجيع الابتكار الفني والابتكارات المتعلقة بالمؤسسات في تصميم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية الزراعية.

[1]- سالم النجفي، بتصرف، ص 55-56.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال محتويات هذا الفصل تم استنتاج ما يلي:

- تلعب التنمية الاقتصادية دورا هاما في التطور الاقتصادي، ويتضح هذا جليا من خلال المساهمات الفكرية للعديد من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة؛ حيث أدلى كل واحد منهم بدلوه في معرفة التنمية الاقتصادية وأهم النقاط المحددة لها، وخلصوا إلى نتائج تم بلورتها في نظريات مبنية على فرضيات علمية مستندة إلى الواقع المعاش خلال كل فترة؛ وعليه يمكن القول بأن الفكر الاقتصادي هو جزء من كل يضمه هو الناتج الحضاري وكغيره من المساهمات الحضارية بوجه عام والاجتماعية منها بوجه خاص؛ فإنه يشترك معها في سمات عديدة؛ أولا: في نبعه إنساني ففي ذات الإنسان اجتمع الأخذ والعطاء، لكن ما يتميز به هو الديناميكية والحيوية، لذا لا يمكن الأخذ بنظرية واحدة، كما يمكن الاستعانة بعدة نظريات في دولة ما.
- إن التنمية الفلاحية بمعالمها وأبعادها المتعددة لا يمكن فصلها على التنمية الشاملة، إذ تعد أحد حلقاتها الهامة للكثير من الدول، وهذا ما لاحظناه من خلال مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية ومن خلال نماذج التنمية الزراعية.

الفصل الثاني:

إمكانيات ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

بعد أن تحدثنا في الفصل الأول عن معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي اتضح لنا أنه لابد من معرفة أهم الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر؛ خاصة وأن بعض البلدان تعاني من قلة هذه الإمكانيات الموردية؛ كعدم تهيئة أراضيها للزارعة، أو عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإقامة استثمارات فلاحية، أو قلة الموارد المائية بأنواعها المختلفة....الخ.

لكن يا ترى! بالرغم من توفر الكثير من الإمكانيات الزراعية المتنوعة التي حبا الله بها الجزائر؛ هل بإمكان الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة من هذا القطاع؛ أما أن هناك مشاكل ومعوقات تقف حجر عطرة في تنمية وتطوير القطاع، هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل المتضمن مبحثين هما:-

المبحث الأول: الموارد والإمكانيات الفلاحية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: الموارد والإمكانيات الفلاحية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

المطلب الأول: الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

تعد الموارد والإمكانيات الاقتصادية الفلاحية ركائز أساسية في تحليل اقتصاديات الإنتاج الفلاحي، من حيث أنها مدخلات في العمل الإنتاجي وبواسطتها يمكن تحقيق الأهداف الإنتاجية الفلاحية إلى حد كبير على الصفات النوعية والكمية للموارد المتاحة، لذا فإن إلقاء الضوء على الموارد والإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي يُعدّ أمرا ضروريا للتعرف على الممكنات الإنتاجية والوصول إلى أفضل اختيار من بين البدائل المتعددة للتنمية الفلاحية.

الفرع الأول: الموقع والخصائص الطبيعية في الجزائر

يعد الموقع الجغرافي من العوامل المؤثرة في الظروف المناخية، وهذه الأخيرة تعد من المتغيرات (موارد متدفقة) المرتبطة في طبيعة التركيب المحصولي والميزة النسبية[↔] للإنتاج الفلاحي[1].

1) الموقع

1-1) الموقع الفلكي وأهميته:

تنحصر الجزائر بين دائرتي عرض 19 إلى 37 درجة شمالا وبين خطي طول 12 شرقا و9 غربا.

***أهمية الموقع الفلكي:**

- الامتداد من العروض الحارة في الجنوب إلى العروض المعتدلة في الشمال على امتداد 2000 كلم (مما يفسر تنوعها المناخي الواسع).

- يمر مدار السرطان جنوب الجزائر يمثل دائرة العرض 23.5° (تتعامد عليه أشعة الشمس صيفا مما يؤثر على دراجة الحرارة في هذا الفصل).

[↔]- لمعرفة المزيد يرجى الرجوع إلى نظرية دافيد ريكاردو حول الميزة النسبية.

[1]- سالم النجفي، المرجع السابق، ص 311.

- يمر بالجزائر خط غرينتش وهو خط الطول (0°) بالقرب من مدينة مستغانم (يعد بمثابة مرجع للتوقيت الدولي).

2-1) الموقع الجغرافي والحدود:

تقع الجزائر في الجزء الغربي من القارة الإفريقية، حيث تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي 1200 كلم، أما شرقا فيحدها كل من تونس 965 كلم وليبيا 982 كلم، أما غربا فتتقاسم الحدود مع المغرب الأقصى بـ 1559 كلم والصحراء الغربية بـ 42 كلم، أما جنوبا فتجاور الجزائر كل من النيجر بـ 956 كلم ومالي بـ 376 كلم وموريتانيا بـ 463 كلم، وهي بذلك تتقاسم الحدود مع سبع دول.

3-1) المساحة والأبعاد وأهمية موقع الجزائر:

1-3-1) المساحة و الأبعاد

تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر 238.174،10 ألف هكتار؛ أي ما يعادل 2.381.741 كم^2 ، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا والعاشر عالميا.

تتمثل أبعادها فيما يلي:

من العاصمة إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955 كم، ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب 1200 كلم.

من ولاية تندوف إلى اقصى الشرق 1829 كم

من ولاية تندوف إلى الشمال الشرقي 1944 كم

2-3-1) أهمية موقع الجزائر:

تتميز الجزائر بموقعها الاستراتيجي هاما إقليما، قاريا وعالميا.

أ) الأهمية الإقليمية:

تتوسط الجزائر المغرب العربي فهي محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي وجسرا طبيعيا إلى العالم العربي والإسلامي. تنتمي الجزائر إلى حوض البحر المتوسط فهي تاريخيا وجغرافيا أحد روافد الحضارة

المتوسطية، وهي محور تبادل وتعاون مع القارة الأوربية ويظهر ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز والبترول الجزائري (اسبانيا وايطاليا).

كل ذلك جعل من الجزائر بموقعها الممتاز والجيو استراتيجي طرفاً فعالاً في طبيعة العلاقات بين مختلف أطراف العالم.

ب) الأهمية القارية:

تمثل الجزائر 8 % من مساحة إفريقيا وهي بوابتها الشمالية نحو موانئ أوربا والعالم خاصة دول الساحل الإفريقي، مما يستوجب الاستعجال من إتمام طريق الوحدة الإفريقية.

ج) الأهمية العالمية:

- تربط الجزائر بين القارات الثلاث إفريقيا أوروبا وآسيا
- هي ملتقى طرق تجارية برية بحرية جوية من أوربا نحو وسط وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط.

ونظرا لموقعها الجغرافي الممتاز، خاصة وجودها ضمن بلدان البحر الأبيض المتوسط، وقربها من أوروبا، ونظرا لاتساع أراضيها وتوغلها داخل القارة، استطاعت الجزائر أن تحتل مكانا بارزا في العلاقات الدولية في الماضي والحاضر.

2) الخصائص الطبيعية

يؤكد خبراء المناخ والجغرافيا والتضاريس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع على تأثيرات المناخ والتضاريس وتغيراتهما في إنتاج الغذاء؛ وبالتالي على التنمية الفلاحية المستدامة على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية، كون المناخ والتضاريس بعناصرهما المختلفة يؤدّيان دورا مهما في تحديد النظم الزراعية، وبالتالي الإنتاج الزراعي؛ وبخاصة الغذائي منه، مما يطرح مسألة استدامة هذا الغذاء ومدى توفيره للأجيال القادمة؟[1].

[1]- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 91.

1-2) الأقاليم التضاريسية الكبرى في الجزائر

يمكن التميز في ملامح سطح الجزائر بين إقليمين متباينين؛ الإقليم الشمالي ذي البنية الحديثة التكوين والمعقد تضاريسيا بفعل تداخل المرتفعات بالمنخفضات والأودية؛ والإقليم الجنوبي ذي البنية القديمة التكوين؛ لكنه يمتاز بالرزانة. والجدول رقم (II-1) يمثل مساحة ونسبة كل إقليم.

الجدول رقم (II-1): مساحة ونسبة كل إقليم بالجزائر

القسم / المساحة	كم^2	النسبة بـــ %
القســـم الشمـــالـــي	381.741	% 16
القســـم الجنـــوبـــي	2.000.000	% 84
مـجـمـوع المـســاحـــة	2.381.741	% 100

أ) **الإقليم الشمالي:** تقدر مساحته بـ 381.741 كم^2؛ أي 16 % من المساحة الكلية، ويتكون من:-

1) **السلاسل الجبلية:** والتي بدورها تتكون من:-

1-1) **الأطلس التلي:** يمتد هذا الحزام على الشريط الساحلي، حيث يتراوح عرضه من 70 إلى 150 كم؛ جباله إلتوائية حديثة التكوين.

القسم الشرقي من هذه السلسلة الجبلية أكثر تكتلا وارتفاعا من القسم الغربي الذي يعطي مظهر التضاريس المجزأة، حيث يتخلل هذا الجزء سهول وأحواض داخلية، ويتكون من:-

- **جبال ساحلية** تتمحور في الغرب منها مرتفعات الونشريس مرورا ببني شقران، دون أن ننسى جبال تسالة.
- **جبال داخلية** منها جبال تلمسان التي يبلغ ارتفاعها 1843 م، حيث تربط بين جبال الضايا وسعيدة شرقا، والتي تربط جبال فرندة بمرتفعات الونشريس.
- **جبال شرقية** تتمثل في سلاسل منطقة جرجرة؛ التي تبرز فيها قمة لالة خديجة بارتفاع يصل إلى 2308 م، ويفصلها وادي الصومام عن جبال البابور؛ التي تطل شمالا على سهل بجاية، وتتصل بدورها بالسلسلة النوميدية شرقا.

- **إلى الجنوب** من جرجرة، تمتد مرتفعات البيبان وتتواصل السلسلة إلى غاية جبال سوق أهراس شرقا مرورا بمرتفعات سطيف وقسنطينة، وكلها يفوق ارتفاعها عن 1000 م.

2-1) الأطلس الصحراوي: يشكل مظهر الكتل الجبلية المترابطة والموازية للأطلس التلي يمتد شرقا من جبال النمامشا، وإلى الغرب منها جبال الأورس التي تصل أعلى قمة فيه إلى 2328 م وتسمى بقمة شيليا، ثم جبال الحضنة التي تشكل هي الأخرى حلقة وصل بين الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي، أما منخفض الحضنة فيفصل القسم الشرقي من الأطلس الصحراوي عن قسمه الغربي الذي يتكون من مرتفعات أولاد نايل عمور البالغ ارتفاعها 2008 م، ثم تتواصل السلسلة الجبلية باتجاه جنوب-غرب عن طريق جبال القصور والتي تصل أعلى قمة بها إلى 2236 م.

2) السهول

تنقسم إلى سهول ساحلية ضيقة، وسهول داخلية أكثر اتساعا وارتفاعا؛ منها:-

1-2) السهول الساحلية: هي سهول ضعيفة متقطعة خصبة تقع بمحاداة ساحل البحر الأبيض المتوسط، ولايزيد متوسط ارتفاعها على 200 متر أشهرها:-

سهل عنابة: يمتد من سكيكدة غربا إلى القالة شرقا، تجري فيه عدة أودية مثل وادي السيبور، ووادي الكبير، وتتوزع فيه عدة بحيرات.

سهل بجاية: سهل ضيق يقع عند مصب وادي الصومام، ينحصر بين البحر وجبال البابور وجبال جرجورة (لالة خديجة).

سهل متيجة: سهل واسع ينحصر بين الأطلس البلدي والبحر الأبيض المتوسط، يبدأ من شرشال غربا إلى بودواو شرقا على مسافة 100 كم، وبعرض أقل من 20 كم، ويعد هذا السهل ثاني أخصب سهل في العالم بعد سهل أوكرانيا.

سهل وهران: يمتد من الشريط السهلي الضيق بالغزوات إلى سهل ملاتة شرقا، ويتصل عبر سهل المقطع وسهل غليزان بحوض الشلف، تتخلل سهل وهران عدة سبخات، تربته ملحية.

2-2) السهول الداخلية: تأخذ طابع الأحواض، يزيد ارتفاعها عن 500 م، تنحصر داخل الإطلس التلي، منها: سهل تلمسان، وسهل سيدي بلعباس، وسهل معسكر، أما سهل سبرسو فيأخذ شكل هضبة، وينحصر بين جبال الونشريس والهضاب العليا.

3) الهضاب العليا

الهضاب العليا (النجود)، وتسمى أيضا إقليم السهوب، وهي منطقة انتقالية بين الشمال والجنوب؛ تمتد من السلسلة التلية الداخلية شمالا إلى الأطلس الصحراوي جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا موازيا للإقليم الشمالي، يضم 14 ولاية، تمتد على مساحة تقدر بـ حوالي 000 300 كلم ويصل متوسط الكثافة السكانية بها إلى حوالي 25 نسة/كلم2، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:-

1-3) الهضاب العليا الشرقية: تمتد إلى الشرق من جبال الحضنة بين الأطلس التلي شمالا والأطلس الصحراوي جنوبا، يصل متوسط ارتفاعها إلى 800 م.

2-3) الهضاب العليا الغربية: تمتد من الحضنة إلى الحدود المغربية ارتفاعها من 650 م إلى 1000 م، تتخللها بعض الشطوط مثل الشط الغربي والشط الشرقي، وهي ناتجة عن التصريف الداخلي لمياه الأمطار التي لاتصل البحر، ويؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى تبخرها وتترسب بذلك الأملاح.

ب) الإقليم الجنوبي (الصحراوي)

هو إقليم واسع تبلغ مساحته حوالي 2 مليون كم2، وبذلك يحتل مساحة واسعة ونسبة تفوق 82% تقريبا من المساحة الإجمالية للقطر الجزائري، ويعد هذا الإقليم في تركيبه الجغرافي أبسط من المنطقة التلية (الإقليم الشمالي)؛ إذ لا نجد به الجبال المتقطعة، ولا المرتفعات المعقدة ولا السهول الضيقة المحصورة، ولا الإلتواءات الحديثة ولكن بهذا الإقليم نجد السهول التحاتية الواسعة، والأحواض المغلقة، والجبال بحافاتها الشديدة الانحدار، العروق الرملية المتنقلة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذا الإقليم إلى المناطق التالية:

1) المنخفض الشمالي الشرقي:

تعطي هذه المنطقة مظهر الحوض الواسع، يقع عند جنوب الأوراس والنمامشا، ارتفاعه لا يتجاوز 300 م، به عدة شطوط، أهمها؛ شط ملغيغ الذي يقع دون سطح البحر بحوالي 31 م، وبذلك فهو أخفض مكان بالجزائر كلها، وشط مروانة. تصب في هذه الشطوط عدة أودية تجري في الأيام الممطرة، مثل وادي الميا، والوادي الأبيض، ووادي جدمي؛ هذا المنخفض غني بالمياه الجوفية، لذا تنتشر فيه أغلب واحات الجزائر؛ نصف مساحة الصحراء الشمالية الشرقية المغطاة بالعرق الشرقي الكبير.

2) الصحراء الشمالية الغربية:

هي هضبة صخرية تمتد من هضاب ميزاب شرقا إلى حمادة الدراع غرباً شمال ولاية تندوف، ويغطي العرق الغربي الكبير مساحة هامة منها؛ تميز هذا الإقليم تشكيلات الحمادة؛ وهي مساحة واسعة تغطيها صخور جيرية ورملية مصفحة.

الصحراء الجنوبية: تنقسم إلى:-

نطاق المرتفعات: كتل جبلية مرتفعة في الركن الجنوبي الشرقي؛ حيث ترتفع التضاريس الهضبية للطاسيلي إلى أكثر من 500 م، تحيط بها مرتفعات الهقار وهي جبال قديمة التكوين بركانية المنشأ، صخورها صلبة مما حافظ ارتفاعها؛ حيث تبلغ أعلى قمة جبلية بها 2918 م هي قمة تاهات بمرتفعات أتاكور إلى الشمال من مدينة تمنراست.

نطاق السهول: سهل تنزروفت غرب كتلة الهقار فهو سهل واسع يغطيه الرق؛ يتكون من الحصى كما تشغل العروق جزء من هذا السهل مثل عرق إيقدي وعرق الشاش؛ وهي كثبان رملية يتجاوز ارتفاعها 100 م.

1-2) الأقاليم المناخية الفلاحية في الجزائر

تتوفر بالجزائر الأقاليم المناخية الفلاحية بمختلف أقسامها ودرجاتها ولا يتغيب منها أي نوع، حيث يعتمد تصنيف المناطق الفلاحية الحيوية بها حسب التوزيعات الخاصة بالمناخ الفلاحي والتي تتوافق معها المزروعات على أساس توفر

الشروط الملائمة لها، والتي تُعد مطلوبة من الوسط المحيط[1] لمعرفة النطاقات المشغولة بكل إقليم لتحديد أنماط الاستثمار الفلاحي ومدلولاته على ضوء الطاقة الإنتاجية الكامنة ومقدار الاستعاضة أو المخزون المائي الممكن.

مناخ البحر الأبيض المتوسط

يُغطي الإقليم الشمالي؛ ويمتد من الساحل لغاية السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، يتميز بـ:

1) وجود فصلين؛ فصل معتدل وممطر، بدءً من شهر أكتوبر وينتهي في أكثر السنوات في شهر ماي؛ وفصل حار جاف يشمل باقي شهور السنة.
2) تذبذب وتفاوت كميات التساقط: وهو عدم انتظام سقوط الأمطار من حيث الكمية والأيام الممطرة، تختلف أجزاء هذا الإقليم وتتباين من حيث درجة الحرارة وتساقط الأمطار؛ كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب تقل تدريجيا كمية الأمطار المتساقطة وتزداد درجة الحرارة ونفس الظاهرة نلاحظها بالانتقال من شرق الجزائر إلى غربها.

لذا نميّز فيه بين منطقتين:-

أ) **المنطقة الرطبة:** وتسمى بالمنطقة التلية، حيث تتلقى كميات هامة من الأمطار تصل في بعض المناطق الشرقية إلى 1000 ملم سنويا، وقد تتعدى 1200 مم في جبال القل والبابور، بينما تقل في الغرب

ب) المنطقة شبه الجافة: وهي المنطقة الداخلية إلى الجنوب من السلسلة التلية؛ وتعرف بمنطقة الهضاب العليا، تقل بها الأمطار عن 400 ملم ويزداد فيها المد الحراري كلما اتجهنا نحو الجنوب.

المناخ الصحراوي

يغطي مساحة شاسعة تمثل حوالي 89% من المساحة الكلية، حيث يمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي نحو الجنوب، يتميّز بارتفاع درجة الحرارة وندرة الأمطار؛ التي تتراوح ما بين 50 و 100ملم، وتقل عن 20 ملم سنويا في عين صالح

[1]- محاور التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، دسمبر 1982.

وولاية أدرار، بينما منطقة الهقار تعرف تأثيرات طفيفة بسبب المناخ شبه المداري؛ مما يؤدي إلى تساقط كميات معتبرة من الأمطار في فصل الصيف؛ ما ينتج عنه زيادة منسوب المياه في الوديان والبرك.

2-2) خصائص المناخ في الجزائر

الحرارة

- يتأثر توزيع الحرارة بعاملي التضاريس والقرب والبعد عن البحر.
- اعتدال الحرارة صيفا وشتاء على الشريط الساحلي (مدى حراري منخفض).
- ارتفاع الحرارة صيفا في المناطق الداخلية وتنخفض شتاء.

التساقط (الأمطار)

- تتسبب الرياح الشمالية الغربية في سقوط الأمطار في النطاق الشمالي، وتزيد كميتها عن 1000 ملم في الشريط الساحلي الشرقي؛ أما في المنطقة الغربية فتقل كميات التساقط عن 600 ملم بسبب الحواجز الجبلية في المغرب الأقصى وشبه الجزيرة الإيبيرية الذي يعترض وصول الرياح المشبعة ببخار الماء إلى المنطقة.
- تقل كميات التساقط في الهضاب العليا وتتراوح ما بين 400/200 ملم.
- تصل كميات التساقط فيما وراء الأطلس الصحراوي إلى أقل من 200 ملم.

وفيما يلي لدينا الجدول البياني لعناصر المناخ في المناطق المناخية السبع في الجزائر

الجدول رقم (II-2): عناصر المناخ في المناطق المناخية السبع في الجزائر

العناصر / المناطق	الحرارة			الأمطار		الرطوبة	ملاحظات
	دنيا	قصوى	المتوسط	عدد الأيام	الكمية بالملم	النسبة	
الساحل المتوسطي الغربي	°05	°30	°17,5	80	430230	%75	شبه جاف - حار ورطب
الساحل المتوسطي الأوسط الشرقي	°07	°31	°19	100 120	1000500	%75	رطب - دافئ
السهول العليا الداخلية	°03	°34	°18,5	100 110	500300	%65	شبه جاف - لطيف

السهول العليا السهبية	°00	°35	°17,5	80	400200	%40	شبه جاف – بـــارد
صحراء الوحات	°07	°45	°26	20 30	3020	%35	صحـــراوي - حار
الهقار / الطاسيلي	°06	°38	°22	10 30	6020	%25	صحـــراوي / معتدل بالجبال
تانزروفت عرق شاش	°07	°47	°27	42	1505	%25	صحـــراوي - حار

المصدر: الجغرافيا، السنة الرابعة من التعليم المتوسط، وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 21.

الفرع الثاني: الموارد الأرضية

تلعب الموارد الأرضية دوراً أساسياً بعد المياه في تحقيق الإنتاج الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية الغذائية، وبالتالي تأمين الغذاء للبلايين المتزايدة من السكان، وأخذ هذا المورد يزداد أهمية في الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من القرن الحادي والعشرون*، بسبب عدم قدرة الأرض الزراعية المتوافرة على تقديم الغذاء المناسب للسكان في العديد من دول العالم النامي ومناطق مختلفة[1]، وتعتبر الأراضي الزراعية من أهم الثروات الوطنية التي يجب العناية بها والحفاظ عليها، حيث تمثل إنتاجية الرقعة الزراعية ركناً هاماً في الدخل الوطني، ولهذا تستأثر باهتمامات الباحثين ومراكز البحوث الزراعية المختلفة والمنظمات الدولية والدراسات المتعلقة بجميع فروع الأراضي من أجل صيانتها ورفع إنتاجيتها.

وتتحدد إنتاجية المحاصيل الفلاحية من خلال عوامل عديدة لها تأثيراتها الكمية والنوعية؛ تختلف طبقا لأهميتها من عامل لآخر، وتمثل الأراضي مقدمة هذه العوامل، حيث تمثل المهد ووسط النمو والسند الميكانيكي والآلي للنبات؛ وعلى هذا يعتبر المورد الأرضي أساس الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني؛ إذ بصلاح الأرض يحصل الإنتاج، وبفسادها يحصل الإقلال والإفقار؛ وهذا ما يدعو المهتمين بالزراعة إلى ضرورة معرفة ماهيتها، وتكوينها، ومكوناتها، وخواصها المختلفة؛

*- دون أن ننسى أهمية المياه ودور العنصر البشري في إحداث التنمية الفلاحية.
[1]- محمود الأشرم، المرجع السابق، ص175.

حتى يمكن معالجة عيوبها، والاستفادة المثلى منها؛ فالإنسان يعتمد في غذائه على ما تخرجه وتنتجه الأرض لسد حاجاته[1]، وفي الوقت نفسه يلعب الإنسان دورا مهما؛ حيث أنه المحرك الرئيسي لعمليات الإنتاج، ولولاه لما تحققت المنافع وازدادت.

وفيما يلي لدينا الجدول رقم (II-03): الذي يبين توزيع الأراضي المستعملة في الزراعة بالقطر الجزائري تبعا لطريقة استغلالها.

الجدول رقم (II-3): توزيع الأراضي المستعملة في الزراعة بالقطر الجزائري تبعا لطريقة استغلالها

التعـيـيـــــن	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014
1- المساحة الزراعية الصالحة	**8 454 630**	**8 461 880**	**8 465 040**	**8 487 854**
1.1 الأراضي الصالحة للحراثة	7 506 570	7 496 678	7 469 481	7 462 081
- مزروعات عشبية	4 354 242	4 453 225	4 403 937	4 368 417
- أراضي سباتية (البور)	3 152 328	3 043 453	3 065 544	3 093 664
2.1 مزروعات دائمة	948 060	965 202	995 559	1 025 773
- مروج طبيعية	24 335	26 626	25 777	25 468
- الكروم	74 338	73 430	70 852	70 664
- حقول أشجار الفواكه	849 387	865 146	898 930	929 641
2- أراضي رعوية ومروج	**32 943 690**	**32 969 435**	**32 965 976**	**32 968 513**
3- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع*	**1 101 110**	**1 458 095**	**1 457 539**	**1 938 887**
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (3+2+1)	**42 499 430**	**42 889 410**	**42 888 555**	**43 395 254**
أراضي أخرى				
أراضي حلفائية	2 498 085	2 498 085	2 498 140	2 475 485
أراضي غابية	4 268 110	4 273 670	4 232 685	4 220 311
أراضي غير منتجة**	188 908 475	188 512 935	188 554 720	188 083 050
مجموع أراضي أخرى	**195 674 670**	**195 284 690**	**195 285 545**	**194 778 846**
مجموع مساحة الأراضي			**الوحدة : هكتار**	

[1]- محمد راغب الزناتي، الأراضي الزراعية المشاكل والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص 53.

*- هذه الأراضي تشمل المزارع الفلاحية والعمارات والمنحدرات ومساحات الدرس وممرات ووديان...الخ.

**- غير مخصصة للزراعة.

الأراضي المستعملة للزراعة	**42 499 430**	**42 499 430**	**42 889 410**	**42 888 555**
أراضي أخرى	**195 674 670**	**195 284 690**	**195 285 545**	**194 778 846**
مجموع مساحة الأراضي	**238 174 100**	**238 174 100**	**238 174 100**	**238 174 100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2016 + وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

ملاحظة: بعض المجاميع تقريبية.

وبقراءة سريعة لأرقام الجدول رقم (II-3) المبين أعلاه؛ يتضح أن المساحة الكلية للأراضي الزراعية المستغلة والتي يمكن استغلالها تمثل حوالي 18 % من المساحة الإجمالية للبلاد، وأن المساحات المروية منخفضة إذا ما قورنت بكمية المياه المتاحة؛ وعليه ينبغي العمل على زيادة الرقعة الزراعية المروية، كما أن الأراضي الرعوية والمراعي تشكل نسبة عالية تصل إلى 77% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية، مما يستوجب تنمية هذه الأراضي واستغلالها الاستغلال الأمثل لتوفير احتياجات البلاد من اللحوم والألبان.

أما ما يتعلق بالغطاء النباتي، والتي تغطي منه الغابات مساحة تقدر بـ 4.2% مليون هكتار؛ أي 1.79% من المساحة الإجمالية، يعد غير كاف لضمان التوازن الطبيعي والمناخي وهي متدرجة حسب تدرج المناخ والتربة؛ كما أن الغطاء النباتي يندرج من الشمال إلى الجنوب على شكل نطاقات متطابقة مع تدرج سقوط الأمطار.

جدول رقم (II-04): أهم مكونات الغطاء النباتي في الجزائر

النباتات	المساحة بالهكتار	النسبة من مجموع مساحة الغابات
الصنوبر الحلبي	800.000	%35
أشجـــار الفليـن	463.000	%20.5
أشجار البلوط الأخضر	354.000	%15.7
أشجار العرعار	217.000	%9.6
نباتات أخرى	426.000	%18.8

المصدر: الجغرافيا، السنة الرابعة من التعليم المتوسط، وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 33.

ويمكن تقسيم الأراضي الفلاحية في الجزائر على النحو التالي:

أ- حسب معدل تساقط الأمطار:

ب- حسب الاستغلال الزراعي:

1- **المنطقة الساحلية:** تعد الزراعة في هذه المنطقة مكثفة نظرا لارتفاع معدلات سقوط الأمطار ونوع التربة عادة خفيفة القوام ونوعية الزراعة هي الأشجار والخضر.

2- **المنطقة تحت الساحلية: تعد الزراعة في هذه المنطقة شبيهة إلى حد** قريب بالمنطقة الساحلية، لكن ما يميزها؛ هو ثقل قوام تربتها، والتي تكونت تدريجيا من عمليات نحت الصخور الجيرية.

3- **منطقة الهضاب:** ويطلق على هذه المنطقة إقليم السهوب؛ حيث تعد بمثابة إقليم انتقالي بين الإقليم التلي والإقليم الصحراوي، تقل فيه النباتات نظرا لقلة الأمطار وفقر التربة، فتربته فقيرة من الأملاح والمواد العضوية وأخرى ملحية (تربة الشطوط والسبخات)؛ تنتشر زراعة الحبوب في هذه المنطقة خاصة القمح، بالإضافة إلى تواجد نباتات عشبية كالحلفاء والشيح والدرين، وبعض النباتات الشوكية.

4- **منطقة الصحاري:** وتبلغ مساحتها حوالي 89.59% من إجمالي الأراضي ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين 100-250 ملم، وفي مناطق أخرى أقل من 100 ملم، تربتها رملية نفوذة وخشنة باستثناء الواحات، تتميز نباتاتها بسرعة الظهور والاختفاء حسب درجة الرطوبة، كما أن بعض نباتاتها تتركز في الواحات والأودية الجافة التي تخزن بعض كميات الرطوبة.

أنواع التربة:

تعتبر التربة مهدا وحاضناً رئيساً لمختلف النباتات والكائنات الحية، والتعرف على مختلف مكوناتها يعد أمرا ضروريا للوصول لأحسن النتائج للإنتاج وتحقيق مردودية عالية، فالتربة لديها علاقة مباشرة بالظروف المناجية، بوفرة الأمطار

ودرجة الحرارة....إلخ، فالسهول الساحلية والأحواض الداخلية توفر تربة خصبة غنية بالمواد العضوية، ولكن بالاتجاه نحو الجنوب تفقد التربة خصوبتها، وتصبح هشة وفقيرة من المواد العضوية للنبات، غالبا ما تكون عرضة للتصحر أو زحف الرمال.

بالاتجاه من الشرق إلى الغرب تختفي تدريجيا التربة السوداء، فتظهر التربة الحمراء التي تتخللها من حين إلى آخر التربة الملحية.

وفيما يلي أهم أنواع التراب السائدة بالجزائر وخواصها وقابليتها للاستغلال الزراعي[1]:

أ) أراضي جيرية حديثة التكوين متوسطة القوام وتوجد في المناطق الانحدارات والتلال.

ب) أراضي طينية جيرية داكنة اللون وهي حمراء اللون وبنية غامقة مائلة للسواد غنية بالماد العضوية قوامها متوسط إلى ناعم وتنتشر في مناطق ذات طوبوغرافية مختلفة من المستوية والمتموجة والمتعرجة.

جـ) أراضي رسوبية ترسبت بواسطة فيضان الوديان أثناء فترة هطول الأمطار ذات قوام متوسط إلى ناعم، جيرية، تنتشر في المناطق المنخفضة وهي مستوية ومتموجة.

د) أراضي ملحية ذات قوام ناعمة وتنتشر في مناطق مستوية ومتموجة.

هـ) أراضي البحر المتوسط الوردية اللون المائلة إلى السواد الجيرية متوسطة القوام وتنتشر في مساحات مستوية إلى متموجة في التلال والمنحدرات.

و) أراضي ضحلة (ليثوسول)، حيث توجد مادة الأصل على عمق 10 سم.

ز) أراضي صحراوية متوسطة النسجة تنتشر في مناطق المنحدرات والمرتفعات.

حـ) تربة طينية جيرية داكنة اللون تحتوي على كربونات الكالسيوم والمادة العضوية وتتميز بوجود أفق كلسي وجبسي وهي هشة وناعمة.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموارد الطبيعية (الجزء الثاني)، برنامج الأمن الغذائي، الخرطوم، 1980، ص 76.

الموارد المائية المتاحة:

تلعب الموارد المائية المتاحة دورا رئيسيا وبارزا في عملية التنمية الفلاحية؛ وبالتالي الإنتاج الفلاحي وتوفير الغذاء للساكنة؛ إذ من دون المياه لا يمكن توفر الحياة لا للإنسان ولا للنبات ولا للحيوان؛ وتضم الموارد المائية جميع أشكال مصادر المياه كالأمطار والمياه السطحية والجوفية، وتختلف أهميتها ودورها في الإنتاج الزراعي، إذ تحصل المياه السطحية والجوفية على الأهمية العظمى بالنسبة للمصادر الأخرى[1]؛ ومن هنا يقوم التخطيط الزراعي على دراسة مصادر المياه واستغلالها من أجل زراعة أفضل، كما هو معلوم أن هناك زراعة يقال لها بعلية؛ أي أنها لا تعتمد على السقي، ومن هنا يتم التخطيط لتوفير المياه بالكميات اللازمة للتنمية الفلاحية وتوفير الري المناسب للمزروعات.

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة؛ إذ أن مساحة البلاد المقدرة بـ 238.174.100 هـ لا توفر إلا 8،4 مليون هكتار كمساحة صالحة للزراعة، بالإضافة إلى 39،6 مليون هكتار أراضي رعوية، حلفاء وغابات، أما الباقي 198،5 مليون هكتار فهي مناطق شبه صحراوية وصحراوية، ويعد السقي في الجزائر ذو صلة بسقوط الأمطار والثلوج؛ أي ما يتصل بالمنطقة الشمالية للوطن، وتشمل جل المساحة الزراعية؛ وتشكل المساحات المسقية حوالي 7 % من جملة الأراضي الزراعية والباقي تعد زراعة بعلية؛ حيث تُقدر المسقية (المروية) سواء المتعلقة بالمحاصيل المستديمة أو المحاصل الموسمية بـ 987.005 هكتار سنة 2011، وبلغت 1.089.490 هكتار سنة 2013؛ لذا يجب التفكير في استغلال المياه الجوفية، والتي ستمنح للجزائر طفرة زراعية مشرقة.

وقد نشأ الري على نطاق واسع في مناطق الأراضي الجافة التي لا تتساقط عليها الأمطار والمناطق شبه الجافة التي تسقط فيها الأمطار في موسم معين أو بكمية لا تكفي توفير الرطوبة في تربتها واللازمة لنمو النباتات طوال العام؛ ويقوم علم الري والمشتغلون به (بما في ذلك حكومات الدول) بإيجاد مصادر المياه الصالحة للإنتاج

[1]- اسراء عبد الرحمه العبيدي، دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، جامعة ديالي العراق، 2013، ص 117.

الزراعي وتوصيلها للأراضي المزروعة أو المراد زراعتها أو استصلاحها، ثم وضع نظم الري المناسبة لاستغلال هذه المياه بكفاءة عالية لإنماء النباتات؛ حيث يشدّد الخبراء على أن تنمية الاقتصاد الزراعي في الجزائر يظل تفعيل أفقه مرهونا بالاستغلال العقلاني للرافد الهائل من المياه الجوفية التي يزيد مخزونها عن الستين ألف مليار م^3، وهي موجودة باحتياطي كبير في منطقة الجنوب الجزائري، كما أن استغلال هذا الرصيد المائي الهائل سيقلب وجه الزراعة، خصوصا مع تأكيدات المختصين على أن الموارد المائية الباطنية تكفي لقرون عدة[1].

ويتوقع المختصون، أن تسد الجزائر حاجاتها من الماء بشكل جيد مطلع سنة 2025، باعتماد سلطات البلد نمطا مستحدثا في مجال استغلال المياه الجوفية، ما يعني إنهاء معضلة السقي التي يعاني منها جل الفلاحين، لاسيما في سهل متيجة؛ هذا السهل الغني بأنواع الحمضيات والكروم وأشجار متيجة كالكاليتوس وعسل السدرة والجزر البري وغيرها...إلخ.

كما ركز الخبراء على أن الوضع الحالي حتّم على 90% من أصحاب المستثمرات الزراعية اللجوء إلى المياه الجوفية، ومما لاشك فيه أن أي سياسة رامية للتنمية الزراعية رأسياً أو أفقياً لابد وأن تستهدف أفضل استخدام للموارد المتاحة.

فبالنسبة للمياه والتي تعتبر من أهم الموارد للزراعة على الإطلاق فإن أساليب وطرق ترشيد استخدامها، يعد من الاعتبارات ذات الأهمية البالغة سواء فيما يتعلق بنظم توزيع المياه وطرق الري والاحتياجات المائية...الخ، مما يضمن تحقيق الموازنات المائية الدقيقة والتي تلائم محاصيل الدورة وتكفل إمدادها بحاجتها من المياه في الأوقات المناسبة لضمان إعطاء المحصول الأفضل تحت الظروف القائمة مع المحافظة على التربة من التدهور.

الفرع الثالث: الموارد البشرية

يعد العنصر البشري أحد أهم المؤشرات المستخدمة لبيان اتجاه التنمية، لكن الملاحظ أن بعض البلدان النامية ومنها الجزائر، لا يمكن اعتبار المورد البشري بها

[1]- كامل الشيرازي، تحديات المستقبل تفرض رهان " الطاقة الزرقاء " الجزائر مدعوة لاستغلال 40 مليار من المياه الجوفية، مقال منشور في جريدة السلام اليوم، بتاريخ 2015/02/25.

من محددات التنمية من الناحية الكمية، إذ تتمتع الجزائر بمعدلات نمو سكانية عالية نسبيا وتعاني البلاد من مشكل البطالة، غير أن زيادة كفاءة العاملين في القطاع الفلاحي تتطلب الاهتمام بالنواحي النوعية في الموارد البشرية، ويتم ذلك في الجزائر عن طريق مراكز التدريب والتكوين التي يرصد لها مبالغ هامة أثناء تنفيذ خطط التنمية[1]، وتشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (II-5) إلى أن القوى العاملة الكلية قد ارتفعت في سنة 2013 إلى نحو 11.964 ألف عامل، مقابل 10.315 ألف عامل في عام 2008، كما أن أعداد العمالة الزراعية قد ارتفعت في عام 2013 إلى نحو 2.528،90 ألف عامل، وذلك مقابل 2.244،06 ألف عامل عام 2008.

الجدول رقم (II-05): تطور أعداد السكان والقوى العاملة الإجمالية والعمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013 الوحدة: ألف نسمة

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان	34.800,00	35.100,00	35.661,31	36.717,00	37.495,00	38.297,00
القوى العاملة الإجمالية	10.315,00	10.544,00	10.544,00	10.662,00	11.423,00	11.964,00
القوى العاملة الزراعية	2.244,06	2.358,34	2.358,34	2.442,60	2.476,50	2.528,90
نسبة العاملين في الزراعة لإجمالي القوة العاملة	21,75	22,36	22,36	22,90	21,68	21,13

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد 33، 32، 31، 30، 2006، 2007، 2008، 2009،2011، 2012، 2013 ، 2014 للسنوات، 26 ،27 ،28 ،29.

المطلب الثاني: وضعية الإنتاج الزراعي في الجزائر

يضم الإنتاج الزراعي، كلا من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وتعد معرفة الوضعية المتعلقة بهما أمرا أساسيا للوقوف على مدى تطورهما، ومعرفة أهم الأسباب التي تقف عائقا في سبيل تنميتهما.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في القطاع الزراعي، وتتجلى هذه المكانة في كونه الركيزة الأساسية لتوفير الغذاء، وبتوفيره يتحقق الأمن الغذائي؛ والجدير

[1]- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجزائر، 1994، ص34.

بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضمّ شعباً متنوعة من التراكيب المحصولية، لعل من أبرزها شعبة الحبوب، شعبة الخضر والفواكه شعبة البقوليات إلى جانب الزراعات الصناعية..إلخ[1].

وتعتبر الحبوب والخضروات من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان؛ لذا يجب على الدولة أخذ هذا في الحسبان، وإتاحة الإمكانيات اللازمة لتوفيرها؛ لكي لا تضطر لاستيراد كميات كبيرة منها لسدّ العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها في مادة القمح؛ مما يشكل عبئاً اقتصادياً كبيرا على ميزانية الدولة[2].

ومعلوما أن الإنتاج الزراعي بالجزائر يخضع لعامل التقلبات والتذبذبات في حجمه ومردوده، ويرجع ذلك لوجود عوامل تؤثر على الإنتاج، منها نظام توزيع الأمطار في مواسم هطولها♦ والتغيرات الجوية الأخرى، بالإضافة إلى الآفات ومدى استخدام الأسمدة أو المبيدات والأساليب الزراعية العلمية الحديثة، مما يجعله يتغير من سنة لأخرى، لذلك سجل نمواً ضئيلاً في السنوات الأخيرة، بالرغم من الدعم والمساعدات والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة لهذا الجانب الهام من القطاع الفلاحي. كما أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه، ويتضح هذا جليا من النتائج المتوصل إليها، خصوصا أن بعض نتائج التنمية الزراعية لم تأتي متفقة مع الخطوط العريضة والإطار الشامل لخطة التنمية الوطنية، سواء على الصعيد التوسع الأفقي أو الرأسي*، فضلا عن طبيعة الخدمات التكميلية.

1) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الحبوب

تضم شُعبة الحبوب مجموعة هامة تتمثل في القمح الصلب، والقمح اللين، والشعير، والخرطال (الشوفان Avoine)، والذرة بنوعين (Mais والصورغو

---

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 149.

[2]- نفس المرجع، ص 149.

♦- بخلاف المحاصيل المروية؛ أي المسقية، فإنها تظهر ثبوتا أكبر في حجم الإنتاج لعدم تأثيرها كثيرا بمعدل سقوط الأمطار.

*- يقصد بالتوسع الأفقي الزراعي؛ استصلاح مساحات جديدة للاستغلال الزراعي، أما التوسع الرأسي الزراعي؛ فقصد به مضاعفة قدرة الإنتاج بزيادة المردود الزراعي.

Sorgho)، وتعتبر هذه الشعبة بمختلف أنواعها، محصولا رئيسيا ومؤشرا حقيقيا لقياس مدى كفاءة الفلاحة الجزائرية، وقدرتها على الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن التبعية الغذائية، حيث تحتل المساحة المخصصة لهذه الشعبة نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، في غالب الأحيان، وهذا ما ينعكس بشكل جيد على الإنتاج من وجهة نظرنا؛ لكن ما نراه من بيانات الجدول رقم (II-8)، أن معدل إنتاج الحبوب يعرف تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض، وكذا عدم انتظامه من حيث كمية المنتوج والمساحة المخصصة له.

1-1) تطور المساحة المخصصة لزراعة الحبوب

إذا استعرضنا مساحة الأراضي المخصصة للزراعة والبالغ مساحتها 8.4 م هـ في الموسم الفلاحي 2013-2014، نجد أن المساحة المتاحة لزراعة الحبوب بأنواعها المتعددة تقدر بـــ 3.385.194 هـ، أمّا المحصودة فتقدر بـ 2.509.013 هـ، ما يعادل تقريبا 74,10 % من مجموع المساحة المزروعة، مع العلم أن أكثر من ثلثي مساحة الأرض المزروعة من الحبوب، تتمركز في شرق وغرب البلاد وخاصة في منطقة الهضاب العليا، ولكن بسبب التقلبات المناخية؛ خاصة مع قلة تساقط الأمطار، وخوفا من وقوع الجفاف، أصبحت الدولة تهتم وتخصص أراضي زراعية بالإقليم الجنوبي، بحكم إحصاء 2 مليون هكتار من الأراضي القابلة للاستصلاح ووجود احتياطي هام من المياه الجوفية.

وفيما يلي الجدول رقم (II-06) الذي يبين توزيع المساحة المزروعة والمحصودة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010.

الجدول رقم (II-06): توزيع المساحة المزروعة والمحصودة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010

الموسم الفلاحي / نـــوع الإنتاج	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	المتوسط من 14/10	14/13 التطور %	التطور 2014 المتوسط من %14/10
توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب بالهكتار								
القمح الصلب	1 339 392	1 399 003	1 451 119	1 447 902	1 465 216	1420526,40	1,20	3,15
القمح اللين	607 173	632 555	629 670	618 291	596 974	616932,60	-3,45	-3,24
الشعير	1 296 626	1 214 225	1 222 048	1 304 720	1 227 431	1253010,00	-5,92	-2,04
الخرطال	84 135	87 495	86 937	89 023	94 515	88421,00	6,67	6,89
الذرة	139	246	686	370	983	484,80	165,67	102,76
الذرة البيضاء	35	94	849	2	75	211,00	3650	-64,45
المجمـــوع	3 327 500	3 333 278	3 391 309	3 460 308	3 385 194	3379585,80	-2,17	0,17
توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب بالهكتار								
القمح الصلب	1 181 774	1 230 414	1 342 881	1 180 332	1 182 127	1 223 505,6	0,15	-3,47
القمح اللين	573 954	442 017	602 895	546 910	469 184	526 992	-14,21	-10,97
الشعير	1 018 792	852 379	1 030 477	897 719	791 843	918 242	-11,79	-13,77
الخرطال	81 670	59 385	85 245	83 919	64 801	75 004	-22,78	-13,60
الذرة	139	246	686	370	983	484,80	165,67	102,76
الذرة البيضاء	35	94	849	2	75	211	3650	-64,45
المجمـــوع	2 856 364	2 584 535	3 063 033	2 709 252	2 509 013	2 744 439	-7,39	-8,59
نسبة المساحة المحصودة مقارنة بالمساحة المزروعة حسب نوع الحبوب (النسبة المحصودة)								
القمح الصلب	**88,2**	**87,9**	**92,5**	**81,5**	**80,7**	**86,16**	**-0,98**	**-6,33**
القمح اللين	**94,5**	**69,9**	**95.7**	**88,5**	**78,6**	**66,3**	**-11,18**	**18,55**
الشعير	**78,6**	**70,2**	**84,3**	**68,8**	**64,5**	**73,28**	**-6,25**	**-11,98**
الخرطال	**97,1**	**67,9**	**98.1**	**94,3**	**68,6**	**65,58**	**-27,25**	**4,61**
الذرة	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**-**	**-**
الذرة البيضاء	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**-**	**-**
المجمـــوع	**85,8**	**77,5**	**90,3**	**78,3**	**74,1**	**81**	**-5,36**	**-8,52**

المصدر: مديرية الإحصائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (II-01): توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010

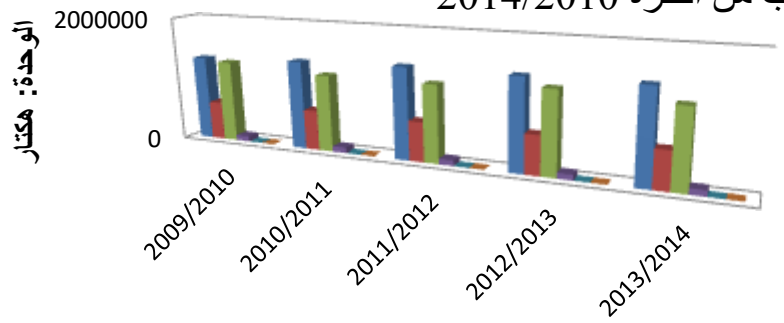

	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
القمح الصلب	1339392	1399003	1451119	1447902	1465216
القمح اللين	607173	632555	629670	618291	596974
الشعير	1296626	1214225	1222048	1304720	1227431
الخرطال	84135	87495	86937	89023	94515
الذرة	139	246	686	370	983
الذرة البيضاء	35	94	849	2	75

الشكل رقم (II-02): توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب من الفترة 2014/2010

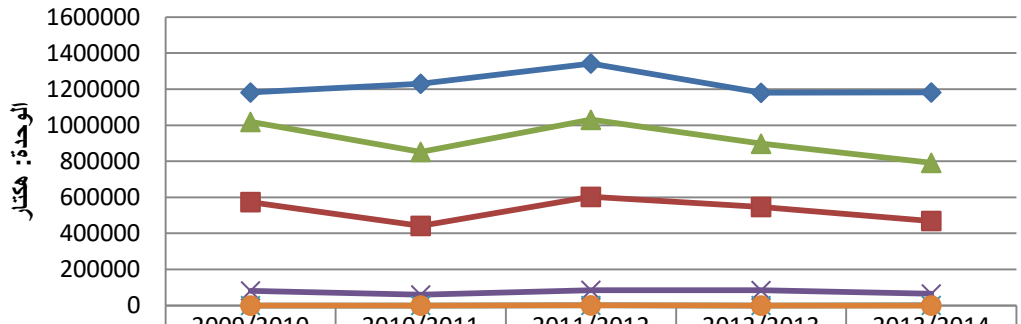

	2009/2010	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014
القمح الصلب	1181774	1230414	1342881	1180332	1182127
القمح اللين	573954	442017	602895	546910	469184
الشعير	1018792	852379	1030477	897719	791843
الخرطال	81670	59385	85245	83919	64801
الذرة	139	246	686	370	983
الذرة البيضاء	35	94	849	2	75

المصدر: من إعدادنا بناء على جملة من المعطيات مأخوذة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من بيانات الجدول رقم (II-06) والمنحنى البياني رقم (II-01)، نلاحظ أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب لا يتم حصادها بالكامل، ما عدا الحبوب الصفية والمتمثلة في الذرة الصفراء والبيضاء ويعود السبب في ذلك للأسباب التالية:

- البرد أو ما يعرف بالجريحة والذي أصاب بعض المناطق الواقعة في الهضاب العليا.
- الحرائق التي أصابت جزء من بعض الحقول؛ سواء كانت طبيعية أو بفعل فاعل، وقد تكون في بعض الأحيان ناجمة عن آلات الحصاد، حيث كشفت المحافظة العامة للغابات أن الحرائق أدت إلى هلاك أكثر من 90 ألف هكتار سنة 2012، وأكثر من 13 ألف هكتار سنة 2013 و2015.

الجدول رقم (II-07): حرائق الغابات

السنوات	عدد الحرائق	المساحة التي التهمتها النيران (الهكتار)					
		الغابة	الأدغال	أشواك الغابات	الحلفة	أخرى	المجموع
2012	5 110	52 204	25 839	14 689	949	5 380	**99 061**
2013	2 443	3 727	3 885	3 770	541	1 472	**13 395**
2014	4 629	15 658	10 356	13 055	1 342	2 715	**43 126**
2015	2 383	4 452	3 503	3 791	225	1 039	**13 010**

المصدر: المديرية العامة للغابات

- الجفاف؛ ويعد سببا رئيسيا لشح الأمطار، أو تساقطها في الأوقات غير الفعالة (المجدية)، مما يؤثر سلبا على إنتاجية المحاصيل.
- ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من مساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2010 أن أراضي الجزائر معرضة للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44 % من أصل 9 ملايين هكتارا مزروعة، وتخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر[1].

بالإضافة للأسباب المذكورة آنفا، هناك مساحات تترك بورا؛ أي لا يتمّ استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية؛ الحفاظ على مبدأ الدورة الزراعية.

[1]- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2014/2013، ص 270.

2-1) تطور الإنتاج والمردودية لزراعة الحبوب

عرف محصول الحبوب تذبذبا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظامه من حيث الكمية، ويدل هذا الوضع، على عدم مقدرة الجزائر في التحكم في إنتاج الحبوب، وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا، فيما يتعلق بعدم تكافؤ المساحة المزروعة بالمساحة المحصودة، وكما يوضح الجدول رقم (II-8)، فقد انخفضت كمية الإنتاج من 3826،68 ألف طن من متوسط الفترة 2006-2010 إلى 3727،99 ألف طن في العام 2011، لترتفع في العام 2012 إلى 5137،15 ألف طن، ليعاود الإنتاج الانخفاض مرة ثانية إلى 3435،21 ألف طن سنة 2014.

وفيما يلي الجدول رقم (II-8)، الذي يبين تطور الإنتاج والمردودية حسب نوع الحبوب للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

الجدول رقم (II-08): تطور الإنتاج والمردودية حسب نوع الحبوب للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014

الموسم الفلاحي / نوع الإنتاج	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	المتوسط من 14/10	التطور 13/ 14 %	التطور 14 المتوسط من 14/10%
توزيع الإنتاج المحقق حسب نوع الحبوب بالكمية								
القمح الصلب	20 385 000	21 957 900	24 071 180	23 323 694	18 443 334	21636221,6	-21	-14,76
القمح اللين	9 142 000	7 151 000	10 251 125	9 666 796	5 918 634	8425911,00	-39	-29,76
الشعير	15 039 000	12 580 800	15 917 150	14 986 386	9 394 009	13583469,00	-37	-30,84
الخرطال	1 015 000	767 300	1 097 025	1 132 859	565 803	915597,40	-50	-38,20
الذرة	3 590	5 751	17 548	12 445	25 720	13010,80	107	97,68
الذرة البيضاء	1 060	9 404	17 505	120	4 650	6547,80	3 775	-28,98
المجمـــوع	45 585 650	42 472 155	51 371 533	49 122 300	34 352 150	44 580 757,60	-30,07	-22,94
المردودية حسب نوع الحبوب (الوحدة ك/هـ)(مقارنة بالمساحات المزروعة)								
القمح الصلب	15,22	15,70	16,59	16,11	12,59	15,23	-21,85	-17,33
القمح اللين	15,05	11,30	16,28	15,63	9,91	13,66	-36,60	-27,45
الشعير	11,60	10,36	13,02	11,49	7,65	10,84	-33,42	-29,43
الخرطال	12,06	8,77	12,62	12,73	5,99	10,35	-52,95	-42,13
الذرة	25,82	23,38	25,58	33,64	26,16	26,84	-22,24	-2,53
الذرة البيضاء	30,28	100,04	20,62	60,00	62,00	31,03	3,33	99,81
المجمـــوع	13,70	12,74	15,15	14,20	10,15	13,19	-28,52	-23,05

المردودية حسب نوع الحبوب (الوحدة ك/هـ) (مقارنة بالمساحات المحصودة)								
القمح الصلب	17,25	17,85	17,93	19,76	18,30	18,22	-7,39	0,44
القمح اللين	15,93	16,18	17,00	17,68	17,96	16,95	1,58	5,96
الشعير	14,76	14,76	15,45	16,69	17,15	15,76	2,76	8,82
الخرطال	12,43	12,92	12,87	13,50	14,13	13,17	4,67	7,29
الذرة	25,83	23,38	25,58	33,64	13,24	24,33	-60,64	-45,58
الذرة البيضاء	30,29	100,04	20,62	60,00	87,30	59,65	45,50	46,35
المجمـــوع	15,96	16,43	16,77	18,13	17,77	17,01	-1,99	4,47

المصدر: مديرية الإحصائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

أ) تطور إنتاج الحبوب

سجل محصول الحبوب لعام 2012 أعلى مستوى إنتاجي له بكمية قدرها 51.371.533 قنطارا بحسب المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، ولعل السبب في ذلك كما هو الحال دوما، يعود لتحسين الظروف المناخية، وكذا نوعية العمليات الزراعية، وطرق استخدام الأسمدة الكيميائية، وغير ذلك من العمليات المطلوبة، التي تكون قد تمت بصورة جيدة، بينما سجل العام 2014 انخفاضا محسوسا بمعدل نمو سالب بلغ -30،07% مقارنة بعام 2013، وذلك نتيجة لتراجع متوسط سقوط الأمطار، وهذا التراجع مس على العموم مختلف أنواع الحبوب، لذا يمكن القول بأن منتوج الحبوب يتأثر بشكل كبير بالظروف المناخية، دون إغفال عوامل أخرى، كغياب الصرامة في المتابعة الميدانية؛ ما ينعكس سلبا على عدم فعالية التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج.

ب) تطور المردودية

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (II-08)، أن مردودية محصول الحبوب بأنواعه المبينة في الجدول أعلاه، تتصف بالتذبذب والميل أكثر نحو الانخفاض، ويعود السبب في ذلك لجملة من العوامل، لعل من أبرزها ما يلي:-

- الظروف المناخية غير الملائمة في بعض الأحيان
- الاستعمال غير المجدي للأسمدة من حيث المعايير العلمية، بالنوعية والكيفية اللازمتين

- نوعية البذور المزروعة، والتي لا تتناسب وطبيعة التربة والظروف المناخية.

2) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة البقوليات

تضم مجموعة البقوليات منتجات غذائية متنوعة وهامة تدخل ضمن التركيب الغذائي اليومي للإنسان، تتمثل في الفول الجاف والعدس والحمص، والجلبانة اليابسة.

إن مقارنة إنتاج البقول ببقية المحاصيل الزراعية الأخرى، تبين مدى التحسن الذي عرفه إنتاج هذا المحصول الذي يُعد أساسيا بالنسبة للمستهلك الجزائري، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (II-09): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة البقوليات

المنتوج / الموسم	البقوليات	
الإنتاج (ألف طن)	**الإنتاج**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	54,19	100
11/10	78,82	145,45
12/11	84,29	155,55
13/12	95,83	176,84
14/13	93,70	172,91
المساحة (ألف هـ)	**المساحة**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	66,65	100
11/10	87,30	130,98
12/11	85,30	127,98
12/13	84,99	127,52
13/14	90,50	135,78
المردودية (ك/هـ)	**المردودية**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	0,81	100
11/10	0,90	111,05
12/11	0,99	121,54
12/13	1,13	138,68
13/14	1,04	127,34

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

فبالنسبة للمساحة المخصصة للبقوليات، عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، حيث بلغت خلال الموسم الفلاحي 2011/2010 87,30 هكتارا، لتصل خلال الموسم الفلاحي 2013/ 2014 حوالي 90,50 هكتارا، بنمو يقدر بـ 3,7 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2011/2010، وبنمو يقدر بـ 6,5 % مقارنة بالموسم الفلاحي 2013/2012 .

وبخلاف ذلك، عرف الإنتاج ارتفاعا تصاعديا من موسم فلاحي لأخرى ما عدا الموسم الفلاحي 2014/2013، حيث شهد تراجعا ضئيلاً، مسجلا بذلك نموا سالبا قُدر بـ -2,22 % مقارنة بـالموسم الفلاحي 2013/2012.

ومن جهة أخرى فإن المردودية عرفت بدورها ارتفاعا تصاعديا من موسم فلاحي لأخرى ما عدا الموسم الفلاحي 2014/2013، حيث شهدت تراجعا محسوساً، مسجلة بذلك نموا سالبا قدر بـ -7,96 % مقارنة بـالموسم الفلاحي 2013/2012، غير أن القيمة الحقيقية لهذه الشُعبة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والفعالية، ما يجعلها زراعة معاشية مازال مردودها ضعيفا ونوعيتها قليلة الجودة، تمارس بالتناوب مع الحبوب في المناطق التلية.

3) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الخضروات

تعد الخضروات من بين أهم المحاصيل الغذائية الضرورية للتوازن الغذائي الصحي، والذي يوصي به الأطباء والمختصون في مجال التغذية الصحية المتوازنة؛ مما أدى إلى زيادة الطلب عليها من قبل المواطنين، ما جعل الدولة تهتم بهذه الشعبة وتقدم الدعم والتسهيلات لبعض المنتجات فيها، حيث تشمل على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية من أهمها:- البصل، البطاطس، الثوم، الطماطم، الجلبانة الخضراء، الفصوليا الخضراء، الجزر، الكوسة، البادنجان، الفلفل الحار، الفلفل البارد...إلخ.

الجدول رقم (II-10): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الخضروات

المنتوج / الموسم	الخضروات	
الإنتاج (ألف طن)	**الإنتاج**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	6303,91	100
11/10	9569,24	151,80
12/11	10402,32	165,01
13/12	11866,41	188,24
14/13	12297,74	195,08
المساحة (ألف هـ)	**المساحة**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	364,86	100
11/10	449,25	123,13
12/11	468,26	128,34
13/12	505,57	138,57
14/13	499,10	136,79
المردودية (ك/هـ)	**المردودية**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	17,28	100
11/10	21,30	123,28
12/11	22,21	128,58
13/12	23,47	135,85
14/13	24,64	142,61

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

هذا وقد عرفت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل تزايدا مستمرا، لتصل في الموسم الفلاحي 2013/2012 إلى نحو 505،57 ألف هكتار، لتشهد انخفاضا طفيفا في الموسم الفلاحي 2014/2013 بلغ -1،28 % مقارنة بالموسم الفلاحي السابق.

أمّا بخصوص الإنتاج، فلم يتأثر بانخفاض المساحة، حيث عرف تزايدا مستمرا من موسم فلاحي لآخر، ليحقق حسب آخر إحصائيات الجدول رقم (II-10) في الموسم الفلاحي 2014/2013، إنتاج قدر بـ 12297،74 ألف طن مقارنة بـ 11866،41 ألف طن في الموسم الفلاحي 2013/2012 بزيادة قدرها 431،33 ألف طن، وبمعدل نمو بلغ 3،63 %.

كما عرفت المردودية ارتفاعا متناسبا مع ارتفاع كمية الإنتاج، فبعد أن كانت لا تتجاوز 21،30 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي 2011/2010، بلغت في الموسم الفلاحي 2012/2011 ما يعادل 22،21 ألف طن للهكتار ، و23،47 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي 2013/2012، ووصلت إلى 24،64 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي2014/2013، وذلك بالرغم من أن المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول قد انخفضت قليلا، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج والمردودية للدعم الموجه للفلاحين فيما يخص البذور والأسمدة، وكذلك لتحرير سوق الخضر والفواكه.

4) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة المحاصيل الصناعية

تعتبر هذه المحاصيل الصناعية محاصيل زراعية بالدرجة الأولى، لكن بدخولها للمصانع وتحويلها، وإخراجها في علب أو تصبيرها، أو تعليبها، أو جعلها في شكل رزم، فإنها تندرج بذلك ضمن المحاصيل الصناعية، وتضم هذه المجموعة المهمة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، أنواعا متعددة كالطماطم، التبغ، الشمندر السكري، الفول السوداني، ومحاصيل الزيوت النباتية[1].

الجدول رقم (II-11): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة المحاصيل الصناعية

المنتوج / الموسم	المحصولات الصناعية	
الإنتاج (ألف طن)	**الإنتاج**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010		100
11/10	7237,14	
12/11	8758,68	
13/12	9379,93	
14/13	11147,45	
المساحة (ألف هـ)	**المساحة**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010		100
11/10	27,50	

[1] سجلت الزيوت النباتية تراجعا كبيرا حتى أنها أصبحت لا تدرج ضمن الإحصائيات.

12/11	27,40	
13/12	25,79	
14/13	28,47	
المردودية (ك/هـ)	**المردودية**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010		
11/10	263,17	
12/11	319,66	
13/12	363,70	
14/13	391,55	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

هذا وقد عرفت المساحة الإجمالية للمحاصيل الزراعية الصناعية تذبذبا طيلة الفترة المدروسة من متوسط الفترة الممتدة من 2006-2010 إلى موسم 2014/2013، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذا النشاط أعلى نسبة لها في الموسم الفلاحي 2014/2013 ، إذ بلغت 28,47 ألف هكتارا، وذلك بمعدل نمو بلغ 10 بالمائة مقارنة بالموسم الفلاحي 2013/2012.

أمّا بخصوص الإنتاج، فلم يتأثر بالتذبذب الذي عرفته المساحة، حيث سجل تزايدا مستمرا من موسم فلاحي لآخر، ليحقق حسب آخر إحصائيات الجدول رقم (II-11) في الموسم الفلاحي 2014/2013، إنتاج قدر بـ 11147,45 ألف طن مقارنة بـ 9379,93 ألف طن في الموسم الفلاحي 2013/2012 بزيادة قدرها 1.767,52 ألف طن، وبمعدل نمو بلغ 19 %.

كما عرفت المردودية ارتفاعا متناسبا مع ارتفاع كمية الإنتاج، فبعد أن كانت لا تتجاوز 173،44 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي 2010/2006، بلغت في الموسم الفلاحي 2011/2010 ما يعادل 263،17 ألف طن للهكتار ، و319،66 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي 2012/2011، ووصلت إلى 363،70 ألف طن للهكتار في الموسم الفلاحي 2013/2012، لتصل إلى 391،55 ألف طن للهكتار خلال الموسم الفلاحي 2014/2013، وذلك بالرغم من أن المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول قد انخفضت قليلا، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج

والمردودية للدعم الموجه للفلاحين فيما يخص البذور والأسمدة، وبخاصة في مجال الطماطم الصناعية، وكذلك لسهولة تسويقها للمصانع التي تقوم بإعادة تحويلها.

5) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الزراعات المحمية

تكتسي الزراعة المحمية أهمية خاصة، نظرا لما يمكن أن تقوم به من سد في نقص الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويقصد بالزراعة المحمية إنتاج النباتات في منشآت خاصة، مثل الشمام والفلفل البارد والطماطم بغرض حمايتها من الظروف البيئية غير المناسبة، وبالتالي إنتاجها في غير مواسمها.. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الظروف المناسبة (الأرضية، والجوية) والتحكم فيها.

تشمل الزراعة المحمية في الجزائر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل من أهمها:- الطماطم، الجلبانة الخضراء، الفصوليا الخضراء، الكوسة، الفلفل الحار، الفلفل البارد، الخيار...إلخ.

الجدول رقم (II-12): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الزراعات المحمية

المنتوج / الموسم	الزراعات المحمية	
الإنتاج (ألف طن)	**الإنتاج**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	398,27	100
11/10	557,86	140,07
12/11	632,98	158,93
13/12	780,03	195,85
14/13	972,50	244,18
المساحة (ألف هـ)	**المساحة**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	8,13	100
11/10	8,21	100,98
12/11	9,68	119,07
13/12	10,31	126,81
14/13	12,55	154,37
المردودية (ك/هـ)	**المردودية**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	48,99	100

11/10	67,95	138,71
12/11	65,39	133,48
13/12	75,66	154,44
14/13	77,49	158,18

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

هذا وقد عرفت المساحة الإجمالية المخصصة لمحاصيل الزراعية المحمية اتجاها تصاعديا طيلة الفترة المدروسة من متوسط الفترة الممتدة من 2006-2010 إلى موسم 2014/2013، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل أعلى نسبة لها في الموسم الفلاحي 2014/2013 ، إذ بلغت 12,55 ألف هكتارا، بمعدل نمو بلغ 22 بالمائة مقارنة بالموسم الفلاحي 2013/2012، وبمعدل نمو بلغ 53 بالمائة مقارنة بالموسم الفلاحي 2011/2010.

أمّا بخصوص الإنتاج، فقد سجل هو الأخر تزايدا مستمرا من موسم فلاحي لآخر، ليحقق حسب آخر إحصائيات الجدول رقم (II-12) في الموسم الفلاحي 2014/2013، إنتاج قدر بـ 972,50 ألف طن مقارنة بـ 780,03 ألف طن في الموسم الفلاحي 2013/2012 بزيادة قدرها 192,47 ألف طن، وبمعدل نمو بلغ 25 %.

ومن جهة أخرى فإن المردودية عرفت بدورها ارتفاعا تصاعديا من موسم فلاحي لأخرى باستثناء الموسم الفلاحي 2012/2011، حيث شهدت تراجعا ضئيلا، مسجلة بذلك نموا سالبا قدر بـ -4 % مقارنة بـالموسم الفلاحي 2011/2010، غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والفعالية، ما يجعلها زراعة معاشية مازال مردودها ضعيفا ونوعيتها قليلة الجودة.

6) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة زراعة الأعلاف

تعد الأعلاف غذاء رئيسيا وهاما للماشية، وجانبا منها مهما أيضا للدواجن، فإنتاجها يؤثر على تربيتهم، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:-

- **أعلاف طبيعية** تتمثل في المراعي والأراضي المستريحة؛ ما يعرف بالسريحة

- **أعلاف اصطناعية جافة** تتمثل في منتجات زراعية يتم تحويلها إلى منتجات زراعية صناعية كالشعير والحبوب المعاد استعماله والبرسيم، والذرة...إلخ.
- **أعلاف اصطناعية خضراء** تتمثل في الخرطال (الشوفان)، الشعير، والفصة..إلخ.

الجدول رقم (II-13): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة زراعة الأعلاف

المنتوج / الموسم	أعلاف	
الإنتاج (ألف طن)	**الإنتاج**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	3826,68	100
11/10	31276,81	817,335
12/11	36862,67	963,31
13/12	37453,48	978,75
14/13	42689,27	1115,57
المساحة (ألف هـ)	**المساحة**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	2781,88	100
11/10	786,03	28,2554
12/11	916,56	32,9475
13/12	904,07	32,4985
14/13	1196,75	43,0195
المردودية (ك/هـ)	**المردودية**	**المؤشر**
متوسط الفترة من 2006-2010	1,38	100
11/10	39,79	2892,67
12/11	40,22	2923,76
13/12	41,43	3011,66
14/13	35,67	2593,17

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

هذا وقد عرفت المساحة الإجمالية المخصصة لمجموعة زراعة الأعلاف اتجاها تصاعديا طيلة الفترة المدروسة من متوسط الفترة الممتدة من 2006-2010 إلى موسم 2014/2013، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل أعلى نسبة لها في الموسم الفلاحي 2014/2013 ، إذ بلغت 1196,75 ألف هكتار، بمعدل

نمو بلغ 32 بالمائة مقارنة بالموسم الفلاحي 2013/2012، وبمعدل نمو بلغ 52 بالمائة مقارنة بالموسم الفلاحي 2011/2010.

أمّا بخصوص الإنتاج، فقد سجل هو الآخر تزايدا مستمرا من موسم فلاحي لآخر، ليحقق حسب آخر إحصائيات الجدول رقم (II-13) في الموسم الفلاحي 2014/2013، إنتاج قدر بـ 42689,27 ألف طن مقارنة بـ 37453,48 ألف طن في الموسم الفلاحي 2013/2012 بزيادة قدرها 5235,79 ألف طن، وبمعدل نمو بلغ 14 %.

ومن جهة أخرى فإن المردودية عرفت بدورها ارتفاعا تصاعديا من موسم فلاحي لآخر باستثناء الموسم الفلاحي 2014/2013، حيث شهدت تراجعا ضئيلا، مسجلة بذلك نموا سالبا قدر بـ -14 % مقارنة بـالموسم الفلاحي 2013/2012.

7) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الفواكه

تزخر الجزائر بأنواع متنوعة من الفواكه تتضمن المنتجات التالية:-

- الفواكه ذوات الحبيبات والنواة (شعبة أشجار الفواكه)
- الحمضيات
- الكروم
- التمور
- زراعة الزيتون

ويرتبط استهلاك هذه الفواكه بحسب مستوى الدخل نظرا لارتفاع أسعارها، مقارنة بباقي المزروعات النباتية الأخرى.

7-1) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات والنواة (شعبة أشجار الفواكه)

تتمثل هذه المجموعة في الفواكه الغضة واليابسة (المشمش، اللوز، البرقوق، الأجاص، التفاح، التين، التمور...الخ)؛ حيث عرفت المساحة المخصصة لهذا النوع من الفواكه زيادة معتبرة ابتداء من المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1989)، وكذا البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع

غرس هذا النوع من الأشجار، عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة وفيما يلي الجدول رقم (II-14) الذي يبين تطور هذه المجموعة ما عدا شعبة التمور.

الجدول رقم (II-14): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الفواكه ذوات الحبيبات والنواة (شعبة أشجار الفواكه)

البيان / الموسم	المساحة (هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/هـ)
	مغروسة	منتجة		
2010-2009	262.698	196.841	13.568.230	68,93
2011-2010	257.395	201.500	15.023.500	74,56
2012-2011	246.409	198.679	14.688.725	73.93
2013-2012	243.550	201.936	16.572.040	82,07
2014-2013	240.356	200.440	15.251.510	76,09

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تشير بيانات الجدول رقم (II-14) إلى أن المساحة المغروسة لهذا النوع من الفواكه قد عرفت اتجاها تنازليا، بسبب تراجع نسبة الدعم لغرس هذا النوع من الأشجار، ومن جهته عرف الإنتاج تذبذبا من حيث الكمية ليشهد أعلى ارتفاعا له في عام 2013 بـ 16،57 مليون ق وسبب هذا التذبذب في الإنتاج راجع في غالب الأحيان إلى الظروف المناخية المتقلبة، وإلى ظهور بعض الأمراض التي تؤثر على محصول هذه الفواكه.

2-7) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الحمضيات

تعتبر زراعة الحمضيات في الجزائر ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وظهورها كان بظهور المعمرين، حيث عرفت مساحتها انخفاضا في بداية التسعينات، وهي الوضعية الموروثة عن عقد الثمانينات من القرن العشرين، كما أن البساتين كانت تعاني من الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة، إلاّ أن المساحة بدأت بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم، بدأت تتجه تدريجيا نحو الارتفاع[1]، ويزرع هذا النوع من الأشجار في الأراضي الخصبة ذات المناخ اللطيف الخالي من

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 185.

الصقيع، ويعتمد هذا النوع من الأشجار على الري، لذا نجده متمركز في وهران، عنابة، متيجة، معسكر، الشلف، وغليزان، والحمضيات لها أنواع مختلفة تتمثل في البرتقال بأنواعه المتعددة، واليوسفي، والليمون.

الجدول رقم (II-15): يوضح تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الحمضيات للفترة (2009-2014)

البيان / الموسم	المساحة (هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/هـ)
	مغروسة	منتجة		
2010-2009	63.825	53.977	7.881.110	144,53
2011-2010	64.124	55.227	11.067.500	198,96
2012-2011	65.353	57.157	10.878.320	190.32
2013-2012	64.771	57.479	12.048.510	209,62
2014-2013	66.017	59.151	12.710.030	214,87

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

من بيانات الجدول رقم (II-15) نلاحظ أن هناك ارتفاعا في المساحة المغروسة إذا استثنينا عام 2013 والذي سجل انخفاضا ضعيفا بمعدل نمو سالب يقدر بـ - 0,90 % مقارنة بالعام الذي قبله.

أما فيما يخص المساحة المنتجة، فعرفت ارتفاعا مستمر خلال الفترة المبينة في الجدول أعلاه.

ومن جهتها، عرفت وتيرة الإنتاج ارتفاعا مستمرا باستثناء عام 2012 الذي سجل انخفاضا بمعدل نمو سالب يقدر بـ 2 %- مقارنة بالعام الذي قبله.

أما بالنسبة للمردودية، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا باستثناء عام 2012، الذي سجل مردودية منخفضة بفارق -8،64 %.

8) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لمجموعة الكروم

تعتبر زراعة الكروم زراعة دخيلة على الأراضي الزراعية الجزائرية، لكن حققت فيها إنتاجا معتبرا خاصة أثناء الحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال بفترة قصيرة، حيث كان محصول الكروم وبخاصة منه إنتاج الخمور يمثل الإنتاج الأول للتصدير وعنصر ثروة للمعمرين، وتلك هي المفارقة العجيبة لبلد مسلم يختصّ تحت

الضغط الاستعماري في إنتاج يحرّمه دين أهل البلاد وزيادة على ذلك احتلت تلك الكروم الأراضي التي كانت تنتج الحبوب مما عزز تقليص الموارد الغذائية المتوفرة لدى السكان، حيث تدل بعض الإحصائيات لسنة 1954 على أن إنتاج الخمور للشخص الواحد بالفرنكات آنذاك كان ضعف 2،5 مرة إنتاج اللحوم ويساوي تقريبا إنتاج الحبوب ويفوق إنتاج فرنسا[1]، إلا أن هذه الزراعة بدأت تعرف انخفاضا محسوسا وتراجعا ملحوظا ابتداء من السبعينيات، وذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة، وقلع أشجار عنب الخمر من جهة أخرى[2]. غير أنه ابتداء من الموسم الفلاحي 2000/1999 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصفة عامة[3]، والجدول رقم (II-16) يوضح معدلات التطور بخصوص هذه الأنواع.

الجدول رقم (II-16أ): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لعنب المائدة والعنب المجفف للفترة (2009-2014)

البيان / الموسم	عنب المائدة				العنب المجفف			
	المساحة (هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/هـ)
	مغروسة	منتجة			مغروسة	منتجة		
2010-2009	50.482	41.511	4.743.285	114،30	75	67	1.620	24،20
2011-2010	49.338	45.028	3.499.150	77،70	74	69	1.650	23،90
2012-2011	47.224	42.638	4.732.566	111،00	63	58	1.720	29،70
2013-2012	47.021	42.981	4.829.497	112،40	38	38	860	22،60
2014-2013	45.444	41.709	4.373.117	104،80	38	38	860	22،60

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجدول رقم (II-16ب): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لعنب الخمور للفترة (2009-2014)

[1]- أحمد هني، المرجع السابق، ص ص 18-19.
[2]- سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 214.
[3]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 187.

البيان / الموسم	عنب الخمور						
	المساحة (هـ)		الإنتاج			الإنتاجية	
	مغروسة	منتجة	إجمالي	المحول	هكل	(ق/هـ)	(هكل/هـ)
2010-2009	29.373	27.646	860.715	231.666	157.257	31,10	5,70
2011-2010	28.049	26.945	525.120	143.590	90.740	19,50	3,40
2012-2011	26.827	25.973	697.404	146.244	106.573	26,90	4,10
2013-2012	26.293	25.545	878.043	211.888	148.067	34,40	5,70
2014-2013	25.253	24.670	806.373	174.240	120.230	32,70	4,90

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تشير بيانات الجدول رقم (II-16) إلى أن المساحة المغروسة من أشجار الكروم سجلت تراجعا في مختلف أنواعها، وبخاصة العنب المجفف، أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف تذبذبا، حيث سجل عنب المائدة أعلى ارتفاعا له في الموسم الفلاحي 2012-2013 بإنتاج قدر بـ 4.829.497 قنطارا، بزيادة قدرها 96.931 قنطار ومعدل نمو قدره 2،05 %، مقارنة بالموسم الفلاحي 2011-2012، أما العنب المجفف فسجل أعلى ارتفاعا له في الموسم الفلاحي 2011-2012 بإنتاج يقدر بـ 1.720 قنطارا وبزيادة تقدر بـ 70 قنطارا ومعدل نمو يقدر بـ 4،24 % مقارنة بالموسم الفلاحي السابق، أما فيما يخص عنب الخمور فسجل أعلى ارتفاعا له في الموسم الفلاحي 2009-2010 بإنتاج يقدر بـ 157.257 هكل/هكتار، أما باقي المواسم الفلاحية الأخرى فسجلت انخفاضا في المحصول والمردودية، ويرجع سبب ذلك إلى السياسة المتذبذبة المتبعة بخصوص المعاملات التجارية لعنب الخمور والاتجاه السالب الذي عرفه العنب المجفف، سواء من حيث الكمية أو من حيث الإنتاج، بينما عرف عنب المائدة تذبذبا في المساحة والإنتاج، إضافة إلى تأثر أشجار وثمار الكروم بالظروف المناخية والعوامل الطبيعية وظهور الأمراض التي تؤدي إلى تدني المحصول، لذا فإن إنتاج الكروم يتطلب عملا وجهدا متواصلا.

9) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة التمور

تحتل الجزائر موقعا متميزا ومكانة مرموقة في عدد أشجار النخيل وإنتاج التمور في العالم، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا (خاصة دقلة نور)، إذ تحتل المرتبة السادسة من حيث جملة الإنتاج العالمي، والمرتبة الثانية على

مستوى إفريقيا بعد مصر. وترجع أهمية ثروة النخيل كمحور أساسي تدور حوله الحياة في جل المناطق الصحراوية من خلال دورها في استقرار عدد لا بأس به من الساكنة في هذه المناطق؛ خاصة في واحات النخيل. ما مكّن الجزائر من أن تمتلك ما يفوق 15 مليون نخلة، وأكثر من 800 صنف من التمور، ما يشكل مخزونا وراثيا مهما[1]، هذا وقد عرفت كل من المساحة والإنتاج والمردودية اتجاها تصاعديا على العموم، بحيث تم تسجيل زيادة مستمرة في الإنتاج، وذلك بمعدل نمو قدره 44،9 % في سنة 2014 مقارنة بسنة الأساس 2010، والملاحظ أيضا أن المردودية من جهتها هي الأخرى، عرفت ارتفاعا من موسم إلى آخر، والجدول رقم (II-17) يبين ذلك.

الجدول رقم (II-17): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة التمور

البيان / الموسم	المساحة	عدد النخيل		الإنتاج	المردودية	
		المغروسة	المنتجة		(ق/هـ)	كغ/ نخلة
2010-2009	161 091	17 921 496	12 355 115	6 447 410	40,0	52,2
2011-2010	162 134	17 955 366	12 983 418	7 248 940	44,7	55,8
2012-2011	163 985	18 201 640	13 791 910	7 893 570	48,1	57,2
2013-2012	164 695	18 336 385	14 652 380	8 481 990	51,1	57,9
2014-2013	165 378	18 418 430	15 090 935	9 343 772	56,5	61,9

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

10) تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الزيتون

الجدول رقم (II-18): تطور المساحة والإنتاج والمردودية لشعبة الزيتون

البيان / الموسم	المساحة	عدد الأشجار		الإنتاج (ق)		المردودية		إنتاج الزيت هكل	ل/ق	مردودية الزيت
		المغروسة	المنتجة	زيت الزيتون	زيت المائدة	ق/ هـ	كغ/ شجرة			
10-09	294 200	36 335 782	22 497 860	1 753 152	1 359 368	10،6	13،8	288 860		16،5
11-10	311 930	38 884 570	24 477 420	4 179 905	1 927 850	19،6	25،0	728 050		17،4
12-11	328 884	42 557 070	26 517 620	2 480 140	1 458 260	12،0	14،9	429 980		14،3
13-12	348 196	45 477 410	27 887 830	4 038 055	1 749 345	16،6	20،8	715 970		17،7
14-13	383 443	50 369 990	30 527 175	2 745 093	2 083 507	12،6	15،8	479 700		15،5

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[1]- بشير بن عيشي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء- ربيع 2013، ص 151.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

يعتبر الإنتاج الحيواني مكملا حيويا للإنتاج النباتي من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة، أو ما يحققه من دخل زراعي مهم؛ من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة (كالجلود، الصوف، الحليب ومشتقاته..)، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يشمل على إنتاج الدواجن من لحوم وبيض، ومنتوجات الماشية من لحوم وحليب، ولرفد الصناعة المحلية من الجلود والصوف، والوبر، بالإضافة إلى الأسماك البحرية والنهرية، وتربية المائيات.

قبل أن نتعرف على واقع إنتاج اللحوم، بودنا لو أخذنا لمحة حول تطور رؤوس أعداد من الثروة الحيوانية المهمة في الجزائر.

1) تطور بعض رؤوس أعداد الثروة الحيوانية بالجزائر

الجدول رقم (II-19): تطور أعداد الثروة الحيوانية بالجزائر من متوسط الفترة 2006- 2010 إلى 2014 (الوحدة: رأس)

السنوات / نوع الحيوان	متوسط الفترة 2006- 2010	2011	2012	2013	2014	التطور من متوسط الفترة 06-10إلى14
الأبقار	1038.22	1790.00	1843.94	1909.46	2049.65	% 97
الأغنام	20758.04	23989.33	25194.00	26572.98	27807.73	% 34
الماعز	3918.65	4411.02	4595.00	4910.70	5129.84	% 31
الإبل	297.64	318.76	340.00	344.02	354.47	% 19
الخيول	44.87	44.20	46.00	45.04	42.01	% 6 -
بغال وحمير	187.60	181.09	172.00	165.00	165.11	% 12 -

المصدر: إحصائيات صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الريفية

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح بأن أعداد الثروة الحيوانية في تزايد مستمر ما عدا الخيول، والبغال والحمير؛ فخلال متوسط الفترة 2006- 2010 كان عدد رؤوس الأبقار يقدر بـ 1,04 مليون رأس ليصل عام 2014 إلى 2,05 مليون رأس، بتحقيق زيادة تقدر بـ 97 %، كما أن عدد رؤوس الأغنام والماعز والإبل عرفت هي الأخرى تزايدا ملحوظا خلال الفترة المشار إليها بنسبة تطور تقدر بـ 34 %،31 %،

19 % على التوالي؛ أمّا عدد رؤوس الخيول و(البغال والحمير) فعرفت انخفاضا خلال الفترة بمعدل نمو سالب يقدر بـ -6 % و - 12 % على التوالي بسبب تراجع المنفعة من استعمال هذه الحيوانات.

فبالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية وزيادة أعدادها، إلا أنها مازالت لم ترقى للمستوى المطلوب؛ وهذا راجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها؛ نقص الأعلاف والأغذية الحيوانية بسبب الظروف الطبيعية، إلى جانب ظهور أمراض تؤدي إلى فقدان أعداد من الماشية. لذا فأنه في بعض الأحيان يتم اللجوء إلى الذبح غير المنتظم لتفادي الخسائر ما أمكن.

2) تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء[1]

شهد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء تطورا مستمرا بسبب زيادة الإقبال عليها من قبل المواطنين، ما جعل الدولة تشجع وتدعم هذا الإنتاج، محاولةً منها التقليل من استيراد اللحوم من الخارج، لأنها تشكل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة[2]، إضافة إلى بذل جهود بارزة لصناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين؛ وفيما يلي الجدول رقم (II-20) الذي يبين تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.

الجدول رقم (II-20): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بالجزائر من متوسط الفترة 2000- 2010 إلى 2014 (الوحدة: 1000 طن)

السنوات / نوع اللحم	متوسط الفترة 2000 -2010	2011	2012	2013	2014	التطور 14/13 %
اللحوم الحمراء (1)	329.00	419.55	439.78	467.20	486.30	**% 4**
لحم الـــــدجاج (2)	229.00	330.33	365.40	418.40	463.18	**% 11**
المجموع (1) + (2)	558.00	749.88	805.18	885.60	949.48	**% 7**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[1]- لا يتضمن إنتاج السمك.
[2]- فوزية غربي، المرجع السابق، ص 201.

من بيانات الجدول أعلاه، يتبين أن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء عرفت ارتفاعا معتبرا ومستمرا من سنة لأخرى، حيث تم تسجيل نمو يقدر بـ 7 % في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013؛ والجدير بالذكر أن لحوم الأغنام (الضأن) تمثل نسبة مهمة ضمن إجمالي اللحوم الحمراء تفوق 50 %، وهذا راجع إلى الطلب المتزايد عليها، وبصفة خاصة عند المناسبات وخاصة عيد الأضحى المبارك، يليه لحم البقر خاصة لحم العجل لجودته، ثم يليه لحم الماعز ثم لحم الإبل، التي يكثر استهلاكها في المناطق المتواجد بها أو المجاورة لتواجده (المناطق الجنوبية من البلاد)، أما إنتاج اللحوم البيضاء والمعبر عنها في الجدول أعلاه بلحم الدجاج؛ فقد شهدت هي الأخرى تزايدا مستمرا من سنة لأخرى، بسبب الطلب المتزايد عليها وكذا أسعارها التنافسية التي تتلائم مع ظروف المستهلكين.

أ) تطور إنتاج الأسماك

يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من القطاعات الواعدة والهامة في التغذية الإنسانية، وكذا مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية، كما أنه يساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية هامة، نظرا لما تملكه الجزائر من مخزون هائل من الثروة السمكية، باعتبارها تمتد على واجهة بحرية طويلة تتجاوز 1200 كم على امتداد الساحل، ومساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري، ومساحة لمخططات مائية طبيعية واصطناعية موزعة على كامل التراب الوطني مخصصة لتربية الأسماك، تقدر بحوالي 100.000 هكتار[1]، وكتلة إحيائية (Biomasse) تقدر بحوالي 500.000 طن، كما أن مياه البحر الأبيض المتوسط تحتوي على رصيد معتبر من أنواع الأسماك المهاجرة كثيرة الترحال وغيرها من الأنواع الأخرى ذات القيمة التجارية العالية (كالسمك الأبيض، وسمك القرش وغيرها)، وما يفوق عن 600 نوع من الطحالب البحرية ذات الاستعمالات المتعددة، إضافة إلى مخزون مهم من المرجان والإسفنجات.

[1]- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر، قدرات وآفاق، الجزائر، 2001، ص03.

الجدول رقم (II-21): تطور إنتاج الأسماك من الفترة 2010 إلى 2015 (الوحدة: طن)

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2007-2011	2011	2012	2013	2014	2015
سمك أبيض	73 084	81 268	80 902	75 655	72 785	76 019
سمك أزرق	7 802	7 126	7 999	7 796	6 995	6 365
قشريات	1 943	2 401	2 310	1 732	1 979	2 163
رخويات	1 225	1 614	1 472	1 452	1 467	1 858
أخرى[1]	11 114	11 600	15 524	15 585	16 929	18 795
مصايد (1) =	**95 168**	**104 008**	**108 207**	**102 220**	**100 150**	**105 200**
مزارع (2)	**1 759**	**2 250**	**2 648**	**2 193**	**2 411**	**1 327**
المجموع (1)+(2)	**96 927**	**106 258**	**110 855**	**104 413**	**102 561**	**106 527**

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

توضّح البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن الإنتاج السمكي عرف تذبذبا مستمرا، بسبب الظروف المناخية الصعبة وقِدَمِ الوسائل المستعملة في الصيد، حيث شهد الإنتاج السمكي المتعلق بالمصايد ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 ثم تراجع بمعدل نمو سالب يقدر بحوالي - 6 % في سنة 2013، أما الاستزراع السمكي فقد شهد هو الآخر نفس الحالة، حيث سجل تراجعا بمعدل نمو سالب يقدر بـ -17 % في سنة 2013 مقارنة بـالسنة التي قبلها، بسبب نقص الخبرة الكافية لتنمية وتطوير هذا التقنية، لذا يجب الاستعانة بتجربة البلدان الرائدة في هذا الميدان، لرفع التحدي وبلوغ الأهداف المسطرة.

تطور إنتاج البيض والحليب والعسل

ب) تطور إنتاج البيض

عرفت صناعة إنتاج البيض في الجزائر انتشارا واسعا، وذلك منذ عقد الثمانينات؛ ما ساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن وبيض المائدة لسد احتياجات السكان الاستهلاكية، وتعرف الجزائر في مجال إنتاج البيض اكتفاء نسبيا، كما هو الحال بالنسبة إلى اللحوم البيضاء عموما[2]، ومن خلال الجدول رقم (II-22) يتبين مدي تطور إنتاج البيض في الجزائر.

[1]- إنتاج الإبحار والإنتاج المائي.
[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 208-209.

الجدول رقم (II-22): تطور إنتاج البيض من الفترة 2010 إلى 2014

(الوحدة: 1000 وحدة)

السنـــوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتـــــاج	3 838 298	4 379 713	4 822 477	5 326 572	5 987 024	6 060 558

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يتبن من الجدول أعلاه، أن إنتاج البيض عرف تزايدا مستمرا، من سنة إلى أخرى، بسبب زيادة الطلب عليه من جهة، ومن جهة أخرى زيادة عدد المستثمرين في هذا المجال، مما أدى إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الطلب المتزايد؛ ففي سنة 2014 سجل إنتاج البيض زيادة تقدر بـ 73.534.000 وحدة بتحقيق معدل نمو موجب قدره 1,2 % مقارنة بسنة 2013.

ت) تطور إنتاج الحليب

يعد الحليب أحد أهم المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، ومكونات أخرى جد هامة (كالكالسيوم...إلخ) في التغذية والصحة الإنسانية، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه وعلى مشتقاته، وبالرغم من الجهد المبذول لتطوير وتنمية هذه الشعبة الأساسية، بزيادة وتيرة الإنتاج؛ إلاّ أنها لم تصل إلى تحقيق المستوى المطلوب، ولعل الجدول أدناه، يوضح أكثر هذه الصورة.

الجدول رقم (II-23): تطور إنتاج الحليب من الفترة 2010 إلى 2014

(الوحدة: 1000 لتر)

السنـــوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتـــــاج	2 394 200	2 632 911	2 926 959	3 088 190	3 368 067	3 548 825

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

من بيانات الجدول أعلاه، يتبن أن إنتاج الحليب للفترة المبينة في الجدول أعلاه، تتزايد من سنة لأخرى، وبالرغم من هذه الزيادة إلا أنها لا تلبي الطلب المتزايد للمواطنين من هذه المادة الأساسية، مما أدى بالدولة إلى استيراد جزء مهم منها لتغطية حاجيات المواطنين، حيث أن التغذية الصحية من هذه المادة تتطلب 90

لتر من الحليب في السنة للفرد، بمعدل يومي 1/4 لتر؛ لكن الملاحظ أن الإنتاج المتوصل إليه لا يغطي هذا المعدل، ففي سنة 2013 مثلا قدر عدد السكان في الجزائر بـ 38.297.000 نسمة؛ بينما إنتاج الحليب قُدر بـ 3.368.067.000 لتر، ما يعني أن نصيب الفرد من الإنتاج الوطني من الحليب لهذه السنة هو 87.95 لتر[1].

ث) تطور إنتاج العسل

عرف إنتاج العسل اهتماما كبيرا وواسعا، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (عام 2000)، حيث تضاعف إنتاجه بـ أربع مرات من سنة 2000 إلى سنة 2010؛ إذ قُدر إنتاجه في عام 2000 بـ 10.540 قنطار ليصل عام 2010 إلى 48.803 قنطار بتحقيق معدل نمو موجب قدره 363 %، وبالرغم من التحسن الذي شهده إنتاج العسل كما هو موضح في الجدول رقم (II-24)، إلا أنه لم يصل لتحقيق المستوى المطلوب.

الجدول رقم (II-24): تطور إنتاج العسل من الفترة 2010 إلى 2014 (الوحدة: قنطار)

السنـــوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتـــــاج	40 016	48 803	47 525	53 201	61 467	57 139

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الفرع الثالث: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

لمعرفة تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر، سنجري مقارنة للمحاصيل الفلاحية وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

1) الحبوب

[1]- دون أن ننسى الاستعمالات المتعددة للحليب.

الشكل رقم (II-03): تطور إنتاج الحبوب وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

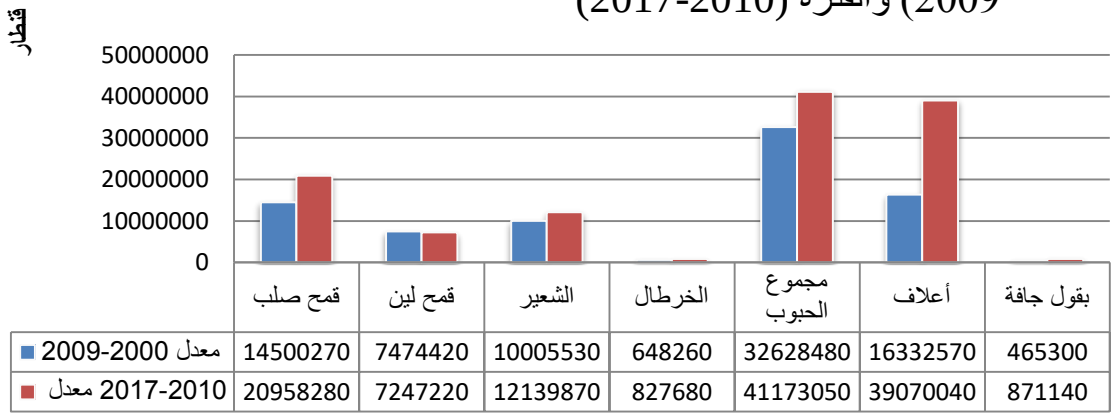

	قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب	أعلاف	بقول جافة
معدل 2000-2009	14500270	7474420	10005530	648260	32628480	16332570	465300
معدل 2010-2017	20958280	7247220	12139870	827680	41173050	39070040	871140

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

ولمعرفة كميات الإنتاج بالتقدير حسب الولايات أو المناطق يرجى الإطلاع على الملحق رقم (01)

2) المحاصيل الصناعية

الشكل رقم (II-04): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

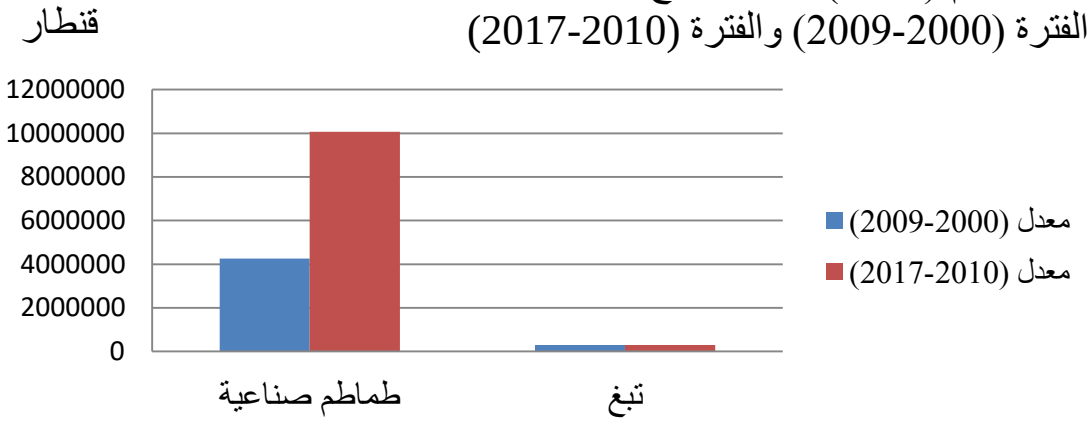

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين.

من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، بـ 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ/هكتار في فترة 2010-2017. ولمعرفة كميات الإنتاج بالتقدير حسب الولايات أو المناطق يرجى الإطلاع على الملحق رقم (02)

3) زراعة الخضروات

الشكل رقم (II-05): تطور زراعة الخضروات وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

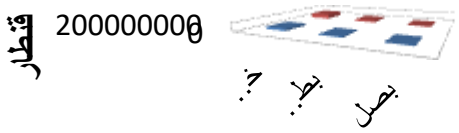

	خضراوات	بطاطس	بصل
معدل (2000-2009)	51636040	17936060	6360700
معدل (2010-2017)	114185780	43588380	12847080

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.

كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009.

زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ + 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143٪ و + 102٪ على التوالي. ولمعرفة كميات الإنتاج بالتقدير حسب الولايات أو المناطق يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (03)

4) زراعة الأشجار

الشكل رقم (II-06): تطور زراعة الأشجار وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

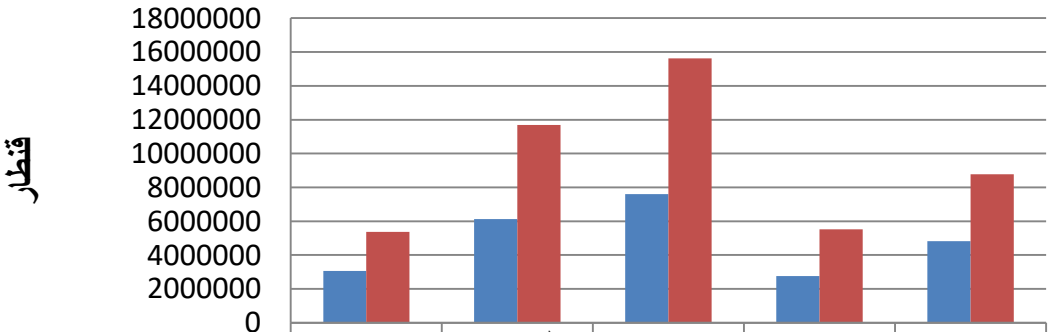

	الكروم	الحمضيات	الفواكه	الزيتون	النخيل
معدل (2000-2009)	3067790	6130180	7609000	2765230	4825150
معدل (2010-2017)	5376500	11685020	15620850	5515770	8775130

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30 ٪ للأشجار المثمرة ، و23 ٪ للنخيل و 8 ٪ للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪، والأشجار المثمرة بنسبة 56٪، و41٪ للحمضيات، و20٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

–الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102٪

–الزيتون 99٪

–الحمضيات 91٪

–التمور 82٪؛ ولمعرفة كميات الإنتاج بالتقدير حسب الولايات أو المناطق يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (04)

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و2000-2009.

5) تربية المواشي

الشكل رقم (II-07): تطور تربية المواشي وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

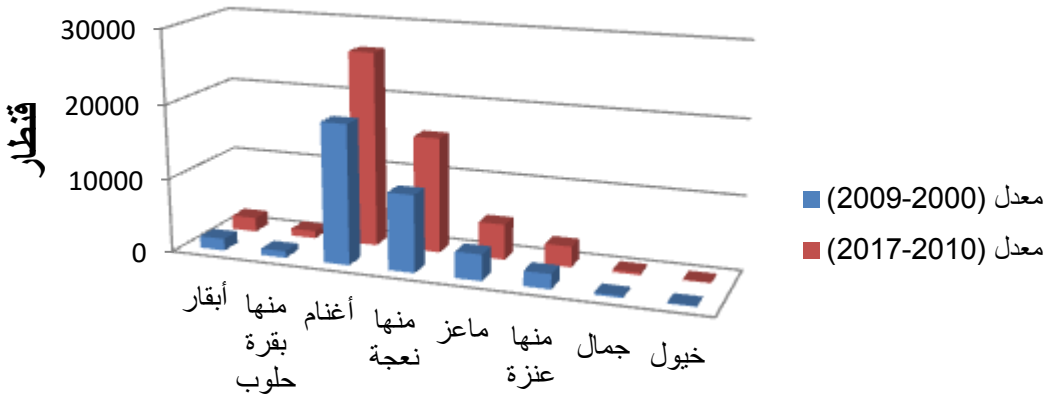

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول.

بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي.

تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و0.5 ٪ من مجموع المواشي.

6) إنتاج حيواني

الشكل رقم (II-08): تطور إنتاج حيواني وفق معدل الفترة (2000-2009) والفترة (2010-2017)

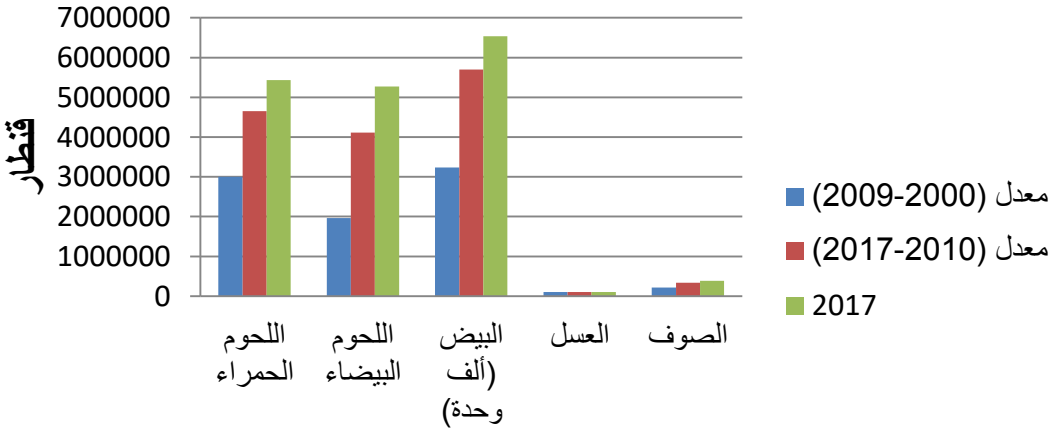

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4,7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار).

ولمعرفة كميات الإنتاج بالتقدير حسب الولايات أو المناطق يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (05)

ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ 109٪ خلال العقد 2000-2009.

يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا (2010-2017) 5,7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76٪ خلال العقد الماضي.

بالنسبة للعسل، زاد معدل إنتاجه بشكل حاد، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 ٪.

خلال فترة 2010-2017، معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار ما يعادل 54٪ مقارنة بالعقد السابق.

7) الغابات

اعتبارا لأهمية الغابات، نص الدستور الجزائري في مادتيه 18 و19، على أن " الغابة ملك للمجتمع، وبالتالي فهي تحت الملكية العامة"، وأن " تكفل الدولة بالاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة".

تمثلت تدخلات (2009-2017) خاصة فيما يلي:

- التشجير على مساحة تبلغ 269 244 هكتار، أي بزيادة قدرها 50 ٪ تساهم على إعادة تأهيل المناطق المتدهورة؛ (أنظر الملحق رقم 06)
- الأشغال الحراجية لتوجيه تطوير وصيانة الغابات على أكثر من 348 168 هكتار، بزيادة قدرها 50 ٪؛ (أنظر الملحق رقم 07)
- المسالك الغابية على 914 14 كم لتسهيل إدارة المناطق الحراجية وتعزيز نظام الحماية من الحرائق في الغابات، بزيادة قدرها 39 ٪؛ (أنظر الملحق رقم 08)

- حماية المياه والتربة والحماية من الفيضانات بتصحيح المجاري المائية على 3،164،133 م 3 بزيادة قدرها 36٪، (أنظر الملحق رقم 09)

من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية دون الاعتماد على النفط، يهدف قطاع الغابات إلى تعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني من خلال مكوناته وخدماته وتقديم مساهمة كبيرة في تحسين نوعية حياة سكان الريف.

8) الصيد

تم تسجيل فائض متوسط لأكثر من 13200 مسجل بحري ما بين الفترتين، وهو ما يمثل معدل نمو يفوق 32 ٪. أيضا، بالنسبة للعمالة الإجمالية للقطاع، حيث يقدر الفرق ما بين الفترتين أكثر من 40000 منصب شغل بما يعادل معدل نمو يفوق 92 ٪.

كما شهد أسطول الصيد البحري زيادة بنسبة تفوق 21٪ ما بين الفترتين. وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام 2010، وكإجراء احترازي نظراً لانخفاض صيد الأسماك ، تم تحديد مجهود الصيد البحري، حيث تم حظر جلب سفن جيبية جديدة (السفن المزودة بشباك الجر)، والتي تلاها في وقت لاحق، تجميد إدخال سفن جديدة الخاصة بصيد سمك السردين.

زيادة معتبرة في الإنتاج ميزت نشاط تربية المائيات، حيث تم تحقيق فائض يفوق 1527 طن ما بين هاتين الفترتين، بمعدل نمو 187٪. هذا الأخير هو نتيجة مباشرة لإطلاق العديد من الاستثمارات في مجال تربية المائيات في مختلف الشعب، التي تجاوز إنتاجها 4200 طن في عام 2017.

شهد نشاط صيد سمك التونة خلال الفترة (2010-2017) توسعا ملحوظا ، حيث انتقل متوسط الإنتاج من 271 طن خلال الفترة (2000-2009) إلى متوسط 403 طن خلال الفترة (2010-2017)، أي بفارق 132 طن. بقي أن نشير إلى أن الكميات المصطادة من سمك التونة لسنة 2017 فاقت

1046 طن. تجدر الإشارة إلى أهمية هذا النشاط للاقتصاد الوطني حيث يعتبر مصدر هام للعملة الصعبة.

عرف رقم الأعمال الخاص بنشاط إنتاج الصيد البحري تطورا ملحوظا ما بين الفترتين ، بمعدل نمو يزيد عن 50٪. كما أن معدل النمو المسجل في عام 2017 مقارنة بعام 2016 قد تجاوز عتبة 11٪. وهذا بفضل الاستثمار في شعب الصيد البحري وتربية المائيات (أنظر الملحق رقم 11). ولمعرفة الآفاق المستقبلية لهذه الشعبة الهامة، اطلع على رقم الملحق 12.

9) توافر الغذاء

الشكل رقم (II-09): توافر الغذاء الحيواني وفق معدل الفترة (2009-2000) والفترة (2017-2010)

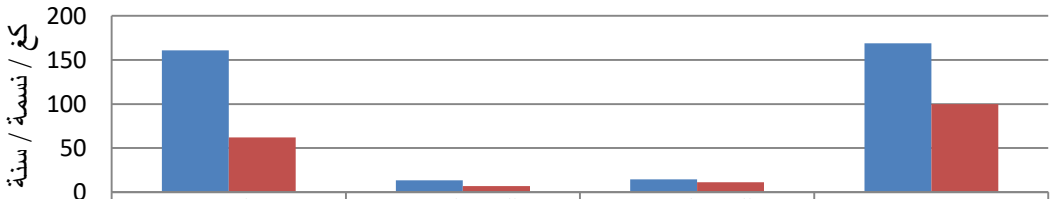

	البيض (وحدة/نسمة/سنة)	اللحوم البيضاء (كغ/نسمة/سنة)	اللحوم الحمراء (كغ/نسمة/سنة)	الحليب (لتر/نسمة/سنة)
2017	161	13,6	14,4	169
1999	62	6,8	11,2	100

الشكل رقم (II-10): توافر الغذاء النباتي وفق معدل الفترة (2009-2000) والفترة (2017-2010)

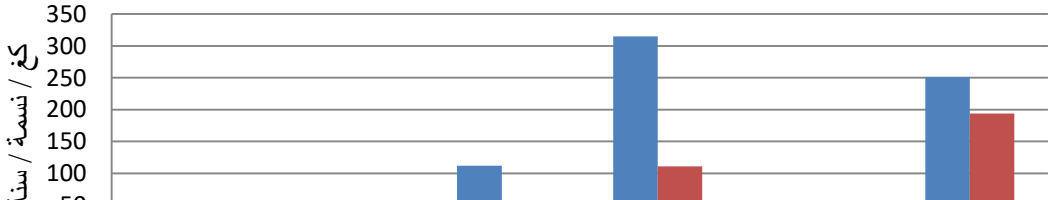

	التمور	الحمضيات	البطاطس	الخضروات	البقول الجافة	الحبوب
2017	26	33	112	315	8	251
1999	14	15	33	111	6	194

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني، الاحتياطيات ، الواردات التجارية،...).

تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ، ولاسيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪؛
-البقوليات (39 ٪)؛
-الخضروات (184 ٪)
-البطاطا (235 ٪)
-الحمضيات (115٪)
-التمور (80 ٪)
-الحليب (69 ٪)
-اللحوم الحمراء (28 ٪)
-اللحوم البيضاء (100٪)
-البيض (162٪).

10) حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (II-11): حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي

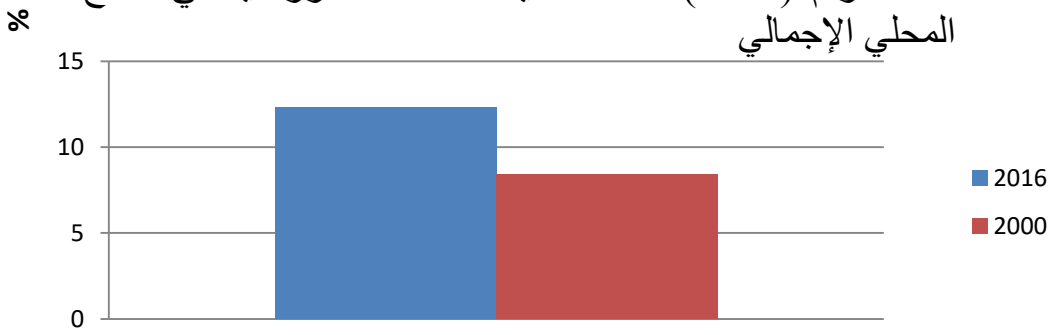

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

كل هذه النتائج المتوصل إليها تبقى غير كافية، لذا فالتحدي مازال قائما بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة وهيئاتها وكذا بعض الفلاحين، هذا ما نشهده في الفصليين اللاحقين، لكن قبل كل هذا لابد من معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تعيق نوعا ما تنمية القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد تحقيق الأمن الغذائي للسكان أحد أهم الركائز الأساسية والمهمة للقطاع الفلاحي، ما يعني القضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي؛ لذا فإن الدولة الجزائرية تسعى بكل ما أمكن، لتوفير وتحسين مسألة الأمن الغذائي والتقليل أو الحد من التبعية الغذائية ما استطعت لذلك سبيلا؛ لكن الملاحظ أنه بالرغم من هذه المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة، إلا أن القطاع الفلاحي يواجه تحديات جمة، ومشاكل متعددة تعيق تطويره وتنميته.

ويمكن تحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر إلى التقسيمات التالية:-

المطلب الأول: المشاكل والمعوقات الطبيعية

تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما، بصفتها أهم عنصر من عناصر الإنتاج، فعلى سبيل المثال لا يوجد أي معنى لرأسمال والعمالة، لعدم وجود موارد أرضية مناسبة، ما يعني عدم وجود إنتاج، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية، وعلى المجهودات المبذولة لتطوير وتنمية الإنتاج الزراعي، ومن المشاكل والمعوقات التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية تتمثل فيما يلي[1]:-

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية

تعتبر الأرض المورد الأساسي للعملية الإنتاجية الزراعية، وبالتالي لعملية تأمين الغذاء للسكان، وأخذ هذا المورد يزداد أهمية، بسبب عدم قدرة الأرض الزراعية المتوافرة على تلبية الغذاء المناسب للساكنة في العديد من البلدان النامية، لذلك أخذت المنظمات الدولية ومراكز البحوث المختلفة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية منذ ثلاثة عقود من الزمن في دراسة هذا المورد ومدى تدهوره والإمكانيات والإجراءات الواجب اتخاذها لحمايته ووقايته ضمن مفهوم الاستثمار

---

[1]- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية اقتصادية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الموسم الجامعي 2013/2012، ص 67.

المستدام من قبل الأجيال الحالية والمستقبلية، وارتبط اصطلاح الأرض بالماء وبالتالي بالزراعة والغذاء والبيئة[1]، لذا يجب الوقوف لمعرفة أهم المشاكل والعقبات المرتبطة بالموارد الأرضية في الجزائر، والتي يمكن تحديدها في الآتي:-

✓ قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمثل 3،4 % فقط من المساحة الكلية، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة؛ مما يستوجب السعي لزيادة المساحة الزراعية بالاستصلاح، أي القيام بالتوسع الأفقي، وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية كالتوسع العمراني...الخ.

✓ تناقص الرقعة الزراعية بسبب أعمال التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية (التوسع العمراني) نتيجة التوسعات الحادثة في القرى والمدن والمداشر إلى جانب استحواذ القطاع الصناعي على مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية الخصبة (سهل متيجة، سهل أرزيو، سهل عنابة) وتشييد تجمعات صناعية، كتجريف الأراضي لصناعة الطوب الأحمر، ويقصد بعملية تجريف الأراضي إزالة الطبقة السطحية للأراضي الزراعية التي تعتبر أغنى طبقات التربة من حيث محتواها من العناصر الغذائية والمادة العضوية، بالإضافة إلى ما تحتويه من كائنات دقيقة لها إسهاماتها في تحديد الخواص الحيوية للأراضي[2].

✓ التراجع المستمر في المساحة الأراضي الزراعية بسبب توسع النشاط العمراني العشوائي، دون التقيد بتشريعات البناء[3].

✓ الانتقاص الجزئي للأراضي الزراعية بافتقادها لخصائصها، بالرغم من بقاء المساحة على حالها، بسبب زحف الرمال على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وهو ما يعرف بالتصحر؛ فالتصحر حسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعرفه على أنه تدهور الأراضي الجافة وشبه جافة والجافة شبه الرطبة الناتج عن الأنشطة البشرية والاختلافات المناخية، حيث شهدت الموارد الأرضية في الجزائر حالة من التدهور الشديد الذي أدى إلى انتشار

---

[1]- محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 175.
[2]- محمد راغب الزناتي، مرجع سابق، ص 80.
[3]- جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 96.

ظاهرة التصحر التي اكتسحت مساحات شاسعة تقدر بـ 82,74 % من مساحتها الكلية، وتهدد حوالي 9,66 % أخرى من مساحتها بالتدهور خاصة في المناطق الجافة والقاحلة، إضافة إلى التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كاف، مما يتسبب في إضعاف الأراضي الزراعية لعدم قدرة التربة الزراعية على تجديد عناصرها، وبخاصة في ظل عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملائمتها[1]، أيضا مشكلة ملوحة التربة الناجمة على ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض، بل وإلى سطحها في كثير من الأحيان، مثلما وقع في ولايتي ورقلة والوادي، وتصيب أيضا التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة، مما يؤدي إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي، والتي منها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وتدني الإنتاجية ومن أمثلة ظهور الظاهرة بالجزائر التملح في مشروع ماكنو قرب مدينة وهران[2]. ولتوضيح الانتقاص الجزئي للأراضي الزراعية والذي يعني أيضا تدهور الأراضي بصفة مؤقت أو بصفة دائمة في الطاقة الإنتاجية للأرض يمكن تشخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (II-25): أشكال تدهور الأراضي وتحسينها في الدول النامية والعربية

العنصر	التدهور	التحسين
إدارة التراب الفيزيقية	تصلب سطح التربة تصلب كامل التربة تشمّع التربة الانجراف المائي الانجراف الريحي الزراعات المرهقة	حفظ التربة بإقامة الحواجز إقامة التراسات (المصاطب) إعادة زراعة الأراضي المجردة حماية الأشجار إعادة تفتيت وحراثة التراب تعزيق الأجزاء المحاصل المغطاة زراعة الأشجار لتخفيف حدة الرياح تحسين طرق الزراعة
إدارة الأراضي والمياه	الصرف الكتيم الانجراف المائي خفض قدرة حجز المياه	الري حصاد المياه الصرف الحقلي

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 286.
[2]- بلال خزار، مرجع سابق، ص 68.

	خفض الرشح الملوحة	صرف مياه الانجراف الترشيح المتقطع
إدارة العناصر الصغرى والمادة العضوية	القلوية الحموضة فقد العناصر إزالة المادة العضوية حرق المخلفات النباتية نضوب العناصر	الترشيح التسميد بالسماد البلدي التسميد بالسماد الأخضر التسميد بالمخلفات الحيونية غسل التراب الملحية والقلوية تكليس التربة الحمضية
إدارة التربة بيولوجيا	الاستخدام المتزايد للكيميائيات الزراعية التلوث الصناعي	تقديم العضويات الحيوية تثبيت الأزوت والعضويات الصغيرة
الإدارة النباتية	تقليص الغطاء النباتي تقليص التنوع الحيوي تقليص في تنظيم الأنواع تقليص في الأنواع القيمة	زيادة الغطاء النباتي زيادة الأنواع تحسين تنظيم الأنواع تحسين الأنواع القيمة

المصدر: محمود الأشرم، المرجع السابق، ص 203.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر ليست بمنأى عن أشكال تدهور الأراضي، ويمكنها أن تتحاشى معظم أنواع تدهور التراب، وذلك بإضافة العناصر الغذائية للأراضي الفاقدة لها وإعادة بناء سطح التراب عبر إصلاحها وإعادة الزراعة إليها.

✓ تفتيت حجم الحيازات الزراعية، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي الذي يبين توزيع المستثمرات الفلاحية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب طبيعة المستثمرة للموسم الفلاحي 2009/2008.

الجدول رقم (II-26): توزيع المستثمرات الفلاحية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب طبيعة المستثمرة للموسم الفلاحي 2009/2008

طبيعة المستثمرة	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العمالة	النسبة
مزارع جماعية	29958	2,65	1722043	20,44	251923	10,68
مزارع فردية	50273	4,44	463210	5,50	88529	3,75
مزارع عرش	76048	6,72	742175	8,81	140017	5,94
مزارع خواص	761812	67,28	4582762	54,40	1507160	63,91
مزارع امتياز	23777	2,10	154440	1,83	33985	1,44
مزارع استصلاح	76291	6,74	387792	4,60	142455	6,04
مزارع غابية	5933	0,52	14622	0,17	8625	0,37
مزارع نموذجية	169	0,01	124341	1,48	6655	0,28
محطات تجارب	75	0,01	5928	0,07	2286	0,10
مربون دون أرض	98410	8,69	0	0	159864	6,78

مزارع أخرى*	9484	0,84	227027	2,69	16830	0,71
المجموع	**1132230**	**100**	**8424340**	**100**	**2358329**	**100**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، موسم 2009/2008، جوان، ص 38.

من بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن طبيعة المستثمرات (الحيازات) الفلاحية تؤكد خاصية تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية، بحيث يشكل هذا العدد الكبير للمستثمرات الصغيرة عائقا أمام الزراعة.

✓ استنزاف خصوبة الأراضي الزراعية باستعمال الآلات الزراعية غير الملائمة، والإفراط في استعمال الأسمدة وعدم الامتثال للشروط الفنية التي تستلزمها الدورات الزراعية.

✓ عدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب، مع قلة التجارب أو انعدامها في مجال دراسة وفحص نوعية التربة؛ وبفعل قلة المعلومات في هذين المجالين، انحصرت الفلاحة في تخصيب الأراضي بواسطة المواد الكيميائية والمعدنية التي لا نجاعة لها في تحسين الإنتاج، في حين أن آثارها على البيئة جد خطير[1].

✓ القطع والحرق الجائر للغابات الطبيعية بالحرق المتعمد من جهة وعدم تجديدها بالشكل المطلوب من جهة أخرى.

✓ تدهور الغطاء النباتي[ل]، وهذا حسب تحاليل أظهرها أرشيف MODIS and SPOT Vegetation 1km، حيث بينت نتائج مشروع الإنذار المبكر لتدهور الأراضي 2000-2011 حسب النتائج المعروضة إلى أن هناك تراجعا واضحا في الغطاء النباتي بشكل عام محصلة نسبة التدهور مع التحسن في المنطقة العربية لحوالي 45 %، بينما كانت 35 % خلال الفترة 1999 - 2007، ويمكن إرجاع هذا التدهور السريع لدورة الجفاف الممتدة بين المواسم الزراعية 2006/2005-2009/2008، بالرغم من الارتفاع النسبي في كمية الهطولات المطرية وفي

---

*- تتمثل في: المشاتل، المزارع التابعة للمعاهد الفلاحية ومراكز التكوين، مربي النحل.

[1]- إشكالية التنمية الفلاحية: محاور لفتح نقاش وطني، الدورة الرابعة عشرة، لجنة الآفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، نوفمبر 1999، ص 33.

ل- إن تدهور الغطاء النباتي الطبيعي يرافقه باستمرار تدهور التربة وينعكس ذلك على خواصها الطبيعية والكيميائية والحيوية.

المحتوى الرطوبي للتربة بدءاً من موسم 2010/2009 بدرجات متفاوتة كان أعلاها في المغرب العربي[1].

الجدول رقم (II-27): المقارنة بين تغيرات الغطاء النباتي خلال فترتين زمنيتين (1999 -2007) و(2000-2011) بالجزائر[2]

الفترة الزمنية / المنطقة	2007-1999	%	2011-2000	%
المناطق المشرقة	12.073.166	5	2.603.744	3
المناطق المتدهورة	67.805.828	28	34.716.584	40

المصدر: التقرير الفني السنوي، المركز العربي أكساد، 2013، ص 64.

كل هذه الأمور أدت إلى قلة المساحة المزروعة من ناحية ومن ناحية أخرى تدني الإنتاج بسبب عدم ملائمة المياه والتربة مما أثر سلبا على حالة الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

تلعب الموارد المائية دورا رئيسيا وبارزا في عملية التنمية الزراعية، فلا يمكن تصور زراعة بلا مياه[3]؛ ومن هنا جاءت أهمية هذا المورد باستمرارية الحياة على سطح كوكب الأرض[4]، فعلى الماء يعتمد الاستقرار، وعلى أساسه يقوم النشاط الزراعي، ويتوقف تطور وتوسع الإنتاج الزراعي على كمية الماء الذي يتوفر له، وتكون هذه العلاقة أكثر وضوحا في المناطق الزراعية[5]، وعلى ضوء ذلك نحاول الوقوف عند أهم المشاكل التي يعانيها القطاع الفلاحي بالمسائل المتعلقة بالعجز المائي، التي يمكن حصرها في النقاط التالية:-

✓ تعدد أسباب مشاكل المياه في الجزائر؛ فهناك مناطق تعاني من نقص المياه، وأخرى من عجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وأخرى بالهذر الناتج من سوء إدارتها.

---

[1]- التقرير الفني السنوي، المركز العربي أكساد، 2013، ص 63.
[2]- نفس المرجع، ص 64.
[3]- جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص 147.
[4]- محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 129.
[5]- نورة بنت إبراهيم عمر أيوب، معوقات التنمية الزراعية بمنطقة جازان، رسالة علمية مقدمة إلى قسم الجغرافيا ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة أم القرى، 2012.

✓ محدودية الموارد المائية التي تعتبر أخطر تحديات المستقبل التي تواجه أقطار المعمورة، إذ يسود الجفاف بلدان مختلفة، فالجزائر من بين البلدان المعرضة للجفاف خاصة المنطقة الشمالية من البلاد لاعتمادها على الزراعة البعلية (المطرية) المرتبطة بسقوط الأمطار بالرغم من التحسن الذي شهدته في العشرية الأخيرة، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (II-28): نتائج تحليل منحنى التغير في الجفاف بالجزائر حسب العقود المدروسة

البيان / الفترة	1962-1970	1971-1980	1981-1990	1991-2000	2001-2012
الجفاف الشديد	34,94	36,94	41,57	32.42	35,22
جفاف %	77,27	60,6	56,76	99,9	42,81
لا يوجد جفاف %	22,73	39,4	43,24	0,1	57,19

المصدر: التقرير الفني السنوي، المركز العربي أكساد، 2014، ص 57.

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة الجفاف متغيرة من سنة إلى أخرى، مما يعني أن هناك تقلبات جوية ومناخية تؤثر على الموسم الزراعي، ويشكل تساقط الأمطار العامل الرئيسي لذلك، بسبب حيازة الزراعة البعلية على نسبة عالية من الزراعة، إذ غالبا ما تهدّد الزراعة بمواسم رديئة، وفي بعض الأحيان تكون كارثية عندما يسود الجفاف أو الفيضانات. فمن المتعارف عليه أن نقص المتوسط السنوي للأمطار عن 25 سم يؤدي إلى عدم قيام الزراعة المطرية أصلا. ولا يكفي الوقوف عند المتوسط السنوي للمطر، وإنما ينبغي معرفة التوزيع الفصلي له، فقد يكون المتوسط غير كبير، لكنه يتركز في موسم واحد، مما يساعد على قيام الزراعة المناسبة، أما نمط الأمطار الموسمية فإن جله يضيع دون الاستفادة منه. أضف إلى ذلك التقلبات السنوية للمطر، حيث تكون الكمية المطرية متذبذبة بين عام وآخر، فنجد تفاوتا في معدل الأمطار كل عام، مما يجعل الزراعة المطرية غير مستقرة[1].

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 78.

✓ ضعف التحكم في الموارد المائية، بحيث يعود هذا الضعف في التحكم بالموارد المائية إلى أسباب طبيعية وتقنية، فعدم انتظام التساقط جغرافيا، كميا وزمنيا، أوجد تغيرات كبيرة من سنة لأخرى، كما تشكو الزراعة في الجزائر من ضعف استغلال المياه السطحية، حيث يتم تخزين ما يقل عن 5 مليار م³/السنة من بين 14 مليار م³ من الأمطار سنويا، بالإضافة إلى اللاعقلانية استغلال المياه الجوفية وإلى طرق السقي غير العلمية (السقي بالجاذبية حيث تسجل نسب كبيرة من ضياع الماء).

✓ عدم فعالية التسيير في بعض الحالات، مما يترتب عليه تأثيرات جدّ مضرة على جوانب متعددة، مثل صحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية، وكذلك كمية الإنتاج من السلع الغذائية ونوعيته[1].

✓ تدهور نوعية المياه بسبب مشاكل التلوث، حيث يعد التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من آبار وأنهار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى إضعاف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان[2].

✓ استنزاف مياه الآبار بالحفر العشوائي وممارسة الري التقليدي عمل على خروج آلاف الهكتارات من المساحات الزراعية المروية وخلق ظاهرة الضياع التدريجي للأراضي الزراعية.

✓ عدم إتباع الطرق الناجعة والحديثة في السقي، كإتباع طريقة الري بالغمر (السواقي) وهي طريقة تقليدية منتشرة بكثرة في المناطق الصحراوية وخاصة في الواحات، حيث يتم فيها نقل المياه من المصدر إلى الحقل عن طريق قنوات ترابية أو أسمنتية، وهذه الطريقة إذا لم يحسن إدارتها يتعذر فيها ضبط وإحكام توزيع المياه داخل الحقول.

✓ سقي مئات الهكتارات الفلاحية بالمياه الصرف الصحي (القذرة) غير المعالجة مما ينبئ بحالة كارثية.

---

[1]- نفس المرجع، ص 291.
[2]- فوزية غربي، نفس المرجع، ص 293.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية وعلمية

ثمة إدراك متزايد لكل الدول النامية بأنها لن تستطيع في الوقت الحالي إعادة هيكلة اقتصادها وإعطائه ديناميكية قوية إلا إذا عمدت إلى تحقيق النمو بالحصول على التكنولوجيا علميا وعمليا وتطويعها وفق احتياجاتها الذاتية؛ ومن هنا تبرز أهمية التكنولوجيا في تنمية العالم النامي، في التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري[1]؛ ومن هذا التطور والمقصد المنتظر تُعرف التكنولوجيا في القطاع الفلاحي على أنها:

" كل ما يتعلق بتطبيق أو استخدام العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي كالآلات وطرائق استعمالها، البذور، والأسمدة وأنظمة الري، والبحث العلمي..."[2].

إن واحدة من الأسباب الرئيسية لتراجع حصيلة الإنتاج الزراعي في الجزائر يعود إلى اعتمادها على الطرق التقليدية والتكنولوجيا البسيطة في الإنتاج الزراعي، لكن بداية من مطلع التسعينيات تحديدا، توسعت استفادة القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية، حيث تبين المعطيات الميدانية استخدام الأسمدة في الزراعة، وكذلك الاعتماد أكثر على الآلات والمعدات الفلاحية في مختلف أعمال الزراعة من حرث وبذر وحصاد، إذ يقدر استعمال الجرارات مثلا بنحو 80 جرار لكل ألف هكتار في العام 2006، كما بدأت تنتشر تقنيات الري الحديثة، كالرش المحوري، وكذلك السقي بالتقطير، وغير ذلك من الطرق والأساليب التكنولوجيا الحديثة[3].

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج

تؤثر مستلزمات الإنتاج المستخدمة في القطاع الزراعي، تأثيرا مباشرا في كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، لذا يجب معرفة مدى توفّرها بكمياتها المطلوبة، وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، ومن المستلزمات ذات التأثير

---

[1]- مبروك مقدم، مرجع سابق، ص 138.

[2]- عمر حميد العزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغداء العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2010، ص 29.

[3]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 299.

الكبير في حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية، نذكر؛ البذور المحسنة، الأسمدة، المبيدات، والآلات والمعدات اللازمة كالجرارات والحصادات...الخ.

1) العتاد الزراعي

يعتبر استعمال الآلات والمعدات الزراعية من جرارات وآلات الحصاد والدرس، والآلات الزراعية الميكانيكية والآلية الأخرى، عنصرا أساسيا في تطوير وتحديث القطاع الزراعي، على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي بالرفع من الإنتاج وتكثيف النشاط الزراعي، وهذا بتحسين الخدمة والرفع من الإنتاجية والمردودية وتقليص التكاليف المتعلقة خاصة باليد العاملة وعوامل الإنتاج. ولقد عرف عدد الجرارات والحاصدات الزراعية على وجه الذكر في الجزائر تراجعا جزئيا، حيث بلغ عدد الجرارات لعام 2014 ما يساوي 105.789 جرارا، مقابل 104.409 جراراً في متوسط الفترة 2007-2011، وكذلك الأمر بالنسبة للحاصدات الزراعية، حيث بلغت 9.713 حاصدة لعام 2014، مقابل 12.129 حاصدة في متوسط الفترة 2007-2011؛ ما يبرر انخفاض معدل استخدام هذه المعدات الزراعية، إذ ترتفع المساحة المزروعة للجرار الواحد إلى هكتارا عام 2014، مقابل 39 هكتارا في الو- م – أ و 13 هكتارا في فرنسا لعام 1993.

وينخفض معدل استخدام الحاصدات في الجزائر انخفاضا واضحا، إذ أنها أحصت في عام (2014)، حاصدة لكل هكتار من الأراضي المزروعة حبوبا مقابل حاصدة لكل 91 هكتارا في الو – م – أ، ولكل 55 هكتارا في فرنسا لعام 1993.

وبالرغم من ضآلة عدد المعدات الزراعية المستخدمة، فلا تزال الزراعة الجزائرية تعاني من مشكل الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج، أو تدني الإنتاجية، وفي حالة شراء هذه المعدات فإن أسعارها مرتفعة حتى ولو كانت مصنوعة محليا، مما يجعل اقتناؤها في كثير من الأحيان مرتبط بتمويل من المؤسسات المصرفية أو عن طريق الاعتماد الإيجاري.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مشكلين قائمين بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدول النامية ومن بينهم الجزائر، يتمثلان في ضعف استخدام المكننة في الزراعة ومشكل النقل التكنولوجي، حيث يعد من أعقد المشاكل التي تتعرض التنمية في الأقطار النامية مشاكل النقل التكنولوجي واختيار التكنولوجيا الملائمة[1].

2) البذور المحسنة

مهما تطورت المكننة المستخدمة في القطاع الفلاحي من استخدام آلات وأسمدة ومعدات صحية، فإنها لا تعطي النتائج المرجوة، إذا لم تكن البذور المستعملة منتقاة (محسنة) وذات مواصفات جيدة من حيث النوعية و الكمية[2]، فالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية[3]، فنجد مثلا أن بذور القمح المكسيكي يعادل مردوده من 3 إلى 4 مرات البذور العادية، وقد يصل المردود إلى عشرة أضعاف فيما لو توفرت التربة الصالحة والمناخ الملائم، واستخدام الطرق الصحية في عملية الإنتاج[4].

ففي الجزائر ونظرا لضعف الإنتاج النباتي، وعجزه عن تلبية حاجة الزراعة وارتفاع العبء المالي للفاتورة المستوردة من مختلف هذه البذور فإن المعمول به من طرف الديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب، وشبكة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ومراكز البحوث الزراعية والمزارع النموذجية غيرهما من الشركاء والمتعاملين هو تموين المزارع بالبذور المراقبة والملائمة، غير أنها تبقى دائما في حاجة إلى مزيد من الدعم والعناية والتشجيع.

إلى جانب ما تم ذكره، توجد مشاكل وصعوبات تعترض الفلاحين عند اقتنائهم للبذور تتمثل في:-

- عدم توفر البذور في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة.

---

[1]- مبروك مقدم، مرجع سابق، ص 143.
[2]- محمد بويهي، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 141.
[3]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 306.
[4]- محمد بويهي، المرجع السابق، ص 306.

- وجود مضاربة في أسعار البذور، بفعل تواجد تجار سماسرة يضاربون في أسعارها[1].
- وجود بزنسة مفضوحة بالبذور والأسمدة الزراعية في بعض الولايات، مما عزز مخاوف الفلاحين من مواسم بيضاء، إذ لم تتدخل الجهات المعنية، حيث أصبحت الطوابير اللامتناهية أمام دواوين ومخازن الحبوب السمة البارزة منذ بداية موسم الحرث والبذر[2].
- عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج في بعض المجالات بمواصفات جيدة ومن مصادر موثوق ومعتمدة، حيث لا يزال هناك نقص في البذور المحسنة من المحاصيل الحقلية وفي المشاتل المناسبة من الأشجار المثمرة.

ومن جهة أخرى، يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة، إذ عرفت تربية الدواجن مثلا حالات كثيرة وسوء الإنتاج، نظرا إلى هذه الاعتبارات[3]، لذا يجب تطوير صفات وسلالات الحيوانات المحلية المتأقلمة على الظروف البيئية المحلية، لغرض زيادة إنتاجها وتحسين نوعيته، مع إدخال عمليات التنويع للحصول على سلالات وصفات جديدة ذات إنتاجية أعلى، كما هو الحال بالنسبة لاستيراد الأبقار الولود والتي تم استيراد منها عام (2011) ما عدده 26.600 رأس من البقرة الولود.

3) الأسمدة

تلعب الكيماويات دورا مهما في تطور المجتمعات البشرية من خلال استخدامها في كافة المجالات والأنشطة العلمية والصناعية والعلاجية...الخ، فالأسمدة الكيماوية الزراعية خير دليل على ذلك؛ لكنها تعد سلاحا ذو حدين ففي الوقت الذي تكون فيه أداة لتحسين وزيادة إنتاجية الأراضي المزروعة كما ونوعا، فإنها تشكل مصدر خطر على الإنسان وبيئته والنباتات والتربة عموما عندما تستخدم

---

[1]- كمال سلطاني، مضاربة في أسعار البذور، مقال نشر في جريدة الشعب يوم 15- 08 - 2009.
[2]- البلاد أون لاين، بزنسة بالبذور في وضح النهار، مقال نشر في جريدة البلاد أون لاين يوم 24 - 12 -2011.
[3]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 306.

بشكل مفرط، فضلا عن زيادة كلفة الإنتاج الزراعي[1]، لذا يجب توسيع استعمالاتها الصائبة والسعي إلى زيادة الإنتاج المحلي، فأسعارها ترتفع باستمرار عالميا، بحيث تثقل كاهل خزينة الدولة[2]، ففي الموسم الفلاحي 2011/2010 بلغ حجم الأسمدة الموزعة بما فيها كل الأنواع أكثر من 257.516 طن مقابلا 238.976 طن في الموسم الفلاحي 2010/2009، و172.824 طن في الموسم الفلاحي 2009/2008، بذلك ارتفعت خصوبة الأرض لزراعة الحبوب، حيث تطورت المساحة من 130.000 هكتار في 2009/2008 إلى 404.000 هكتار في 2010/2009 وإلى 543.779 هكتار في 2011/2010 هذا بالنسبة للأسمدة الجوفية و 382.000 هكتارا في 2011/2010 بالنسبة لأسمدة التغطية[3]، وبالرغم من التطور والتحسن المسجل في توفير الأسمدة، إلاّ أن هناك مشاكل وتحديات تقف دون تحقيق الأهداف المرجوة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:-

- عدم توفر البذور في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة.
- عدم معرفة بعض الفلاحين بالمخاطر الناجمة عن الاستعمال المفرط واللاعقلاني للأسمدة الكيماوية.
- عدم إدراك بعض الفلاحين لأهمية استعمال الأسمدة الطبيعية (البيولوجية-العضوية) وبعض المدخلات الفلاحية الأخرى كالأسمدة العضوية الأقل ضررا وتكلفة من تلك المستعملة حاليا، حيث كشفت التحاليل التي أجريت من طرف مديرية الموارد المائية لولاية المدية كعينة عن أن كمية من احتياطات المياه الجوفية الواقعة ببلديات وامري وقلب الكبير وبني سليمان تجاوزت المعايير الوطنية ليصل معدل تواجد النيترات نسبة 73 ملغ /لتر في بلديتي القلب الكبير وبني سليمان، هذه النسبة غير عادية، في حين المعدل الوطني للنترات يجب ألا يتجاوز 50ملغ/ لتر[4].

1- يوسف أحمد محمود وآخرون، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ.، ص 04.

2- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 307.

3- وثيقة مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مايو 2012، ص 22.

4- ق م، دعوة إلى تجنّب استعمال الأسمدة الكيميائية بكثرة، مقال نشر في جريدة أخبار اليوم يوم 21-10-14.

- انخفاض معدل استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للفلاحين وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد استعمالها قلل من التسميد الكافي والعقلاني[1].
- لجوء بعض الفلاحين لاستعمالات قديمة غير ناجعة، مما يؤثر على إنتاجية المحاصيل.
- التلوث بالأسمدة والمبيدات نتيجة الاستخدام غير المرشد لهما والذي انعكس سلبا على الصحة العامة من خلال تلوث المنتج الزراعي المعد للاستهلاك المباشر (الحيوانات والطيور التي تتناول الأعلاف والمخلفات المرشوشة).

4) المبيدات والأدوية الكيماوية

إن استخدام المبيدات والأدوية الكيماوية في مكافحة الآفات والحشرات الضارة، أدت وتؤدي دورا رئيسا في المحافظة على الإنتاج، بل زيادته، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة[2]، لكن عدم استخدام هذه المبيدات على الوجه الصحيح يكون له انعكاسات سلبية وخطيرة.

من الناحية الصحية والبيئية هناك تسليم واضحا بأن المبيدات الكيمائية ضارة بصحة الإنسان والبيئة والحيوانات والطيور والحشرات النافعة وبنوعية الإنتاج الزراعي {أنظر الشكل رقم (II-12) والشكل رقم (II-13)}؛ لذا سنحاول توضيح ذلك من خلال تحديد بعض المشاكل والأضرار الناتجة عن استخدام المبيدات الزراعية، للتقليل من استخدامها ما أمكن، إلا للضرورة القصوى، وذلك للتقليل من أخطارها وأضرارها، كما يتضح في الآتي:-

- ظهور سلالات من الآفات مقاومة لتأثير المبيدات
- ظهور إصابات وبائية بالآفات نتيجة القضاء على الأعداد الحيوية
- زيادة تعداد آفة معينة بتأثير المعاملة ببعض المبيدات
- تحول الآفات الثانوية إلى آفات رئيسية

---

[1]- مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، ص 04.

[2]- محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 259.

- إحداث أضرار بنحل العسل وديدان الحرير والملقحات
- إحداث سمية نباتية للعوامل المطلوب حمايتها
- إحداث تدهور في خصوبة التربة بتأثير التلوث بالمبيدات
- زيادة محتوى التربة من المكونات السامة مثل الفوسفورات العضوية، فوسفيد الزنك، ومبيدات الكوربراميت.
- إحداث تسمم للماشية والدواجن والأسماك والكائنات البرية.

كما حذّر مختصون في الفلاحة من الخطورة الكبيرة التي تتربص بصحة الجزائريين، نتيجة تناولهم للخضروات المنتجة داخل البيوت البلاستيكية أو ما يعرف بالزراعة المحمية، وذلك نتيجة الاستعمال المفرط والعشوائي للأسمدة المعدنية والمبيدات الكيميائية من طرف الفلاحين الذين لا يهمهم سوى زيادة الإنتاج من أجل تحقيق أعلى الأرباح دون التقيد بالطرق العلمية اللازمة في إضافة هذه المواد التي تتسبب في إحداث تسممات خطيرة وأعراض مرضية معقدة، وتعرض هذه المنتجات في ظل غياب رقابة دورية متخصصة، سواء على مستوى المستثمرات الفلاحية أو الأسواق المنتشرة عبر كامل التراب الوطني[1].

كما أن الاستعمال غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج، بصرف النظر عن أثرها السلبي المباشر في التربة والمياه ونوعية وسلامة المنتجات، سيؤدي إلى تدهور متسارع في الموارد الزراعية[2].

الشكل رقم (II-12): تأثير المبيدات في عناصر البيئة المختلفة

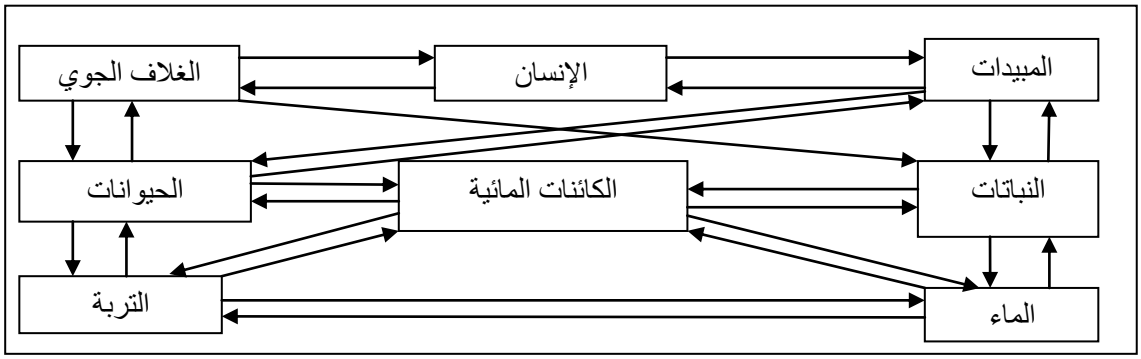

المصدر: محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[1]- سليم دريد، الجزائريون مهددون بالأوبئة والأمراض بسبب خُضر تحمل موادا كيميائية خطيرة بسبب عدم احترام الفلاحين لكميات ومواعيد إضافة الأسمدة والمبيدات، نشر في جريدة النهار الجديد يوم 16-01-2010.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 310.

الشكل رقم (II-13): تأثير المبيدات على الموارد البشرية والإنتاج الزراعي

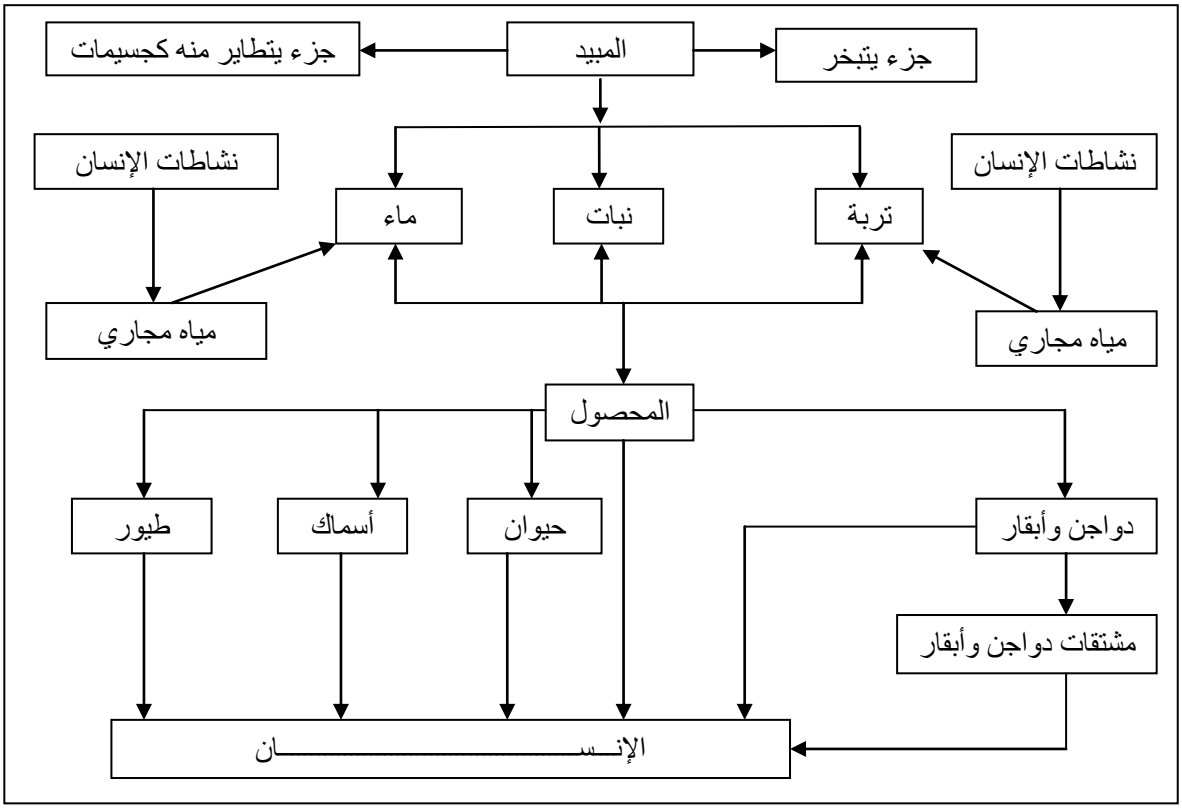

المصدر: محمود الأشرم، المرجع السابق، ص 294.

الفرع الثاني: مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

يعتبر التكوين الزراعي الحلقة الأولى في سلسلة التنمية الزراعية، فتخرج الإطارات الفنية المؤهلة والقادرة على مواجهة التحديات وتحمل أعباء الإنتاج من أهم ركائز التنمية والتطوير لهذا القطاع، لاسيما مع تسارع وتيرة الاكتشافات والإنجازات العلمية في كافة الحقول خلال العقود الأخيرة، والقطاع الزراعي واحد من أهم هذه الحقول، الأمر الذي ترتب عليه نشوء تقنيات ومفاهيم أكاديمية وتطبيقية جديدة، لابد من دراستها والعمل على الاستفادة منها.

ومن هنا برزت أهمية تطوير مناهج التكوين (التعليم) الزراعي لتواكب التطور العلمي والتقني الحديث لرفع كفاءة الخريجين، فتنمية القوى البشرية العاملة في القطاع الفلاحي من أهم عناصر التنمية الزراعية نظرا لارتباطها الوثيق مع

المنتجين في الأرض فهم رسل نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث العلمية لتطبّق في الحقول، وهم راسمو التطوير والتحديث لهذا القطاع الهام[1].

إن الحصول على النتائج المرجوة من البحوث المخبرية لا تتأتى إلا بتطبيقها تطبيقا ميدانيا صحيحا، بتوفر قنوات اتصال دائمة وفعالة بين معاهد البحث والوحدات الإنتاجية، ومن هذه الأخيرة إلى معاهد البحث للتعرف على صعوبات ومشاكل التطبيق لإيجاد حلول لها، وهذه هي مهمة الإرشاد الزراعي[2]، فالإرشاد الزراعي يشكل حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبنّي النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط بها التعرّف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، ومن خلال ما سبق يتضح بأن هناك علاقة بين البحث والإرشاد والتكوين الزراعي، ويمكن توضيحها أكثر من خلال الشكل المبين أدناه.

الشكل رقم (II-14): العلاقة بين البحث والإرشاد والتكوين الزراعي

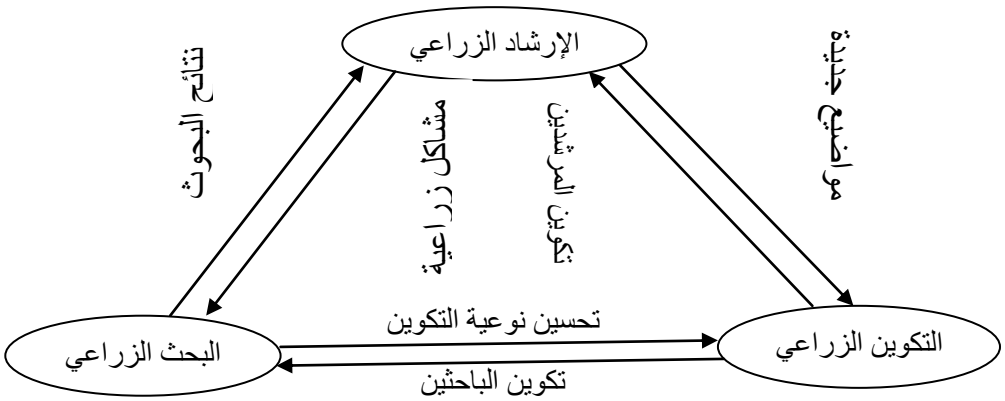

المصدر: بوزيان فتيحة، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص71.

---

[1]- يحى بكّور، التعليم الزراعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي العربي، كلمة العدد، مجلة اتحاد الزراعيين العرب، العدد رقم 67، ص 01.

[2]- مهيدي ذوادي، معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية مع بحث ميداني على القطاع الفلاحي ببلدية العلمة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، شعبة التسيير، الجزائر، 1990، ص 93.

يتضح من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة تبادلية بين كل من البحث الزراعي، والإرشاد الزراعي والتكوين الزراعي، فالبحث الزراعي يقدم نتائج البحوث للمرشدين الزراعيين لتطبيقها وإيصالها للمزارعين والعمل على استيعابها من طرفهم، كما يعمل البحث الزراعي على تحسين نوعية التكوين من خلال تزويده بمختلف المعلومات والنتائج الجديدة التي تصل إليها البحوث، بالتالي يكون التكوين الزراعي متجددا باستمرار وتكون مخرجاته من باحثين ومرشدين زراعيين ذات جودة وعلى علم واطلاع بكل ما هو جديد في ميدان البحث العلمي الزراعي، وبالمقابل يقوم المرشدون بتقديم المشاكل الزراعية التي تظهر في الواقع العملي للباحثين الزراعيين للعمل على إيجاد حلول لها، كما يعمل الإرشاد على إمداد التكوين الزراعي بالمواضيع الجديدة في الميدان الزراعي[1].

وقد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها، ولكن وعلى الرغم من كل تلك الجهود، لم تصل النتائج إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك نتيجة مشاكل عدة، منها ما يختص بالعنصر البشري، ومنها ما يختص بالتنظيم المؤسسي، وأغلبها ذو طابع مالي. وأهم هذه المشاكل تتمثل فيما يلي:-

- وجود مخابر تعاني ضعف التجهيز وسوء التموين مما ينعكس سلبا على نوعية الأعمال التطبيقية المنجزة.
- عدم وجود علاقات فعالة بين محطات البحث والمزارع النموذجية والمكلفين بالإرشاد الفلاحي والمستثمرات الفلاحية من جهة، ومن جهة أخرى غياب الربط بين الإرشاد الزراعي ومؤسسات التعليم الزراعي[2].

---

[1]- بوزيان فتيحة، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص 71.

[2] - مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشرة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، ماي 2001، ص 05.

- فقدان تحديد مهام الفئات المعنية وتصنيفها حسب خصائصها واحتياجاتها للإرشاد.
- طرق ومناهج الإرشاد غير ملائمة والواقع الفلاحي.
- نقص في الدعم المالي والمادي للإرشاد والبحث الفلاحي.
- عدم تخصص الأعوان في مهنة الإرشاد وسوء توزيعهم في ميدان التخطيط المركزي[1].
- عدم استقرار السياسة الزراعية وغياب الإستراتيجية الإرشادية.
- غياب التقويم لنتائج نقل التقانة الزراعية.
- تهميش لدور المرشدين الزراعيين[2].
- يغلب جانب تقديم الخدمات الزراعية على العمل الإرشادي
- ضعف العلاقة بين المنتج والمرشد، فاللقاءات تقتصر على بعض مراكز تلقين التقنيات الفلاحية، ما يعني أن الحوار مع المنتجين هو في حكم المعدوم نظرا لغياب سياسة منسقة وملائمة لنقل المعلومات، ونشر وتعميم التقنيات.
- المستوى الثقافي المحدود لأغلبية الفلاحين لم يجعلهم يستوعبون جل فوائد الإرشاد الزراعي.
- قلة الإمكانيات فالإرشاد الزراعي يتطلب إمكانيات مادية وتنظيمية متعددة كالنقل ووسائل التطبيق الميداني (عتاد فلاحي، مدخلات وسائل إيضاح)، كما يتطلب وسائل اتصال دائمة مع الفلاحين، كاستعمال الشبكة العنكبوتية[3].

---

[1]- غريب مخلوف، الإرشاد الزراعي ومكانته في الجزائر، الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة- الجزائر 1-1997/9/3، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، أغسطس 1997، ص 174.

[2]- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000، ص 171.

[3]- مهيدي ذوادي، مرجع سابق، ص 96.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والتنظيمية

يشكل المورد البشري حجر الزاوية وصانع القرار في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، إذ لا يمكن أن يحدث أي تقدم أو تنمية دون وجود لهذا المورد الفعال، فهو مصدر الأخذ والعطاء، وأي مشكل أو معوق يكون ناتجا عن قصور من هذا المورد الهام، إن على مستوى التكوين وما يتبعه، أو على مستوى النقص المادي، أو على مستوى التنظيم ولواحقه؛ إذا استثنينا العوامل العارضة والتي لا دخل له فيها، كالزلازل والبراكين والفيضانات...الخ، ومع هذا كله يجب أخذ مبدأ الحيطة والحذر بعين الاعتبار.

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، حيث تبرز مشكلة الفائض في القوى العاملة، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما تبرز مشكلة النقص في القوى العاملة بسبب انعدام الحوافز التي يقدمها القطاع، وإلى معاناته من مشاكل اقتصادية واجتماعية يسببها انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالبا إلى النزوح والهجرة هربا من الظروف المعيشية القاسية.

يضاف إلى ذلك ضعف تأهيل اليد العاملة، التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، إضافة إلى غياب الإرشاد الزراعي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلبا في مستوى الإنتاجية.

أضف إلى ذلك، قلة الإطارات التقنية والمسيرة؛ حيث أنّه بعد الاستقلال وإلى غاية عام 1978 لم يستفد القطاع الفلاحي إلا من 82 مهندسا زراعيا وحوالي 462 تقنيا في حين أن احتياجات البلد قدرت في تلك الفترة بـ 3870 مهندسا زراعيا و 10.000 تقني، إضافة إلى كون أغلب هؤلاء الإطارات التقنية هي إطارات إدارية

(مهندسون مسيرون)؛ مما أدى إلى انطلاقة هشّة وضعيفة للقطاع، بالإضافة إلى سوء التسيير واستغلال الموارد والإمكانيات المادية المطبقة.

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تنظيمية

1) في مجال التسويق

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات التسويق الزراعي، والتسويق في أي مجال هو الخطوة اللاحقة للإنتاج و لا فائدة من عملية الإنتاج إذ لم يسوق الإنتاج ويباع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج[1]. فالإنتاج في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وصعوبات فالتسويق بدوره هو الآخر يعاني من مشاكل وصعوبات كثيرة يمكن تحديدها في النقاط التالية:-

✓ اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين نتيجة للوسطاء والمضاربين الذين يبالغون في استغلال الفلاحين ولا يكون العمل الزراعي ذا مردودية كافية لمعيشة لائقة للأسر الفلاحية الأمر الذي يؤدي لتركهم العمل الزراعي والهجرة إلى المناطق الحضرية.

✓ ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة.

✓ ضعف استقرار الأسعار وارتفاع نسبة المخاطر السعرية لدى المنتجين.

✓ ضعف البنى التحتية للتسويق وضعف أساليب ونظم إدارة المرافق التسويقية.

✓ انتشار الأسواق التقليدية العشوائية والدورية التي تعتمد على عملية البيع بالتجزئة.

✓ التذبذب في أسعار المحاصيل الزراعية فالارتفاع والانخفاض في أسعار الحاصلات والمنتجات الزراعية الأخرى يمكن أن يحدث تغيرات في العمالة والأجور فمعظم تلك التأثيرات تسبب قلقا على ظروف السوق، ويرجع ذلك إلى غياب الكوادر المتخصصة في مسائل المتابعة للمنشآت الزراعية.

---

[1]- على جذوع الشرفات، مرجع سابق، ص 199.

✓ عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق مع غياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال.

✓ انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.

✓ معاناة الأنظمة المعلوماتية من ضعف التنسيق بين الهيئات والجهات المكلفة بجمع المعلومات التسويقية. إضافة إلى وجود قدرا من التداخل والازدواجية في المهام والصلاحيات مما أدى إلى قيامها بذات الأعمال في كثير من الأحيان الأمر الذي يؤدي إلى تضارب البيانات والتشكيك في مصداقيتها من قبل المعنيين[1].

✓ معاناة الأنظمة المعلوماتية من وجود ضعف في التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات جمع المعلومات ونشرها إضافة إلى عدم مقدرتها على مواكبة التحولات والتطورات الاقتصادية والتجارية المحلية والإقليمية والدولية؛ هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من المعوقات والمشاكل الأخرى التي تجابه إنشاء وتطوير بنية المعلومات التسويقية في الجزائر والتي من أهمها ضعف آليات التسويق الزراعي وضعف التنسيق والتنظيم بين العمليات الإنتاجية والتسويقية[2].

✓ عدم القدرة على تغطية كافة السوق الوطنية بالمنتجات المحلية، مما يستدعي استيراد المنتجات التي تشهد نقصا أو غير موجودة أصلا.

✓ عدم اعتماد الجزائر على أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها للمنتجات الزراعية في الخارج، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يَدفِع إلى البحث عن أسواق للتصدير، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق تصريفية ثابتة على المدى البعيد، كما يتصف التصدير خارج المحروقات بالعشوائية وعدم التنظيم، حيث شهد إنتاج البطاطس للموسم الفلاحي 2014- 2015 على سبيل الذكر لا الحصر ارتفاعا وفيرا كان يستدعي تصدير الفائض منه نحو الخارج، حتى لا يكون عرضة للتلف والضياع، بسبب عدم وجود العدد الكافي لغرف التبريد لحفظ

---

[1]- دراسة تطوير بنية المعلومات التسويقية للمنتجات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 2000، ص 91.

[2]- نفس المرجع، ص 92.

الفائض من المنتوج، وكذلك لعدم وجود تنظيمات واتفاقيات واضحة لتصدير المنتوج، مما أدى إلى استياء شريحة كبيرة من الفلاحين المنتجين للبطاطس للوضع المتأزم لتسويق هذا المنتوج، ما يجعلنا نطرح عدة انشغالات حول وضعية المنتجات الفلاحية مستقبلا؟.

2) في مجال السياسات الزراعية وإدارة وتسيير القطاع

يمكن تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في مجال السياسات الزراعية وإدارة وتسيير القطاع في النقاط التالية:-

- ✓ عدم وجود سياسة واضحة المعالم والأهداف.
- ✓ عدم مواكبة الاحتياجات التنظيمية مع التوجه نحو تبني الممارسات الجيدة.
- ✓ عدم وجود سياسات زراعية واضحة تمكّن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، وفي حالة تفعيلها يجب أن تكون تلك السياسات مستقرة ومستمرة على المدى القصير والمتوسط.
- ✓ عدم وجود الخطوط العريضة للممارسات الجيدة التي سيتم تبنيها وفق خطة زمنية بحيث تحقق الجهود المبذولة التكامل أثناء وضع البرامج التنفيذية لهذه الممارسات.
- ✓ ضعف العائد في بعض المجالات في حال لم تتدخل الدولة في سد هذه الفجوة[1].
- ✓ انعدام التكامل الفني بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ افتقار سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي للشمولية والتكامل والاستمرارية بما يؤمن لعملية التنمية الزراعية الاستقرار والبناء التراكمي والاستدامة، وقد نجم عن ذلك انصراف الحكومات إلى معالجة آثار المشاكل في قطاع الزراعة بدلا من معالجة أسبابها، ومن المعلوم أن معالجة أسباب المشاكل يعطي عملية التنمية والتطوير اتجاهاً تصاعديا مستقرا ويقلل من عدد وحجم المشكلات ويسهل عملية رصدها وإمكانية التنبؤ بها والتعامل معها والسيطرة عليها،

[1]- لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 23-25 أكتوبر 2007، ص 258.

بينما يؤدي العكس إلى حلول آنية تعالج آثار الأزمات عند ظهورها مع بقاء أسبابها قائمة لتظهر مرة أخرى في وقت لاحق[1].

✓ ضعف السياسات الزراعية من حيث عدم تغطيتها لكافة المجالات وعدم تكاملها.

✓ ضعف إدارة السياسات الزراعية خاصة في مجال آليات تطبيقها لضمان وصول فوائدها للفئات المستهدفة منها، ومتابعة نتائج هذه السياسات وتقييم آثارها.

✓ محدودية الموارد المالية التي تحول دون تطبيق بعض السياسات الزراعية اللازمة أو إعطائها الزخم المطلوب سواء في مجال البنية التحتية أو الخدمات المساندة في مجال السياسات الداخلية وفي مقدمتها الدعم[2].

✓ ضعف بنية أنظمة المعلومات الوطنية الزراعية واختلاف البيانات المؤسسة التي تجريها الإحصاءات،بالإضافة إلى ثبوت عدم دقة الكثير من البيانات في المجالات المختلفة من موارد وإنتاج وتسويق محلي وتجارة خارجية مما يضعف قدرة المخططين ومتخذي القرار على وضع الخطط واتخاذ القرارات على أسس سليمة، سواء على المستوى القطري أو القومي[3].

✓ مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنين أو الأجانب نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق الستة والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى[4].

---

[1]- دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007، ص 49.

[2]- نفس المرجع، ص 49.

[3]- نفس المرجع، ص 49.

[4]- محمد غردي، نصر الدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص 207.

✓ ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز[1].

[1]- نفس المرجع، ص 208.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال محتويات هذا الفصل تم استنتاج ما يلي:

تشكل الموارد والإمكانيات الفلاحية المتاحة لتنمية القطاع الفلاحي محورا أساسيا في مواجهة التحدي المتمثل في إطعام العدد المتزايد من السكان مع تحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، خاصة وأن سكان العالم في تزايد مستمر، فمن المتوقع أن يتزايد عددهم الذي يبلغ حاليا حوالي 07 مليارات نسمة إلى حوالي 09 مليارات نسمة بحلول عــام 2050؛ مما يترتب عليه زيادة الإنتاج الفلاحي بمعدل أسرع من نمو السكان، فزيادة الإنتاج الفلاحي يستلزم استخدام الموارد (الأرضية والمائية..) واستغلال الإمكانيات (المادية والبشرية..) استخداما واستغلالا عقلانيا وفعالا[1].

ويبدو أن الإمكانيات المتاحة للجزائر على قدر كبير من الأهمية، مما يزيد في غنى المصادر الطبيعية والموارد الزراعية التي تتوقف على مدى التوافق بين الأقاليم المناخية الزراعية والطاقة الإنتاجية الزراعية، مما يمهّد السبيل لدعم التنمية الفلاحية، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الفلاحية، والتي ينبثق عنها الفعاليات الفلاحية الهادفة إلى التكثيف الفلاحي والدورات المحسنة[2].

ويمكن للجزائر أن تستفيد من هذه الطاقات والموارد التي تتمتع بها، إن أحسنت استغلالها واستخدامها وفق التخطيط والبرمجة الفلاحية الناجعة، بما يتفق والمنطلقات الرئيسية للتنمية الفلاحية في الجزائر.

---

[1]- حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة النظم المعرضة للخطر، تقرير موجز، رومــا، 2011، ص 04.

[2]- المناخ الزراعي في الوطن العربي - الجزائر الديمقراطية الشعبية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1976، ص 13.

الفصل الثالث:

أساليب الدعم الكفيلة بتنمية القطاع الفلاحي

تمهيد

يعد الدعم شكلا من أشكال المساعدات المالية أو الإعانات المقدمة إلى قطاع اقتصادي، أو مؤسسة، أو عمل تجاري، أو أفراد، بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وغالباً ما يتم ربط المصطلح بالدعم الحكومي، إلا أنه في بعض الأحيان قد يشتمل على دعم مقدم من المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الدعم الضمني. ويأتي الدعم في أشكال مختلفة، فمنه ما هو مباشر لا يحتاج إلى وساطة، كتقديم الإعانات* والمساعدات للجهات المعنية، وقد يكون هذا الدعم مجسدا في تقديم المنح النقدية والقروض بدون فوائد، وغيرها من طرق الدعم المباشر، ومنها ما هو غير مباشر، يحتاج إلى وساطة، ويشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، وتعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، كالإرشاد الفلاحي، والتأمين الفلاحي الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، والتأمين، والقروض منخفضة الفائدة، وحسومات الإيجار....إلخ، وأي دراسة لا بد من تحديد المفاهيم التي سيبنى على أساسها الموضوع، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد المفاهيم التي ترتبط بالدعم الفلاحي، وعليه تطلب منا وضع خطة لهذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الدعم في القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية نمط (هام) من أساليب الدعم

*- تعد من أساليب الدعم الرئيسية حيث تقدم الدولة مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة عن طريق وزارة الفلاحة لأصحاب المشاريع وذلك لأسباب إما لعدم توافرها أو ارتفاع أسعارها في الأسواق.

المبحث الأول: ماهية الدعم في القطاع الفلاحي

تاريخياً، بدأت سياسات الدعم الحكومي بالظهور من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية، ولا تزال هذه السياسات تطبق في جميع أنحاء العالم إلى يومنا هذا. فعلى سبيل المثال، حصل المزارعون في الولايات المتحدة، في عام 2014 على 16 مليار دولار، والمزارعون في الاتحاد الأوروبي على 45 مليار دولار على شكل إعانات زراعية مباشرة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الإعانات واسعة أو محدودة، قانونية أو غير قانونية، مفيدة أو غير مفيدة للفئة المستهدفة، ولكن من أشكالها الأكثر شيوعاً تلك التي تُقدّم للمنتج أو المستهلك. فيما يتعلق بدعم المُنتِج، فالغاية منها ضمان أن يكون المنتج في حال أفضل من خلال دعم الأسعار في السوق، أو تقديم دعم مباشر للمنتج، أو مدفوعات لعوامل الإنتاج. أما الإعانات المقدمة للمستهلك فهي تهدف عادة إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات. على سبيل المثال، في فترة زمنية ماضية، كان أرخص على المستهلك الأميركي شراء البنزين من المياه المعبأة في زجاجات.

في الواقع، أن الآثار الضارة الناجمة عن الإعانات السلبية هي متنوعة في طبيعتها.

على صعيد الآثار المباشرة، فهي مكلفة للحكومات نتيجة توجيه الموارد بعيداً عن الأولويات الأخرى مثل الحفاظ على البيئة، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية. وعلى صعيد الآثار غير المباشرة، فهي تتسبب في التدهور البيئي (نتيجة الاستغلال المفرط للموارد، والتلوث، وفقدان المناظر الطبيعية)، وعادة ما تميل، نتيجة عدم التوزيع العادل للثروة، لصالح القلة على حساب الأكثرية، والأغنياء على حساب الفقراء. وقد تؤدي، أيضاً، إلى مزيد من الاستقطاب في التنمية بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، وتساهم في تقويض قرارات الاستثمار والحد من تحفيز الشركات من أجل أن تصبح أكثر كفاءة[1].

[1]- بتصرف: مازن إرشيد (خبير اقتصادي أردني)، https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/10/13، عن مجلة العربي الجديد.

المطلب الأول: مفاهيم (مضامين) عامة حول الدعم الفلاحي

الفرع الأول: مفهوم الدعم[1]

يمثل الدعم مجموع النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية، وتقدمها الدولة للمواطنين أو المنتجين من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

فالدعم إذن هو سياسة مقصودة لمعالجة حالات معينة يعيشها الاقتصاد الوطني كالاختلالات مابين الأجور والأسعار أو بين الإنتاج والاستهلاك ..... الخ . بعبارة أخرى تقوم الدولة بتقديم الدعم وتتحمل المبالغ المدفوعة على حساب العمليات الجارية لتغطية الخسائر الناتجة عن فروق أسعار السلع والخدمات للوحدات الإنتاجية التي تسير وفق أسس اقتصادية والتي استهدفت تغطية تكاليف إنتاجها (ويستثنى من هذا المفهوم المؤسسات ذات النفع العام والإدارات الحكومية التي تمول من الموازنة العامة للدولة). إن سياسة الدعم تمثل أهم الإجراءات التي تعتمدها السياسة السعرية بوصفها تعكس الإجراءات والأسس الفاعلة المرتبطة بتحقيق أهداف محددة مسبقا (اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية) فتعكس في شكل مبالغ في ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين ولمدة زمنية، وتكون جزء من الميزانية الاعتيادية للدولة والخاصة بالنفقات التحويلية الجارية.

وعليه؛ فإن الدعم يعد بمثابة سياسة فعالة لمعالجة الاختلالات التي تنتج في السوق وتهدف إلى خلق توازن بين الأسعار المحلية والعالمية لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسة من خلال توسيع الخدمات المقدمة.

الفرع الثاني: تعريف الدعم الفلاحي

يعرف الدعم الفلاحي على أنه دعم حكومي يتم دفعه للمزراعين وشركات الأعمال الزراعية لزيادة دخلهم وإدارة توريد السلع الأساسية الزراعية والتأثير على تكلفة وإمدادات هذه السلع. ومن أمثلة هذه السلع القمح وحبوب العلف (الحبوب المستخدمة كعلف، مثل

---

[1]- محمد جواد الكاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية صناعة الدواجن (أنموذجاً)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية الثروة الحيوانية، جامعة سانت آليمنتس، بغداد، 2012، ص 02.

الذرة والذرة الرفيعة والشعير والشوفان) والقطن والحليب والأرز والفول السوداني والسكر والتبغ والبذور الزيتية مثل فول الصويا[1].

كما يمكن تعريف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها لغرض تحقيق منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع إخلاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول[2].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرف الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية الزراعة التي تدعم والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[3].

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثالثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية و أن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة.

فالدعم الفلاحي منهج سلكته الدولة الجزائرية لمرافقة الفلاح بغية تطوير هياكله وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم.

---

[1]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، دعم زراعي، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A، يوم 27 يونيو 2016 الساعة 23:32

[2]- يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشان الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات 2000، ص3.

[3]- محمد على محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا، آب 2008، ص ص 1-2.

فسخر لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع تكفلها بتسيير لموارد المالية وبمساهمة المستثمر المستفيد من تجسيد البرنامج المخصص له[1].

مما سبق يمكن أن نعرف الدعم الزراعي على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل حكومات الدول مباشرة أو عبر أحد أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المعنية بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض، إعانات، مسح الديون أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها (كالتخفيضات أو الإعفاءات الممنوحة على الضريبية أو الرسوم الجمركية)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول؛ وعليه يمكن القول بأن الدعم الفلاحي يعد بمثابة سياسة مقصودة لمعالجة حالات معينة، واضطرابات، واختلالات يعيشها القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: مؤشرات الدعم الفلاحي

لمعرفة نجاعة من عدم نجاعة الدعم الفلاحي، يمكن الاستعانة بمؤشرات قياسية تقديرية، ترتكز عليها بعض الهيئات والمنظمات كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونظرا لتوفر معطيات وبيانات تم إعدادها من طرف هذه المنظمة، وبصفتها الأكثر استخداما لها، ارتأينا أن نوجز بعضا منها، وهذا بدءً من بيان قياس الدعم الزراعي وصولا إلى معرفة مؤشرات أخرى يتم استخدامها في تقدير الدعم الزراعي.

📖 قياس الدعم الفلاحي

يقاس الدعم الزراعي بـجمع الـعنصرين التاليين:

- الفرق بين الأسعار المحلية والعالمية للسلع مضروبًا بالكمية المنتجة
- الدفعات التي يمكن أن تمنح للمزارعين والمبنية على مجموعة من العوامل مثل نوع الإنتاج و المساحة المزروعة.....الخ.

[1]- مجلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 06/01 المؤرخ في 06 جوان 2001 وبرنامج 04/02 سنة 2002 المؤرخ 04 جوان 2004.

الفرع الأول: أهم المؤشرات المستخدمة في تقدير الدعم الزراعي

يعد مقياس تقديرات دعم المنتجين ومقياس تقديرات الدعم الكلي مؤشرين رئيسيين يتم استخدامهما من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لقياس الدعم المقدم للزراعة، لكن يبقى المقياس الأول (ESP) الأكثر استخداما، كونه مؤشرا يرصد واقع الدعم الزراعي ضمن إصلاح السياسات الزراعية في البلدان الأعضاء لمنظمة OCDE وبعض البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة.

1) تقديرات دعم المنتجين (ESP)

هو بالتعريف مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين (الناتجة من سياسات تبقي الأسعار المحلية فوق مستويات السوق العالمي) ومن دافعي الضرائب (ناتجة من السياسات الممولة الموزانية) للمنتجين الزراعيين ويتم قياسها على مستوى أرض المزرعة وهي تنشأ من إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على الإنتاج أو الدخل الزراعيين.

الإطار1: مكونات مؤشر تقديرات دعم المنتجين

دعم تقديرات المنتجين (مجموع أ حتى د)
أ. دعم مبني على إنتاج السلعة
أ. 1 دعم سعر السوق
أ .2 دفعات مبنية على الإنتاج
ب . الدفعات المعتمدة على استخدام المستلزمات
ب. 1 بناًء على استخدام المستلزمات المختلفة
ب. 2 بناًء على تكوين رأس المال الثابت
ب. 3 بناًء على استخدام الخدمات المزرعية
ت . الدفعات المعتمدة على الواقع الحالي للمساحات المزروعة / أعداد الحيوانات / الإيصالات / الدخل، الإنتاج المطلوب
ت. 1 لسلعة واحدة
ت. 2 لمجموعة من السلع
ت. 3 لجميع السلع
ث . الدفعات المعتمدة على الواقع غير الحالي للمساحات المزروعة /الحيوانات أعداد / الإيصالات / الدخل، الإنتاج المطلوب ج .المعتمد الدفعات ة المزروعة على الواقع غير الحالي للمساحات / أعداد الحيوانات / الإيصالات / الدخل، الإنتاج غير مطلوب
ج. 1 معدلات متغيرة
ج. 2 معدلات ثابتة

ح . دفعات مبنية على معايير غير سلعية
ج. 1 اهتلاك للمصادر طويل المدى
ج. 2 إنتاج غير سلعي محدد
ج. 3 معايير غير سلعية أخرى
د . دفعات متعددة لا تصنف ضمن البنود الملائمة بسبب قلة المعلومات

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يعتبر دعم أسعار السوق[1] هو المكون الأكثر لمقياس دعم المنتجين ويشكل حوالي 70 % من إجمالي الدعم المقدم لإ نتاج السلعة ويعبر عن التحويلات من المستهلكين ودافعي الضرائب للمنتجين الزراعيين من إجراءات السياسات التي تولد فجوة بين أسعار السوق المحلية وأسعار الحدود لسلعة زراعية معينة مقاسًا عند مستوى باب المزرعة.

الجدول رقم (III-01): يوضح تقديرات دعم المنتجين (ESP) لبعض الدول بالنسب المئوية لمجموع الإيرادات الفلاحية للموسم الفلاحي 2012-2016

2016	2015	2014	2013	2012	ESP en % des RA / الدولة	
59,65	57,08	49,77	41,29	45,72	Islande	إسنلندا
60,36	59,55	59,08	56,51	62,90	Norvège	النرويج
58,23	59,01	55,68	47,44	49,85	Suisse	سويسرا
49,20	50,77	47,99	50,97	50,19	Corée	كوريا
48,05	44,07	49,00	51,90	54,69	Japon	اليابان
20,99	19,14	18,60	20,39	19,68	UE (28 pays)	الإتحاد الأوربي
27,89	26,15	25,24	21,38	21,60	Turquie	تركيا
10,74	8,44	8,72	10,27	14,01	Canada	كندا
8,71	9,59	10,03	6,91	8,45	USA	الو- م – أ
8,04	10,96	10,46	10,73	11,99	Mexique	المكسيك
1,95	1,81	1,91	2,20	2,00	Australie	استراليا
0,86	0,64	0,74	0,58	0,80	Nouvelle-Zélande	نيوزيلندا
18,77	17,89	17,88	17,92	19,07	OCDE	إجمالي

Source: les politiques agricoles des pays de l'OCDE.

[1]- دعم سعر السوق SPM: عبارة عن مؤشر نقدي يقيس القمة الإجمالية للتحويلات السنوية التي يدفعها المستهلكين إلى المنتجين، ويتم دفع هذا الدعم كنتيجة لتدابير سياسة عامة أدت إلى خلق فجوة بين الأسعار الأسواق المحلية والأسعار الحدودية المختلفة باختلاف السلع الفلاحية، يساعد هذا النوع من الدعم في دراسة التدابير الوقائية ويمتاز عن باقي أنواع الدعم بعدم تخصصيص نفقات من الميزانية إذ يتحمل جزء من نفقاته المستهلكين (الكميات المستهلكة) والجزء الآخر من دافعي الضرائب (الكميات المصدرة).

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن تقديرات دعم المنتجين تختلف بشكل كبير بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغت نسبة دعم المنتجين 20,99 % من إيصالات المزارعين في الاتحاد الأوربي في العام 2016، بينما كانت النسبة 1,95 % في استراليا وتتواجد النسب الأكبر من الدعم الحكومي لدول المنظمة في كل من سويسرا – ايسلندا– كوريا– النروج – اليابان، بينما يبلغ الدعم حده الأدنى في استراليا ونيوزيلندا، أما في الجزائر فتقدر هذه النسبة بمتوسط لا يفوق 5 %.

أما بالنسبة لقيم ونسب تقديرات دعم المنتجين فهي موضحة في الجدول أدناه، بالنسبة للـ OCDE والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (III-02): قيم ونسب تقديرات دعم المنتجين بالنسبة للـ OCDE والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية

2016	2015	2014	2013	2012	2011		
228	223	254	256	272	264	بليون دولار	**OCDE**
60.36	59.55	59.08	56.51	62.90	58.30	%	
100	94	112	123	113	111	بليون دولار	**U E**
20.99	19.14	18.60	20.39	19.68	18.50	%	
33	38	44	29	36	33	بليون دولار	**USA**
8.71	9.59	10.03	6.91	8.45	8.02	%	

SOURCE: https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm Viste le 03/01/2018.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لأثر إصلاحات السياسات الزراعية على الدعم الزراعي في البلدان، يشهد تذبذبا، ففي العام 2016 بلغت قيمة الدعم الحكومي المقدم للمزارعين في بلدان الإتحاد الأوربي 100 بليون دولار، بينما في العام 2014 بلغت 94 بليون دولار، وفي العام 2011 كانت 111 بليون دولار.

أما بالنسبة للدعم المقدر كنسبة مئوية[1] من إيصالات المزارع في الإتحاد الأوربي فقد كان 20.99 % في العام 2016 وهي نفس النسبة المسجلة قبل أربع سنوات في العام 2013 وتنطبق حالة التفاوت هذه كما يظهر الجدول على كل من الولايات المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لازالت مستويات الدعم الزراعي فيهما معية الاتحاد

[1]- ٪ من إجمالي عائدات المزرعة

الأوروبي مرتفعة، مما يدل على أن إصلاحات السياسات الزراعية في هذه البلدان لاتخفض الحماية وإنما تغير أشكالها.

2) تقديرات الدعم الكلي (EST)

هو عبارة عن مؤشر القيمة النقدية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات التي تدعم قطاع الزراعة وتضمن التحويلات للمنتجين والخدمات العامة المقدمة لقطاع الزراعة.

تعبر النسبة المئوية للـ EST عن الدعم الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الإطار 2).

الإطار2: مكونات مؤشر تقديرات الدعم الكلي

تقديرات الدعم الكي = تقديرات دعم المنتجين + تقديرات دعم الخدمات العامة + التحويلات للمستهلكين من دافعي الضرائب علمًا أن تقديرات دعم الخدمات العامة يعبر عن مجموع البحث والتنمية - الزراعية المدارس - خدمات الفحص (المعاينة)- البنية التحتية- التسويق والترويج...إلخ.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يوضح الإطار2 قيم تقديرات الدعم الكلي والنسبة المئوية من المحلي الإجمالي لكل من منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي.

الجدول رقم (III-3): قيم الدعم الكلي ونسبته من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في OECD – الو أ م – الإتحاد الأوربي 2011 - 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011		
317	294	346	355	366	359	**بليون دولار**	**OCDE**
0.602	0.575	0.701	0.746	0.789	0.795	**%**	
111	107	129	140	130	129	**بليون دولار**	**U E**
0.682	0.658	0.693	0.786	0.756	0.712	**%**	
91	76	98	88	89	84	**بليون دولار**	**USA**
0.490	0.423	0.566	0.527	0.552	0.540	%	

SOURCE: https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm Viste le 03/01/2018.

الفرع الثاني: مؤشرات أخرى مستخدمة في تقدير الدعم الزراعي

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشرات عديدة لتقييم الدعم الزراعي ويعتبر مؤشر دعم المنتجين ومؤشر الدعم الكلي المشار إليهما سابقًا الأكثر استخدامًا أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى فهي التالية.

1) **تقديرات دعم المستهلكين (ESC):** مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من وإلى مستهلكي السلع الزراعية الناشئة عن إجراءات السياسات التي تدعم الزراعة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على استهلاك المنتجات الزراعية.
2) **تقديرات دعم الخدمات العامة (ESSG):** مؤشر للقيمة النقدية السنوية للخدمات المتعلقة بالزراعة وليس للمنتجين الفرديين والتي تزود نفقات مالية للترويج عن تلك الخدمات مثل البحث والتنمية – البنية التحتية – التدريب – خدمات المعاينة – التسويق والترويج – تحسين الإنتاج الفلاحي.

- **معامل الحماية الاسمي (CPN) :** يقيس النسبة ما بين السعر المحلي وسعر المساواة الحدودي لسلعة .
- **معامل المساعدة الاسمي (CAN):** هو النسبة بين إيصالات المزرعة (بما فيها الدعم) وتلك الموجودة في السوق بدون دعم.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة تعتمد في تقدير الدعم الزراعي **مقياس الدعم الكلي** (MGS) المعرف ضمن الاتفاقية حول الزراعة ويتضمن الإنفاق المتعلق بالميزانية وتحويلات العوائد من المستهلكين إلى المنتجين كنتيجة لتلك السياسات التي تشوه أسعار السوق والمتمثلة في الدفعات المباشرة (دفعات عجز القرض ـ دعم المدخلات ـ دعم سعر السوق ـ دعم الفائدة على برامج قرض السلعة).

ويعتبر الدعم الكلي مقياس قريب من مقياس دعم المنتجين، لكن توجد فورقات هامة بين الاثنين كما هو موضح في الإطار 3.

تقديرات دعم المنتجين (ESP)	مقياس الدعم الكلي (MGS)
يكمن الهدف من مقياس دعم المنتجين في مراجعة وتقييم عملية إصلاح السياسات الزراعية. يغطي كافة التحويلات للمزارعين	يشكل الأساس الالتزام القانوني لتخفيض الدعم المحلي في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة. يغطي فقط السياسات المحلية والتي

الناتجة عن السياسات الزراعية المطبقة مباشرة سواء كانت مباشرة أو غير. يقاس دعم سعر السوق في الـ **(ESP)** عند مستوى بوابة المزرعة باستخدام أسعار المنتج الحقيقية والمرجعية للسلع في سنة ما.	تعتبر ذات تأثير على الإنتاج والتجارة، ويستثني السياسات التجارية فيما يتعلق بالوصول للأسواق وضوابط دعم الصادرات في منظمة التجارة العالمية. يستثني أيضًا السياسات المحددة للإنتاج والتي ليس لها أثر مشوه للتجارة أو ذات التأثير الأقل بالإضافة إلى سياسات معينة مشوهه للتجارة) دعم المدخلات مثلا يقاس دعم سعر السوق في الـ MGS بالفرق بين الأسعار السنوية المثبتة من قبل صناع السياسات (المدارة الأسعار) والأسعار العالمية لفترة الأساس 1986 - 1988.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: الملف الزراعي في منظمة التجارة العالمية

📖 اتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر اتفاقية الزراعة من أهم اتفاقيات المنظمة؛ حيث تهدف إلى إصلاح نظام تجارة المنتجات الزراعية بتحويله إلى نظام منصف ومستند إلى قوى السوق (العرض والطلب)، عبر المفاوضات حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية لأجل الوصول إلى تنازلات تدريجية في إجراءات الدعم والحماية خلال فترة متفق عليها تسفر عن إلغاء القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. كما أن اتفاقية الزراعة تهتم بالمصالح غير التجارية بما في ذلك الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة، بالإضافة إلى منح معاملة خاصة للدول النامية والأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء لتلافي الآثار السلبية لتحرير التجارة عليها.

واتفاقية الزراعة في عمومها تستهدف العمل على إصلاح جوانب الاختلالات في هيكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وجعل السياسات الزراعية أكثر توجها نحو الأسواق وفق مجموعة من الضوابط التي تدفع في اتجاه دعم قدرة الدول الأعضاء للوصول إلى الأسواق، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الحواجز أمام الواردات، والعمل على إلغاء

الدعم المحلي للزراعة، والعمل على إلغاء دعم الصادرات. وقد حددت الاتفاقية المعدلات والنطاق الزمني لكل من الدول المتقدمة والدول النامية لخفض التعريفات الجمركية ومستويات الدعم المحلي ودعم الصادرات[1].

تتكون اتفاقية الزراعة من 21 مادة في 13 فصلا وخمسة ملاحق وتتضمن ثلاثة دعائم رئيسية تتمثل في:

- دخول الأسواق.
- الدعم المحلي.
- دعم الصادرات.

أي أن الالتزامات الواردة في الاتفاقية تتطلب زيادة التسهيلات التي تسمح بدخول الأسواق وتخفيض الإنفاق على كل من الدعم المحلي ودعم التصدير.

كما يلتزم كل عضو في المنظمة بتطبيق الالتزامات الخاصة بهذه المجالات على أن تكون هذه الالتزامات متساوية فيما بين كافة الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفصيلية للدول النامية.

كما أن اتفاقية الزراعة تتضمن مجموعة من القواعد والأحكام تختلف عن تلك المطبقة على التجارة في السلع غير الزراعية.

وفيما يلي استعراض موجز عن الدعائم الرئيسية الثلاثة لاتفاقية الزراعة:

1) الدخول للأسواق: نصت اتفاقية الزراعة فيما يتعلق بالدخول لأسواق على مبدأ الشفافية، والذي يعني إلغاء جميع القيود الكمية غير الجمركية (حظر الاستيراد أو تحديد حجمه، تراخيص الاستيراد التمييزية، حصص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على

[1]- دراسة تحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة ، ص ص 24-25.

الواردات، تجارة المؤسسات الحكومية وغيرها) إلى رسم جمركية تضمَنُ للسلع الزراعية نفس الحماية التي كانت تتمتع بها من خلال تطبيق القيود غير الجمركية، كما تم الاتفاق أيضا بين الدول الأعضاء على وضع حد أقصى لمستويات التعريفة الجمركية تلتزم الدول بها في جداولها الخاصة ولا يجوز لها بعد ذلك رفعها[1].

الالتزامات المتعلقة بزيادة النفاذ (الدخول) إلى الأسواق

أ) التزامات خفض التعريفات الجمركية:

تم ربط التعريفات الجمركية عند مستوياتها في متوسط الفترة 1986 – 1988 كالآتي:

الجدول رقم (III-04): النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة

البيان	الدول المتقدمة: 06 سنوات 1995- 2000	الدول النامية: 10 سنوات 1995- 2004
نسبة التخفيض كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية %	36	24
الحد الأدنى للتخفيض لكل خط تعريفي %	15	10

Source : OMC E-Learning-Copyright, L'agriculture à L'OMC, Juin 2010, P103.

ب) فترة التطبيق تزامن وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

- 6 سنوات للدول المتقدمة (1995-2000)
- 10 سنوات للدول النامية (1995-2004)

جـ) التزامات إنشاء الحصص الجمركية:

- السماح بدخول ما يعادل 3 % من حجم الاستهلاك المحلي من المنتج المعني في السنة الأولى بتعريفات تقل عن تلك المطبقة خارج الحصة بصورة كبيرة، على أن

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتقييم آثارها على الزراعة العربية، قطر، 2004، ص 24.

تتم زيادة تلك النسبة إلى 5 % (من حجم الاستهلاك في سنة الأساس) بانتهاء فترة التطبيق.

- بالنسبة للمنتجات التي يتعدى حجم النفاذ الخاص بها خلال فترة الأساس نسبة 5 % من حجم الاستهلاك المحلي، تلتزم الدولة بالحفاظ على الحجم الحالي للنفاذ والعمل على زيادته.

- أمّا إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر رئيسية في الغذاء التقليدي للبلدان النامية، فمن الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات لمدة معينة، مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات).

2) الدعم المحلي:

إن الدعم المحلي من أكثر العناصر تأثيرا في التجارة الزراعية الدولية، وتعد الدول الصناعية أكثر الدول منحا للدعم المحلي؛ فسياسات الدعم المحلي تؤدي إلى زيادة غير طبيعية في الإنتاج ما يؤدي إلى تشوهات في السوق العالمي من إغراق وانخفاض في السعر العالمي.

تضمنت اتفاقية الزراعة نوعان من الالتزامات بشأن الدعم المحلي هما[1]:

الالتزام النوعي الذي يحدد تعريفا لسياسات الدعم المحلي المستثناة من التزامات الخفض، والالتزام الكمي الذي يتصل بالدعم الخاضع للتخفيض الموجه للمنتجات الزراعية ضمن جداول التزامات الخفض المحددة.

أ) تدابير وسياسات الدعم (دعم مسموح به غير مشوه للتجارة) غير الخاضعة لالتزامات التخفيض وتشمل:

[1]- دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، 2006، ص 25-26.

- سياسات الصندوق الأخضر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وتشمل الخدمات الحكومية الزراعية العامة كدعم البحوث والإرشاد والتدريب ومكافحة الآفات وخدمات التسويق والترويج والبنية التحتية الأساسية (إنشاء الطرق، السدود، مشاريع الري والصرف...الخ)، ودعم دخول المزارعين على ألاّ يرتبط ذلك بمستوى الإنتاج أو الأسعار، ومخزونات الأمن الغذائي والمعونة (المساعدات) الغذائية المحلية الموجهة للطبقات الفقيرة والمحتاجين، المدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة من الكوارث والحوادث الطبيعية، المساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال برامج تقاعد المنتجين وكذلك من خلال برامج سحب الموارد وصيانتها. الملاحظ حول سياسات الصندوق الأخضر أن الإعانات لا تخضع للخفض.

- المدفوعات المباشرة للمنتجين في الدول المتقدمة والدول النامية وتشمل: المدفوعات المباشرة للمنتجين، ودعم الدخل غير مرتبط بالإنتاج، وبرنامج تأمين مستوى الدخل وشبكات التأمين الاجتماعي، والمساعدات في حالة الكوارث، وخطط التأمين على المنتجين في حالة التقاعد أو فقدان الموارد، ومساعدات الاستثمار، والبرامج البيئية، وبرامج المساعدات الإقليمية.

- التدابير الإنمائية: وهذه تخص الدول النامية كمعاملة تفضيلية لها، حيث تستثنى من التزامات الخفض تدابير الدعم المباشر وغير المباشر الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الزراعية والريفية ضمن برامج التنمية في البلدان النامية. ويشمل ذلك كلا من دعم الاستثمارات، دعم مستلزمات الإنتاج لعموم المنتجين قليلي الدخل أو قليلي المردود، الدعم لتشجيع تنويع الإنتاج بهدف الإحلال محل زراعة المخدرات.

- سياسات وتدابير الصندوق الأزرق في الدول المتقدمة والدول النامية، وتشمل المدفوعات المباشرة التي تقدمها من خلال برامج الحد من الإنتاج شريطة أن تكون هذه المدفوعات قائمة على أساس:

  - مساحة محددة أو إنتاجية محددة.
  - 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس.

- عدد ثابت من الحيوانات في مجال الثروة الحيوانية.

الملاحظ أن هذا الدعم غير محدد بسقف، وقد استثنى من التخفيضات بناءا على اتفاق بليرهاوس الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتبروه مشوها بطريقة اقل للتجارة لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج ولا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج.

وما يؤخذ على هذا الدعم انه جاء لفائدة الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ولا تستفيد منه الدول النامية مما جعلها تطالب بإلغائه في لقاءات تفاوضية لاحقة.

ويفترض أنها لا تشوه التجارة أو أنها في أسوأ الأحوال تسبب أذىً بالحد الأدنى.

هذا ويتألف الدعم الإداري للمنتجين الزراعيين من البنود التالية[1]:

مجموع الدعم = الدعم الذي يؤدي إلى تشويه التجارة والإنتاج (مقياس الدعم الكلي) بما يتجاوز الحد الأدنى المسموح به من الدعم + الحد الأدنى المسموح به من الدعم + الدعم بموجب المعاملة الخاصة والمتميزة + الدعم بغرض الحد من الإنتاج (الصندوق الأزرق (الدعم لإنتاج محدد)) + الدعم بموجب الصندوق الأخضر (الأبحاث والإرشاد حماية البيئة برامج التنمية المحلية).

إن المقصود بالحد الأدنى المسموح به من الدعم المشوه، هو ذلك الحد الأدنى من الدعم المشوه المعفى من التزامات التخفيض؛ حيث يجوز تقديم الدعم المحلي المخصص لمنتج معين أو الدعم المقدم للإنتاج الزراعي بصفة عامة، شريطة:

- ألا تتعدى نسبة الدعم المقدم لمنتج معين 5 % من قيمة كامل إنتاج المنتج بالنسبة للبلدان المتقدم (10 % للدول النامية).

[1]- محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور، دراسة تأثير انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الجمهورية العربية السورية، أيار 2012، ص 06.

- ألا تتعدى نسبة الدعم غير المخصص لمنتج بعينه 5 % من قيمة كامل إنتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمة وعلى10 % للبلدان النامية.

ب) أشكال الدعم (المشوه للتجارة) الخاضعة لالتزامات التخفيض:

تخضع أشكال الدعم الأخرى (غير الأشكال المستثناة من التخفيض) إلى التزامات بالتخفيض لكل منها وفق نسب محددة، تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، كما تختلف كل منها في المدى الزمني (عدد السنوات) والذي يتم من خلاله تنفيذ هذا الالتزام.

ويمكن توضيح الدعم المشوه للتجارة الخاضع لالتزامات التخفيض في الصندوق الأصفر؛

- الصندوق الأصفر يشمل الدعم المشوه للتجارة الخاضع لالتزامات التخفيض؛ حيث يتضمن هذا الصندوق الأشكال الأكثر تشويها للتجارة، والتي من أهمها:

- الدعم السعري الذي تقدمه الدولة لمنتجها، عن طريق تحديد أسعار تدخلية، والتي تكون أعلى من الأسعار العالمية، ومن ثم تتضمن تحويلات من المستهلكين.
- المدفوعات المباشرة للمنتجين والمرتبطة بالإنتاج.
- دعم مدخلات الإنتاج.

وقد وردت طريقة إعداد التزامات الدعم المحلي ضمن وثيقة بعنوان " المناهج " وترد أجزاء منها بالملحقين 3 - 4 من الاتفاق، وتشترط المناهج نسبة خفض قيمتها 13,3 % (20 % بالنسبة للبلدان النامية ولا شيء بالنسبة للبلدان الأقل نمواً) من إجمالي مقياس الدعم الكلي المطبق خلال فترة الأساس على أن تطبق على أقساط سنوية متساوية على مدى فترة التنفيذ[1]، أما بالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر، أصبح غير مسموح لها تقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

[1]- دراسة تحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة، ص 25-24.

كما اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية والمسببة لتشويه التجارة الزراعية كما يظهر الجدول أدناه.

الجدول رقم (III-05): النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم

البيان		الدول المتقدمة: 06 سنوات 1995- 2000	الدول النامية: 10 سنوات 1995- 2004
الدعم المحلي	- إجمالي تخفيض الدعم الكلي لكل قطاع - الحد الأدنى للتخفيضات على النوع الواحد	**% 20** **% 5**	**% 13** **% 10**
دعم التصدير	قيمة الدعم	**% 36**	**% 24**
	حجم الدعم	% 21	**% 14**

Source: OMC E-Learning-Copyright, L'agriculture à L'OMC, op.cit., P103.

من الجدول أعلاه يتبن أن الدعم المحلي يخفض بنسبة 20 % خلال 06 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 13 % خلال 10 سنوات في الدول النامية، ودعم الصادرات تخفض قيمته بنسبة 36 % خلال 06 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 24 % خلال 10 سنوات في الدول النامية. وتختلف الكميات المشمولة بالدعم التي يجري عليها التخفيض فتبلغ 21 % في الدول المتقدمة، بينما تبلغ 14 % في الدول النامية. هذا وتستثنى الدول الأقل نمو من التزامات خفض الدعم كما هي مستثناة من التزامات خفض التعريفات الجمركية[1].

3) دعم (إعانات) الصادرات:

[1]- دراسة تحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة، ص 26.

جاءت المادتان 8 و 9 من اتفاقية الزراعة لتنظيم موضوع دعم الصادرات، حيث نصت المادة 8 على تعهد الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم للصادرات لا يتفق مع أحكام اتفاقية الزراعة ولا يتفق مع جدول الالتزامات الخاص بالبلد العضو.

وحددت المادة 1-9 أن من أشكال الدعم الذي يقدم للصادرات إعانات تخفيض تكاليف التسويق بما في ذلك تكاليف المناولة والتجهيز والنقل وتخفيض رسوم النقل وتخفيض رسوم النقل والشحن الداخليين للصادرات عن مثيلاتها للشحنات المحلية[1].

وعليه فإن دعم الصادرات الزراعية يقصد به الإعانات المالية التي تقدمها الدولة بمناسبة تصدير هذه المنتجات لتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية، ولمعرفة التزامات دعم الصادرات يمكن الرجوع للجدول أدناه المتعلق بـالنسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم.

فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعفى المساعدات الغذائية من التزامات الإعانات التصديرية، شريطة عدم ارتباطها بالصادرات التجارية وأن يتم توريدها بموجب شروط لا تقل عن تلك المذكورة في اتفاقية المساعدات الغذائية لعام 1986. كما تعفى البلدان الأقل نموا من كافة التزامات الإعانات التصديرية[2].

[1]- دراسة تحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة، ص 26.

[2] - RAHAL Ali et BENFERKI Azzedine, Les Subvention Agricoles. Entre Théorie Et Pratique, Revue des Sciences Économiques et de Gestion **N°**4 (2005), p 61.

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية نمط (هام) من أساليب الدعم

تعد السياسات الزراعية من أهم الأساليب التي تتخذها الدول والحكومات لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تجمع بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة[1]، فضلا عن إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر وتهيئة كل الظروف الملائمة للفلاحين والمستثمرين في الميدان للتمسك بالأرض[2].

المطلب الأول: السياسات المساندة (الداعمة) للتنمية الزراعية

لتحقيق تنمية فلاحية ناجعة، يتطلب إعداد مجموعة من السياسات، حيث تمثل كل سياسة أسلوب (وسيلة) لتحقيق الغاية المنشودة. إن السياسات المتبعة والمطبقة في القطاع الفلاحي تختلف من بلد لآخر، وفقا لطبيعة ومنهجية اقتصادياتها وإمكانياتها والميزات التي يتوفر عليها كل بلد؛ لذا سنركز على بعض المفاهيم العامة والمبادئ الأساسية المشتركة.

الفرع الأول: مفهوم ومتطلبات السياسة الزراعية

1) مفهوم السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، تعمل هذه الأهداف على إحداث تغيرات نوعية في البيئة الاقتصادية الزراعية[3].

كما أنها تعد مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج كما ونوعا ورفع المستوى المعيشي للعاملين بالقطاع الزراعي[1].

---

[1]- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012، ص 29.
[2]- نفس المرجع، ص 35.
[3]- رقية خلف حمد الجبوري، المرجع السابق، ص 35.

وهناك من يرى بأن السياسة الزراعية هي مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تؤدي إلى عملية تحول الهيكل الاقتصادي للمجتمع الريفي الذي يتم بموجبه تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الزراعي، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد الريفي خلال فترة طويلة ومحددة من الزمن. وتعتبر السياسة الزراعية هي المسئولة عن تصحيح واقع حال القطاع الزراعي من خلال الوسائل والإجراءات والتدابير المرسومة لهذا القطاع. إذ يعتبر القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في بناء الكيان الاقتصادي في غالبية الدول[2].

ومن الواضح أيضا أن مسألة السياسة الزراعية تهم كل مواطن في البلد، لأنها تهدف إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معا، ومن هنا أصبح واضحا أهمية السياسة الزراعية على كل المستويات سواء التخطيطية منها أو التنفيذية[3]، لذا يجب أن تقوم بوضعها هيئات فنية ذات كفاءة وقابلية لتفهم العناصر المادية والاجتماعية التي تتضمنها البيئة التي تخضع لها تلك السياسة وإتباع الطرق العلمية والفنية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال، وأي إجراء أو أسلوب لا يترتب عليه زيادة الكفاءة أو الكسب للفرد وللمجتمع لا يعتد به اقتصاديا[4].

2) متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية التي هي جزء من السياسة العامة لا يمكن أن تقوم بتحسين الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توفرت المتطلبات التالية[5].

- أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام[6]، وأن يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه، لتحقيق الأهداف المطلوبة، ويعتمد نجاح المنهاج على مدى اطلاع أعضاء الهيئة العامة ونوعية اختصاصهم وعلاقة هذا الاختصاص بالعمل الذي يشرفون عليه[7].

---

[1]- عبد الوهاب الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، 1975، ص 320.
[2]- ابراهيم حربي إبراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990- 2007، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون 2014، ص 407.
[3]- عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي أسس ومبادئ، مطبعة العالي، بغداد، 1969،ص ص 289-290.
[4]- نفس المرجع، ص 290.
[5]- نفس المرجع، ص 290.
[6]- نفس المرجع، ص 291.
[7]- نفس المرجع، ص 292.

- يجب أن تكون السياسة الزراعية ذات أهداف وغايات معينة وواضحة، ترمي لتحقيق طموحات ورغبات المجتمع.

ويمكن الحكم على صلاحية الهدف من عدم صلاحيته بملاحظة النقاط التالية:-

- اتفاق ومطابقة الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية العامة.
- مساعدة أو تكملة فعاليات الأهداف الأخرى التي وضعت، لتحقيق أفضل مستوى من الرفاهية العامة.
- عدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي الذي وضعته الدولة.

- تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها بأقل كلفة وجهد، كما أن نجاح السياسة أو فشلها يتوقف على المهارة والخبرة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية والأفضل ملائمة للظروف لأن بعض الوسائل أكثر مطابقة وموافقة من غيرها؛ وبعضها أسهل من حيث إدارتها؛ وبعضها أرخص من غيرها، وبعضها يواجه عقبات ومعارضة أكثر من غيرها؛ وهكذا دواليك. فليس من السهل عند وضع السياسة الزراعية أو تعيين المشاريع الاستثمارية اختيار أحسن توافق ممكن من الوسائل، ويمكن القول بأنه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، كلما كان اختيارهم للوسائل أفضل وأشد فعالية، وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يلي:-
  - مدى علاقة الوسيلة بالهدف، ومدى تأثيرها في تحقيقه
  - مدى مرونة وملائمة الوسيلة للظروف المحيطة بها
  - مدى تأثيرها على منهج السياسات الأخرى
  - مقارنة تكاليفها بالعوائد المؤمل الحصول عليها
  - سهولة إدارتها والسيطرة عليها.
- عند اختيار الوسائل (الأساليب) والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف والأحوال المحلية (الوطنية) التي تعترض سبيل المنهاج العملي.

وعليه فإن المنهاج العملي لأية سياسة زراعية يتكون من العناصر الأربعة السالفة الذكر، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:-

الشكل رقم (III-1): مخطط لمنهاج السياسة العملي

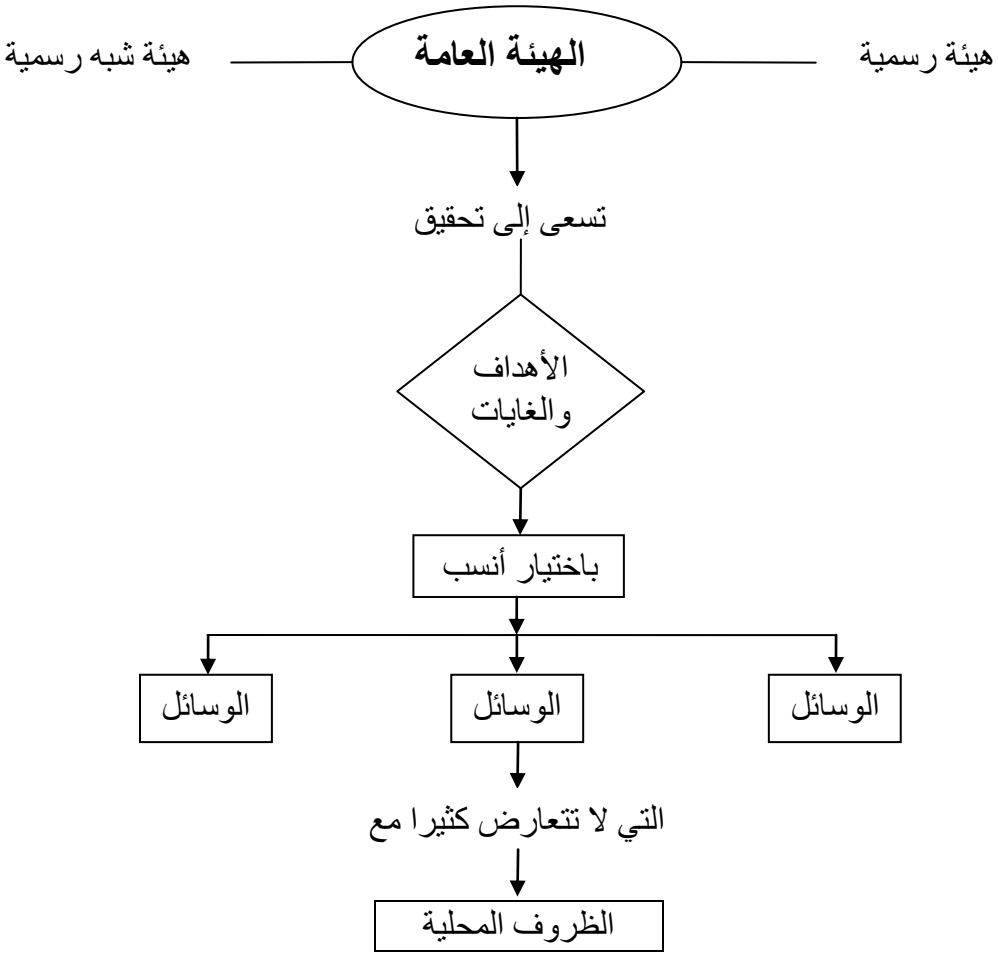

المصدر: عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص 291.

الملاحظ أنه عند اختيار الوسائل يجب مراعاة مايلي:

- علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه، وهذا بالرغم من صعوبة التمييز بين الهدف والوسيلة، ولكن التمييز في الغالب ضروري، وذلك لأنه قد يكون الهدف والغاية حسنة وسليمة، ولكن الوسيلة المتبعة لتحقيقها غير ملائمة فيفشل المنهاج. وعليه فالتمييز بينهما ضروري عند تحليل السياسة العامة لمعرفة ما إذا كان النقص في الوسائل أو في تعيين الأهداف.
- مرونتها وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها.
- تأثيرها على منهج السياسات الأخرى.
- مقارنة تكاليفها بالعوائد المؤمل الحصول عليها.
- سهولة إدارتها والسيطرة عليها.

الفرع الثاني: أهداف ومضامين السياسة الزراعية

1) أهداف السياسة الزراعية

تهدف السياسة الزراعية بأساليبها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها المجموعات الزراعية في جهودها للتكيّف مع الشروط الجديدة؛ ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة واللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد، وتقليل الفاقد↔ الاقتصادي في استخدامها؛ بمعنى آخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد[1]، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية، لما في ذلك من أهمية قصوى في جلب العملة الصعبة اللازمة لتمويل ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].
- استغلال المواد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، بمعنى آخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بنظر الاعتبار
- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل الأسرة وتقليل حدة الفقر.
- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، يكون أنسب ما يمكن، لمحاولة التقليل والحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد، والعدالة في التوزيع تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادي بين مختلف فروع النشاط.
- بناء قدرات المنتجين والمتعاملين في القطاع الزراعي لرفع كفاءة الأداء كماً ونوعاً.

تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في التبادل التجاري بين الدول.

2) مضامين أنواع السياسات الزراعية

تتبنى حكومات الدول سياسات زراعية معية، وهذا وفقا للأهداف التي تتبعها في سبيل إيجاد حل للمسألة الزراعية، ويمكن تصنيف السياسات التي تتبعها في حل المسألة

↔- الفاقد: هو ناتج من الاستخدام غير الرشيد للموارد الزراعية، ويختلف البعض في تقدير حجم الفاقد في الزراعة والذي يمثل إهدار للموارد.

[1]- رقية خلف حمد الجبوري، المرجع السابق، ص 36.

[2]- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 54.

الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات والتباينات الجزئية فيما بينها إلى مجموعتين[1]، هما:-

السياسات الداعمة لدخل المزارع

سياسات تحسين البنـــى الزراعية

1-2) السياسات الداعمة لدخل المُزارع[2]

إن عدم دعم المزارع سيؤدي إلى تراجع في الدخل، وتراجع الدخل بدوره يؤدي إلى ترك العمل الزراعي وترك العمل الزراعي يعني التوجه نحو قطاعات أخرى أو توقف عن الاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي فإن الإنتاج الزراعي يشهد انخفاضا وتراجعا في توفير الأمن الزراعي والغذائي مما ينتج عنه في الأخير ضررا في الأهداف الإستراتيجية للدول.

- هناك عدة أشكال يتم من خلالها دعم دخل المُزارع:

أ- <u>شراء الدولة للمحاصيل الزراعية بسعر الدعم</u>

يقضي دعم الأسعار بأن تحدد الدولة لكل من المنتجات الزراعية، لاسيما الضرورية جداً منها لغذاء المواطن، حداً أدنى للأسعار يسمى "بسعر الدعم" أو "السعر المضمون" أوالمكفول. ويتحدد هذا السعر بشكل يضمن حتى لأصحاب الحيازات الصغيرة، دخلاً لائقاً، كما تتعهد الدولة للمزارع بشراء منتجاته بسعر الدعم في حالة ما إذا كانت أسعار السوق أدنى، بينما يباع الإنتاج في السوق إذا كان السعر أعلى. ويعلن عن أسعار الدعم قبل موسم الزرع لطمأنة المزارعين، كما أن السعر المضمون يهدف إلى حماية المنتج في كافة الأداء السوقي وخصوصا السلع الموسمية السريعة التلف كالخضر[3].

ب- <u>دفع تعويضات للمزارعين</u>

تحدد الدولة سعر دعم مضمون للعديد من المنتوجات الزراعية، إلا أنها تمتنع عن شراء المحاصيل الزراعية، بل تطلب من المزارع بيع إنتاجه في السوق، وفي حال كان

---

[1]- http://www.economics.bravepages.com/economics/terminale/lesson15.htm تاريخ الإطلاع يوم: 2017/07/23.

[2]- الكتاب: التنمية والسياسات الاقتصادية، التعليم الثانوي، السنة الثالثة، فرع الاقتصاد والاجتماع، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء (سلاسل الكتاب المدرسي الوطني – المرحلة الثانوية) ص 148.

[3]- سالم النجفي، المرجع السابق، ص 381.

سعر السوق أدنى من سعر الدعم تدفع الدولة تعويضات تساوي الفارق بين السعر المضمون وسعر السوق.

هذه السياسة مكلفة للخزينة لا تستطيع السير بها إلا الدول ذات **الملائمة المالية** ولكنها أقل وطأة على المستهلك لأنه يشتري السلعة حسب سعر السوق وليس بسعر الدعم

- **السياستان المذكورتان معتمدتان حالياً في السوق الأوروبي**

جـ - حماية دخل المزارع والإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية

إن أسعار المواد الزراعية في السوق العالمية عادة تكون أدنى من الأسعار الداخلية لبعض البلدان بسبب:

- بعض الدول الصناعية لا تستطيع تصريف فائض إنتاجها الزراعي في الخارج دون دعم صادراتها من هذا الإنتاج، فتباع بأسعار إغراقية.

- بعض دول العالم الثالث لديها كلفة يد عاملة زهيدة، ومستلزماتها الزراعية (بذور- سماد) تؤمنها الدولة بسعر الكلفة.

إن عدم دعم الإنتاج يؤدي إلى هبوط الأسعار إلى الحضيض، ما يعني صعوبة تصريف الإنتاج إلا بأدنى من الكلفة، هذا الوضع يوقع المزارعون في خسارة وبالتالي تتراجع استثماراتهم ويهجرون الزراعة، وبهجرهم للزراعة يهبط الإنتاج الوطني و تسيطر المنتوجات المستوردة، وينتج عن ذلك التبعية و القضاء على القطاع الزراعي و العجز عن تأمين الاكتفاء الذاتي أو خطر على الأمن الغذائي[1].

تعتمد الدول على عدة سياسات لحماية مزارعيها وإنتاجها الزراعي، تتمثل هذه السياسات في الآتي:

- الضرائب الجمركية غير الثابتة؛ حيث تتغير الضريبة الجمركية حسب كلفة الاستيراد بحيث لا تباع بسعر أدنى من سعر السلعة المنتجة محلياً، فتزداد عند انخفاض كلفة الاستيراد والعكس

[1]- " السياسة الزراعية " – السياسات الاقتصادية الظرفية والبنيوية، السنة المنهجية :الثالثة الثانوية / فرع: الاقتصاد والاجتماع.

- تحديد كمية الاستيراد لكل سلعة بحيث يغطي عجز الإنتاج المحلي فقط ليكون العرض مساوي للطلب، لكي لا تتعرض السلع المحلية للكساد.
- فرض مواصفات تعجيزية من حيث النوعية على المنتوجات المستوردة، حتى تبقى الأفضلية للمنتوجات المحلية.

السياسات الداعمة لدخل المزارع عبر المساعدات

- ✓ إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المساعدة في الإنتاج الزراعي (بذور - سماد - تجهيزات) بأسعار مدعومة أدنى من سعر السوق
- ✓ إعطاء المزارعين تعويضات عن الأضرار التي تلحقها العوامل الطبيعية بمزروعاتهم، وهنا يشكل التأمين الزراعي دورا هاما، لذا يجب تفعيله أكثر وتوعية المزارعين بمنافع التأمين الزراعي والاجتماعي.
- ✓ إعطاء مساعدات ذات طابع اجتماعي للمزارعين الذين تقع حيازاتهم في المناطق ذات التضاريس الوعرة، كتقديم إعانات لبناء مساكن، توفير قاعات وعيادات للعلاج، تهيئة هذه المناطق بالمرافق الضرورية، للحد من الهجرة.
- ✓ جميع التقديمات الاجتماعية التي تعطى للقطاعات الأخرى (من تعويضات عائلية، وتعويضات المرض والأمومة، وتعويضات حوادث العمل، ومعاش الشيخوخة، .) .

2-2) سياسات تحسين البنى الزراعية

2-2-1 - التأثير على حجم الحيازات الزراعية

إن كلفة الإنتاج في الحيازات الزراعية الكبيرة هو أدنى مما عليه في الحيازات الصغيرة؛ لذا فإن الدولة تقوم بإعداد دراسات لتحديد الحد الأدنى لحجم الحيازة القابلة للاستمرارية دون تفتيت الملكيات الزراعية الحاصلة بسبب الوراثة.

كما أن الدولة تصدر قوانين تمنع فرز الأراضي الزراعية إلى حيازات ذات أحجام دون الحد الأدنى المذكور مع مراعاة اختلاف الحد بحسب الزراعة؛ لذا فإن الدولة تلجأ إلى إنشاء أجهزة مخولة شراء الحيازات دون الحد وضمها إذا أراد أصحابها بيعها.

الملاحظ في الدول النامية حيث الملكية الزراعية الفردية كبيرة وغير مستغلة إلا بنسب قليلة، تلجأ الدولة إلى الإصلاح الزراعي بتحديد سقف أعلى لمساحة الملكية

الزراعية، وما هو زائد يتم مصادرته سواء بتعويض أو بدون تعويض، وتوزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أرض، وبالإضافة لتطبيقها على معظم البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كإسبانيا وإيطاليا، وأغلب بلدان أوروبا الشرقية.

2-2-2 - التأثير على بنية الأعمار في القوى العاملة الزراعية

إن تطور العمل الزراعي مرتبط بحجم توافد الشباب للعمل في القطاع الزراعي، لأنهم أكثر حيوية ونشاط وأكثر قابلية على استيعاب وتطبيق التقنيات الحديثة والتي تؤدي إلى زيادة المردود الزراعي؛ لذا فإن الدولة تسعى لإقناع المزارعين المسنين الذين يملكون مساحات شاسعة من الأرض ولا يقدرون على استغلالها، إلى إقناعهم بالتخلي عنها لمزارعين شباب، مقابل تعويضات يحصلون عليها لمدى الحياة، بالتوازي تشجع الدولة الشباب على الانخراط في العمل الزراعي من خلال منحهم قروض ميسرة جداً وعلى آجال طويلة، وتقديم تخفيضات أو إعفاءات على الفوائد البنكية، ومنحهم امتيازات جبائية وشبة جبائية. كما أن أحد أهم المؤشرات المستخدمة لبيان اتجاه التنمية هو توزيع القوى العاملة ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، ففي ظل تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتجه القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى الانخفاض النسبي لصالح القطاعات الأخرى، وهذا يعني أن الصناعة والقطاعات الأخرى تمتص جزءا من القوى العاملة في القطاع مما يحدث تغيرا نسبيا في توزيع القوى العاملة في الاقتصاد ولصالح القطاعات الأخرى غير زراعية[1].

3 - تحسين البنى التحتية المواكبة للنشاط الزراعي

تقوم الدولة بشق وتعبيد الطرقات الزراعية للتمكن من استصلاح أراضي غير مستغلة فتزيد مساحة الأراضي الزراعية وكمية الإنتاج الوطني، ويعد شق الطرقات وتعبئتها شرطا أساسيا لمكننة العمل الزراعي وتقليص الكلفة وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وينطبق هذا أيضا على تسهيل الربط بشبكة الكهرباء، أو توفير الطاقة البديلة.

---

[1]- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص67.

كما تعمد الدولة أيضا إلى بناء السدود وحفر الآبار الارتوازية، وربطها بالأراضي الزراعية عبر شبكات الري لزيادة المردود الزراعي، وخصوصاً في الدول التي تشهد فترات طويلة من الجفاف، أو تقديم تسهيلات وامتيازات للفلاحين لحفر الآبار وترميمها.

4 - تطوير البحث والإرشاد الزراعي

تقوم الدولة بإنشاء معاهد ومراكز أبحاث زراعية تعمل لتحسين نوعية وكمية الإنتاج الزراعي وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة (مراكز لفحص التربة- نوع الأسمدة الواجب استعمالها. . .الخ)، ومن ثم تعممها على المزارعين عبر مراكز الإرشاد الزراعي وتدربهم وتقديم النصح لهم.

إن الاكتشافات العلمية ساهمت في زيادة المردود الزراعي بنسب تتراوح بين 30 و 60%.

تتعلق سياسة البحوث الزراعية بدور الدولة في توليد تكنولوجيا زراعية حديثة ونشرها بين الأسر الزراعية وحول المناهج البديلة للقيام بذلك. يتضمن هذا التعريف لسياسة البحوث الزراعية عدة أبعاد.

يشير مصطلح توليد تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء الطلب على الابتكارات .وهي تشمل تلك القوى التي تحدد الموضوعات المختارة للبحث، التنظيم المؤسسي للبحث، الموارد المخصصة للبحث، إدارة البحث ونواتج البحث. بينما يشير مصطلح نشر تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء تبني الابتكارات من قبل المزارعين، وتشمل تلك العوامل القيود على مستوى المزرعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل التي تؤثر في تبني التكنولوجيا، تكييف أو موائمة مكتشفات البحث مع الظروف المحلية، التجارب التي تجرى على الأصناف الجديدة من المحاصيل داخل المزرعة وخارجها، البحوث الفاعلية القابلة للتكييف التي يشرك المزارعين في عملية البحث، توفير الخدمات الإرشادية أو الأساليب الأخرى لنشر المعلومات بين المزارعين[1].

[1]- بابا عبد القادر، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03 :عدد04 : جوان 2017، ص 80.

5 - سياسة التمويل الزراعي

يعد القطاع الفلاجي قطاع حيوي ذو أهمية بالغة، فتمويله ودعمه ضروري لإنجاح التنمية الزراعية، فقد يكون من الصعب على بعض البنوك التجارية تمويله، وهذا بسبب المخاطر التي قد تحذق به، لذا فإن الدولة تلجأ لإنشاء مصاريف متخصصة في التمويل والإقراض الزراعي ولآجال طويلة الأمد بفوائد متدنية.

6 - التشجيع على انشاء التعاونيات الزراعية

تحتل التعاونية الزراعية أهمية خاصة بين أشكال التعاون والتكامل المتنوع في مجال الإنتاج الزراعي، وعليه ينبغي أن نفهم أن الزراعة التعاونية تعد شكلا من أشكال الزراعة تتم فيها العمليات الزراعية بصورة مشتركة وعلى أساس تعاوني، ويكاد يكون هناك إجماعا على أن من مبررات التحول إلى زراعة واسعة النطاق ناتج عن طريق إدخال الزراعة التعاونية، إنها بحق الطريقة الوحيدة لضمان الغذاء للسكان بالوتيرة التي يزداد فيها عددهم، ويمكن تقسيم التعاونيات إلى نوعين:

6-1. التعاونيات المختصة بتوفير المستلزمات الزراعية

تشتري هذه التعاونيات المستلزمات الزراعية بكميات كبيرة فتحصل على خصوم وحسومات، وتعود وتبيعها إلى المنتسبين بأسعار أدنى من سعر السوق، فتساهم في تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية

6-2. التعاونيات المختصة بتصريف الانتاج الزراعي

يعاني المزارعون من مشاكل في تصريف إنتاجهم، بسبب عدم معرفتهم بقواعد السوق، كعرض إنتاجهم بكميات كبيرة أو الاستعانة بالسماسرة. ومن هنا كانت أهمية هذا النوع من التعاونيات التي تنشأ مستودعات مبردة، مما يسمح بتصريف الإنتاج على فترات طويلة. وتلعب التعاونيات دور البائع المحتكر في وجه الشاري المحتكر.

المطلب الثالث: تجارب دولية في سياسات التنمية الزراعية

تعتمد الدول النامية على القطاع الزراعي كقطاع استراتيجي لدفع عجلة التنمية بها، وذلك لما له من أهمية كبيرة في توفير الغذاء والمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة، بالإضافة إلى زيادة الصادرات لجلب النقد الأجنبي، ومحاولة التقليص من استيراد الغذاء، وزيادة دخل المزارعين في المناطق الريفية والتي ترتفع بها نسب الفقر، حيث يوجد ثلاثة أفراد من كل أربعة أفراد فقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ومنهم 2.1 بليون يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا و880 مليون يعيشون على أقل من 1 دولار وبعضهم يعتمد على الزراعة من أجل مصادر رزقهم[1]، لذلك اهتمت الدول النامية باستحداث السياسات والآليات التي تعمل على تقوية هذا القطاع الحيوي وزيادة الإنتاج باعتمادها على سياسات تعمل على تنمية قطاع الزراعة وزيادة الإنتاجية؛ تتمثل فيما يلي:-

- إصلاح الهيكل الإداري والمؤسسي للهيئات الزراعية: يعد هذا الإجراء ضروريا لتنمية القطاع الزراعي؛ وهذا من أجل إنجاح مختلف الخطط والبرامج الزراعية، وجعلها واضحة المعالم والأهداف.
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة: يعد استخدام التقنية الحديثة في عالم الزراعة المعاصرة أمر ضروري لإحداث ثروة زراعية بكامل المقاييس، فالمكننة تمكّن من الإسراع في تطوير القطاع وتحسين المردودية وتوفير المنتجات.
- دعم البحث العلمي الزراعي والتعليم في المناطق الريفية، والتدريب على استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة
- الاهتمام بتوفير وتحسين المدخلات العلمية الزراعية
- تشجيع التصدير.

لذا فإن معرفة سياسات التنمية الزراعية لبعض الدول يعد أمرا هاما، لمعرفة مختلف هذه السياسات المطبقة من جهة؛ ومن جهة أخرى الوقوف عند أهم المحطات والتجاريب الرائدة؛ سواء تعلق الأمر بالبلدان النامية أو البلدان المتقدمة كاقتصاديات فعالة.

[1]- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص 01.

الفرع الأول: دولة الهند

شهدت الزراعة في الهند خلال العقود السادسة والنصف الماضية العديد من التغيرات؛ ففي عهد النظام الاشتراكي عرفت تجربة زراعية فريدة من نوعها في جنوب آسيا، اعتمدت فيها على كافة إمكانياتها الطبيعية والبشرية والمادية، فخلال الفترة التقليدية الممتدة من 1951-1965، تزامنت وصدور قانون الإصلاح الزراعي سنة 1951 والذي حاول القضاء على النظام الإقطاعي نتيجة بقاء 66 % من الأراضي الفلاحية خاضعة لسيطرة 20 % من كبار المزارعين، إلاّ أنه فشل في إلغاء الإقطاعية، وقد تميزت هذه الفترة بالاستخدام المكثف للوسائل والإمكانيات التقليدية كاستخدام الأبقار في الحرث والدرس، استعمال الأسمدة الطبيعية...الخ. أما الفترة الحديثة، فتبدأ من تولي آندير اغاندي ابنة الزعيم الهندي جواهر لال نهرو رئاسة الحكومة في 19 يناير 1966 والتي عرفت تطبيق ما يعرف بالثورة الخضراء، بعدما عرفت البلاد موسم عجاف شديد ومجاعة واسعة (1965-1966)؛ حيث جاءت هذه الثورة نتيجة تعامل القادة السياسيين والإداريين مع إخفاقات السوق. وقد حظيت بدعم سياسي كامل من رئيس الوزراء، لكنها تطلبت رؤية وقيادة عالية الكفاءة لكبار المسؤولين في الإدارة العامة، وكان من أبرز هؤلاء المسؤولين السيد سوبرا مانيام وزير الزراعة (1964-1967) الذي كان يؤمن بدور العلم وقدرة صغار الملاك على تحديث الزراعة وزيادة إنتاجهم، وقد امتنع المشككون في البرلمان ولجنة التخطيط بهذا الدور، وتبنى إصلاح المؤسسات والسياسات لدعم الزراعة بالتغلب على كل أشكال العقبات الإدارية والتشريعية[1].

وقد أعقبت هذه" الثورة الخضراء " " ثورة بيضاء " ثم " ثورة صفراء " ثم" ثورة زرقاء "، مما أدى إلى زيادة إنتاج الألبان، والبذور الزيتية، و الأسماك والمنتجات السمكية، على التوالي.

وارتفع النمو الزراعي، أي المعدل السنوي للنمو في صافي الناتج المحلي من المنتجات الزراعية، من 1,9 % في السنة قبل الثورة الخضراء (من 1950-1951 إلى 1980 -1981) إلى 2,3 % خلال المرحلة الأولى من الثورة الخضراء (من 1966-

[1]- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، مرجع سابق، ص 334.

1976 إلى 1980 -1981). ثم تسارع معدل النمو ليصل إلى3,1 % خلال المرحلة الثانية من الثورة الخضراء من (1980-1981 إلى 2000-2001). وفي نفس الوقت، انخفض نصيب الزراعة من مجموع إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من النصف في أوائل الخمسينات إلى نحو الربع في أواخر التسعينات. وقد وقعت تغيرات مماثلة أيضا في سلة المنتجات التي تصدرها الهند، فقد انخفض نصيب الصادرات الزراعية ضمن مجموع الصادرات من 44 % في أوائل الستينات إلى نحو 14 % في أواخر التسعينات[1].

ومع ذلك، مازالت غالبية السكان في الهند تعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي في توفير فرص العمل وكمصدر للدخل. ومازالت نسبة 72 % من السكان، أي نحو 742 مليون نسمة، تعيش في المناطق الريفية، كما تتأثر مصائرهم بدرجة كبيرة بالتطورات والمستجدات التي يشهدها القطاع الزراعي. وعندما تقترن هذه الحقائق بارتفاع نسبة الفقر- الذي يعد في معظمه ظاهرة ريفية (تعيش نسبة 74 % من الفقراء في الريف) - تبرهن جميع هذه العوامل على استمرار أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الهندي[2].

وفيما يلي سنتطرق إلى سياسة التنمية الزراعية في الهند وأهم البرامج والأنظمة والأساليب المتخذة لدعم وتنمية القطاع الزراعي بها. فعلى مستوى برامج التنمية الزراعية، قامت الحكومة الهندية بمساعدة المقاطعات المحلية بتمويل وتنفيذ وإدارة العديد من البرامج في مجال التنمية الزراعية بهدف إنشاء بنية تحتية أساسية من شق وتعبيد للطرق ونظم الري والسقي وغيرها، بالإضافة إلى بنية أساسية للمعلومات والتكنولوجيا المتطورة، لخدمة أغراض التنمية وضمان استمرار النمو.

وقد تم تقديم العديد من البرامج اهتمت بتنمية المناطق الريفية وهي كالأتي[3]:

- **هيئة تنمية صغار المزارعين:** تشرف هذه الهيئة على تقديم القروض لصغار المزارع.
- **برنامج تلبية الحاجيات الأدنى:** يعمل هذا البرنامج على تلبية الحاجيات الأساسية لساكني المناطق الريفية.

---

[1] - http://www.onefd.edu.dz

[2]- دراسة أعدها Anil Sharma، الخبير الاقتصادي، المعهد القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي، بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة، ص 01.

[3]- تجارب دولية، سياسات التنمية الزراعية، دورية ربع سنوية عن التجارب الدولية فى المجالات التنموية تصدر عن مرآز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - مجلس الوزراء، القاهرة، العدد الثالث - إبريل ٢٠٠٣، ص ص 5-11.

- **برنامج تنمية المناطق الجافة:** يعمل هذا البرنامج على تحسين الظروف البيئية للفئات المحرومة في المناطق الريفية؛ بالإضافة إلى تخفيف وتقليص الآثار السلبية للجفاف على المحاصيل الإنتاجية.

كما تم إعداد خطة جواهر للتوظيف (عام 1989) نسبه لــجواهر لال نهرو أول رئيس وزراء هندي بعد الاستقلال، وهي عبارة عن دمج برنامجيين هما؛ البرنامج القومي للتوظيف في الريف وبرنامج توظيف سكان المناطق الريفية الذين لا يملكون أراضي.

ولقد لعبت هذه البرامج دورا هاما في زيادة الإنتاج الزراعي وذلك من خلال مساعدة المزارعين بتوفير التعليم والتدريب المناسب وتوفير التمويل اللازم والتوسع لشراء ما يحتاجونه من مدخلات العملية الزراعية.

البحث العلمي والتعليم

أعطت الحكومة الهندية للقطاع الزراعي أهمية خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي والتعليم، حيث أنشأت إدارة البحوث والتعليم الزراعي عام 1973، التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية، وترتكز مهمة الإدارة في مجال التنمية الزراعية من حيث التنسيق بين المنشآت البحثية والتعليمية العاملة في مجال التنمية الزراعية، بالإضافة إلى تواجد شبكة واسعة من المنظمات التي تعمل على نشر التكنولوجيا الزراعية.

التوسع الزراعي

في إطار نظام التوسع الزراعي كان لزاما على الحكومة إقناع المزارعين بمدى فائدة وجدوى استخدام البذور المحسنة والأسمدة والطرق الزراعية الحديثة، لم يكن ذلك بالعمل السهل؛ لذا قررت الحكومة تخطيط وتنفيذ عدد من البرامج التي تساعد على ذلك؛ تمثلت في الآتي:-

- **برنامج تطوير المجتمع الريفي**

تم الانطلاق في هذا البرنامج في عام 1952، وكان الهدف منه هو تنمية المجتمع الزراعي؛ حيث تم تقسيم الهند إلى وحدات كل منها تتكون من 100 قرية، وفي عام 1962 أصبحت الهند بأكملها مغطاة بهذا البرنامج في ما يقارب من 5000 وحدة، هذا البرنامج لم يهتم فقط بالتنمية الزراعية فقط بل اهتم أيضا بالتنمية الاجتماعية في القرى

مثل الرعايا الصحية، التعليم والقضاء على الأمية، توفير المرافق الضرورية للمواطن..الخ.

- **برنامج الزراعة المكثفة بالمناطق الريفية**

بدأ العمل بهذا البرنامج في خمس مناطق عام 1960، وقد ساعدت مؤسسة فورد الأمريكية الحكومة الهندية؛ بتوفير منح لتقليل الفقر والتقدم بالمنجزات الإنسانية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير المدخلات العملية الزراعية، الأسمدة والبذور المحسنة، تكوين العمالة المدربة، تقديم التمويل لمختلف الأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تقديم التكنولوجيا الحديثة للمزارعين الهنود، وتوضيح أهمية تحسين الهيكل المؤسسي والنظام الإداري.

- **تحسين أنظمة الري**

يعتبر الري من أولويات التنمية الزراعية في الهند، وذلك لما له من أهمية كبيرة نظرا لتباين توافر المياه من مقاطعة إلى أخرى، حيث زادت المساحة الإجمالية للأراضي المروية من 22،6 مليون هكتار عام 1950 إلى 75،6 مليون هكتار عام 1999؛ أي أكثر من ثلاثة أضعاف.

وقد ركزت الإستراتيجية على بناء السدود وحفر القنوات وغيرها من المشروعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وكان مشروع قناة انديرا غاندي من أضخم هذه المشاريع بصفتها أطول قناة في العالم، حيث انتعش القطاع الزراعي في المناطق التي تغطها هذه القناة، وزادت القيمة المادية للأراضي بعد أن أصبح هناك إمكانية لزراعتها.

- **توفير البذور المحسنة**

تم إنشاء 13 شركة لإنتاج البذور في عدة مقاطعات هندية لتنظيم إنتاج وتوزيع البذور المحسنة، وكان للمجلس الهندي للبحوث الزراعية دورا كبيرا في تنظيم إنتاج سلالات البذور بالتعاون مع كل من الشركة القومية للبذور (المسؤولة عن توفير البذور للمقاطعات الشمالية) وشركة المزارع القومية الهندية (المسؤولة عن توفير البذور للمقاطعات الجنوبية).

وقد زادت نسبة إنتاج سلالات البذور في فترة التسعينات، ففي عام 1990 بلغت الكمية المنتجة 23،9 ألف هكتار لتصل عام 2001 إلى 47،0 ألف قنطار، هذا بالإضافة إلى

استيراد الأنواع ذات الجودة والإنتاجية العالية، هذا بالإضافة إلى تخزين ما يكفي من البذور ضد حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل الجفاف، الفيضان والأمراض التي تصيب المحاصيل.

- **استخدام الأسمدة اللازمة لزيادة الإنتاجية**

زادت معدلات استهلاك الأسمدة من حوالي 65،6 ألف طن عام 1950 إلى 16،7 مليون طن عام 2001، وتعتبر الأسمدة العضوية الأكثر استخداما. وقد قامت الحكومة الهندية بتقديم قروض وإعانات مالية للمزارعين من أجل شراء الأسمدة اللازمة.

- **إدارة متكاملة لاستخدام المبيدات**

قامت الحكومة الهندية بتقديم برنامج متكامل لإدارة استخدام المبيدات والتشجيع على استخدام طرق التحكم البيولوجي للحماية، وتدريب المزارعين على استخدامها، حيث بلغت الكميات المستعملة من الأسمدة المُعالجة بكافة أنواعها الفوسفاتية والأزوتية والبوتاسية 16،12 مليون طن، محتلة بذلك المرتبة الثالثة عالميا (سنة 2002)، خاصة إذا علمنا أن الفوسفات مستورد بالعملة الصعبة، وهو ما يغطي أكثر من نصف عائدات الهند الموجهة لتغطية حاجياتها الضرورية للإنتاج الزراعي بحكم أن التربة الهندية قديمة ومنهكة.

- **استخدام الميكنة الزراعية الحديثة**

قامت الحكومة الهندية بتقديم خطة لتحفيز المزارعين على استخدام التكنولوجيا الحديثة والميكنة الزراعية عام 1990 تشمل تقديم معونة مالية تقدر بحوالي 50 % من تكلفة شراء المعدات، حيث وصل عدد الجرارات المستعملة سنة 2002 إلى 1.525.000 جرارا محتلة بذلك المرتبة الرابعة عالميا، هذا بالإضافة إلى مراكز الخدمات الزراعية المنتشرة في أنحاء الهند والتي توفر خدمات زراعية من حيث توفير المعدات ومدخلات العملية الزراعية.

- الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات لربط المزارعين بالأسواق (إي تشوبال وأكشاك الانترنت الريفية الخاصة بها)

أنشأ قسم الأعمال الزراعية في آي تي سي 6400 كشك (مركز) إنترنت يدعى إي تشوبال في تسع بلديات هندية؛ حيث دخلت هذه الأكشاك 38000 قرية ووصلت إلى

أربعة ملايين مزارع. وتنشأ أي تي سي شركة انترنت في إحدى القرى وتقوم بتعين عامل فني من المزارعين وتدربه على أن يشغل الكمبيوتر ليُمكن المزارعين من الحصول على معلومات مجانية عن الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية، وع الطقس، وعن ممارسات المزارعين. وتتيح الإي تشوبال للمزارعين فرصة شراء سلع استهلاكية ومدخلات وخدمات زراعية (يتم الحصول عليها من شركات أخرى).

ويلعب الإي تشوبال دور مركز الشراء للآ تي سي؛ حيث يوفر 13 سلعة. كما يلعب العامل الفني دور الوكيل الذي يشتري المنتجات وينظم عملية تسليمها للآي تي سي. ففي عام 2007/2006، اشترت آي تي سي قرابة 2 مليون طن من قمح وفول صويا وقهوة وجمبري وحبوب بقيمة 400 مليون دولار من خلال شبكة الإي تشوبال. ويعمل هذا النوع من الشراء على خفض التكاليف التجارية بالنسبة للمزارعين والآي تي سي. كما يزيد من شفافية الأسعار ويسمح بعمل تقييم أفضل للمنتج. وينتج الفرصة أمام المزارعين بالحصول على نصيب أكبر من السع النهائي.

- **سياسة التسعير لحماية المستهلك وتشجيع المنتج**

قامت الحكومة الهندية بإنشاء لجنة خاصة لتسعير المنتجات الزراعية تعمل على تحديد الأسعار على أساس سنوي للمحاصيل، آخذة بعين الاعتبار مصلحة المستهلك ومصلحة المنتج، خاصة فيما يتعلق بأسعار المحاصيل الحيوية مثل القمح والأرز وقصب السكر والمحاصيل الزيتية. وتطبق الهند نظاما لدعم أسعار المنتجات في شكل حد أدنى لأسعار الدعم تعلنه الحكومة بالنسبة للسلع المختلفة، استنادا إلى توصيات لجنة التكاليف و الأسعار الزراعية[1]. فعلى سبيل المثال، يتم دعم الكهرباء للزراعة بسعر مدعم وغالبا بالمجان، نظرا لأهمية الري؛ حيث تتراوح نسبة الري بمياه الأنهار ما بين 55- 60 % من الأراضي الهندية، وتعتبر الكهرباء بالنسبة لمضخات الآبار أحد المدخلات المهمة، بالرغم من أن دعم الكهرباء للزراعة يستنزف ميزانية البلد ومتلف للبيئة ففي إقليم البنجاب بلغ دعم الكهرباء للزراعة في عام (2002-2003) 7 % من نفقات البلد،

[1]- دراسة أعدها Anil Sharma، الخبير الاقتصادي، المعهد القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي، بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة، ص 288.

ويسهم دعم الكهرباء بالإضافة إلى السياسات الأخرى التي تشجع إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في الاستغلال الزائد للماء مثل الأرز[1].

وإذا كان الإنتاج الغذائي في الهند قد زاد بنسبة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، فإن عدد السكان قد زاد هو الآخر بمعدلات كبيرة مما جعل الزيادة في الإنتاج الغذائي تبدو ضئيلة للغاية؛ لذلك فالتحدي مازال قائما.

الفرع الثاني: دولة تركيا

يعتبر القطاع الفلاحي في تركيا قطاعا استراتيجيا، تولي له الحكومة التركية عناية وأهمية فائقة، ويتبين هذا جليا من خلال المؤشرات الأساسية، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2013 ما يعادل 76,7 مليون نسمة، يقدر عدد العاملين في القطاع الزراعي بـ 17,4 مليون نسمة، ما نسبته 22,6 % من القوى العاملة، فيما يقدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 822,0 مليار دولار يمثل القطاع الزراعي منه 61,0 مليار دولار بنسبة 7,4 %، أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيقدر بـ 10.807 دولار، يمثل القطاع الزراعي منه 3.475 دولار بنسبة 32,3 %، كما عرفت صادراتها الزراعية تطورا ملحوظا وصلت عام 2013 إلى 17,7 مليار دولار بنسبة 11,7 % من مجموع الصادرات، في حين سجلت الواردات الزراعية مبلغ 16,9 مليار دولار بنسبة 6,7 % من مجموع الواردات؛ كما أظهرت النتائج المتوصل إليها من طرف وزارة الزراعة الغذائية والثروة الحيوانية التركية، إلى أنّه خلال عشر سنوات الأخيرة من الفترة ما بين عامي 2003 – 2013 نمى القطاع الزراعي التركي بمعدل 2,3 %، بينما نمو القطاع الزراعي في الإتحاد الأوربي لم يتجاوز 0,24 %. كما يشغل القطاع الفلاحي حصة معتبرة من الصادرات وجلب العملة الأجنبية. تمثل الصادرات الغذائية 10,6 % من إجمالي الصادرات سنة 2011 مع تسجيل فائض تجاري يقدر بـ 941 مليون دولار أمريكي.

في حين كان النمو الاقتصادي للزراعة في المرتبة 11 بالنسبة للعالم في عام 2002، ارتفع إلى المرتبة السابعة في العالم والمرتبة الأولى في أوروبا، وذلك وفقا لتقارير

[1]- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص ص 150-151.

منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي منذ عام 2008. ويلبي قطاع الزراعة حاجة 77 مليون مواطن تركي و 35 مليون سائح.

التغييرات الهيكلية والإصلاحات في الزراعة التركية

هناك العديد من البرامج والخطط الإستراتيجية عملت وفقها وزارة الزراعة التركية وكعينة سنركز على برامج الأداء والخطة الإستراتيجية (2013-2017)، حيث تم إعداد برامج الأداء وفقا للخطة الإستراتيجية (2010 – 2014)، ثم تم تمديد دراستها لعام 2015 وفقا للخطة الإستراتيجية (2013-2017)، والتي تم إعدادها من طرف وزارة الزارعة ضمن إطار الخطة تم إستراتيجياً تحديد المجالات التالية:-

الإنتاج الزراعي وأمن الإمدادات، سلامة الأغذية، الصحة النباتية والصحة الحيوانية ورفاهيتهم، البنية التحتية الزراعية والتنمية الريفية، وأخيرا بناء القدرات المؤسسية.

كما تم إدخال مجموعة من التقنيات الحديثة، كوضع نظام للمراقبة والسيطرة على الأراضي الزراعية من الفضاء باستخدام الأقمار الصناعية، يتم رصد ومراقبة الاستخدام الفعال والصحيح للدعم الزراعي عبر هذا النظام، إضافة إلى تحديد المخزون الزراعي بدقة وباستمرار عبر التكنولوجيا المتنقلة، باستعمال الكومبيوترات اللوحية ومن قبل 10.000 من موظفي التطوير الزراعي، يتم الإشعار فوراً عن المعلومات التي يتم الحصول عليها ببرنامج خاص وتطبيق متنقل، ويجري رصد العمل المنفذ في "مركز التحكم" الذي أنشئ في الوزارة.

أمّا فيما يخص التمويل الزراعي فقد تم تخفيض نسبة الفائدة في بعض الأنشطة الزراعية خلال العام 2013 إلى 8,25 %، وبعضها الآخر أصبح تمويلها بدون فوائد، بعدما كانت فوائد القروض الزراعية تصل إلى 59 % في العام 2002.

تم توفير قروض بدون فوائد بأجل 5 سنوات في إطار خطة قروض بدون فوائد للمزارعين المستثمرين في نظم الري المضغوط.

كما أن التعاونيات الزراعية تم إدراجها في خطة قروض بدون فوائد في عام 2014.

الدعم الزراعي

تم تجديد الدعم الزراعي على أساس الجودة والسلامة والإنتاجية والتنمية الريفية.

تم رفع مبالغ الدعم الزراعي بشكل ملحوظ مقارنة مع المدفوعات في عام 2002.

دعم قطاع الثروة الحيوانية

تم البدء بأعمال دعم جديدة للثروة الحيوانية تمثلت فيما يلي:-

- زيادة حصة الثروة الحيوانية من إجمالي مدفوعات الدعم في عام 2013.
- تم دعم المزارعين العاملين في مجال التغذية الحيوانية العضوية بمدفوعات
- تم دعم المزارعين العاملين في تربية الماشية العضوية 50% أكثر مما كانوا يدعمون مسبقاً.
- تم دعم العجول المولودة من سلالة هجينة خاصة بإنتاج اللحوم.
- تم تضمين العجول المولودة نتيجة التلقيح الاصطناعي في نطاق نظام الدعم الزراعي كما يتم دعم إنتاج النباتات العلفية وإنتاج الأغنام للتكاثر.
- تم الانتهاء من 309 مشروعاً ضمن نطاق مشروع جنوب شرقي الأناضول (الغاب) ومشروع شرق الأناضول.
- تم في عام 2010 وضع آلية لدعم القروض الممنوحة لمربي النحل الذين يمتلكون لـ 50 خلية وللذين يخططون لامتلاك أكثر من 50 خلية.

عرف الإنتاج الحيواني زيادات ملحوظة من جرّاء الأعمال المذكورة أعلاه.

الشكل رقم (III-02): تطور الإنتاج الحيواني في تركيا

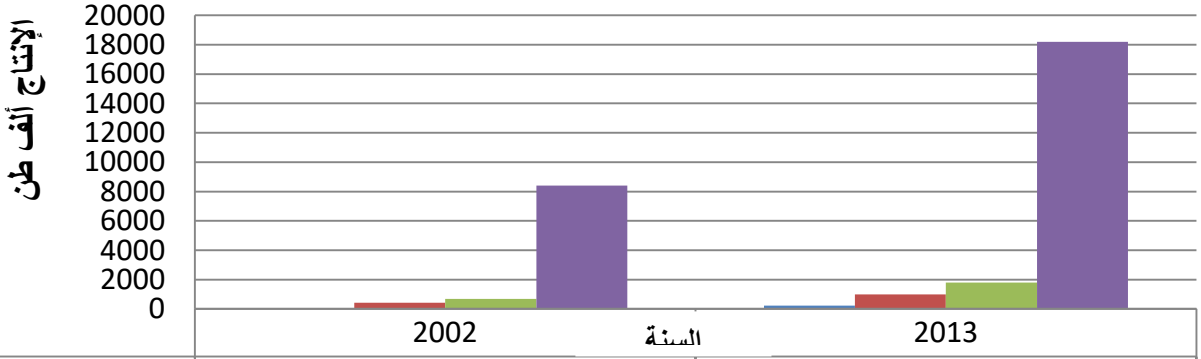

	2002	2013
إنتاج المنتجات المائية	61	233
إنتاج اللحوم الحمراء	421	996
إنتاج الدواجن	696	1800
إنتاج الحليب	8400	18200

المصدر: وزارة الزراعة التركية

من بيانات الشكل أعلاه يتضح أن هناك زيادات ملحوظة ومعتبرة خصت الإنتاج الحيواني في تركيا، مما أدي إلى تصدير الفائض ففي عام 2013، وبعد 13 عاما بدأت صادرات منتجات الألبان واللحوم إلى الاتحاد الأوروبي لأول مرة في التاريخ بدأت صادرات البقرة الحامل المعتمدة في عام 2013 وصادرات الماعز سانين المعتمد في عام 2014.

دعم الإنتاج النباتي

- تم إدراج الزراعة العضوية عام 2005، و الممارسات الزراعية الجيدة عام 2008 في نطاق برنامج الدعم.
- بدأ مخطط دعم المزارعين المستخدمين للبذور المعتمدة والشتلات في عام 2005.
- تم إدراج البذور المعتمدة التي ينتجها القطاع الخاص، في إطار نظام الدعم الزراعي في عام 2008.

الملاحظ أن الإنتاج الإجمالي للمحاصيل الزراعية عرف تطورا ملحوظا، حيث بلغ 63,4 مليون طن بحلول عام 2013، في حين كان 58,1 مليون طن في عام 2002. بلغت الزيادة 9 % خلال السنوات الـ 11 الأخيرة.

التنمية الريفية

تم تنفيذ خطة التنمية الريفية (2010 – 2013) بغية تطوير ظروف العمل والظروف الاجتماعية لسكان المناطق الريفية وتأمين التنمية المستدامة. وحددت التدابير والأنشطة والموارد اللازمة لتنفيذها في المناطق الريفية بالتنسيق بين 24 مؤسسة ومنظمة معنية.

دخلت خطة التنمية الريفية حيز النفاذ بقرار المجلس الأعلى للتخطيط في 5 أغسطس 2010. وتم تكليف وزارة الزراعة الغذائية والثروة الحيوانية بمهمة المنسق المسؤول عن متابعة وتقييم الخطة

بدأت الدراسات حول خطة التنمية الريفية خلال الفترة (2014 – 2018)

برامج دعم التنمية الريفية

بدأ برنامج دعم التنمية الريفية والذي يهدف إلى التكامل الزراعي ويؤمن منحة قدرها 50 % للمنتجين، في عام 2006، والذي تم من خلاله أيضا تأمين الدعم بهذا البرنامج لاستثمارات من قبيل تجهيز وتعبئة وتغليف وتخزين المنتجات الزراعية وشراء الآلات والمعدات.

وضمن إطار هذا البرنامج، تم إنشاء 4.733 منشئة تشغيل جديدة خلال الفترة من من 2006 – 2013. وتقديم منحة للمنشآت قدرها 930 مليون ليرة تركية، واستخدام أكثر من 46 ألف شخصا في هذه المنشآت، و تأمين منحة دعم قدرها 822 مليون ليرة تركية لـ 222 ألف من الآلات والمعدات خلال الفترة من 2007- 2013. ودفع ما مجموعه 2 مليار ليرة تركية للمستفيدين بسبب المكائن والمعدات التي تم شراؤها من قبل المؤسسات الجديدة والمزارعين. كما حظيت استثمارات الري المضغوط على دعم بنسبة 50% ونتيجة لهذين البرنامجين للدعم تم استخدام نظم الري المضغوط على مساحة وقدرها 5 مليون ديكار.

تم تخصيص ما مجموعه 2,2 مليار ليرة تركية كقروض لـ 1.858 مشروع تعاونية في إطار برنامج "الدعم الاجتماعي في المناطق الريفية" خلال الفترة من 2003 – 2013.

في إطار برنامج الدعم تمكن أعضاء هذه التعاونيات من شراء ما يقارب 263.000 من أبقار التكاثر وما مجموعه 410.000 من أغنام التكاثر

وفي ذات السياق أيضا، قامت مؤسسة دعم الزراعة والتنمية الريفية (وكالة IPARD)، بمجموعة من الجهود الرامية إلى تحسين ودعم التنمية الريفية تمثلت في:-

دعم ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007 – 2013 تم تخصيص 800 مليون يورو لتركيا بهدف دعم التنمية الريفية.

تم استخدام صناديق التنمية الريفية، تماشيا مع برنامج التنمية الريفية (وكالة IPARD) الذي تم فيه تحديد القطاعات التي سيتم دعمها والتدابير التي سيتم اتخاذها.

الشعب المستهدفة من قبل البرنامج هي الحليب، واللحوم، والفواكه والخضراوات، والمنتجات المائية تحت تدابير الاستثمارات في المنشآت الزراعية و التجهيز والتسويق للمنتجات الزراعية.

يتضمن البرنامج أيضا تدبير " تنويع أنشطة التنمية الريفية " كدعم نشاطات المزارع (تربية النحل، النباتات العلاجية العطرية، ونباتات الزينة)، والسياحة الريفية، والمنتجات المحلية، والمنشآت الصغرى، والمنتجات المائية يتم تنفيذ البرنامج في 42 محافظة من مجموع 81 محافظة في تركيا.

كما تم دعم القطاع بطرق غير مباشرة كإدراج دراسات البحث والتطوير لتنمية وتطوير القطاع، تمثلت هذه الأبحاث والدراسات في الأبحاث المتعلقة بالإنتاج النباتي والدراسات

الحيوانية والمحافظة على الموارد الجينية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز العلوم والتكنولوجيا والتدريب الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية، والاضطلاع ببحوث جديدة، جمع الموارد البشرية المؤهلة، واستدامة التنمية الزراعية.

كما تم أيضا تعزيز الإرشاد الزراعي في وحدة الإرشاد للمستثمرين الزراعيين " تأسست ضمن نطاق قسم تطوير الاستراتيجيات للوزارة بهدف تقديم " المعلومات حول الفرص والحوافز المقدمة للمستثمرين الوطنيين والدوليين الذين يعتزمون توظيف استثمارات في المجال الزراعي، بالإضافة إلى تطوير خدمات الإرشاد الزراعي ضمن نظام الاستشارة الزراعية. حيث يقوم الاستشاريون الزراعيون المعينون من قبل الوزارة بتقديم الاستشارات الزراعية المجانية للمزارعين في الأرياف/البلدات. وتم توظيف 1.000 استشاري زراعي منذ بداية المرحلة في عام 2004.

وفي المرحلة الثانية تم توظيف 2.500 استشاري زراعي متعاقد في عام 2007، في حين بلغ عدد الاستشاريين الزراعيين 10.000 في عام 2012 لتوفير الخدمات الاستشارية في 35.000 قرية/بلدة تقريبا، وتوزيع ألاف من كراسات المعلومات على المنتجين مجانا، حيث تم توزيع ما مجموعه 700.000 كتاب على 7.000 قرية، وتم خلال الحملة أيضا توزيع ما مجموعه 100 كتاب من 5.200 صفحة من قبل الاستشاريين الزراعيين في 81 محافظة على المزارعين. والهدف من هذا تلبية متطلبات التكنولوجية والمعلومات الزراعية المتطورة.

ويتم تقديم خدمات الاستشارة حول الاستخدام الفاعل للدعم، والحوافز، والموارد والإنتاج عن طريق الموقع الالكتروني أو البريد الإلكتروني أو الهاتف.

كما تم إطلاق أول بث لشبكة التلفزيون (WEB Tarım TV) بهدف تقديم المعلومات الزراعية والأفلام الوثائقية والأخبار اليومية للمنتجين 2010. واعتبرت هذه الشبكة التلفزيونية من طرف المفوضية الأوروبية نموذجا لدول الإتحاد الأوروبي.

كما تم في ذات السياق فتح المجال للاستثمار الخاص، حيث تم تشجيع استثمارات رؤوس الأموال عن طريق إصلاحات جديدة في السياسات الزراعية يتم توفير الدعم والتشجيع الزراعي للمستثمرين المحليين والأجانب الذين ينوون توظيف الاستثمارات في قطاع الزراعة، كما شهد النظام المصرفي تحسنا في هياكله وجعلها متماشية مع التغيرات،

إلى جانب التنسيق مع الإتحاد الأوروبي. وقد قدمت المصارف دعما مهما عن طريق حملات خاصة للاستثمارات الزراعية المتوسطة والكبيرة الحجم.

تقييم إصلاحات السياسات الزراعية في تركيا

أكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الزراعة في تركيا هي أكبر سابع قوة زراعية في العالم. وورد أن الإصلاحات التي تم تنفيذها أثرت إيجابيا على القطاع، مؤكدة على المكانة المهمة لتركيا من حيث قيمة الصادرات الزراعية.

كما جاء في تقرير "مراقبة وتقييم السياسات الزراعية" لمنظمة (OECD) عام 2013؛ بأنه وبينما كان معدل إجمالي مبلغ الدعم الزراعي لحصة الفرد الواحد من الدخل في عام 2012 لدى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد بلغ 0,8 %، كان المعدل نفسه 2 % في تركيا. وأشار إلى أن تركيا تمتلك لأكبر نسبة من إجمالي الدعم لدخل الفرد الواحد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما أن تركيا أصبحت بفضل إصلاحات السياسات الزراعية البلد الأكثر نجاحا في العالم في توفير الغذاء لمواطنيها وهذا الأمر ورد في "تقرير مؤشر الجوع العالمي 2012 " للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) في الفترة من 2012/1990 أصبحت تركيا البلد الأكثر نجاحا بين 15 بلداً التي يزيد فيها مؤشر الجوع العالمي على 50 %، تاركة ورائها بلداناً لديها إمكانيات زراعية كبيرة مثل الصين، والبرازيل، وأندونيسيا، والمكسيك.

جاء في التقرير بان مؤشر الجوع العالمي في تركيا كان 5,7 في عام 1990، و 3,1 في عام 2001، وانخفض إلى 1,5 في عام 2012 .

الفرع الثالث: المملكة المغربية

يحظى القطاع الفلاحي بالمغرب بأهمية كبرى، باعتباره دعامة لتنمية شاملة ومندمجة وأساسا للأمن الغذائي، تعكسها بشكل كبير تطلعات مخطط " المغرب الأخضر " الذي يكرس هيمنة هذا القطاع على غيره من القطاعات وتجعل منه قاطرة للتنمية[1]، حيث

[1]- الإستراتيجية الفلاحية " مخطط المغرب الأخضر "، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية / العدد - 15 يونيو 2011، ص 07.

يساهم هذا القطاع في المغرب بحوالي 19 % من الناتج الداخلي الخام، منها 15 % في الفلاحة و 4 % في الصناعة الفلاحية. كما يشغل 4 مليون قروي ويوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية[1]،

و يلعب دورا في التوازنات الماكرو- اقتصادية للبلاد ويتحمل ثقلا اجتماعيا مهما، مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه الفلاحة في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية كما يتحمل مسؤولية توفير الأمن الغذائي لـ 30 مليون نسمة[2].

كما أن مخطط المغرب الأخضر خلق ديناميكية جديدة في القطاع الفلاحي بدأت تعطي ثمارها، بجلب استثمارات تقدر بـ 36,8 مليار درهم، بالإضافة إلى ذلك حقق القطاع قيمة مضافة إضافية تقدر بحوالي 23 مليار درهم خلال الفترة بين 2003 – 2007 والفترة 2008 – 2014. كما أن المخطط الأخضر يستند إلى ستة أفكار أساسية:

- **الفلاحة محرك للنمو**

اعتبار الفلاحة أحد محركات تنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق تأثيرها القوي على معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص العمل، وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر.

- **إستراتيجية للجميع**

وذلك عبر تبني إستراتيجية متميزة ملائمة لكل فئة من الفاعلين، تقطع مع التصور التقليدي، الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية وتأخذ في الاعتبار، تنوع الفاعلين وإكراهاتهم السوسيواقتصادية.

- **إعادة تنظيم النسيج الإنتاجي**

ضرورة معالجة المشكل الجوهري للفلاحة المغربية، الذي يتجلى في ضعف نسيج الفاعلين، باعتماد نماذج التجميع التي أبانت، عن نجاعتها على الصعيد الدولي والوطني.

---

[1]- دراسة حول تجربة دولة عربية في تنمية القطاع الزراعي المغرب" مخطط المغرب الأخضر"، المعهد العربي للتخطيط.

[2]- مخطط المغرب الأخضر : الاستراتيجية الطموحة: Source : http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/ تاريخ الإطلاع : 29 أكتـــوبـــر 2017.

تشجيع الاستثمار

تهم الفكرة الرابعة تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني (عشرة ملايير درهم[1] سنويا مخصصة لهذا الغرض)، وذلك عن طريق خلق استثمارات تنبني على عروض مغربية متميزة و تتمحور بالأساس حول مشاريع تجميع ناجحة.

الشراكات المربحة

اعتماد مقاربة تعاقدية لإنجاز ملموس بين 1000 و1500 مشروع، محددة على أساس نموذج اقتصادي هادف، عبر الاستفادة من مسلسل خوصصة أراضي صوديا وصوجيطا.

جميع القطاعات معنية

عدم استبعاد أي سلسلة إنتاج، إذ يمكن لكل السلاسل أن تحقق النجاح المأمول، والأمر يتعلق بإعطاء الفاعلين جميع الفرص، لإنجاح هذا التحول، في إطار من المرونة وذلك بوضعِ الثقة فِي العاملين.

أهداف مخطط المغرب الأخضر[2]

يهدف مخطط المغرب الأخضر إلى الاستفادة من الإمكانات التي يختزنها قطاع الفلاحة، ويروم بالتالي بلوغ أهداف طموحة في أفق 2020، تتعلق أساسا بما يلي:

- رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة المقدرة حاليا بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط لتصل إلى ما بين 144 مليار درهم و 174مليار درهم؛
- إحداث 1.500.000 فرصة عمل جديدة؛
- مضاعفة دخل الساكنة القروية؛
- مضاعفة 3,5 مرة صادرات شعب الحوامض والزيتون والفواكه وهو ما سيمكن من رفع قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 44 مليار درهم.

يرتكز مخطط المغرب الأخضر على دعامتين متكاملتين تستجيبان بشكل متباين للتحديات المطروحة:-

---

[1]- 08 دراهم مغربية تعادل تقريبا 01 دولار أمريكي.

[2]- الإستراتيجية الفلاحية " مخطط المغرب الأخضر "، المرجع السابق، ص ص 7-8.

الدعامة الأولى: تنمية قوية وجريئة لمحركات جديدة للنمو ذي القيمة المضافة العالية و/أو المنحى الإنتاجي حول أشكال جديدة للفاعلين المندمجين أو المجمَّعين ذوي قدرات تسييرية قوية وعادلين اجتماعيا.

الدعامة الثانية: التأهيل التضامني للفاعلين الأكثر هشاشة حول برامج للتأطير على الإنتاج و التثمين والتجميع الاجتماعي والتحويل. وقد أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية خاصة للفلاحة الصغيرة التضامنية ("الفلاحة العائلية") من خلال مواكبة وفق مقاربة تختلف حسب المنطقة. واحد من الأهداف هو تحويل هذا النوع من الفاعلين من الزراعات المعاشية نحو الزراعات المستدامة ذات دخل أفضل.

وبالرغم من هذه الأفكار الأساسية الستة والأهداف والدعائم إلا أن هناك نقائص ومعوقات تم تسجيلها تتمثل في الآتي:-

- **ضعف استعمال وسائل الإنتاج:** فعلى سبيل المثال ضعف في استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى (4 مرات أقل مقارنة مع فرنسا)، وفي نسبة المكننة (11 مرة أقل مقارنة مع إسبانيا)، و في مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية (نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18 %).
- **قلة الدعم:** الزراعة غير مدعمة بما يكفي حيث تمثل 8 % من مداخيل الفلاحين بينما تتراوح بين 30 % و 70 % في دول أخرى.
- **ضعف نسيج الصناعات الفلاحية:** حيث لا يمثل إلا 24 % من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب و 33 % من إنتاج الصناعات التحويلية، كما أن المغرب لا يستفيد سوى من نسبة تتراوح ما بين 60 و28 في المائة على التوالي من الحصص الجمركية المتاحة بالنسبة للمنتوجات الطرية والمنتوجات المحولة.
- **ضعف التنظيم:** تنظيم ضعيف مع غياب شبه تام للتنظيمات البين- مهنية التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق.
- **ضعف التأطير:** تدبير تقليدي للحيازات مع ضعف في أنظمة التأطير.
- **معوقات طبيعية**: يعتبر الجفاف من أهم المعوقات الطبيعية التي تواجه الفلاحة، حيث تعاني من تأثيرات المناخ وضعف التساقطات وتفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، علاوة على الإفراط في استغلال المياه السطحية والجوفية وضعف تثمينها، كما يؤدي زحف

التصحر واتساع المجال الجبلي إلى ضيق المساحات الصالحة للزراعة التي لا تتعدى 13 في المائة من مجموع الأراضي، بالإضافة إلى قلة الكلأ والعشب في الأراضي الرعوية.

- **تجزية العقار الزراعي:** يتميز العقار الفلاحي بالتجزيء المفرط مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيظ، حيث 70 % من الحيازات الفلاحية مساحتها أقل من 2 هكتار، مما يصعب من إمكانية ضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، ومحاولة للمكننة والعصرنة وتحصر بالتالي عمل أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي حتى الحاجيات الأساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف.
- **هيمنة الحبوب:** 75 % من المساحات الزراعية تساهم سوى بـ 10 – 15 % من رقم المعاملات الفلاحية، و 5 – 10 % من مناصب الشغل في القطاع.

مقابل هذه النقائص والمعوقات فالقطاع الفلاحي في المغرب له مؤهلات متعددة من أهمها:- موقع استراتيجي للمغرب، وقرب من السوق الأوروبية، وإمكانيات لوجستيكية في تطور مستمر، وتنافسية كلفة اليد العاملة، وإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى امتيازات تنافسية في بعض المنتجات كالفواكه والخضر.

أخذاً بعين الاعتبار كل من هذه العراقيل والمؤهلات وكذلك بعض الأمثلة الناجحة وطنيا وعالميا، اعتمدت إستراتجية " مخطط المغرب الأخضر " عدة مبادئ ترتكز حول الاستثمار والتنظيم.

المبدأ الأول: اعتبار الزراعة كأهم قاطرة للتنمية خلال الفترة المتبقية من مخطط المغرب الأخضر، عبر تدعيم حصتها في الناتج الداخلي الخام لتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح بين 70-100 مليار درهم من خلال إطلاق استثمارات جديدة حـــوالي (1500 مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 10 ملايير درهم سنويا). الهدف هو خلــق 600 ألف منصب قار جديد، ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي بـ 2 – 3 مرات لحوالي 1,5 مليون قروي، والرفع من قيمة الصادرات بـ 44 - 88 مليار درهم لأهم السلاسل كالحوامض والزيتون والفواكه والخضروات.

المبدأ الثاني: اعتماد التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي[1]

يمثل التجميع أحد ركائز المخطط الأخضر، ونموذجا مبتكرا لتنظيم الفلاحين حول فاعلين خواص أو مجموعات مهنية ذات قدرات تدبيرية قوية. وهو بمثابة شراكة مربحة للطرفين بين الفعلين في مختلف المراحل انطلاقا من الإنتاج إلى التسويق، مرورا بالتصنيع، والتي تمكن على الخصوص من التغلب على المعيقات المرتبطة بتجزيء البنيات العقارية، مع ضمان استفادة الاستغلاليات المُجَمَّعة من التقنيات الحديثة للإنتاج والتمويل والولوج إلى السوق الداخلي والدولي[2].

المبدأ الثالث: ضمان تنمية الزراعة في مجموعها دون أي إقصاء

سطرت إستراتيجية المغرب الأخضر دعامات للقطاع من خلال برنامجين:

الدعامة الأولى الخاصة بالفلاحة العصرية؛ أي فلاحة عصرية بقيمة مضافة مهمة، تهدف هذه الدعامة لمخطط المغرب الأخضر إلى تنمية سريعة للفلاحة ذات القيمة المضافة القوية والإنتاجية العالية، والتي تتميز باعتماد أساليب عصرية وارتفاع المردودية.

وستهم إجراءات هذه الدعامة 400.000 استغلالية فلاحية، وستمكن من تعبئة استثمارات تناهز 150.000 مليار درهم لإنجاز 900 مشروع فلاحي، كما أن الدولة ستدعم بواسطة صندوق التنمية الفلاحية تنفيذ استثمارات القطاع الخاص مع دعم خاص لمشاريع التجميع.

الدعامة الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية

يتوخى مخطط المغرب الأخضر في إطار دعامته الثانية مواكبة تضامنية للفلاحة الصغيرة والتي تعتمد على الأمطار وتتميز بإنتاجها المتذبذب، وهذا جانب لتحديد الأهداف الرئيسية.

العصرنة التضامنية للفلاحة الصغيرة بغية محاربة الفقر؛ إدماج هذه المحاور داخل إستراتيجية مندمجة للتنمية القروية وتطوير موارد بديلة للمداخيل. وستهم إجراءات هذه الإستراتيجية ما بين 600 و800 ألف فلاح، عبر تخصيص استثمارات تقدر قيمتها بـ 15 مليار درهم، مما سيسمح بتحسين شروط عيش 3 ملايين شخص من الساكنة القروية.

---

[1]- الإستراتيجية الفلاحية " مخطط المغرب الأخضر "، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[2] - Source : http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/ viste Le : 29/10/2017.

ومن بين الآليات الإستراتيجية التي تم انتقاؤها لتفعيل هذه الإستراتيجية يمكن ذكر: تحسين الإنتاجية والتثمين عبر عمليات التأطير (التكوين والإرشاد الفلاحي) والتنمية القروية؛ دعم التحويل نحو القطاعات الواعدة؛ تفويض تدبير عمليات التنشيط وتأطير الفلاحين الصغار؛ تطوير آليات التجميع الاجتماعي؛ هيكلة دعم مشاريع التحويل (50-70 مشروعا لفائدة ساكنة مستهدفة من 30 إلى 40 ألف فلاح)، والتكثيف (100-150 مشروعا، أي ما يعادل 1.2 مليون قروي). ومشاريع التنويع (100-150 مشروعا لفائدة 30 ألف فلاح).

المبدأ الرابع: تشجيع الاستثمار الخاص

تقدر نسبة الاستثمار الخاص بـ 70 % والاستثمار العمومي بنسبة 30 %، هذا فيما يخص مشاريع الدعامة الأولى، حيث الحصة العمومية يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار.

أما على مستوى الدعامة الثانية، تقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الدعامة الثانية في حدود 20 و 30 %، في حين تمثل مساهمة الدولة 70 – 80 % من الاستثمار الإجمالي.

المبدأ الخامس: اعتماد مقارنة تعاقدية، تتم بين جميع المتداخلين في مختلف القطاعات خصوصا الإدارة، المنتجين الجهويين والمهيين والجمعيات، الغرف الفلاحية.

المبدأ السادس: جعل من تنمية الزراعة تنمية مستدامة

تتبنى الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تأمين فلاحة مستدامة، وذلك عبر عدة إجراءات نذكر منها؛ الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه من 154.000 هكتار إلى 642.000 هكتار في أفق 2020، ودعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي.

المبدأ السابع: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة:

حتى يتطور ويحقق القطاع الفلاحي تنمية شاملة، لا بد من تطوير وإصلاح الإطار المؤسساتي، وبتطوير وإصلاح الإطار المؤسساتي تتحدد الأهداف وتتباين الرؤية[1].

بعض النتائج الايجابية لمخطط المغرب الأخضر[2]:

---

[1] -Source : http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/

[2]- دراسة حول تجربة دولة عربية في تنمية القطاع الزراعي المغرب" مخطط المغرب الأخضر:"، مرجع سابق.

ارتفاع الإنتاج في بعض الزراعات بحيث أصبح يحتل المغرب الرتبة الثامنة عالميا في إنتاج الحوامض، والرابعة في إنتاج الطماطم، والثالثة في إنتاج الزيتون المعلب. ويرجع هذا إلى التطور في استعمال عوامل الإنتاج منذ انطلاق المخطط حيث تضاعف استعمال البذور المعتمدة منذ 2008 وارتفاع نسبة استعمال بذورالقمح المعتمدة ذات الجودة العالية 50 %، وتحسن مستوى استعمال الأسمدة ليبلغ 95 كلغ للهكتار في سنة 2013. بارتفاع 36 % مقارنة مع الفترة المرجعية 2007، وكذا مستوى تثمين مياه السقي، حيث تم تجهيز 333.000 هـ بأنظمة الري المقتصدة للماء منذ 2008 (بارتفاع 79%).

بفضل هذا التطور؛ سجلت مختلف السلاسل نموا متزايدا مقارنة مع الفترة المرجعية، حيث وصل معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2012/2008 إلى 80 مليون قنطارا، وتم خلال هذا الموسم إنتاج 12 مليون طن من الفواكه (ارتفع بحوالي 163 %) مع ارتفاع المساحة المغروسة بـ 40 %، مع تحسن ملحوظ في نسبة استعمال الوحدات العصرية.

فيما يخص الإنتاج الحيواني؛ عرفت مختلف السلاسل تقدما مهما بفضل تحسن احتياطي الأعلاف واستيراد الأصناف الأصلية وتحديث وحدات الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع مهم في الإنتاج مقارنة مع الفترة المرجعية: اللحوم 27 %، الحليب 49 % واللحوم البيضاء 76%.

الملاحظ مما سبق أن السياسة التنموية الزراعية في المغرب بما في ذلك سياسة الدعم الزراعي تعد ناجعة، وهذا ما تعكسه النتائج المتوصل إليها، وما عرفه القطاع الفلاحي من تطور خلال الخمسة عشرة سنه السابقة.

الفرع الرابع: دول الإتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو اتحاد كونفدرالي سياسي واقتصادي مكون من 27 * دولة ذات سيادة قامت كل منها بتفويض بعض الصلاحيات إلى هيئات مشتركة تعمل وفق مجموعة معاهدات اتفقت عليها هذه الدول ابتداءً من معاهدة روما الاقتصادية لعام 1957 ومعاهدة الاندماج في 1967 والقانون الأوروبي الموحد لعام 1986 ومعاهدة ماستريخت في 1992 ومعاهدة أمستردام في 1997 ومعاهدة نيس في 2002 ومعاهدة لشبونة في

*- في 23 يونيو2016 ، قررت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك.

2009. وللاتحاد الأوروبي أربعة أهداف رئيسية هي: (أولا تحقيق معايير المواطنة الأوروبية ويعني حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وثانيا ضمان الحرية والأمن والعدالة ويعني التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، وثالثا تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويعني سوق واحدة، واليورو، وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية والإقليمية، ورابعا الدور الأوروبي في العالم). ويعمل الاتحاد الأوروبي من خلال خمسة مؤسسات رئيسية هي (1- البرلمان الأوروبي، و2- مجلس الاتحاد الأوروبي، و3- المفوضية الأوروبية، و4- محكمة العدل، و5- ديوان المحاسبة)[1].

عوامل ومظاهر قوة القطاع الفلاحي في الاتحاد الأوروبي:

تطور الإنتاج الفلاحي في دول الاتحاد الأوروبي بفضل ملائمة الظروف الطبيعية وتقدم التقنيات المستعملة، تستفيد الفلاحة من ظروف طبيعية جد ملائمة فالسهول والهضاب شاسعة والمناخ متنوع حيث تتمثل الظروف الطبيعية في امتداد السهول ذات التربة الخصبة كالسهل الأوربي الكبير، ووجود مناخ معتدل عموما رغم تنوعه وقد أدى ظهور التعاونيات واستعمال الأسمدة والبذور الجيدة إلى التغلب على شكل صغر حجم المستغلات وقلة اليد العاملة في القطاع الفلاحي كما تستفيد الفلاحة من دعم أسعار منتجاتها في إطار السياسة الفلاحية المشتركة الشيء الذي جعل إنتاجها الفلاحي يتسم بالوفرة والتنوع[2].

عوامل قوة القطاع الفلاحي:

- اتساع المساحة الفلاحية والمتميزة بطابعها السهلي، حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة في دول الاتحاد الأوروبي ما يفوق 30%، فقد تم استصلاح أراضي الفلاندر ببلجيكا (بين بروكسل وبريج) كما تم استصلاح أراضي البولدر "Les Polders" بهولندا إذ بنيت سدود ضخمة "Les digues" بهدف حجز مياة البحر وتجفيفها واستصلاحها.

إضافة إلى أراضي منطقة زويدرزي "Zuiderze" في شمال هولندا وشمال بلجيكا في إطار مخطط دلتا "Plan de Delta".

---

[1]- أحمد حسن علي، معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، من الموقع، http://www.bayancenter.org/2016/05/2087 بتاريخ 2016/10/16.

[2]- http://abdenour-hadji.blogspot.com/2014/10/blog-post_60.html

أما في إيطاليا تم استصلاح منطقة ميزوجيورنو "Mezogiorno" في الجنوب، أما فرنسا فقد شهدت استصلاح وتوسع المساحة الصالحة للزراعة في المناطق الشمالية والغربية منها.

وتختلف نسبة الأراضي المزروعة والمستغلة استغلالا جيدا من دولة إلى أخرى؛ فعلى سبيل المثال في الدانمارك تصل إلى 63 %، إسبانيا 41 %، فرنسا 35 %، بينما لا تزيد عن 10 % في فنلندة (8%)، والسويد (7%).

- تنوع المناخ وملاءمته خاصة المحيطي الذي يوفر ما يزيد عن 1000 ملم سنويا تساقط للأمطار و المتوسطي الذي يمتاز بتذبذب أمطاره فقد أقيمت مجموعة من السدود للاستفادة من أمطاره والعمل على تنفيذها بانتظام من خلال سياسة الري.

- تتوفر دول الاتحاد على شبكة مياه متنوعة ومعتبرة (أنهار: الراين، الألب، الدانوب، التايمز، الدون، الياو... بحار و محيطات: الأطلسي، المتوسط...).

- وجود يد عاملة مدربة ومؤهلة ذات مهارة وخبرة تتحكم في الإنتاج، بالرغم من اختلافها من دولة إلى أخرى، علما بأن نسبة اليد العاملة في دول الاتحاد الأوروبي في مجموعها لا تفوق 10 % من مجموع اليد العاملة النشيطة.

- وفرة رؤوس الأموال و كثرة الاستثمارات، التي يحتاجها القطاع الزراعي إلى جانب مساعدات الدولة للفلاحين عن طريق صندوق الاتحاد الأوربي والضمان الزراعي.

- تطوير التعليم والبحث العلمي؛ إذ يوجد في دول الاتحاد جامعات تحتوي على فروع زراعية هامة بالإضافة إلى المدارس والمعاهد الزراعية المختلفة ومجلس أعلى للبحوث الزراعية و أكثر من 1800 نادي فلاحي. وفي الأراضي المنخفضة يوجد تعليم تقني ذو مستوى رفيع لصغار الفلاحين في القرى.

- إتباع سياسة فلاحية مشتركة (أوروبا الخضراء: سياسة يتبعها الاتحاد الأوروبي نضرت عليها اتفاقية روما سنة 1957 وطبقت سنة 1962 هدفها تطوير الفلاحة الأوروبية، وعصرنتها فحقق الاتحاد الأوروبي بفضلها الاكتفاء الذاتي الغذائي).

- الاستقرار السياسي؛ يعد الاستقرار السياسي عاملا مهما في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبفضله عرفت دول الاتحاد تقدما في تحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة لمختلف البرامج والمخططات الفلاحية التنموية.

- الاستعمال الواسع للميكنة مثل الجرارات والحاصدات والعتاد الفلاحي بشتى أنواعه فمثلا؛ جرار واحد لكل 20 هـ في بريطانيا، ولـ 50 هـ في فرنسا و 28 هـ في ألمانيا.

- استخدام الأسمدة بكميات عالية فالهكتار الواحد يستعمل له 200 طن في ألمانيا، 250 طن في هولندا و85 طن في إيطاليا.

- اختيار سلالات الأبقار والأغنام وانتقاء البذور الأكثر إنتاجا وجودة، وتمارس في جميع أقطار الاتحاد من خلال المخابر المنتشرة فيها.

- إتباع الدورة الزراعية بشكل دقيق وبإرشاد من المراكز التجريبية المنتشرة في دول الاتحاد.

- استخدام متزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة والجديدة (NTIC)* في تحسين وتطوير القطاع الفلاحي.

- ارتباط ووعي الفلاح في أغلب دول الاتحاد بواقع الحياة اليومية، ومعرفته لأهم الأحداث.

مظاهر قوة القطاع الفلاحي:

- تنوع الإنتاج وغزارته باستثناء محاصيل المنطقة المدارية التي تستوردها من إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- تغطية الحاجيات الغذائية الأساسية لسكان الاتحاد الأوروبي

- المرتبة الثانية عالميا في تصدير الحبوب

- المرتبة الأولى في تصدير اللحوم، الحليب، البطاطس

- يمتلك الاتحاد الأوروبي إنتاج وفير في الصناعات الغذائية الفلاحية (المصبرات، مشتقات الحليب، السكر...).

- تزايد قيمة الصادرات في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل الصادرات الفلاحية 6,5 % من إجمالي الصادرات الأوروبية[1].

---

*- تكنولوجيا الإعلام والاتصال: مجموعة الأدوات والتقنيات والشبكات بظهور ومعالجة وتخزين وإرسال وتلقي المعلومات والمعطيات من صور وصوت ونص وشكل رقمي....

خبرات الإتحاد الأوروبي في التنمية الزراعية والريفية

السياسات الزراعية المشتركة

السياسات الزراعية المشتركة هي أحد أنظمة الاتحاد الأوروبي في مجال الدعم والبرامج الزراعية والهدف منه هو ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار المزارعين وتوفير منتجات زراعية عالية الجودة بأسعار معتدلة بالتوازي مع الحفاظ على التراث الريفي، هذا النظام قائم على دعامتين أساسيتين هما الدعم النقدي المباشر لصغار المزارعين وبرامج التنمية الريفية. وفي عام 2010 بلغت الميزانية المقررة للدعامتين 58 مليار يورو من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي 123 مليار يورو، أي إن الدعم النقدي وبرامج التنمية الريفية حظيت بحوالي 47 % من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي هذا وقد تكلف الدعم النقدي المباشر لصغار المزارعين وحده حوالي 43 مليار يورو.

التطور التاريخي للسياسات الزراعية المشتركة

بدأت السياسات الزراعية المشتركة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي واشترك فيها الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي بعد معاناة الدول الأوروبية من نقص الغذاء أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، لذلك ومن أجل إنشاء سوقا موحدا كان من الضروري إلغاء الرسوم على تصدير المنتجات الزراعية بين الدول المشاركة، ولكن نظرا للأوضاع السياسية ولضغط المزارعين فإن التعريفة الموحدة للمنتجات الزراعية استغرقت وقتا طويلا لإقرارها. ثم أقرت الدول المشاركة ثلاث مبادئ رئيسية للاسترشاد بها في السياسات الزراعية المشتركة وهي:

أ - مبدأ السوق الموحدة

ب - مبدأ احترام رغبات والأولويات الخاصة بكل مجتمع

ج - مبدأ التضامن/التكافل المالي

---

[1] -OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE, 2013.

الأدوات (الطريقة) التي تم من خلالها إطلاق السياسات الزراعية العامة

أ) دعم الأسعار

تم ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية[1]:

السعر المضمون الأدنى: وهو سعر مثبت سنويا بحيث يكون أعلى من السعر العالمي، بمعناه أنه توجد تعريفات تفرض على استيراد سلع زراعية محددة تدخل الإتحاد الأوروبي بهدف زيادة أسعار المنتجات المستوردة مقارنة بأسعار المنتجات المحلية لضمان أن المزارعين الأوربيين سوف يبيعون سلعهم بربح.

ب) نظام سعري تدخلي: أطلق هذا النظام مجموعة من المستويات يمكن من خلالها أن ينخفض سعر سلعة ما، عند ذلك يقوم الإتحاد الأوربي بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها .بالإضافة لذلك تمكن المزارعين من بيع وآالات الشراء آميات غير محدودة من الإنتاج.

ت) الدعم المباشر للمنتجين: تم بالأساس تقديم هذا الدعم للزارعين الذين ينتجون منتجات محددة .ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة كما ساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعات المختارة.

كانت سياسة دعم الأسعار قوية جداً للقطاعات الرئيسية (الحبوب، اللحوم، الحليب) وأضعف بالنسبة للمحاصيل المتوسطية (الخضروات، الفواآه، الكحول) مع بعض الاستثناءات (زيت الزيتون،الرز، التبغ).

لقد خضعت السياسات الزراعية العامة لعدد من الإصالحات الرئيسية والثانوية منذ بدايتها، ومن بينها الاتفاق السياسي الذي توصل إليه وزراء الزراعة في االتحاد أألوروبي بشان التحقق من صحة السياسة الزراعية العامة Check Health CAP The الذي اختتم إعماله في عام 2009 وهو استعراض السياسة الزراعية العامة ولتقييم ما إذا كانت تلك السياسات قد نجحت أو أن هناك حاجة للمزيد من الإصالحات. وقد تم اعتمادها رسميا ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2009 وكنتيجة لذلك تم إلغاء التدخل في سعر لحم الخنزير والمساعدات المقدمة للتخزين الخاص فيما يتعلق بالأجبان والتي تم إزالتها في الموسم

[1]- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص 03-04.

2009 - 2010 وخفضت مستويات التدخل إلى الصفر اعتبارا من بداية السنة التسويقية 2009- 2010 للقمح القاسي واألرز والسنة التي تليها للشعير والذرة. ووضعت حدود تدخل لشراء بعض المنتجات الزراعية.

في عام 2010 تم إلغاء التدخل بالنسبة للسكر وحل محله التدخل في التخزين الخاص كما هو مخطط في إصلاح السكر عام 2006 كما تم إعادة فتح مناقصة للحصول على مساعدات خاصة للتخزين في جوان 2009 لزيت الزيتون وفي فيفري 2011 للحوم الخنزير. وكنتيجة للتخفيضات الأخيرة في أسعار التدخل، انخفضت الأسعار المدفوعة لكل من منتجي الأرز والسكر والحليب بشكل ملحوظ وكانت متماشية مع الأسعار الحدودية في عام 2010.

إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي

بدأ التطبيق الفعلي لإصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من الفاتح من جانفي 2015، والتي تشمل حسابا جديدا على الدخل المباشر، ووضع سياسة زراعية مشتركة أكثر استدامة، متكاملة و عادلة، وتجنب الإعانات التي تأتي من شركات علاقتها ضعيفة أو معدومة مع الزراعة مثل المطارات أو النوادي الرياضية. كما أن تنفيذ هذه السياسة سيسمح للفلاحين بالحصول على مساعدات، ويكون لديها متطلبات بيئية محددة لمحافظة عليها وعلى التربة وسلامة الأغذية ومعايير الصحة البيطرية، وفي ظل هذه السياسة أيضا تبقى الزراعة البند الرئيسي في نفقات الإتحاد الأوروبي بحصولها على نحو 38 % من الموازنة الإجمالية للاتحاد الأوروبي على الرغم من خفض 12 % من مخصصاتها للسنوات السبع (بدء من 2014 إلى 2020) إلى 373,2 مليار يورو.

السياسات الزراعية المشتركة في الوقت الحالي الأهداف والطموحات

تعتمد السياسة الزراعية الأوروبية حتى الآن على عنصرين رئيسيين وهما تشديد الرقابة على الحدود الخارجية الأوروبية عبر فرض رسوم حادة على الواردات الزراعية الأجنبية أولا .. وثانيا تقديم دعم مالي مباشر للمزارعين الأوروبيين لجرهم نحو تقليص المساحات الزراعية أو توجيه نشاطهم والتركيز على قطاعات معينة بما في ذلك حاليا

النباتات المكرسة لما بات يعرف بالوقود الحيوي♦ المثير للجدل على الصعيدين السياسي والأخلاقي .. وتواجه هذه السياسة انتقادات حادة داخل وخارج أوروبا[1].

أما فيما يخص الدعم الزراعي ودعم مصائد الأسماك بصفة عامة فأنهما يمثلان الحصة الأكبر من ميزانية الاتحاد الأوروبي المقترحة لسنوات 2014 -2020، و بالرغم من التخفيضات لا تزال تكلفة السياسية الزراعية المشتركة تمثل أكثر من ثلث إجمالي ميزانية الاتحاد الأوروبي ما يقارب 50 بليون يورو في السنة.

أما فيما يتعلق بالأهداف والطموحات للاتحاد في المجال الزراعي يمكن جمعها في الآتي:-

* تحقيق التكامل الزراعي بين دول الاتحاد.
* تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض.
* تحقيق الفائض من الإنتاج الزراعي للمساهمة في التجارة الغذائية عالميا.
* التخلص من التبعية الأمريكية.
* دعم الفلاح الأوروبي وتشجيعه بمختلف الوسائل وعبر النوادي والبنوك والمصاريف والوسائل الحديثة.
* تطوير الهياكل الزراعية.
* تحقيق أوروبا الخضراء*.
* تحقيق أوروبا الزرقاء♦.

رغم الإجراءات والتدابير التي اهتمت بها حكومات دول الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الأخير تعرقله بعض المشاكل يمكن إيجازها فيما يلي:-

- قلة مساهمة الفلاحة في الدخل الوطني للاتحاد، حيث لا يتعدى في الغالب 7 %.
- انخفاض نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي والتي لا تتعدى في الغالب 9 % والتي تتعرض للتقلص بسبب هروبها للقطاعات الأخرى.

♦- هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها. وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع **الوقود** الإحفوري والوقود النووي

[1]- http://www.alyaum.com/article/2585299

*- أوروبا الخضراء: سياسة اتبعها الاتحاد الأوروبي نصت عليها اتفاقية روما (سنة 1957م) وطبقت (سنة 1962م) هدفها تطوير الفلاحة الأوروبية، قروض، تكوين فلاحين، عصرنة الفلاحة ودعم الإنتاج، فحقق الاتحاد الأوروبي بفضلها اكتفاءه الذاتي الغذائي ليتحول إلى ثاني قطب مصدر للمواد الغذائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

♦- أوروبا الزرقاء: سياسة فلاحية أوروبية لتنظيم حرفة الصيد البحري وحماية الثروة السمكية من خلال منع صيد الأسماك المهددة بالانقراض، الحد من الصيد المكثف ومنع صيد الأسماك من خلال فترات وضع البيض.

- المنافسة بين بلدان الاتحاد في التسويق ببعض المنتجات الزراعية كالخمور بين فرنسا وإيطاليا.
- تختلف ظروف الفلاحة بين بلدان الإتحاد وذلك من حيث : المناخ والتربة، نسبة السكان العاملين في الفلاحة وتقل هذه النسبة في اليونان إلى 25 % من مجموع السكان النشيطين.
- انعدام التوازن الاقتصادي بين دول الاتحاد حيث يمكن التميز بين (فرنسا، بلجيكا وبريطانيا سابقا)، والبلدان الزراعية (إسبانيا، البرتغال واليونان).
- يواجه تطبيق مبادئ السياسة الفلاحية المشتركة بعض المشاكل منها :

- ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية؛

- تزايد الإنتاج الفلاحي لبلدان الاتحاد نتيجة لدعم أسعار المنتجات أدى إلى تقليص حجم الواردات وبالتالي قلة الاقتطاعات التي كانت تفرض على الواردات وتشكل المورد المالي لدعم الصادرات.

- تؤدي مجموع هذه العوامل إلى اختلاف تكاليف الإنتاج الفلاحي بين بلدان الاتحاد وتحدّ بالتالي من توحيد أسعار المنتجات.
- سياسة دعم الأسعار الفلاحية لا يستفيد منها في الغالب إلا كبار الفلاحين حيث يلاحظ أن 80 % من المساعدات توجه إلى 20 % من الفلاحين الكبار، كما أن هذه السياسة أصبحت جد مكلفة.
- تعاني البلدان النامية من سياسات الدعم المتبعة في البلدان المتقدمة حيث أن الإتحاد الأوروبي يدعم قطاعه الزراعي بطرق مختلفة مثل الدفعات المباشرة ودعم الأبحاث وقروض البرامج وبرامج التخزين وهذا الدعم يسبب الكثير من المشاكل في البلدان النامية مثل مشكلة إغراق السكر التي حصلت في أفريقيا.

وسيتحتم على الإتحاد الأوربي تخفيض الكثير من أشكال الدعم غير المتوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية بحسب ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي انعقد في هونغ آونغ أواخر 2005 وبشكل عام تتوجه السياسات الزراعية في الإتحاد الأوروبي نحو دعم سياسات التنمية الريفية كبديل لسكانة الريف والمزارعين الذين سوف يعانون من التخفيض في الدعم السعري لمنتجاتهم.

رغم وجود بعض المشاكل التي تعترض القطاع الفلاحي في دول الاتحاد الأوروبي[1]، إلا أنها بواسطة تكتلها الاقتصادي تمكنت من تذليل الصعوبات والقضاء على حدتها، وتمكنت من تحقيق تطورا ملحوظا وأصبحت قوة اقتصادية تنافس الدول الكبرى اقتصاديا كالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: سياسة التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر

تهدف مختلف السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين الظروف المعيشية والعمل في الوسط الريفي، كما أن هذه السياسات تأثرت بالواقع السياسي والمراحل الانتقالية التي شاهدتها البلاد والوضع الأمني الرهيب الذي عاشته الجزائر أثناء العشرية السوداء، كما أن سلوكيات أفراد المجتمع كان لها الأثر الواضح على سير القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: ملامح ومعالم السياسة الزراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي (1962-1989)

في ظل قيام النظام الاشتراكي ووجود مرحلة اتسمت بتراجع الدولة، شهدت السياسة الفلاحية في الجزائر إصلاحات اشتراكية وأخرى توحي باقتصاد السوق في ظل قيام النظام الاشتراكي، فالإصلاحات الاشتراكية تمثلت في إصلاحيين هما: الإصلاح الفلاحي وفيه مرحلة التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية من 1962 إلى 1980، والمرحلة الثانية هي إجراءات التحرير وتحسين الريف والقطاع الفلاحي من 1980 - 1989.

1) التسيير الذاتي

بدأت عملية التسيير الذاتي مع سياسة أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، وذلك بعد مغادرة المستوطنين الفرنسيين، تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا قام العمال والفلاحون

[1]- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص 15.

تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية، حتى لا تتوقف عملية الإنتاج؛ ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة، ثم أصبح التسيير الذاتي إحدى خصائص الاتجاه الاشتراكي[1]؛ على إثرها تمّ تعيين مدراء لتسيير المزارع، وابتداءً من أكتوبر 1963 أصدرت الحكومة منشوراً [2] يثبت شرعية لجان التسيير العمّالية، ويؤكد أن المزارع المتروكة يجب أن تدار بواسطة تعاونيات إنتاجية تسيرها لجنة تسيير يرأسها إطار فني تعينه الدولة، وفي هذا السياق تأسس "المكتب الوطني لحماية وتسيير الأموال المتروكة" (Bureau national des biens vacants) والذي أوكل إليه أمر رعاية شؤون القطاع الاشتراكي، واعتمدت صيغة ملكية الدولة المسيّرة ذاتياً[3].

وتعد فكرة مزارع التسيير الذاتي تجربة سابقة خاضتها يوغسلافيا الاشتراكية، وبحكم العلاقات الحميمة بين الثورة الجزائرية وبلدان المعسكر الشرقي، ساعدت هذه العلاقات على انتهاج نهج هذه المزارع بمساعدة الخبراء اليوغسلاف، فيوغسلافيا خططت لانتهاج هذا الشكل من الزراعة، إلا أن الجزائر واجهت بالضرورة صعوبات، إذ لم تكن هناك دراسات متكاملة وواضحة منذ البداية؛ ولهذا يمكن القول أن مرسوم التسيير جاء بالضرورة ناقصا إذ لم يدرس بعناية كافية، بسبب أن الظروف لم تكن تسمح بأن تكون قرارات تلك المراسيم ناضجة ومتكاملة[4].

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يُعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في المرحلة الأولى من الاستقلال. فمن الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة بصفة دائمة، وأن معظم هذه الأراضي كانت في حوزة المعمرين الأوربيين، علما بأن هذا القطاع ساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري و 60 % من الدخل الإجمالي للقطاع الزراعي ككل[5].

---

[1]- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 142.

[2]- المرسوم رقم 388 – 63 المؤرخ 01 أكتوبر 1963 والمتعلق بتأميم الأراضي التي كانت تابعة للمعمرين، وذلك بإعادتها لأشخاص جزائريين سواءً كانوا طبيعيين أو معنويين، أو الدولة.

[3]- منى رحمة، المرجع السابق، ص 78.

[4]- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1985، منظمة العمل العربية، المهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، بدون تاريخ، ص 45-46.

[5]- عبد العزيز وطبان، نفس المرجع السابق، ص 45.

وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا إلى ما يلي:-

أ) المرحلة الأولى: تمتد من عام 1962 – 1966، وتعد بمثابة مرحلة الإنشاء، إذ بعد الاستقلال مباشرة، بدأ المعمرون في الهجرة، مما أدى إلى استيلاء بعض الفلاحين على الأراضي، ثم جاءت بعد ذلك قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها[1]، علما بأن 22 % من الأراضي المزروعة كانت مملوكة من قبل 5 % من المالكين الكبار من المعمرين يمارسون زراعة خفيفة ويستثمرون دخلهم أما في قطاعات أخرى غير زراعية أو يرسلونه إلى فرنسا لاستثماره هناك، وكانت بقية الأراضي موزعة بين مجموعة من الفلاحين لم يكن منهم من يملك ما يكفي من الأرض لكسب لقمة العيش بشكل مقبول بالإضافة إلى وجود نصف مليون فلاح جزائري لا يملكون شبرا واحدا من الأرض[2]. ثم تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي؛ والذي تم إنشاؤه عام 1963، حيث كان يتدخل مباشرة في إدارة المزارع عبر وجود مكلف بالإدارة ومسؤول للاستغلال يتم تعيينهم من طرف الديوان الذي كان يخضع لوصاية وزارة الزراعة، وكان الديوان يتحمل تموين المزارع بالعتاد والمواد عن طريق الجمعات الزراعية للاحتياط التي سبق أن أنشأها المعمر والتي أصبحت مراكز تعاونية للإصلاح الزراعي في بعض منها بينما تجمع البعض الآخر لإنشاء اتحاد العتاد الفلاحي. كما تم إنشاء تعاونيات لتسويق المحاصيل في السوق الداخلية وتعاونيات للإصلاح الزراعي لتسويقها في الأسواق الخارجية[3]، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع[4]، مما أدى إلى أنشاء ديوان وطني للعتاد الزراعي بفروعه الجهوية، مهمّته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة استحداث ديوان وطني للتسويق (ONACO)؛ وهو عبارة عن هيئة متخصصة لمراقبة الصادرات وضبط عملية التسويق لكامل المحاصيل، ومنع محاولات بعثرتها في قنوات البيع غير المراقب أو الاستهلاك العائلي.

---

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 129.
[2]- عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص 46.
[3]- أحمد هني، مرجع سابق، ص 35.
[4]- فوزية غربي، المرجع السابق، ص 129.

ب) المرحلة الثانية: تمتد من عام 1967 – 1975، وخلال هذه المرحلة وبعد مرور ثلاث سنوات على مرسوم التسيير الذاتي، بدأت السلطة بتحديد سياسة إصلاح وتطوير القطاع الزراعي، تضمنت إصلاح الهياكل الأساسية ووسائل العمل، ونتج عن ذلك:

- تغيير سير الجهاز الإداري وجعله صالحا لأداء المهمات المطلوبة منه؛
- تكوين سلسلة إدارية ومؤسسات مهمتها إحاطة المحصولات من كل جهة بالعناية والمدد؛
- دعم القطاع بأجهزة إدارية وكوادر صالحة لجميع الاحتياجات؛
- إتباع سياسة اجتماعية هادفة، ترتكز على ضرورة التوزيع العادل للدخل؛
- إصلاح نظام التسيير الذاتي[1]؛ لأن تدخل الدولة مباشرة في شؤون المزارع لن يسمح للجان التسيير أن تقوم بوظائفها وهو الوضع الذي وصفه رئيس الدولة بقوله في 22 مارس 1968 في الذكرى الخامس لتأسيس لجان التسيير: " لا يوجد تسيير ذاتي حقيقي في الزراعة "؛ وهكذا تم حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (فبراير 1968) وأدخل تخطيط للنشاط الزراعي تقوم بتنفيذه مديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة[2]. كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة أولى، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية[3]، ثم جاءت أوامر سنة 1969 تعيد نظام إدارة المزارع المسيرة ذاتيا[4]، ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها هي أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إعطاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة[5].
- إمداد المزارعين بوسائل ومواد إنتاج بأسعار تحددها الدولة.

ج) المرحلة الثالثة: وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة، حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع[6]،

---

[1]- عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص 47.
[2]- أحمد هني، مرجع سابق، ص 35.
[3]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 129.
[4]- أحمد هني، المرجع السابق، ص 35.
[5]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 129.
[6]- نفس المرجع، ص 129.

ومن جملة ذلك ما تعرضت له المؤسسات المسيرة ذاتيا، حيث تعرضت لقيود بيروقراطية شلت فعاليتها ولم تتكيف بسبب ذلك مع البيئة المحيطة بها، كما تميزت بضعف التنظيم وبالتالي أصبحت غير قادرة على تحقيق الربح، مما أدى إلى عجز متراكم للقطاع المسير ذاتيا بلغ تسعة ملايير دينار جزائري خلال الفترة من 1967 – 1981[1].

وبالرغم من المحاولات التصحيحية والإجراءات الإصلاحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، كإلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، تم أيضا تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية؛ فأنه من الناحية العملية كان فاشلا. وفي هذا السياق يقول إسماعيل العربي: لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص التقليدي في الزراعة لم يلقى الاهتمام المطلوب؛ وعليه، فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا، وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الزراعية الجديدة، المتمثلة في الثورة الزراعية.

2) سياسة الثورة الزراعية

باشرت السلطة الجزائرية في عام 1969 استثمارات معتبرة في القطاع الزراعي، بهدف إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي؛ حيث تم إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، وتم أيضا طرح القواعد للقيام بتخطيط النشاط الاقتصادي للبلاد، لكن هذه القواعد اعتمدت على البترول أكثر من اعتمادها على الزراعة، في حين كانت الجزائر (1970) تستورد ما يقارب من ثلث حاجياتها من الحبوب، وما يقرب من 10 % من حاجياتها من البقوليات و30 % من البيض و 50 % من الحليب، وحتى اللحوم[2].

---

[1]- عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص ص 53-54.
[2]- أحمد هني، مرجع سابق، ص 37.

أما القطاع الخاص فكانت تهيمن عليه الملكية الخاصة، حيث أن 2,9 % من كبار المالكين كانوا يملكون لوحدهم 25 % من المساحة القابلة للزراعة المتواجدة في المناطق المختصة في زراعة الحبوب. ويلاحظ أيضا أن القطاع الخاص ومزارع التسيير الذاتي لم تحل مشكلة الأرض[1]، وكان القطاع يعاني كذلك من ازدياد سكان الأرياف وانتشار البطالة فيها، مما دفع السكان إلى النزوح نحو المدن أو الهجرة إلى فرنسا، ونظرا إلى ما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، بسبب فشل سياسة الإصلاح الزراعي السابق من تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من المردودية الزراعية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الريفية الفقيرة، فجاءت مباشرة بعدها السياسة الزراعية الجديدة وأطلق عليها بالثورة الزراعية بدلا من الإصلاح الزراعي لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطوير[2]، فقد تم إصدار ميثاق للثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ بتاريخ 8 نوفمبر 1971 من أجل "ترقية حقيقية للفلاحة بفضل بنيان للاشتراكية في الأرياف".

ويعتمد هذا الميثاق على مبادئ بسيطة تتمثل فيما يلي[3]:

- تحديد الملكية الفردية للأرض على حسب الدخل الذي تمنحه؛
- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى فلاحين دون أرض؛
- تجمع أولئك الفلاحين في " تعاونيات الثورة الزراعية "؛
- مراقبة التموين والتسويق بفرض التعامل مع تعاونيات للتموين وتعاونيات للتسويق؛

إنشاء " قرى اشتراكية " تجمع مستفيدي الثورة الزراعية قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم واستقرارهم في الأرياف.

وبصفة عامة، فإن الثورة الزراعية كان ترمي إلى القضاء على التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموعة الزراعة في السوق الوطنية. كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء و تعزيز

[1]- عبد العزيز وطبان، مرجع سابق، ص ص 53-54.
[2]- الطيب الهاشمي، مرجع سابق، ص 144.
[3]- أحمد هني، مرجع سابق، ص 38.

عدد كبير من هيئات جديدة للبحث والإعلام والإرشاد الفلاحي، وكذا بتطوير المنشآت والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي.

إلا أن النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم تكن في المستوى المطلوب، ولم تحقق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، حيث لم ينهض القطاع الزراعي، وظل يعاني العجز والنقص، ولم يحقق مكاسب الفلاحين وسكان الريف[1]، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع. فلقد عانت الوحدات الإنتاجية عجزاً دائماً وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك؛ وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة، كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي....إلخ. وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضرراً بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية[2].

وأدت هذه التقلبات إلى تقليص الإنتاج النباتي والحيواني وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق[3]. لقد كان النمو المتوسط السنوي للإنتاج الفلاحي ضعيفا، وأصبحت فاتورة الواردات للمواد الغذائية ثقيلة على تحملها أكثر فأكثر، بفعل الارتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديمغرافي القوي لتلك الفترة وتحسين القدرة الشرائية الغذائية للسكان[4].

3) سياسة التنمية الزراعية في عقد الثمانينات

انتشر في هذه الفترة على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، باعتبارها مرحلة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد)، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، وحصر الإيجابيات والسلبيات للسياسات التنموية السابقة[5]، مما جعل الحكومة الجديدة تطرح البدائل من خلال وضع مخططات تنموية وإصلاحات في القطاع الزراعي تساعد في القيام بالتنمية الحقيقية. كما تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، حيث شهدت أغلب القطاعات تغيرات عميقة، ومن أهم القطاعات

---

[1]- الهاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 145.
[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132، بتصرف.
[3]- أحمد هني، مرجع سابق، ص 38.
[4]- مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2009، ص 01.
[5]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132.

التي بدأت في تطبيق هذه السياسات، القطاع الزراعي؛ وهذا بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام عبر:

- ✓ سياسة إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين، وكل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية التي كانت تعاني عجزا والتي قدرت بحوالي 6000 تعاونية، تتربع على مساحة 1,5 مليون هكتار ومليون نخلة موزعة على 100.000 مستفيد، كما أدمجت 500.000 هكتار في القطاع المسير ذاتيا، أما الأراضي المتبقية فقد تم توزيعها على مستفيدين خواص. وجاءت هذه السياسة بهدف التغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سميت بالمزارع الاشتراكية (DAS) التي قدر عددها بـ 5 آلاف مزرعة ذات نظام موحد، وتجميع الأراضي المشتتة ووضع مسير (مهندس أو تقني) على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي، وانتهت العملية في سنة 1983 بتكوين 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يصل إلى 825 هكتار للمزرعة وبمساحة إجمالية قدرها 2.830.518 هكتار.
- ✓ إصدار قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بموجب القانون رقم 83/18 المؤرخ بتاريخ 13 أوت 1983، الذي نص على أن كل مستصلح قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له؛ وبالتالي فإن محتوى قانون الاستصلاح هو نقل حق الملكية العقارية (الأرض) إلى القائم بأعمال الاستصلاح مقابل دفع دينار رمزي للخزينة العمومية. شُرِعَ في تطبيق قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية ابتداء من النصف الثاني من عام 1984 إلى غاية نهاية عام 1985، حيث تم توزيع ما يقدر بـ 76.700 هكتار على 18.600 مستفيد؛ منها 54.500 هكتار وزعت على 14.200 مستفيد لولايات الجنوب (أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، ورقلة)، كما تم توزيع 20.700 هكتار على 4.000 مستفيد وشملت ولايات (الجلفة، النعامة، المسيلة، سعيدة، تيارت). أما في ولايات الشمال (المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية)، فتم توزيع حوالي 1.500 هكتار على 400 مستفيد؛ والملاحظ في هذه الفترة بالذات هو أن الدولة تكفلت بكثير من الأعباء خاصة في توفير المياه (حفر

الآبار وتمديد قنوات الصرف، وبناء السدود...الخ)، إضافة إلى تقديم الإعانات المالية في شكل قروض بفوائد منخفضة جدا عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، مع توفير العتاد الفلاحي وقد بلغت المساحات المستصلحة حوالي 30 % من المساحات المزروعة (23.000) هكتار، ويتضمن الخماسي الثاني مشروع استصلاح 200.000 هكتارا.

إلا أن نسبة إنجاز الاستصلاح كانت 21 % فقط، وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون، بسبب مشاكل وعراقيل، كالبيروقراطية التي بسببها لم توضح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون.

- ✓ قانون المستثمرات الفلاحية الجديد (القانون رقم: 87/19 المؤرخ في 1987/12/08): قبل صدور هذا القانون، تم إصدار منشور وزاري مشترك بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية وزارة المالية في 30 أوت 1987 والمتعلق بإعادة تنظيم وهيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية (العمومية)، وهذا ما يدل على أن هذا المنشور الوزاري جاء ليلغي قانون التسيير الذاتي، ويعدل قانون الثورة الزراعية، وأيضا تعديل القانون المدني.

وبدخول قانون المستثمرات الفلاحية الجديد حيز التنفيذ، أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي، إذ من خلالها تم تقسيم حوالي 2,8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في ديسمبر 1987. كانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI) تسمح هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتوج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحيين، و قد اختفت من الوجود جميع المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و165 مزرعة نموذجية.

أما الأراضي المستثناة من تطبيق القانون رقم 87-19 فحسب المادة 4 من هذا الأخير تكمن في:

- المزارع النموذجية.
- مؤسسات التكوين والبحث.

- معاهد التنمية.

والملاحظ خلال هذه الفترة فيما يتعلق بالإطار العام للسياسات الزراعية هو تراجع القطاع العام، بسبب ضعف نتائج التجربة الاشتراكية* في القطاع الفلاحي، والتي تمثلت في عدم وصول القطاع الفلاحي لمستهدفاته التي حددت من خلال برنامج الإصلاح الفلاحي " الثورة الخضراء (الزراعية) "، والذي كان يؤمل منه زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي، فقد تمحورت السياسة الزراعية في الجزائر منذ 1987 حول التحول التدريجي بالاقتصاد الفلاحي نحو نموذج اقتصاد السوق كنموذج قادر على إنعاش القطاع الزراعي من جديد، وذلك من خلال تشجيع المبادرات الفردية في الميدان الزراعي وغيره من الأنشطة الاقتصادية واعتماد مؤشرات السوق كآلية مناسبة لتوزيع الموارد الإنتاجية. وقد بدأت الإصلاحات الهيكلية في القطاع الزراعي بتقليص حجم القطاع العام، بتوزيع الأراضي التابعة له على المزارعين والمنتفعين، وتحويله إلى القطاع الخاص، وخصخصة بعض التعاونيات وإعطاء استقلالية في الإدارة والتسيير لبعض التعاونيات والمؤسسات الأخرى التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي لتستجيب لمؤشرات السوق وتتمكن من تقديم خدماتها على أسس تجارية (اقتصادية).

الفرع الثاني: الأسعار والدعم في القطاع الزراعي الزراعية في ظل الاقتصاد الاشتراكي (1962- 1989)

1) السياسات السعرية والتسويقية من 1962 إلى 1974

اعتمدت السياسات السعرية والتسويقية للمنتجات الزراعية في الجزائر في الفترة من 1962 إلى 1974 على الإمكانيات التي تسمح بها سيطرة قطاع الدولة في مجال الإنتاج الزراعي، سواء على مستوى الرقعة الزراعية أو على مستوى المنتجات، حيث أن المنظمات الحكومية المختلفة هي التي تخطط وتراقب الأسعار على مستوى الإنتاج (المزرعة) وبالأسواق مرورا من أسعار البيع بالجملة إلى أسعار البيع النهائي؛ في هذا الظرف بالذات كان من الصعب فصل السياسة السعرية عن سياسة التسويق، فكل واحد منهما مكملا للآخر.

---

*- بروز سقوط النظام الاشتراكي

كما أن التخطيط للأسعار لم يواكب التخطيط الشامل، والذي كانت تعرف به الأنظمة الاشتراكية آنذاك، وإنما تُرك ذلك للدواوين، حيث تم إنشاء العديد من الهياكل المتخصصة تكلفت بتسويق المنتجات الزراعية في الداخل ابتداء بإنشاء " الديوان الوطني للتسويق " الذي أوكَل مهام التسويق للديوان الوطني للإصلاح الزراعي؛ كما هو مبين في الشكل التالي[1].

الشكل رقم (III-03): نظام تسويق الخضر والفواكه للفترة 1963 - 1966

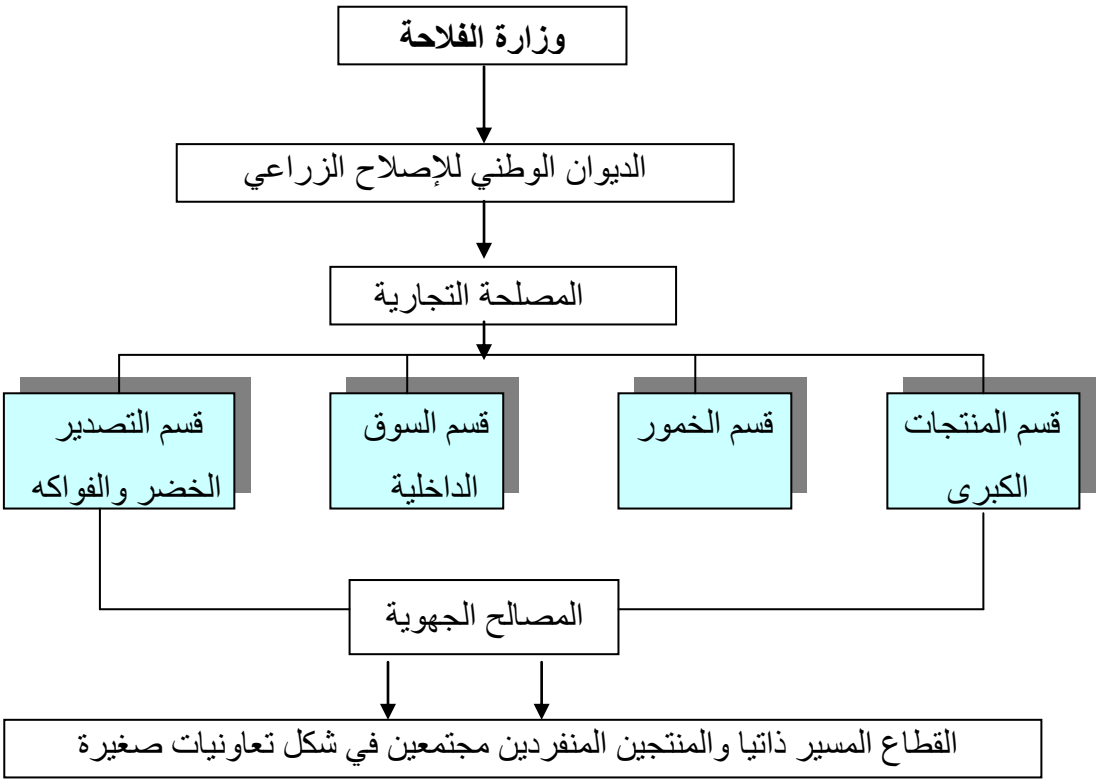

Source : Cahiers de créa N° 3 P 188 édition 1984.

بالإضافة إلى الديوانين اللذان ذكرناهما، ظهرت مجموعة أخرى من الدواوين، والتي شكلتها الدول لتعزيز رقابتها، اختصت في تسويق المنتجات.

وفيما يلي عرض سريع لبعض المؤسسات الحكومية المختصة في التسويق الزراعي، والتي تم أنشاؤها في تلك الفترة:

- الديوان الجزائري للفواكه والخضر (O.F.L.A) الذي أنشئ في عام 1969 يختص بتسويق الخضر و الفواكه على المستوى الوطني والخارجي؛

[1] - S. Bedrani : La politique des prix et les circuits de commercialisation de produits agricoles depuis 1962.

- الديوان الوطني للحليب ومنتجاته (O.NA.LAIT) أنشئ عام 1969 ويحتكر الديوان استيراد منتجات الحليب وتجميع حليب قطاع الدولة الزراعي، ومع ذلك فقد ظل هذا الديوان يواجه منافسة القطاع الخاص الذي يقوم بدوره بجمع الحليب من المنتجين الخواص وبيعه في الأسواق الداخلية.
- الديوان الوطني لتغذية الأنعام (O.N.A.B) أنشئ عام 1970/1969 ويختص بتسويق اللحوم كما يقوم بإمداد المزارعين بأغذية الحيوان وبأبقار التربية وأبقار إنتاج الحليب، وإرشاد مربي الماشية وتقديم المساعدات الفنية لهم. كما يراقب السوق الوطنية في ما يتعلق بتغذية الأنعام.
- الديوان الوطني للمعدات الفلاحية (O.NA.M.A) ويختص بتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويقها للقطاع العام والخاص، ويقوم بإصلاح الآلات والمعدات الفلاحية التابعة للقطاعين العام و الخاص.
- الشركة الوطنية لتسويق ونقل المحروقات (SONATRACH) وتقوم بمهام تسويق الأسمدة والمبيدات الحشرية.
- الجمعيات التعاونية الزراعية للتسويق في مختلف المنتجات الزراعية على المستوى الوطني ومستوى كل ولاية في الجمهورية الجزائرية.
- الديوان الوطني للحلفاء (O.N.ALFA) ويقوم باستغلال نبات الحلفاء، وتنظيم السوق الداخلية، وتحديد أسعارها.
- الديوان الوطني لتسويق الخمور (O.N.C.V) أنشئ عام 1970/1969، والذي تولى المهام التي كانت تقوم بها كل الديوان الوطني للتسويق، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وأصبح بذلك يحتكر مجمل تسويق الخمور سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي.

وهي هياكل ظلت قائمة في فترة التخطيط المركزي إلى أن تم تحويلها للقطاع الخاص في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية في سنة 1987 وأصبحت هذه المؤسسات تقوم بمهام التسويق والتجارة في الإنتاج الزراعي، ومستلزمات الإنتاج وفق نظام السوق.

كما أن السياسات السعرية والتسويقية عرفت تطورا ملحوظا تجاوبا والأهداف العامة للدولة، فلقد أُدخلت عدة تعديلات على الأهداف التي أوكلت للقطاع الزراعي تحقيقها

في بداية السبعينيات وبدء من المخطط الرباعي الأول، لتساير الأهداف العامة للمخطط، كما أن الدولة اعتمدت على تقديم الإعانات والدعم لمختلف الدواوين العمومية المكلفة بتسويق المنتجات الزراعية (الديوان الوطني لتسويق الحبوب، الديوان الوطني للتجارة....الخ) مع فرض رقابة صارمة على أسعار التجزئة، فكان لابد من التمييز بين الحبوب، البقوليات والخضر والفواكه، ففي ظل نظام الأسعار الثابتة المدرجة في إطار المخطط الرباعي الأول فالنفقة المشتركة بين هذه المنتجات هو تحديد أسعارها بمرسوم ابتداء من الحملة الزراعية (1970 – 1971).

- **الحبوب:** بقيت مدعمة بشكل مستمر لأنها تشكل القاعدة الأساسية للمستهلك الجزائري، أما تسويقها فمن اختصاص الديوان الوطني الجهوي للحبوب مع بعض التعديلات الطفيفة مع بداية كل عملية فلاحية وهذا ابتداء من 1970.

- **البقوليات:** شهدت هذه السلع أسعارا ثابتة لفترة زمنية طويلة، والبعض منها اتجه نحو الانخفاض خاصة في القطاع العمومي.

- **الخضر والفواكه:** شهدت تغيرا على مدى مرحلتين قبل 1970 فإن الأسعار عند الإنتاج تخضع لعاملي العرض والطلب سواء بالنسبة للسلع المسوقة من طرف الهيئات العمومية أو الوسطاء الخواص.

بعد سنة 1970 أصبحت الأسعار عند الإنتاج تحدد بمرسوم معين أثناء الحملة الفلاحية وعلى اعتبار هذه السياسة سطرت في المخطط الرباعي الأول الهيكل التنظيمي لسياسة الأسعار.

الجدول رقم (III-04): الهيكل التنظيمي لسياسة الأسعار الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول

نوعية المنتجات	مستوى الأسعار والسياسة المنتهجة	نوعية التثبيت
السلع الزراعية التي تخضع للتغيرات الموسمية خضر وفواكه	أسعار محددة ومضمونة للمنتجين العلاقة الزراعية تجارية تحسب على أساس تكلفة الإنتاج	أسعار تعاقدية غير تفاوضية
المنتجات الاستهلاكية من الدرجة الأولى	أسعار ثابتة	أسعار تعاقدية غير تفاوضية
السلع الزراعية تكاليف إنتاجه تتغير ببطء	أسعار خاصة تكاليف الإنتاج مرتفعة ولكن يجب	أسعار ثابتة تفاوضية

والموجهة للصناعة (قطن، تبغ)	تشجيع الإنتاج	
الطماطم الصناعية في المناطق الجافة	تكاليف الإنتاج مرتفعة	أسعار محددة

المصدر: التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (ص 152 – 153)

من الجدول أعلاه، يتضح بأن الهيكل التنظيمي لسياسة الأسعار الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول والذي امتد إلى سنة 1982، استعملت الدولة من خلاله أربعة أشكال من أنظمة الأسعار:

- **الأسعار الثابتة أو المحدد مركزيا:** ويقصد بذلك، تثبيت أسعار المنتجات الزراعية (الخضر والفواكه)، والمنتجات الاستهلاكية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع مثل الفرينة، السميد، السكر، الحليب، الزيت...الخ، لضمان القدرة الشرائية للمواطنين[1]، ولتثبت أسعار هذه المنتجات لجأت الدولة إلى دعم المؤسسات المنتجة لتلك المواد أو المستوردة لها بواسطة الخزينة العامة عن طريق المقاصة[2].
- **الأسعار الخاصة:** تسمى أيضا بالأسعار المدعمة وهي أسعار مستقلة عن سعر التكلفة (Prix de revient)، هذه الأسعار تتعلق بمستلزمات ومواد تعد ضرورية لتطوير القطاع الفلاحي كالأسمدة، العتاد، وأغذية الأنعام والدواجن.
- **الأسعار المستقرة:** هذه الأسعار ثابتة حسب توجيهات مخطط التنمية محددة بغلاف مالي لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وتتعلق هده الأسعار أساسا بالمدخلات كالمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لإنجاز تلك المشاريع المبرمجة، وهذا تجنبا لتأثيرات تقلبات الأسعار العالمية، والعمل على استقرار تلك المواد، ومن أمثلتها الإسمنت والحديد والصلب.
- **الأسعار المراقبة:** تمس هذه الأسعار في الأساس المنتجات الأخرى التي لم تشملها أنظمة الأسعار الثلاثة المذكورة سابقا[3]، والهدف منها هو منع التجاوزات في الأسعار والتحديد الفوضوي والحر للهوامش، ويشمل هذا النظام على كل المنتجات التي لا

---

[1]- Chaib BAGHDAD, La politique des prix agricole entre l'approche théorique et empirique (CAS DE L'ALGERIE), THESE DE DOCTORAT D'ETAT EN SCIENCES ECONOMIQUE, UNIV-TLEMCEN, 2002/2003, P 123.

[2]- مهيدي دوادي، معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1990، ص 99.

[3] - Chaib BAGHDAD, Opcit, P 138.

تدخل ضمن قائمة المنتجات الإستراتيجية أو ذات الاستهلاك الواسع كمادة اللحوم الحمراء مثلا من ناحية تحديد سعرها ضمن هذا النظام.

ويمكن أن يأخذ نظام الأسعار هذا أحد الأشكال التالية:

- شكل التعريفة ولجأ إليه في حالة تحديد الأسعار بقرار وزاري.
- شكل السقف أو السعر الأقصى.
- شكل الموافقة أو المصادقة.
- تحديد الهوامش سواء بالقيمة المطلقة أو القيمة النسبية حيث تكلفة المنتجات النهائية.

2) السياسة السعرية والتسويقية في المجال الزراعي خلال الفترة 1974 - 1980

بالإضافة إلى ما سبق، تم إلحاق تعديلات في السياسة السعرية ابتداء من الموسم الفلاحي 1974/1973، تهدف لرفع جزء من أعباء التكلفة عن المنتجين الزراعيين، ولمعالجة مشكلة ارتفاع الأسعار لجأت الدولة إلى محاولة التخفيف من عبء الزيادة العامة لأسعار المدخلات عن طريق تدعيمها خدمة للفلاحين وحماية لسعر الإنتاج ومن ثم سعر الاستهلاك لكي تحقق الأهداف العامة لسياستها السعرية السابق إعلانها؛ وعلى إثر ذلك صدرت مراسيم خاصة بتجميد أسعار أغلب المدخلات الزراعية عند مستوى أسعار عام 1974 ونذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:-

- المرسوم رقم 87-74 الصادر في 25 أبريل 1974 والخاص بتحديد سعر بيع الأدوات الزراعية على أساس مستوى أسعار عام 1974، والتي ظلت كذلك حتى بداية الثمانينات، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-07): تطور أسعار الأدوات الزراعية بالدينار في الجزائر خلال الفترة 1974- 1977

السنوات / البيـــان	1974	1975	1977
جرار بعجلات (65 حصان)	27936	30309	30309
جرار بسلسلة (70-80 حصان)	43818	51268	51268
حاصدة دراسة آلية	60446	65684	65684

لاقطة بالضغط	10039	10913	10913
محراث بسيط ذو 3 أسنان	2251	2449	2449
محراث شحب ذو 10 أسطوانات	3511	3953	3953

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- المرسوم 77-74 الصادر في 25 أبريل 1974 والخاص بتحديد أسعار الأسمدة الرئيسية وتجميد أسعارها على أساس أسعار 1974، والتي ظلت كذلك حتى بداية الثمانينات، ويلاحظ أن مقدار الدعم الذي تتحمله الدولة (مقارنة بأسعار الاستيراد) في عام 1975 قد بلغ نحو 74,20 دج في كل طن من سماد نترات الأمونيا، بينما بلغ مقدار هذا الدعم بالنسبة للطن من الفوسفات الثلاثي نحو 55,60 دج في نفس السنة.
- المرسوم رقم 47-75 الصادر في 27 فبراير 1975 والخاص بتحديد أسعار المبيدات والتي ظلت ثابتة على أساس أسعار 1975 حتى بداية الثمانينات، ويلاحظ أن الرقم القياسي للمبيدات الحشرية قد ارتفع من 100 في عام 1973 إلى نحو 113,7 في عام 1975 ثم حافظ على مستواه حتى عام 1977؛ وكذلك الأمر بالنسبة للمبيدات الفطرية، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعارها 130 في عام 1975 ثم استمر على نفس المستوى حتى عام 1977. أما بالنسبة لمبيدات الحشائش فقد انخفض الرقم القياسي لأسعارها من 100 في عام 1973 إلى 80 في عام 1975 ثم حافظ على نفس المستوى في العامين 1976 و 1977، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (III-08): تطور الرقم القياسي لأسعار المبيدات في الجزائر خلال الفترة 1977-1973

السنوات / نوع المبيد	1974	1975	1976	1977
مبيدات حشرية	100	113,7	113,7	113,7
مبيدات فطرية	100	130	130	130
مبيدات أعشاب	100	80	80	80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وتم وهذا بناء على مطالب الفلاحين في مؤتمرهم الأول للتسيير الذاتي ثم إدخال بعض التعديلات على سياسة التسويق، خاصة من جهة علاقة منظمات التسويق بالمنتج♦.

كما تم في ذات السياق تنظيم علاقة بين التعاونيات الزراعية والدواوين، ضمن اتخاذ شبكة تسويق الخضر والفواكه بموجب المرسوم 89/74 الصادر في 1974/10/01والتي يمكن توضيحها أكثر من خلال الشكل رقم (III-04) على النحو التالي:

الشكل رقم (III-04): دورة تسويق الفواكه والخضر في الجمهورية الجزائرية

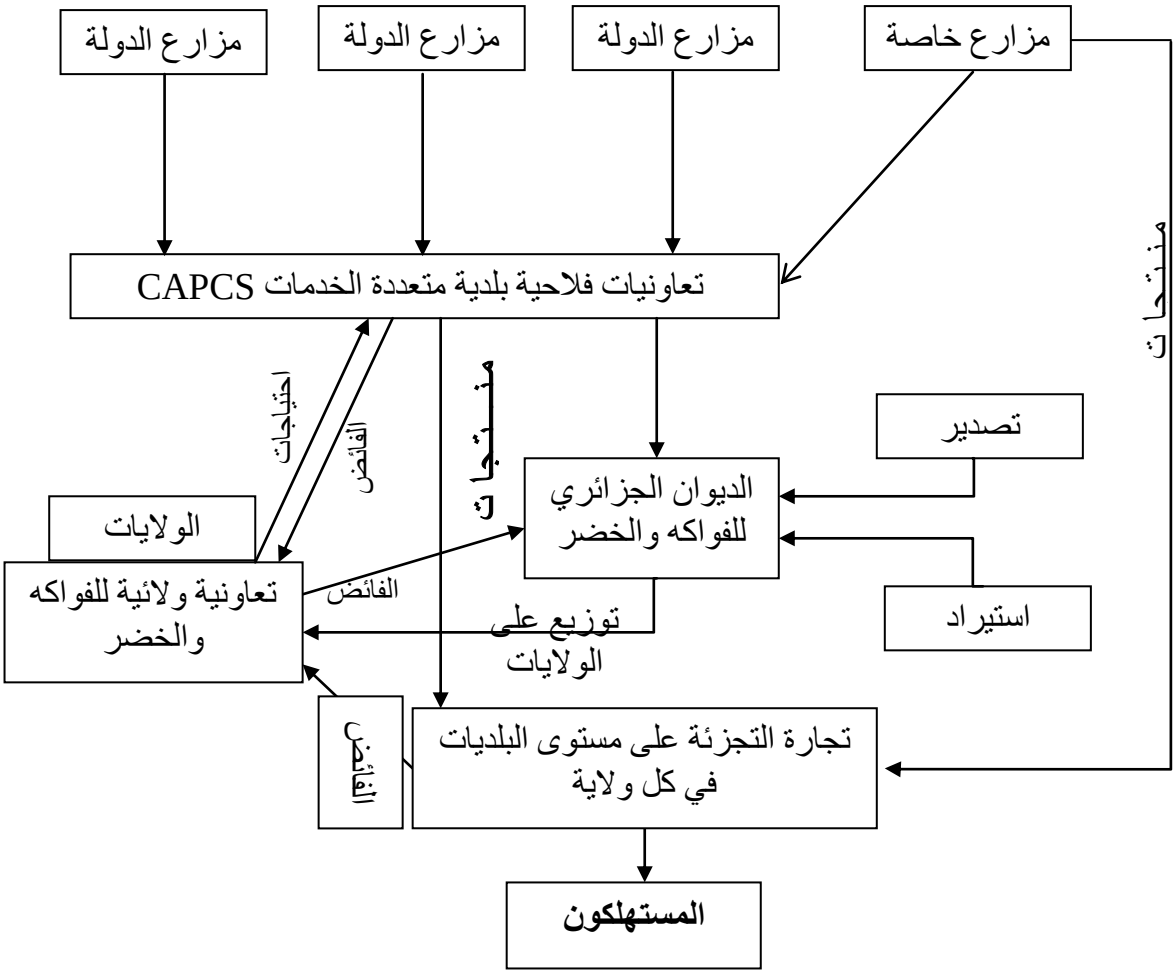

المصدر: السياسة الزراعية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزء الخامس، الخرطوم، نوفمبر 1983، ص 115.

♦- الملاحظ أن هذه الفترة تميزت باتساع نفوذ وسيطرة الدولة واحتكارها لسوق الجملة للمنتجات الزراعية مع زيادة المراقبة على الأسعار وإجراء تعديل عليها من حين لآخر.
والملاحظ خلال هذه الفترة أيضا أن بعض المدخلات الزراعية الأخرى لم تخضع لتجميد الأسعار، ومثال ذلك أدوات النقل والتجهيزات الخاصة بالري...الخ. الأمر الذي أدى إلى تحميل تكلفة الإنتاج بشطر من التضخم المستورد.

الملاحظ في هذه الفترة أيضا ازدياد التدخل الحكومي في رسم السياسة السعرية الزراعية مقارنة بالسابق، وهذا اعتبارا من سنة 1973 ليشمل تحديد أسعار المدخلات الزراعية (تكاليف الإنتاج) بهدف حماية المنتج من آثار زيادة التكلفة التي كان يتحملها، الأمر الذي كان يؤثر بدوره في زيادة أسعار المزرعة (المخرجات الزراعية) وبالتالي أسعار البيع للمستهلك، لتظهر السياسة السعرية بمظهر السياسة السعرية المتكاملة.

ومما زاد ضرورة تدخل الدولة لتحديد أسعار المدخلات الإنتاجية، هو أن الجزائر اعتمدت بشكل واضح على الخارج لسد حاجيتها من المستلزمات الإنتاجية، حيث ارتفعت الواردات الزراعية (منتجات محصولية، تجهيزات، مستلزمات إنتاج) ابتداء من 1970، ولقد استمرت أسعار الواردات الزراعية في الارتفاع مع بداية ارتفاع أسعار النفط، على إثرها ارتفع الرقم القياسي لإجمالي السلع المستوردة من 79,7 في عام 1973 ليصل إلى 137,5 في عام 1978، وعلى هذا الأساس أصبح التدخل الحكومي أمرا منطقيا[1]. حيث أن أغلب التجهيزات كانت تستورد خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973، وبلغت نسبة الاستيراد المقدر من الجرارات 70 % من الحاجة المقدرة للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، بالإضافة إلى الجرارات كانت أدوات الحصاد خلال المخطط المذكور تستورد من الخارج، حيث لم يكن التصنيع المحلي للآلات الزراعية في سيدي بلعباس قد دخل مرحلة الإنتاج خلال تلك الفترة. وكان القطاع الزراعي يعتمد على الخارج أيضا فيما يتعلق بإجمالي تقاوي المحاصيل الصناعية وغالبية تقاوي الأعلاف خلال فترة المخطط الرباعي الثاني، حيث كان يتم استيراد 83 % من جملة تقاوي البطاطس خلال الفترة المذكورة، بالإضافة إلى بعض المدخلات الزراعية الأخرى مثل الأسمدة والتي لم يستطع الإنتاج المحلي بالرغم من تزايده من تغطية الاستهلاك المحلي، حيث ارتفعت من 77 ألف طن عام 1970-1971 إلى 376 ألف طن في عام 1974/1973، نفس الشيء شهده الإنتاج الحيواني فأن بعض مستلزماته تعتمد أيضا على الخارج، حيث تم استيراد ما يزيد عن عشرين ألف بقرة، أي أن نسبة الاستيراد للعدد الإجمالي المستهدف بلغت في المخططين المذكورين وفقا لترتيبهما نحو 67 %، ونحو 53 %، ويضاف إلى ذلك تزايد الكميات

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية الجزء الخامس، الجزائر، 1983، ص 120.

المستوردة من علف الحيوان، وغبرة الحليب، ويستثنى من ذلك استيراد بعض الشتلات الفاكهية ذات الصفات المطلوبة وبعض تقاوي الحبوب ذات الإنتاجية العالمية[1].

إن المبررات الاقتصادية والاجتماعية التي وقفت وراء التدخل التدريجي لخفض تكاليف الإنتاج، والتي بدأت بتجميد سعر وحدة قوة العمل ثم التأثير على أسعار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى، أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر بسبب زيادة أسعار النفط والاهتمام بالقطاع الصناعي وقطاعات البنية الأساسية كالبناء وغيرها، وما نتج عن ذلك من ارتفاع في أسعار السلع وارتفاع في مستويات الأجور خارج الزراعة، مما ترتب عليه زيادة النزوح من الريف نحو المدن، ما جعل الدولة تعيد النظر في الأسعار ومستوى الأجور الزراعية، فبالنسبة للأجور تقرر رفع التجميد المفروض عليها، وبهذا ارتفع الأجر الزراعي اليومي من 7,5 دج في عام 1970 إلى نحو 12,3 دح في عام 1974، ليصل إلى 28 دينار في عام 1979.

الملاحظ أنه في ظل غياب نظام فعالا للتسيير، لم تكن الأسعار تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج والقيمة الحقيقية لمدخلات الإنتاج، مما انعكس على مصداقية الوضعية المالية للقطاع الفلاحي بالسلب، بسبب اعتماده بشكل كبير على المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة، وفي حالة نقص أو غياب الدعم والإعانات من قبل الدولة يتم اللجوء إلى السحب على المكشوف[2].

مرحلة التحرير التدريجي للأسعار في القطاع الزراعي 1981 - 1990

تميزت هذه المرحلة بوجود مرحلتين هامتين تمثلتا في فترة ما قبل الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وفترة ما بعد الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

أ) تمثلت أهداف السياسات السعرية والتسوقية في فترة ما قبل الاتجاه نحو اقتصاد السوق فيما يلي:-

- سيطرت الدولة على غالبية الأراضي الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة، حيث بقي قطاع الدولة يسيطر على أكثر من 50 % من الأراضي الزراعية، وبالتالي على أكثر

[1]- نفس المرجع، ص ص 120-121.
[2]- نادية بولحبال، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 223.

من 60 % من الإنتاج الزراعي؛ لتحقيق إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء وتخفيض التكاليف.

- قيام الدولة بالشراء بالأسعار المناسبة والبيع بأسعار مخفضة عن طريق تقليل هامش التسويق، وبالتالي مساهمتها في الحد من ارتفاع الأسعار.
- توفير الدعم لبعض السلع الأساسية مثل الدقيق والخبز والزيت والدهون والحليب والبيض والسكر والقهوة والشاي (السلع التموينية).
- التوسع في إدخال قدر متزايد من المنتجات الزراعية تحت نظام التسعير الجبري على كافة المستويات للحد من إمكانية ارتفاع أسعارها.
- تأمين إمداد المزارعين بحاجاتهم من مستلزمات الإنتاج بانتظام وبأسعار مستقرة وتوفير التسويق لمنتجاتهم بأسعار مجزية.
- ضمان تغطية تكاليف إنتاج السلع الزراعية وهامش ربح يكفي لتحقيق دخول مناسبة للمزارعين تحفيزاً لهم على زيادة الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تخفيض تكاليف التسويق وتقديم الدعم اللازم وتحديد هامش الربح الذي يحصل عليه العاملين في السوق.

ب) تمثلت أهداف السياسات السعرية والتسوقية في فترة ما بعد الاتجاه نحو اقتصاد السوق فيما يلي:-

- استمرار المؤسسات العمومية الكبرى التي هي تابعة للدولة في القيام بتسويق المواد الغذائية الأساسية وتشمل الحبوب والسكر والحليب والزيت، وهذه المؤسسات تختص بتجميع هذه المواد وتخزينها وتسويقها واستيراد ما يغطي حاجة السوق منها وفق البرامج والخطط التي تعتمدها الدولة.
- إلغاء القيود الكمية على الاستيراد للمواد الزراعية غير المذكورة أعلاه، وتكيف سياسة التسويق مع التحولات الجديدة، بإلغاء احتكارات القطاع العام، حيث أصبح تسويق وتحديد أسعار المنتجات الزراعية يتم وفق المنافسة في ظل اعتمد آليات السوق على الرغم من قلة العرض وظهور أسواق موازية.

- تم تحويل التعاونيات المتعاملة في مستلزمات الإنتاج الزراعي للقطاع الخاص، وتم تحرير أسعار معظم المستلزمات الزراعية وألغيت الاحتكارات المتعلقة بتوريد المستلزمات الزراعية.
- شهدت سياسة الأسعار للمواد الإستراتيجية لبعض المنتجات كالحبوب والبقول الجافة والحليب والبطاطس والطماطم المصنعة استمرار في تطبيق نظام الحد الأدنى للأسعار، وذلك بغرض تحفيز الإنتاج، خاصة في الفترة التي عرفت فيها أسعار المدخلات ارتفاعا بحوالي 300 % (1985- 1993).

والجدير بالذكر أن سياسة الأسعار المطبقة من قبل الدولة تعتبر وسيلة هامة لتحفيز الإنتاج وتنظيم الاستهلاك واستخدام الموارد، وفي هذا المجال تم تنفيذ الإجراءات التي نص عليه القانون رقم 89-12 المؤرخ في 1989/07/05 والذي دخل حيز التطبيق في شهر أوت من نفس السنة؛ حيث ارتبط هذا القانون بشروط تكوين أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة المنظمة لعمليات السوق وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار، والذي نص فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل ووسائل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها*، وتم تجسيد هذه السياسة في نظامين:

أ) نظام الأسعار الإدارية (المقننة): أخذ ثلاثة أنماط:

- **الأسعار المضمونة:** هذه الأسعار تم تثبيتها من طرف المنتجون والدولة لتحفيز الإنتاج وإحلال الواردات[1].
- **الأسعار المسقفة:** هذه الأسعار تم تثبيتها لحماية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتحديد أسعار بعض المنتجات (مثل الخبز، الحليب، الدقيق، الزيت...الخ)[2]؛ لتجنب الاضطرابات السعرية.

ب) نظام الأسعار المعلنة: في هذا النظام تكون المؤسسة مجبرة على التصريح بالأسعار المناسبة التي تضعها للمنتجات، حتى تتأكد الهيئات المختصة

*- لكن دعم الدولة للقطاع تواصل في ظل هذا القانون من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 07 سلع مصنفة إستراتيجية بالنظر إلى أهميتها في الحصة الغذائية و/ أو درجة تبعية البلد للخارج في التمويل بها، غير أن دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن طريق صندوق التعويض.

[1] - ChaibBAGHDAD, Opcit, P 126.
[2] - Ibid, P 126.

بالمراقبة منها، ويسهل عليها متابعتها قصد ضبطها أو إدخال بعض التعديلات عليها بما يتماشى والأهداف المسطرة.

أما فيما يتعلق بدعم الأسعار الفلاحية فقد نص القانون رقم 12/89 على دعم بعض السلع والمواد الفلاحية عن طريق صندوق التعويض الممول من حصيلة الرسوم عند الاستيراد وعند الإنتاج الوطني، سواء تعلق الأمر بدعم الإنتاج، أو دعم أسعار المنتجات الفلاحية أو دعم الاستهلاك[1].

لكن الواقع أظهر فيما بعد أن تطبيق آلية دعم الأسعار عند الإنتاج تميز بغموض أصبح من الصعب معه تقدير الدعم الحقيقي.

الفرع الثالث: السياسة الزراعية في عقد التسعينيات

شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة؛ منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي، يتمثل الخارجي في بروز القطبية الأحادية ممثلة في النظام الليبرالي (بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة (نظرا إلى انخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الاحتياطات الاستيرادية)، بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل بارز يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، أما الداخلي فيتمثل في الوضع الأمني غير المستقر، وانعكاس ذلك سلبيا على العالم الريفي بوجه الخصوص، وكذا تفاقم إشكالية الاختلالات ما بين زيادة الطلب على السلع والمنتجات الزراعية، وتقليص العرض منها، إضافة إلى ما ميز عقد التسعينيات من تقلبات في أسواق النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل. انعكس كل ذلك على السياسات الزراعية عندئذ، التي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، وتزامن هذا مع تراجع الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإعطاء الدور الأكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق [2]دوره في شتى

[1]- عبد الرزاق بوعزيز، ص 28.

[2]

مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها خصخصة الكثير من نشاطات القطاع الزراعي[1].

1) برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

أولت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، بالرغم من وجود مرحلة انتقالية اقتصادية ووضع سياسي غير مستقر[2]، وقد كان مضمون برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي في القطاع الزراعي يتمثل في التالي[3]:

- خصخصة القطاع العام وتوزيع الأراضي الزراعية التابعة للدولة؛ أي إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- إعادة الأراضي التي تم تأمينها أثناء الثورة الزراعية إلى ملكها الأصليين
- إنشاء غرف فلاحية ولائية لتكون همزة وصل بين المزارعين والدولة في إطار التشاور في أسس وأساليب تنفيذ أهداف القطاع الزراعي.
- إنشاء تعاونيات زراعية مسؤولة عن توفير مستلزمات الإنتاج للفلاحين.
- إنشاء جمعيات زراعية تمثل الفلاحين وتدافع عن حقوقهم كما تساهم في إبداء الرأي حول تنفيذ السياسات التي تهم القطاع الزراعي وقد تم إنشاء أكثر من 4350 جمعية لمختلف الأغراض منها (179 جمعية تمثل تخصصات الإنتاج النباتي و 174 جمعية تخص الإنتاج الحيواني).
- التحرير الكامل لأسعار المنتجات الزراعية ما عدا الحبوب والبقوليات وبعض المحاصيل الإستراتيجية؛ لأن أسعارها المحددة أعلى من الأسعار العالمية بغرض تشجيع إنتاجها.
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم عن جميع المستلزمات باستثناء البذور المحسنة والتي ظلت تتمتع بنسبة قليلة من الدعم يقدر بـحوالي 10 – 20%.

---

[1]- فوزية غربي، مرجع لسابق، ص ص 136-137.
[2]- فوزية غربي، نفس المرجع، ص 137.
[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

- إلغاء احتكار الحكومة لتجارة الجملة والتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية ما عدا السلع الإستراتيجية والتي حددها القانون آنذاك.

هذا ويلخص الجدول أدناه بعض أهم ما جاء من مصفوفة السياسات التي تضمنتها وثيقة برنامج الإصلاح الهيكلي الجزائري.

الجدول رقم (III-09): مصفوفة السياسات برنامج الإصلاح الهيكلي في قطاع الزراعية الجزائري

الأهداف متوسطة وطويلة الأجل	مجالات التدخل	الخطوات التي نفذت
1- تحويل التركيب الهيكلي الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الاستثمار وتحديث الإنتاج وزيادته	أ) تحويل نظام الحيازة من خلال إنشاء وحدات زراعية خاصة لتحل محل مزارع الدولة ب) القضاء على الدعم الحكومي لمزارع الدولة.	أ-1 استصدار القانون الخاص بتقسيم 3400 مزرعة تابعة للدولة لـ 21 ألف مزرعة خاصة وإعطاء المزارعين الجدد حق استغلال الأرض لمدى زمني طويل أ-2 تقييم أصول مزارع الدولة (المباني والآليات والمعدات الزراعية) وبيعها بالتقسيط للمزاعين الجدد. ب- إلغاء الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين.
2- تحسين حالة توفر مدخلات الإنتاج الزراعي وتحسين فرص حصول المزارعين عليها.	تحرير وتحسين نظام تسويق مدخلات الإنتاج بما في ذلك الانسحاب المتزايد للحكومة من محال تسويق المدخلات	• تحويل التعاونيات الحكومية إلى تعاونيات شعبية يمتلكها ويديرها المزارعون • تخفيف القيود المفروضة على نظام توزيع المدخلات الزراعية وإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص.
3- إدخال سياسة سعرية تعكس التكاليف الاقتصادية للمنتجات والمدخلات الزراعية	إدخال نظام التسعير الزراعي يتسم بالرشاد الاقتصادي	• زيادة أسعار مدخلات الإنتاج لتعكس تكلفة إنتاجها وتوزيعها. • مضاعفة فئات مياه الري في المشاريع المروية ذات الحجم الكبير وزيادتها لتغطي تكلفة التشغيل والصيانة

المصدر: البنك الدولي (1990)، نقلا عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج التعديلات الاقتصادية الهيكلية في الزراعة العربية: التجربة وآفاق التصحيح، الخرطوم، ديسمبر، 1992، ص133.

من الجدول أعلاه، يتضح أن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي كان بهدف تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي؛ أي ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية.

ولعل إحدى أهم النقاط الأساسية لهذا البرنامج، ما تضمنه من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات

الزراعية، فأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف دج إلى 260 ألف عام 1991[1].

كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي *حول التصحيح الهيكلي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى[2]:

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسات السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.
- تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة.

ويمكن تحديد أهم الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في النصف الثاني من هذه المرحلة باختصار وفق الجدول الزمني التالي:

الجدول رقم (III-10): أهم الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في النصف الثاني من التسعينات

الإجـــــــــــــــــــــــــــــراءات	الفترة
- الحد من دعم أسعار القمح	1996
- الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبئ الضريبة	1995
- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان	1995
- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي	1995

[1]- فوزية غربي، المرجع السابق، ص 139.
[2]- غردي محمد، ص 128.

- تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية	1997

المصدر: محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي؛ بتصرف عن: مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، 2008، ص 141.

هذا ويعتبر برنامج الحكومة لسنة 1997، برنامجا هاما في التحولات التي مست القطاع لاحقا، ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي[1]:

أ) تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي، وهذا بتسوية العقار الفلاحي، وتثمين أراضي المراعي، والمحافظة عليها وذلك بتصحيح كثرة النصوص المنظمة لها من أجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق، بالإضافة إلى تثمين وتوسيع الأملاك العقارية ووضع قانون لتحديد المساحات المخصصة للاستثمار وضبط عمليات الاستصلاح المنتظر آنذاك؛ بالإضافة إلى تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص.

ب) توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية وتنشيطها، والتي كانت مرهونة برفع العديد من الضغوطات وهذا عن طريق:-

- استخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية والفلاحية الاقتصادية المحلية، نظرا للطابع المتقلب للفلاحة.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتطويره، وذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون الفلاحي مع تطوير آليات ضمان قروض البيع الإيجاري لدعم الاستثمار الفلاحي بما في ذلك الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية ذات الأولوية من الحبوب ومنتجات الألبان.
- حماية مداخيل الفلاحين وذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية واستقرار الأسعار لصالح المنتجين والمستهلكين.
- تحسين الخدمات الفلاحية عن طريق الاستثمار والتحكم في قدرات التدخل لمصالح الرقابة والبيطرة، التحكم في التموين بالبذور والأسمدة، تطوير قدرات التخزين عن

[1]- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر، 2008، ص ص 144-141.

طريق ترشيد استعمال الهياكل القاعدية، تحسين أدوات تقويم معطيات القطاع الفلاحي من أجل التكييف والإبداع.

- العمل على التنمية المستدامة للفلاحة، وذلك عن طريق تثمين الموارد والحفاظ على الأوساط الطبيعية.

2) انعكاسات برنامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي على السياسات الزراعية:

للتعرف على انعكاسات برنامج التعديلات الهيكلية الزراعية على القطاع الزراعي، فإنه يمكن استخدام بعض المؤشرات الكمية والتي يمكن الاعتماد عليها؛ من تلك المؤشرات:

- التغير في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل النمو في القطاع الزراعي.
- تطور القوى العاملة و القوى العاملة الزراعية.
- التغير في قيمة الصادرات و الواردات الزراعية.

هذه المؤشرات نوضحها في الجداول التالية:

الجدول رقم (III-11): تطور مؤشرات تنمية القطاع الزراعي

مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	1990	1995	1998
الناتج المحلي الإجمالي P.I.B	554.388	2.002.638	2.781.600
مؤشر الإنتاج الزراعي (1986-1995=100)	90.6	110.9	126.5
معدل نمو الإنتاج الزراعي	7.55 -	15.4	27.46
القيمة المضافة الإجمالية	429.306	1.566.580	2.181.200
القيمة المضافة الزراعية	62.725	196.559	309.400
نسبة القيمة المضافة الزراعية على القيمة المضافة الإجمالية %	14.61	12.55	14.18
نسبة القيمة المضافة الزراعية على (P.I.B) %	11.31	9.82	11.12

Source : Ministère de L'agriculture, L'agriculture par chiffres, 2000, p 5.

الجدول رقم (III-12): العمالة الإجمالية والزراعية

الوحدة: ألف نسمة

السنوات / المؤشرات	1990	1995	1998	2001
العدد الإجمالي للسكان	25022	28060	29272	30841
القوة العاملة	4095	5154	5815	10857
العمالة الزراعية	970	1048	1200	2613
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الإجمالية	23.68	20.33	20.63	24.1

Source : Ministère de L'agriculture, L'agriculture par chiffres, 2000, p 6.

جدول رقم (III-13): تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي

الوحدة: 1000 دولار

السنوات / الإنتاج	1990	1995	1999	متوسط (90-99)
الصادرات	**11.266.078**	**9.065.500**	**12.433.836**	**11.200.340**
الواردات	**9.651.758**	**10.400.269**	**9.168.770**	**9.098.391**

Source : Ministère de L'agriculture, L'agriculture par chiffres, 2000, p 15.

الملاحظ من نتائج الجداول أعلاه؛ إلى عدم حدوث أي تحسن ملحوظ في المؤشرات المبينة، ما يعني أن النتيجة المترتبة على سياسة التكيف أو التعديل الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي، ورفع أسعار المنتجات الزراعية، إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية. وتجنبا لذلك، توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه[1] كما سيأتي لاحقا.

أ- انعكاسات التعديل الهيكلي على تحرير أسعار السلع الزراعية:

إن التحول من نظام التسعير للمنتجات والسلع الزراعية والمستلزمات عن طريق الأجهزة المركزية للدولة إلى تحرير أسعار السلع الزراعية يتم عن طريق نظام السوق الذي يعتمد على قوى العرض و الطلب، و بالتالي تصبح الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات و الموارد في ظل انسحاب الدولة من نظام السوق عن طريق تقديمها للدعم أو سياسات مالية انتقائية و ترشيد القرارات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 141.

ب- انعكاسات التعديل الهيكلي على تسويق السلع الزراعية:

يترتب على تحرير التسويق الزراعي عدم إلزام المنتجين بيع محاصيلهم لجهة معينة، وإنما وفقا للأسعار الأعلى، وسيكون من انعكاسات هذا التحرير تقلبات كبيرة في الأسعار، إذ تصبح المنافسة والكفاءة هي السر في النجاحات التي يمكن تحقيقها في الاقتصاد تحت نظام السوق و كسر الاحتكارات لصالح المنافسة، إلا أنه يجب الاهتمام بالنواحي التنظيمية المتعلقة بتوفير الآليات المناسبة للرقابة والمتابعة والتنظيم، وكذلك توفير البنيات الأساسية للقيام بالتسويق على الوجه الأكمل، وأيضا توفير الموارد المالية اللازمة بالعملات المحلية والحرة لتمويل الصفقات التجارية للمتعاملين في السوق وهو الجانب الذي تسجل فيه تجربة الجزائر قصورا كبيرا لحد الآن.

ج- التعديل الهيكلي و تحرير مصادر الاستثمار و التمويل الزراعي:

تضمنت السياسة الخاصة بالتكييف الهيكلي في القطاع الاستثماري و التمويل الزراعي أن يتولى الفلاحون الحصول على الاستثمارات و المدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، كما يتم تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي، و تحرير أسعار الفائدة لتعكس المعدلات الحقيقية و الأسعار السائدة في السوق، مما يؤدي إلى تعدد مصادر التمويل من قبل البنوك التجارية و الزراعية و التمويل الذاتي و المصادر الحكومية التي يجب عليها حماية الزراعة من التدهور عن طريق تقديم الدعم الذي لا تقدر عليه المصادر الأخرى.

د- انعكاسات التعديل الهيكلي و تحرير التجارة الخارجية:

أصبحت التجارة الخارجية الزراعية في ظل برامج التكيف الهيكلي جزءا من التجارة الدولية، وبالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد والتصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج وانعكس هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع، و هنا لابد من إعادة النظر في الهياكل و الأجهزة و القوانين بما يتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادي.

3) سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990 -1999

اتسمت السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة للقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وتراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار كما هو الشأن مع مزارع القطاع العمومي، وبين الدعم المباشر من

خلال أسعار عوامل الإنتاج والدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، أو تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي وتحرير أسعار مدخلاته، وفي بعض الأحيان تكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي، كما حدث ضمن إصلاح عام 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام؛ إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأراضي التي بقيت ملكا للدولة، ومنحت الفلاحين حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية.

1.3) الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 1999.

عرفت هذه الفترة إنشاء مجموعة من الصناديق العمومية تهدف هذه الصناديق لتدعيم القطاع الفلاحي، نظراً للعجز والصعوبات التي عرفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لذا تم تكليف التعاون (التعاضد) الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية، لطابعه التعاوني الذي يشترك المزارعين في تسييره، وسعة تواجده على مستوى التراب الوطني، وكذا تجربته وخبرته الممتدة عبر عشرات السنين، كما وكّل له أيضاً بموجب الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الفلاحة القيام بتسديد التعويضات والمساعدات المقدمة للفلاحين في إطار صناديق تدعيم الفلاحة المسجلة في ميزانية الدولة، أما فيما يخص العمليات المالية التي قام بها التعاون الفلاحي فسجلت في محاسبة مفصلة وتحت إشراف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (**CNMA**).

وفيما يلي عرض مفصل للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، باعتباره من أهم الصناديق المتخصصة التي شاهدتها الجزائر في تلك الفترة لدعم القطاع الفلاحي، ثم بعد ذلك عرض مختصر لمختلف الصناديق العمومية الأخرى:

أ) **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):** تم تأسيس هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990، بمرسوم 90 - 208 المؤرخ في 1990/07/14 وبدأ أعماله ومهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، وقد

خصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج[1]، يعتبر هذا الصندوق حسابا خاصا بالخزينة العمومية؛ مدعما بالمساعدات التي تقدم من ميزانية الدولة الموجهة للتمويل بواسطة مؤسسات مالية مختصة الأنشطة التي تقوم بها الدولة كتدعيم لترقية وتطوير الفلاحة، لاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي بادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتجات الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبإشراف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالتدخل في دعم الأعمال التالية:

- منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدفع المقترض نسبة فائدة تقدر بـ 8 % بدلا من23.5 %، أما 13.5 % الباقية تتحملها الدولة، أما فيما يخص القروض المتوسطة المدى (تجهيز) والقروض البعيدة المدى (استثمار) نسب الفوائد تقدر بـ 6 % و 5 % على التوالي، والفارق تتحمله الدولة.
- بالنسبة لشعبة الحليب فدعم الصندوق يمثل 6 دج للتر الواحد، أما المساعدة المالية للاستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق استثماره عن 6 بقرات حلوب تصل إلى 50 % في مشاريع حفر الآبار، وضع شبكة ري الأعلاف، شراء تجهيزات متخصصة، إنشاء مشارب أوتوماتيكية؛
- الحصول على 30 % لشراء أجهزة الحليب؛
- الحصول على 75 % لاستعمال التخصيب الاصطناعي؛
- الحصول على 40 % على المستوى الفردي و60 % على المستوى الجماعي كمساعدات لشراء تجهيز خاص لمصانع حليب صغيرة MINI LAITRIE؛
- دعم أسعار مدخلات الإنتاج الإستراتيجي وبالخصوص مادة القمح بنوعيه الصلب واللين، وهذا بدعم اقتناء الأسمدة الكيميائية ومواد مكافحة الأعشاب الضارة هذا الدعم كان موجه للمزارعين العاملين في المناطق التي تتميز بارتفاع قدراتها الإنتاجية

[1]- رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 106.

والمعنية ببرنامج تكثيف زراعة الحبوب؛ حيث تم تحديد الدعم المقدم لهذا النوع من الزراعة على النحو التالي:

- المنطقة الشماليــة: 400 دج للهكتار.
- المنطقة الجنوبية: 1.200 دج للهكتار (المساحات المسقية) بالنسبة للأسمدة الأزوتية.

- دعم أسعار مبيدات الأعشاب الضارة بـ 20 % مع مراعاة الحد الأقصى المقدر بـ 1.400 د.ج للهكتار، وبالخصوص المناطق التي ترتكز فيها عمليات تكثيف الإنتاج. ومن ناحية أخرى تم تدعيم أسعار المواد الطاقوية مثل الطاقة الكهربائية والمازوت.
- دعم أسعار الحبوب: تدعم أسعار الحبوب عن طريق احتساب الفرق بين السعر الأدنى المضمون من طرف الدولة والأسعار المرجعية عند الاستيراد لهذه المادة أي الدعم المقدم للأسعار = السعر الأدنى المضمون – السعر عند الاستيراد.

دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية والجنوبية خلال سنة 1999

المرد ودية في المنطقة الشمالية 20 قنطار في الهكتار، وفي المناطق الجنوبية 35 قنطار في الهكتار

البيان	المناطق الشمالية		المناطق الجنوبية	
	الدعم	مبلغ الدعم/ هكتار	الدعم	مبلغ الدعم/ هكتار
دعم الأسعار	680 دج قنطار	13600 دج	680 دج قنطار	23800 دج
الطاقة الكهربائية			1600 دج/للهكتار	1600 دج
المازوت	270 دج/للهكتار	270 دج	260 دج/للهكتار	260 دج
الأسمدة الازوتية	400 دج/للهكتار	400 دج	1200 دج/للهكتار	1200 دج
أدوية الاعشاب الضارة	1200 دج/للهكتار	1200 دج	1400 دج/للهكتار	1400 دج
علاوة المردودية	250 دج/للهكتار	5.000 دج	250 دج/للهكتار	8750 دج
مجموع مبلغ الدعم / هكتار		20.670 دج		37010 دج
دعم القنطار الواحد (مجموع مبلغ الدعم للهكتار / المرد ودية حسب المنطقة)		1033,5		1057,43

المصدر :رجراج محمد، أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، مرجع سابق، ص160، 161.

دعم القمح اللين في المناطق الشمالية والجنوبية خلال سنة 1999

المرد ودية في المنطقة الشمالية 25 قنطار في الهكتار وفي المناطق الجنوبية 40 قنطار في الهكتار

البيان	الدعم	مبلغ الدعم/ هكتار	الدعم	مبلغ الدعم/ هكتار
دعم الأسعار	780 دج / قنطار	19500 دج	780 دج/ قنطار	31200 دج
المازوت (Gaz Oil)	270 دج/للهكتار	270 دج	260 دج/للهكتار	260 دج
الطاقة الكهربائية			1600 دج/للهكتار	1600 دج
الأسمدة الأزوتية	400 دج/للهكتار	400 دج	1200 دج/للهكتار	1200 دج
أدوية الأعشاب الضارة	1400 دج/للهكتار	1400 دج	1200 دج/للهكتار	1200 دج
علاوة المردودية	250 دج/للهكتار	6250 دج	250 دج/للهكتار	10.000 دج
مجموع مبلغ الدعم/ الهكتار		27820 دج		**45660 دج**
دعم القنطار الواحد		**1112,80 دج/للقنطار**		**1141,50 دج/للقنطار**

المصدر: رجراج محمد، أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، مرجع سابق، ص162

ب) مختلف الصناديق العمومية الأخرى:

- **صندوق الضمان الفلاحي (FGA):** تأسس في 14 أفريل 1987 خصيصاً لكفالة المشاركين الذين يستحيل عليهم تسديد ديونهم، يهدف هذا الصندوق لضمان أو كفالة القروض قصيرة والمتوسط الأجل (ضمان الصندوق محدد بـ: 70 % من المبلغ المسدد).
- **صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA):** أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم90-66 المؤرخ في 1990/03/01، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب، ..الخ)، إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوصا منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15 دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب[1].

- **صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCCA):** تأسس في 26 ماي 1990 بموجب المرسم التنفيذي رقم 90 – 158، هدفه هو التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة

[1]- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 132.

بالمستثمرات الفلاحية جراء الكوارث الفلاحية؛ أي تشجيع تطوير التأمين ضد الأخطار الفلاحية؛ فعلى سبيل الذكر، ساهم هذا الصندوق بقسط كبير في مساعدة الفلاحين الذين كانوا ضحية الكوارث المتعددة، فقد سدد ما يقارب من 900 مليون دج في سنة 1990، و600 مليون دج في سنة 1991 للمستثمرات التي تعرضت للجفاف أو الفيضانات خلال هذين الموسمين الفلاحيين.

- **صندوق حماية الصحة النباتية (FPPS):** تأسس سنة 1993، مخصص لدعم كل النشاطات الخاصة بحماية الصحة النباتية.
- **صندوق حماية الصحة الحيوانية[1]:** تأسس بموجب المنشور التنفيذي رقم 174/95، الصادر بتاريخ 24 جوان 1995، والمخصص لدعم كل نشاطات حماية الصحة الحيوانية.

- **الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة (FNAPTA):** تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/95، الصادر بتاريخ 24 جوان 1995، يهدف لتقديم مساعدات لترقية وتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد.

- **صندوق دعم الحبوب (FAC):** يهدف إلى تدعيم عمليات انتقاء بذور الحبوب، حيث باشر أعماله انطلاقا من الحملة الفلاحية لسنة 1996/1995 على شكل عقود مبرمجة بين إدارة الإنتاج الفلاحي **(DPA)**، وإدارة الخدمات الفلاحية **(DSA)** التابعة لـ 31 ولاية.
- **صندوق ضمان (كفالة) الاستثمارات الفلاحية:** تأسس بموجب المرسوم 97 -107 المؤرخ في 05 أفريل 1997، يهدف إلى كفالة القروض ذات المدى الطويل المقدمة من قبل صناديق التعاون الفلاحي وخاصة لمشتركيه.

ضمانات أو كفالات الصندوق محددة بـ 70 % من مبلغ القروض غير مدفوعة المتبقية وتكون فقط على المبلغ الأصلي للقروض المحققة فعلاً.

---

[1]- بولحبال نادية، مرجع سابق، ص ص 239-241.

لكن بالرغم من هذا التنوع المتعدد في الصناديق إلاّ إنها هي الأخرى اصطدمت بمجموعة من العوائق والصعوبات التي كان لها أثر بالغ في تراجع قيمة المبالغ الممنوحة للقطاع الفلاحي.

3.2) المبالغ المالية العمومية المخصصة لدعم القطاع الفلاحي خلال سنة 1999.

بلغت قيمة الموارد لسنة 1999 المخصصة لدعم الزراعة عبر مختلف الصناديق القطاعية 27.487 مليار دج أي 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الوطني (533 مليار دج) و 1% من الناتج الوطني الخام لسنة 1998 توزعت كالتالي:

دعم الفروع الرئيسية:

بلغ الدعم الفلاحي للفروع الرئيسية 14.248 مليار دج؛ أي 52 % من الغلاف المالي العام من بينها الدعم الموجه للحبوب والحليب اللذان يشكلان 45 % و31 % على التوالي.

تشكل القيمة المخصصة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 60% من المبالغ متبوعة بالغابات، والمحافظة على البيئة 16 % وأخيرا توفير المياه للفلاحة واستصلاح الجنوب بـ 12 %.

دعم برامج التنمية:

إن دعم برامج التنمية المستدامة وصل إلى 13.239 مليار دج أي 48 % من الصناديق القطاعية.

الجدول رقم (III-14): توزيع المساعدات والدعم المالي العمومي للفروع الرئيسية وبرامج التنمية المستدامة عام 1999

الوحدة 10^6 دج.

البيـــــــــــــــان	المبلغ		
	القيمة	%	%
دعم الشعب الفلاحية الرئيسية	14,248	100	52
منها: شعبة الحبوب	6,393	45	
شعبة الحليب	4,412	31	
شعبة التشجير	2,190	15	
شعبة البطاطا	0,619	9	
دعم برامج التنمية المستدامة	13,239	100	48

استصلاح بامتياز Mise en valeur par la concession	8,000	60	
غابات والحفاظ على الطبيعة	2,130	16	
توفير المياه واستصلاح الجنوب	1,590	12	
استصلاح السهبية	0,838	6	
تطوير الهياكل الزراعية الريفية	0,565	4	
برامج أخرى	0,116	2	
المـــجـمـــــــوع	27,487		100

المصدر: وزارة الفلاحة، الفلاحة في الاقتصاد الوطني، ص 31، سنة 2000.

3.3) تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990 -1999

الجدول رقم (III-15): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990- 1999

السنـــــوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي	-	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
مجمع مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
دعم مراجعة الأسعار من مخصصات FNDA	1000	500	500	1240	1850	1300	1900	1200	1700	1200
دعم الاستثمار من مخصصات FNDA	420	572	350	400	400	400	1000	400	3000	600
صندوق ضمان الكوارث الفلاحية	900	600	0	600	-	2900	700	700	700	700
صندوق حماية الصحة الحيوانية	-	-	-	-	-	70	70	70	70	70
صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز									8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	2320	5237	10350	14840	14250	13670	10570	2370	20470	17570

Source : Conception et mise en œuvre d'un projet de proximité développement rural, MADR, Guide des procédures, 2003, P11.

من إحصائيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموع الدعم المخصص للقطاع عرف تذبذبا، خاصة من سنة 1994، ولكن سنة 1997 شهدت تراجعا كبيرا؛ بسبب ضعف الإنتاج الناتج عن سوء الأحوال المناخية، أما سنة 1998 فعرف الدعم المخصص للقطاع فيها ارتفاعا معتبرا لم يشهده القطاع من قبل وصل إلى حدود 20.470 مليون دج، وتزامن هذا مع بداية تطبيق برنامج التكثيف الزراعي.

الملاحظ أيضا أن كل صندوق كان موجها لتمويل ودعم الأنشطة المرتبطة به، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي حصص للحفاظ على القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار التي عرفت ارتفاعا كبيرا تزامن مع ارتفاع أسعار المواد في الأسواق العالمية، إضافة إلى انخفاض أسعار الدينار مقابل العملات الأجنبية.

أما صندوق ضمان الكوارث الفلاحية فكانت مخصصاته فكانت تستعمل كدعم وتعويض للفلاحين المؤمنين أنفسهم لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA).

أما فيما يخص صندوق حماية الصحة الحيوانية فكان الهدف منه حماية الحيوانات من الأمراض والآفات التي يتعرضون لها.

وبالرغم من سياسة الدعم والمبالغ المالية التي تم تخصيصها من قبل الدولة عبر مختلف الصناديق المذكورة أعلاه، لدعم تنمية وتطوير القطاع، غير أن هذه السياسة لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجع الكثير من مرتكزات هذه السياسة، مما دفع الحكومة بالقيام بإصلاحات جديدة تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفرع الرابع: سياسة الدعم الفلاحي في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

بعد إخفاق السياسات المتخذة لتحقيق التنمية الفلاحية، قامت الدولة الجزائرية ابتداء من عام 1999*، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2004)، حيث اندرج هذا المخطط ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، بالرغم من بقاء أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية. ولتلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد، كان لزاما توجيه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين مساهمة القطاع الفلاحي، كما تم أيضا توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في عام 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يعرف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

* - تزامن هذا مع العودة التدريجية للأمن في البلاد ومعافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي.

أيضا بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)[1]، لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضمن ما يقارب من نصف الفقراء في الجزائر، بسبب انخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي؛ لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، ولابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية[2]. كما جاء هذا المخطط لوضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق) والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي[3].

1) تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

كما يمكن اعتباره كآلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعة عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

---

[1]- مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مايو 2012، ص 03-04.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ج.ج.د.ش، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، جوان 2002 ، ص 81-82.

[3]- محمد غردي، مرجع سابق، ص 135.

كما احتوى هذا المخطط على الدعم الفلاحي باعتباره عاملا هاما ضمن تنمية وتطوير القطاع الفلاحي؛ إذ يعتبر الدعم الفلاحي كبرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يدخل في إطار الآلية المالية للمخطط والتي تقوم على أساس تقديم الدولة إعانة مالية أو قرض بدون فوائد أو تقديم تسهيلات لاقتناء العتاد الفلاحي من أجل تشجيع الفلاحين على العمل أكثر، وذلك وفق شروط ونسب منصوص عليها من طرف وزارة الفلاحة، ويكون حسب طبيعة النشاط.

كما احتوى هذا المخطط أيضا على الدعم الريفي والذي هو بمثابة إعانة مالية وتجهيزات تقدم من طرف الدولة للوسط الريفي في إطار برامج التنمية المحلية لفك العزلة عن الريف وتحسين ظروف المعيشة واستغلال هذا الفضاء وربطه بالاقتصاد الوطني في إطار التنمية الفلاحية.

2) أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

ركز هذا المخطط الوطني على محاور كبرى تهدف إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي، حيث رصدت له ميزانية قدرها 67،8 مليار دينار جزائري على مدى الفترة 1999- 2003، بالإضافة إلى مخصص مالي قيمته 26،6 مليار دينار جزائري؛ وذلك بغية تحقيق الأمن الغذائي، كما يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين الساكنة من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا ضمان تغطية حاجيات السوق بالإنتاج الوطني، وتنمية المنتوج الفلاحي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة قصد تصديرها، وحماية التشغيل الفلاحي بالزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار، وتحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين[1].

وتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول أربعة مكونات رئيسية:

[1]- المنشور الوزاري لوزارة الفلاحة رقم: 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، المتعلق بإستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وزارة الفلاحة، 2000، ص: 71-72 (غير منشور).

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (**FNRDA**)[1]؛ أي دعم تطوير الإنتاج الوطني في مختلف فروعه.

- تكييف الأنظمة الزراعية في المناطق الطبيعية والمزروعات، مع الأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

- دعم استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق حق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

- يهدف البرنامج الوطني للتشجير (PNR) لزيادة وتوسيع نسبة الغطاء النباتي من 11 % إلى 14 % في المناطق الشمالية للبلاد.

3) جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية استلزم توفير جملة من وسائل التأطير (الآليات) المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض الآخر، حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز ونجاح البرامج.

1.3) الآليات المالية

لا تعد الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، وإنما تمثل مساعدة من السلطات العمومية بغية تدعيم مجهودات التمويل الذاتي المقدم من طرف الفلاحين، لذا تم وضع آليات تمويلية خاصة لتأطير تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ حيث تم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ووضع قواعد تفصيلية لطرق الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصناديق أخرى مؤهلة؛ بحسب الأولويات في النشاطات التي تحتاج إلى دعم وحسب مدى احتياج الفلاحة لها من أجل بعث وتيرة التنمية الفعلية، مع تكييف النشاطات على حسب طبيعة المنطقة وتتراوح نسب الدعم ما بين 50 % و100 % بحسب الاختلاف في النشاطات الفلاحية المدعمة، ولذلك حدد الملحق 4 للمقرر

[1]- يهدف هذا الصندوق إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات، وحسب المناطق المتجانسة من جهة، ومن جهة أخرى بلوغ الأهداف المرجوة منه حسب الفروع.

رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 المتضمن لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وكذا كيفيات دفع الإعانات وسقف مبلغ الدعم لكل نشاط.

1.1.3) الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): تم إنشائه بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهذا بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، بهدف دعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وكذا تمويل الأنشطة ذات الأولية الاقتصادية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي ويتعلق الأمر بـــــ:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 والمحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 والمحدد لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق؛
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهته لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

كما تم فتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-067 الذي حددت فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق، ومجالات النفقات المرتبطة به كما يلي:-

أ- **إيرادات الصندوق :**يتحصل الصندوق على موارده من:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الموارد الشبه الجبائية.
- موارد التوظيف.
- هبات ووصايا.

- الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

ب- نفقات الصندوق :يستخدم الصندوق موارده في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على التنمية والثروة الحيوانية والنباتية؛
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة منها الحبوب وبذورها؛
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة على الأسعار المرجعية المحددة؛
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير، المتوسط والطويل لمن يستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)؛
- تسويق الإنتاج وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- الفلاحون والمربون المهنيون بصفة فردية أو منظمة في تعاونيات وتجمعات أو الجمعيات المهنية؛
- المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة في ميدان الخدمات الإنتاجية الفلاحية والتحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية الصناعية والغذائية؛
- التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي، وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحقق

الشكل رقم (III-05): الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

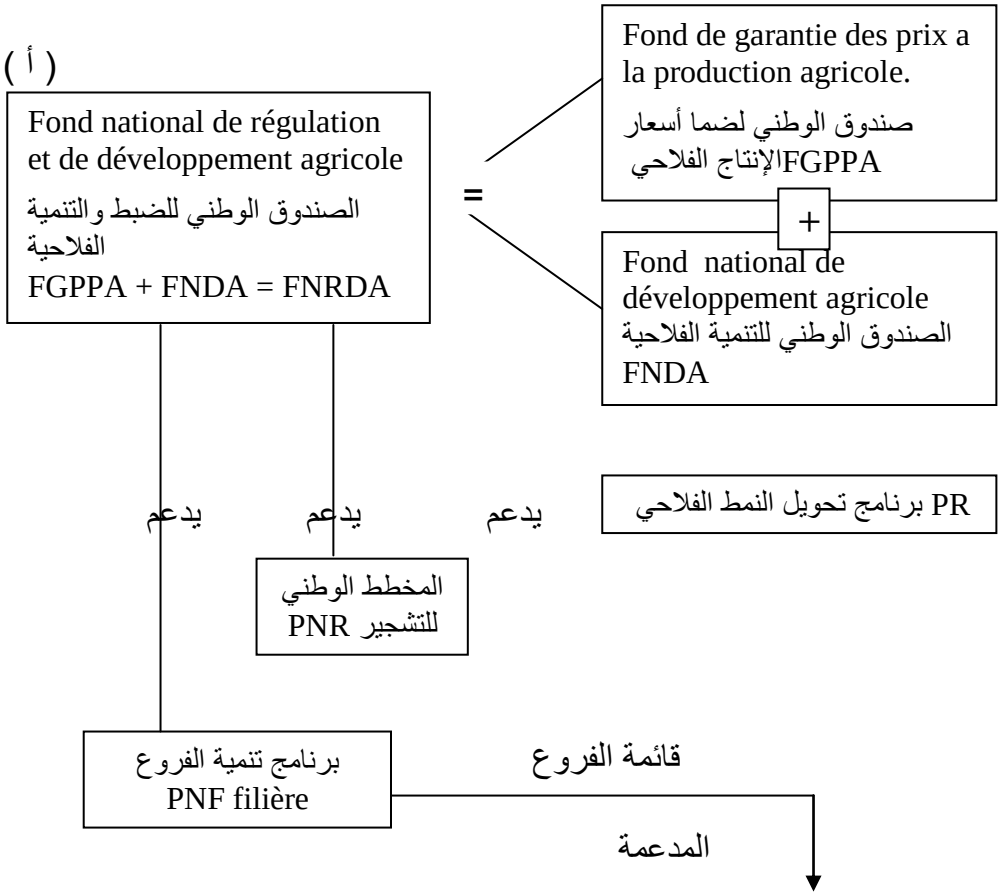

- الحليب ـ تربية النحل ـ تربية الدواجن
- تربية الأغنام والبقر، المعز والإبل والخيل، البطاطا
- الحبوب ـ زراعة الأعلاف زراعة الكروم ـ زراعة الزيتون
- زراعة الحمضيات، البذور النباتية (الشتلات) زراعة النخيل.

(ب)

Fond de promotion Zo sanitaire et de la protection phytosanitaire
صندوق لحماية الحيوانات والنباتات
FPZS

(ج)

Fond spécial de mise en valeur des terre par concession
صندوق الخاص لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

المصدر: نادية بولحبال، المرجع السابق، ص 249.

جـ) أهم النشاطات والفروع المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعم النشاطات الفلاحية التالية:

جـ-1 - تطوير الإنتاج والإنتاجية:

1 . 1 أشغال تحضير التربة.

1 . 2 أشغال تهيئة وحماية التربة.

1 . 3 اقتناء المدخلات الزراعية (البذور والشتائل والأسمدة، المواد الصحية والنباتية).

1 . 4 اقتلاع و/ أو إحياء المزارع القديمة.

1 . 5 عمليات التطعيم (التلقيم).

1 . 6 اقتناء العتاد الفلاحي.

1 . 7 المنح عند الإنتاج و / أو جمع المنتوجات الفلاحية.

1 . 8 اقتناء وسائل النقل الخاصة.

1 . 9 اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات.

1 . 10 تهيئة و / أو بناء وتجهيز الهياكل المتخصصة.

2 - تثمين المنتوجات الفلاحية:

2 . 1 إنجاز و/ أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية.

2 . 2 اقتناء عتاد على مستوى المستثمرة (الفرز، التجفيف، التخزين الأولى).

3 - تسويق - تخزين - توضيب - تصدير:

3 . 1 إنجاز هياكل التخزين (التبريد).

3 . 2 إنجاز هياكل متخصصة لجمع واستقبال المنتوجات.

3 . 3 أجهزة الفرز والتوظيب.

3 . 4 أجهزة الذبح والتقطيع.

3 . 5 اقتناء لوازم المنتوجات الزراعية.

3 . 6 الدعم عند التصدير (النقل الداخلي، مصاريف التوظيب والتخزين، المنح).

4 - تطوير الري الفلاحي:

4 . 1 تجنيد الموارد المائية: ترميم أو إنجازات جديدة (تنقيب، آبار، حواجز مائية، رصد مصادر المياه، منشآت تحويل مجاري المياه).

4 . 2 جلب الطاقة الكهربائية.

4 . 3 إحداث الهياكل الوسيطية للتخزين (أحواض التراكم).

4 . 4 أجهزة الضخ والسقي.

4 . 5 تهيئة شبكات توزيع المياه الزراعية.

5 - حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية:

5 . 1 إحداث هياكل الحفظ المتخصصة.

5 . 2 إحياء و / أو إحداث مشاتل.

5 . 3 إنجاز هياكل متخصصة لإنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة.

5 . 4 المنح عند الإنتاج.

6 - المخزون الأمني: (الإنتاج الزراعي والبذور والشتائل).

6 . 1 مصارف التسيير والتخزين.

7 - حماية مداخيل الفلاحين:

7 . 1 الإعانة المتكفل بالفوارق المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية.

7 . 2 تطوير النشاطات الفلاحية التكميلية على مستوى المستثمرات من أجل التنويع، وضمان موارد المداخيل.

8 - دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

8 . 1 المحروقات (المازوت).

8 . 2 الطاقة الكهربائية.

9 - تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية ذات المدى القصير، والمتوسط والطويل، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل المتحصل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي.

9 . 1 قروض الاستثمار.

9 . 1.1 استصلاح الأراضي.

9 . 1.1.1 صرف المياه والتطهير.

9 . 1.1.2 أعمال قلب التربة ونزع الأحجار.

9 . 1.1.3 وضع كوابر الرياح.

9 . 1.1.4 تخصيب الأرض.

9 . 1.1.5 الحواجز المائية.

9 . 1.1.6 شبكات السقي.

9 . 1.1.7 صقل أو حفر الآبار.

9 . 1.2 هياكل التخزين تحت التبريد الإيجابي للمنتوجات الفلاحية.

9 . 3.1 بناء و / أو تجديد مباني المستثمرات (مباني، تربية المواشي، مخازن، مستودعات).

9 . 4.1 اقتناء العتاد والأدوات الخفيفة.

9 . 5.1 اقتناء الآلات والأجهزة الفلاحية لتربية المواشي والري الفلاحي.

9 . 6.1 بناء و / أو تهيئة تجهيزات تحويل وتثمين المنتوجات الفلاحية.

9 . 7.1 شراء القطعان والحيوانات المنسلة.

9 . 8.1 غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية.

9 . 9.1 تصنيع الأدوات الفلاحية الخفيفة في إطار صناعة التقليدية أو المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

9 . 10.1 التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي.

9 . 11.1 تجهيزات تثمين وتحويل المنتوجات الفرعية ذات أصل نباتي وحيواني (تثمين المنتوجات الفلاحية الفرعية / أو الزراعة الغذائية).

9 . 12.1 بناء و / أو تهيئة صناعة الرزم لتوظيب المواد ذات الاستعمال الفلاحي والزراعي الغذائي.

9 . 2 - قروض الاستغلال:

9 . 1.2 المنتوجات النباتية باستثناء البطيخ الأصفر والأحمر، الفرولة، والمنتوجات البقولية الأخرى ذات الاستهلاك الضعيف.

9 . 2.2 التربة الموجهة نحو إنتاج الألبان.

9 . 3.2 تربية النحل.

9 . 4.2 تربية الأرانب.

9 . 5.2 تربية دواجن المزرعة.

9 . 6.2 إنتاج البذور والشتلات.

9 . 7.2 إنتاج الحيوانات المنسلة.

9 . 8.2 تحويل وتثمين المنتوجات الزراعية.

10 - تأطير الأشغال:

- التكوين المهني.
- الإرشاد الفلاحي.
- متابعة تنفيذ المشاريع.
- مصاريف تسيير الصندوق.

أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق في إطار النشاطات المذكورة سابقا هي:

ـ فروع الإنتاج الحيواني: إنتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، المعز، الإبل، الخيل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

ـ فروع الإنتاج النباتي: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

وفيما يلي سنتعرف على بعض النشاطات المدعمة في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا سقف المبالغ التي وصل إليها الدعم في جل الميادين الفلاحية حسب الفروع والنشاطات الخاصة بكل ميدان (ميدان السقي الفلاحي، ميدان الإنتاج النباتي، وميدان الإنتاج الحيواني) تماشيا واحتياجات كل منطقة وملائمتها وتكييفها حسب طبيعة التربة والمناخ.

أ) تنمية السقي الفلاحي

عرفت الجزائر قبل حلول الألفية الحالية نقصا في تقنيات استغلال الموارد المائية، لذا سعت الحكومة في إطار تطبيق مخطط الدعم الفلاحي كصورة من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للاهتمام بهذا المجال الحساس نظرا للأولوية التي يمثلها بالنسبة للنشاط الزراعي ككل[1].

وسنلاحظ فيما يلي، الميادين التي خصصها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالدعم الفلاحي، وكذا سقف المبالغ المحددة وفق المقرر الوزاري، وهذا من أجل تحقيق تحديث السقي الفلاحي وإدخال الطرق العلمية والتقنية في استغلال الموارد المائية المتوفرة وطنيا.

الجدول رقم (III-16): النشاطات المدعمة في مجال السقي الفلاحي

النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
-دعم تنمية السقي الفلاحي		
1- تجنيد الموارد المائية		تصريح مسبق من طرف

[1] - وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000، ص 39.

التنقيب (على الأكثر 150 متر خطي)	1.500.000	مصالح الري للولاية. **الزراعات المؤهلة للدعم:** الأشجار المثمرة، الكروم، النخيل،الزراعات الصناعية، البطاطا، الزراعة العلفية، الحبوب، الزراعة المحمية، وإنتاج البذور والشتلات.
حفر وبناء الآبار	250.000	
2- إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية		
أحواض لجمع المياه: هياكل بالإسمنت المسلح 100 م³ أشغال بالطين (رفع الركام والردم) مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم تخزين: - 1500 سم³ - 3000 سم³ - 4500 سم³	250.000 200.000 300.000 400.000	
3- أجهزة الضخ والسقي: 3-1 أجهزة الضخ ولوازمه 3-2 أجهزة السقي بالـــرش	 500.000 200.000	
* مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات على الأكثر بـ 3 مجموعات تركيبية كحد أقصى للدعم * أو رشاش حلزوني لكل قطعة أرض 5 هكتارات الحد الأقصى 3 رشاشات حلزونية للمزرعة الوحدة	200.000	**الزراعات المؤهلة المدعم:** الحبوب، البطاطا الزراعات العلفية، الزراعات الصناعية والمشاتل
4- تجهيزات السقي الممركز: 5- شبكة السقي بالتقطير لواحد هكتار	140.000	
محطة رئيسية واحدة في 5 هكتارات	60.000	الزراعات المؤهلة للدعم: الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، الزراعات الصناعة،البطاطا، النخيل، الزراعات المحميةٌ، المشاتل، حظيرة الخشب.
رصيف واحد من مرشات مصغرة.	60.000	
أو شبكة ف الحقل (قطرة بقطرة).	200.000	
6- تهيئة شبكات توزيع مياه السقي:		
إعادة الاعتبار لمصرف المياه.	250 دج/ متر خطي	
إنشاء مصاريف جديدة للمياه	600 دج/ متر خطي	
إعادة الاعتبار لشبكة السقي في الحقل	800 دج/ متر خطي	زراعة الحمضيات والنخيل.
دعم إعادة الاعتبار للفقارة وزراعة الواحات صيانة الآبار التقليدية تهيئة الشبكات □ صيانة ممرات الصرف □ صيانة ممرات الأساسية	10000 دج للإنجاز 700 دج/ متر خطي 600 دج/ متر خطي	زراعة النخيل.
صيانة الشبكة الثانوية □ التجديد	 500 دج/ متر خطي	

□ إعادة التجديد	1200 دج/ متر خطي	
7- مضخات التنقيبات	300.000	
8- مضخات الآبار	150.000	

المصدر: الملحق 4 للمقرر رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000

الملاحظ من الجدول أعلاه، شمولية برنامج التنمية الفلاحية في الكثير من ميادين السقي من أجل الاستغلال الجيد والعقلاني للموارد المائية؛ حيث استفادت أنظمة الري بمختلف أشكالها من قرابة نصف التمويل الخاص بهذه الصناديق، كما يوضحة الجدول التالي:

الجدول رقم (III-17): توزيع المبالغ حسب نوع الأنشطة التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

	إجمالي الاستثمار	دعم FNRDA	قرض CRMA	التمويل الذاتي
المنتجات الخاصة والفلاحة	7	7	10	5
الطاقة	0	0	0	0
معدات التخزين والتحويل	7	3	12	14
المنتجات الحقلية	16	11	23	22
الري	48	55	37	44
غرس أشجار جديدة	15	17	13	10
إعادة تأهيل زراعات الأشجار المثمرة	1	1	0	0
المنتجات الحيوانية	5	6	4	4
وقاية النباتات	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100

Souce: Bouammar Boualem, le développement agricole dans les régions sahariennes, Etude de cas de la région d'Ouargla et de la région de Biskra, thèse de doctorat, Université Ouargla, 2006- 2008, P.57.

ب) دعم الإنتاج النباتي:

لتنمية ودعم الإنتاج الفلاحي كان لزاما توسيع النشاط الفلاحي، وذلك بإدخال زراعات جديدة على سبيل التجربة ومحاولة توسيع دائرة الزراعة التي بقيت لسنوات عديدة محصورة في نوعيات محدودة جدا، وقد ضم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دراسة الزراعات الممكن تكثيفها حسب طبيعة كل منطقة، ودراسة إمكانية إعادة الاعتبار للواحات القديمة وتوسيع مساحات أشجار النخيل في إطار الاستصلاح، وزيادة توسيع

المساحة المزروعة من أشجار الحمضيات وباقي الأشجار المثمرة الأخرى...الخ، حيث يتولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

جـ) دعم تكثيف إنتاج الحبوب

يهدف دعم تكثيف إنتاج الحبوب إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، ويستفيد الفلاحون من دعم (FNRDA) وفق ما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (III-18): دعم تكثيف إنتاج الحبوب

النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
تنمية الإنتاج والإنتاجية: دعم لتطبيق المسار التقني حرث عميق مبكر وعملية تسوية التربة اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية كعمليات البذر، التسميد ومكافحة الأعشاب الضارة، مع الحرث المبكر دون الحرث حماية ضد الديدان البيضاء	 3000 دج/هكتار 6000 دج/هكتار 4100 دج/هكتار 1500 دج/هكتار	منتج الحبوب متواجد في المناطق ذات القدرة العالية في الشمال وفي المحيطّات المسقية في المناطق الصحراوية والذي يطبق الطرق التقنية المرشدة. الحرث العميق المبكر المنجز قبل 31 مارس متبوع على الأقل بعملية واحدة تسوية التربة (ecroisage) . المناطق المحددة والمعروفة بهذه الآفة من طرف المصالح المختصة لحما ية النباتات.
<u>منح عند الإنتاج و/أو جمع المنتجات الفلاحية:</u>	المنحة السنوية محددة حسب الفرق المحدد ما بين الأسعار المرجعية المحددة وأسعار التكلفة عند الاستيراد سنة 2001/2000	
منحة جمع الحبوب: قمح صلب قمح لـيــن	 570 دج/قنطار 770 دج/قنطار	
حماية وتنمية الثروات الوراثية النباتية: المنح عند الإنتاج: 1 - منحة تكثير بذور الحبوب (قمح لين، قمح صلب، الشعير والخرطال	يحدد سنويا حسب السعر	

والتريتيكال)	المرجع وحسب الصنف G1 – G4: 20% R1: 15% R2 – R3: 10% (%حسب السعر المرجعي) السعر المرجعي 2000-2001: قمح صلب: 1900 دج/ق قمح لين: 1700 دج/ق الشعير: 1000 دج/ق الخرطال: 1100 دج/ق
1- منحة المحافظة على أنواع الشعير والخرطال.	500 دج/ق

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

د) البقول الجافة:

الجدول رقم (III-19): دعم البقول الجافة

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)
تنمية الإنتاج والإنتاجية: - الدعم لتطبيق المسار التقني. - إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة) وتنفيذ العمليات الزراعية.	4000 دج/هكتار
حماية مداخيل الفلاحين: - منحة التعويض لزراعة أراضي البور. - منحة عند الإنتاج.	5000 دج/هكتار 5000 دج/هكتار

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

ح) الزراعات العلفية:

الجدول رقم (III-20): دعم الزراعات العلفية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
تنمية الإنتاج والإنتاجية: - إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة) وتنفيذ العمليات الزراعية.	2000 دج/هكتار	منتج فلاحي يدمج الزراعات العلفية في نظامه الإنتاجي ومنخرط (مسجل) في برامج التنمية المعنية.

- الحصول على عتاد زراعي متخصص (للجني ، الحفظ والتكييف) - آلة الحش. - ممشاط التجفيف - آلة الجمع والضغط - آلة الطمر - آلة désileuse -إنشاء مطمورة (الطمر). حماية مداخيل الفلاحين: - منحة التعويض لزراعة أراضي البور.	350000 دج منها: 40000 دج 30000 دج 190000 دج 40000 دج 50000 دج 100000 دج 500000 دج 5000 دج/هكتار	

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

و) دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة

الجدول رقم (III-21): دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة الكهرباء المازوت	 الساحل وشبه الساحل 170 دج/هـ الهضاب العليا 320 دج/هـ الجنوب 2500 دج/هـ الساحل وشبه الساحل 140 دج/هـ الهضاب العليا 200 دج/هـ الجنوب 260 دج/هـ	منتج فلاحي يمارس الزراعات المؤهلة للدعم. الزراعات القابلة للدعم: الحبوب، الزراعات العلفية، البطاطا، زراعة النخيل.

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

ط) دعم زراعة البطاطا:

تعتبر البطاطس من أهم محاصيل الخضر المنتجة في الجزائر، وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة، وفقا لمساحتها وكميات إنتاجها، وبهدف تشجيع توسيع زراعتها على مستوى المناطق الملائمة لها، قامت الدولة في إطار

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم الفلاحين المنتجين لها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على النحو الأتي:

الجدول رقم (III-22): دعم زراعة البطاطا

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم إنتاج البطاطا في البيوت المحمية دعم شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا الدعم في حالة الغرس في البيوت المحمية متعددة القبات 300 دج/م² الدعم في حالة الغرس في البيوت النفقية 15000 دج للنفق ذو 400 م²	100.000 دج 1.200.000 دج للاستغلال 5 أنفاق للاستغلال	أن يكون الفلاح أو المستثمر الفلاحي مالك أو مستغل لقطعة تفوق 5 هكتارات.

المصدر : وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

م) دعم زراعة الزيتون:

التغيير الذي عرفته عملية دعم زراعة الزيتون تمثل في تحديد نسبة مساهمة الدولة في هذا الدعم خاصة في مجال اقتناء الشتلات التي أصبحت تساهم في شرائها بنسبة 30 % على الأكثر سواء لتكثيف الغرس للبساتين الموجودة أو الغرس الجديد، أما الأعمال الأخرى لم يتغير حجم الدعم فيها، كما يدعم إنجاز استثمارات تحويل الزيتون إلى زيتون الطاولة والمعاصر بـ 30% من قيمة الاستثمار وحد أقصى 3.000.000 دج/للوحدة، والمعاصر بـ 4.000.000 دج/للوحدة، كما ارتفع دعم اقتناء شبكات جني المحصول إلى 1500 دج/للشبكة وحد أقصى شبكتين.

دعم الحمضيات والأشجار المثمرة:

بالنسبة للحمضيات لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ما عدا تخفيض دعم نزع الأشجار المسنة والجذور إلى 140 دج/للشجرة، ودعم اقتناء الشتلات بـ 60 دج/للشتلة، وحد أقصى 300 شتلة/للهكتار، دعم مكافحة الإصابة بـ (némátodes). وحد أقصى 2.500 دج/للهكتار أما دعم زراعة الأشجار المثمرة (التفاح، المشمش، الجوز، اللوز، التين، الفستق) فإن دعم الحرث لم تتغير وحدث تغيير في دعم حفر الحفر1 م³ بـ 100 دج/للحفرة عوض 20.000 دج/للهكتار، كما تم تخفيض دعم الأسمدة العميقة إلى 10.000

دج/للهكتار عوض 20.000 دج/للهكتار، وحدد دعم اقتناء الشتلات بالنسبة لهذه الأشجار المثمرة والتي تكون مراقبة من طرف المصالح الرسمية وفق ما يلي[1]:

- ورديات ذات البذرات 300 شلة/هكتار (Rosacées à pépins)، سقف مبلغ الدعم 50 دج/شجرة؛ يدعم 30.000 دج/للهكتار.
- ورديات ذات النواة 150 شلة/هكتار (Rosacées à noyau)، سقف مبلغ الدعم 80 دج/شجرة؛ يدعم 12.000 دج/للهكتار.
- شجرة الكرز 200 شلة/هكتار(Cerisier) ، سقف مبلغ الدعم 200 دج/شجرة؛ يدعم 40.000 دج/للهكتار.
- شجرة التين 200 شلة/هكتار (Figuier) ، سقف مبلغ الدعم 70 دج/شجرة؛ يدعم 14.000دج/للهكتار.
- شجرة الفستق 150 شلة/هكتار (Pistachier) ، سقف مبلغ الدعم 250 دج/شجرة؛ يدعم 37.500 دج/للهكتار.
- شجرة الجوز واللوز 100 شلة/هكتار ((Moyer, Pacanier (greffés) ، سقف مبلغ الدعم 250 دج/شجرة؛ يدعم 25.000 دج/للهكتار .

دعم زراعة الكروم:

بهدف استرجاع مكانة الكروم بالنسبة للإنتاج الوطني وخاصة في المناطق الخاصة بزراعتها تم دعم زراعتها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (III-23): دعم زراعة الكروم

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم الغرس الجديد فيما يخص الحرث العميق	20.000 دج/للهكتار	
اقتناء الأسمدة العميقة	20.000 دج/للهكتار	
اقتناء الشتلات بـ 35 دج/للشتلة	105.000 دج/للهكتار	
اقتناء الشتلات ذات الجذور	210.000 دج/للهكتار	
اقتناء الشتلات المطعمة بـ 70 دج/للشتلة	75.000 دج/للهكتار	
تدعم حقول الأمهات	17.500 دج/للهكتار.....	..... للحقول التي لا تتجاوز عمرها 10 سنوات و بـ 500 شتلة في الهكتار على الأكثر.

[1]- محمد غردي، مرجع سابق، ص 143.

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم زراعة النخيل[1]:

تعتبر التمور من المحاصيل ذات الميزة النسبية، خاصة في جلب العملة الصعبة عن طريق التصدير، مما أدى بالدولة للاهتمام بهذا النوع من الزراعة من خلال مجموعة من أشكال الدعم المقدمة من قبل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمتمثلة فيما يلي:

- دعم قلع الأشجار المريضة والمسنة بـ 1.500 دج/للنخلة؛
- دعم إعادة الغرس (اقتناء الجبار) بـ 12.000 دج/للهكتار؛
- دعم عزل وحرق الأشجار المصابة بالبيوض بـ 2000 دج/للنخلة؛
- دعم الغرس الجديد من خلال عمليات تحضير التربة للغرس عند حفر الحفر بـ 30.000دج/للهكتار، واقتناء الجبار بـ 12.000 دج/للهكتار؛
- دعم الحماية الصحية النباتية من خلال مكافحة البوفروة 100 غ كبريت/للنخلة بـ 3 دج/للنخلة، مكافحة الميلوز 100 غ/للنخلة بـ 12 دج/للنخلة المعالجة، وتكون المعالجة لـ 2 هكتار أو 50 نخلة على الأكثر؛
- دعم مكافحة الأعشاب الدخيلة الضارة ب 2000 دج/للهكتار؛
- دعم إقتناء آلات لرش المسحوق أو آلات الرش المحمولة على الظهر ب 500 دج لكل آلة رش المسحوق، و800 دج آلة الرش؛
- كما يستفيد من دعم الكهرباء والمازوت كما هو محدد لها في الزراعة بالجنوب.

دعم مشاتل إنتاج شتلات الأشجار المثمرة والكروم:

بهدف توفير مختلف أنواع شتلات الأشجار المثمرة والكروم، يدعم إنشاء المشاتل الزراعية والمعارض من أجل تبيان أنواع الأشجار المثمرة الجيدة وذات السلالات الوافرة الإنتاج والمقاومة للأمراض؛ حيث تمنح الأولوية في الدعم للمؤهلين كالمهندسين الفلاحين، والمالكين أو المستغلين لقطعة أرض لا تقل عن 2 هكتار، أو يبادر أو بناءات أساسية، ويتم الدعم كما يلي:

[1]- محمد غردي، المرجع السابق، بتصرف ص 144.

الجدول رقم (III-24): دعم مشاتل إنتاج شتلات الأشجار المثمرة والكروم

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)
دعم أعمال تحضير التربة باستعمال الحرث العميق وشراء البذور والشتلات	20.000 دج/للهكتار
دعم مراقد الشتلات (Marcottées) 15.000شتلة/للهكتار	400.000 دج/للهكتار
دعم حصائر الخشب (Per à bois) 600 شتلة/للهكتار	200.000 دج/للهكتار
دعم تكثيف حقول الأمهات (CPM) 2300 شتلة/للهكتار	115.000 دج/للهكتار بالنسبة للشتلات المصادق عليها، و80.000 دج/للهكتار لتكثيف حقول الأمهات وحد أقصى 500 شتلة/للهكتار.
اقتناء الشتلات المطعمة بـ 70 دج/للشتلة	16.000 دج/للهكتار كحد أقصى
دعم الأسمدة	80.000 دج/للهكتار كحد أقصى.
دعم مواد تطهير التربة	

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم اقتناء العتاد الفلاحي:

يعتبر العتاد الفلاحي من أهم وسائل تطوير الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، لذا عملت الدولة على دعم الفلاحين لاقتناء هذه الوسائل، بشرط أن يكون المستفيد يملك أو يستغل قطعة أرض لا تقل عن 2 هكتار للحصول على دعم شراء العتاد الأتي:

الجدول رقم (III-25أ): دعم اقتناء العتاد الفلاحي

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط
دعم شراء جرار 65 حصان (TP 65 CV)	700.000 دج
دعم وسيلة تسوية التربة (Couver crop 168-16)	60.000 دج
دعم محرك دوار	50.000 دج
دعم مقطورة جرار (Remorque)	60.000 دج
دعم محراث بقطعتين مقلوبين (Charrue bisocs réversible)	450.000 دج كدعم أقصى.
دعم آلة القلع (Arracheuse)	100.000 دج.
دعم اقتناء آلة رش 1000 لتر (Pulvérisateur)	85.000 دج.
دعم حراثة آلية مجهزة	200.000 دج

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

أما الفلاحين الذين يملكون قطع لا تقل عن 0.5 هكتار يتحصلون على دعم:

الجدول رقم (III-25ب): دعم اقتناء العتاد الفلاحي

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط
دعم لاقتناء آلة حرث آلية مجهزة	200.000 دج
آلة رش ظهري بمحرك	5.000 دج
دعم وتنمية الثروات الوراثية النباتية من خلال:-	
دعم إنشاء الغرف الساخنة 200 م³	550.000 دج
دعم إنشاء الغرف الباردة 160 م³	750.000 دج
دعم إنشاء حوض التبلبل	190.000 دج
دعم إنشاء مساحة التطعيم 150 م³	300.000 دج
دعم تجهيزات الغرف الساخنة	550.000 دج
تجهيزات الغرف الباردة	500.000 دج
دعم عتاد مساحة التطعيم	1.700.000 دج
دعم أجهزة وعتاد الشتلات خارج التربة للبيوت المحمية (50م8Xم) المجهزة بمولد الهواء الساخن وجهاز السقي	450.000 دج لكل بيت بلاستيكي وعلى الأكثر 4 بيوت بلاستيكية
بناء مبنى لحفظ الغلات والآلات الزراعية	65.000 دج
دعم كل بيت بلاستيكي خاص بنضج شتلات الزيتون (التدفئة، التكاثر) مساحة 75 م²لإنتاج 2×1600 شتلة	1.700.000 دج
دعم البيوت البلاستيكية لتربية شتلات الزيتون 400 م²	150.000 دج

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم الإنتاج الحيواني:

لدعم الإنتاج الحيواني كان لزاما توسيع النشاط الفلاحي، وذلك بإدخال التنوع والتجديد عليه، مع مراعاة طبيعة كل منطقة، حيث تولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعم الفروع الحيوانية التالية:

الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية الغنم والبقر والمعز والإبل والخيل، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناع...الخ.

وفيما يلي بعض مبالغ الدعم المحددة والمرتبطة بالإنتاج الحيواني وفقا للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

دعم إنتاج الحليب

من بين الفروع التي مسها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واستفادت من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) هو فرع إنتاج الحليب، حيث أولى المخطط أهمية خاصة لهذا الفرع وهذا لكون هذه المادة عنصرا أساسيا في الفلاحة

وعنصرا مهما فـي تغذيـة الإنسان إذ تقدر احتياجات الفرد الواحد من مادة الحليب سنويا بـ 112 لتر/الفرد/السنة، وهـذا بالتشاور مع المهنيين والإطارات التي لها الكفاءة المهنية لإعطاء نجاعة أكثر لتحسين هذا النـوع من الإنتاج، مما أدى بالدولة بالاهتمام بهذا المنتوج وتنميته من خلال تحفيز وتشجيع المربين للماشية والأبقار على رفع الإنتاج وتوفيره بقدر كبير في السوق الوطنية وتقليص استيراده، بدعم إنتاجه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وفق ما يلي:

- دعم المربين الذين يملكون 06 أبقار على الأقل بـ 20.000 دج، لاقتناء العتاد الخاص بالتربية كتركيب وتجهيز أحواض الشرب الآلية.
- دعم العتاد الخاص بالحليب كأحواض التبريد يتحصل على دعم بـ 120.000 دج، وعربات الحلب تدعم بـ 80.000 دج، والتجهيز الخاص بقاعة الحليب بـ 530.000 دج.
- دعم كل شخص يقوم بإنشاء مركز لجمع الحليب الطازج الحد الأدنى لقدرة المركز 1000 ل يوميا بـ 300.000 دج، بشرط الحصول على اعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية الولائية، ويكون المحل في مكان مناسب حسب التنظيم المعمول به.
- دعم شراء الخزانات المبردة أو ذات الحرارة الثابتة المخصصة لنقل الحليب بالشكل الأتي:

بالنسبة للخزان > 2000 لتر و < 6000 لتر يدعم بـ 400.000 دج والخزان > 6000 لتر يدعم بـ 800.000 دج.

- كما تمنح منحة تشجيع رفع إنتاج الحليب بـ 5 دج/للتر، عند تسليمه لوحدات جمع الحليب التي تحوله إلى وحدات التحويل
- يدعم من يجمع الحليب من المربين المنتجين للحليب الطازج بـ 3 دج/للتر، بشرط أن يملك أجهزة ملائمة للتبريد، ومتحصل على اعتماد صحي من طرف المفتشية البيطرية للولاية المتواجد بها.
- يدعم عملية إدماج الحليب الطازج في عمليات التحويل الصناعية للحليب بـ 2 دج/للتر.
- يدعم التلقيح الاصطناعي بـ 1500 دج/للحقنة؛
- يدعم إنتاج الحيوانات المعدة للتناسل مكن خلال دعم العجلة في سن 03 أشهر بـ5.000 دج، والعجلة الحاملة 18 إلى 24 شهر بـ 25.000 دج.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره أعلاه، يتم تقديم نصائح وإرشادات للمربين المنتجين للحليب، بعد مراقبة المخبر لنسبة المادة الدهنية الموجودة في حليب كل بقرة، وعند حصوله على نتائج التحليل، يتوجه بها إلى خلية المعلوماتية، ثم إلى المربيين المعنيين لتقديم لهم النصائح والإرشادات، وهذا بهدف تحسين نوعية الحليب من خلال تطوير نوعية الثروات الوراثية الجينية الحيوانية.

دعم تربية النحل:

الجدول رقم (III-26): دعم تربية النحل

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهّل
تنمية الإنتاج والإنتاجية اقتناء العتاد والتجهيزات المخصصة لتربية النحل اقتناء وحدة متكونة من 10 خلايا مملوئة (دعم في إطار تطوير الشعبة وإجراء تعويضي للخسارة في الدخل في إطار برنامج إعادة النمط)	50.000 دج	تطوير الشعبة منتج فلاحي يملك قطعة أرض فلاحية أو تسريح بمكان إقامة منحلة موافق عليه قانونيا. برنامج إعادة النمط: منتج فلاحي مندمج في البرنامج
اقتناء خلايا فارغة (وحدات من 10 خلايا)	1500دج للخلية الواحدة	
اقتناء أدوات مخصصة لوحدة مكونة من 10 خلايا على الأقل (بدلة، قفازا ، قناع، مدخن ن فرشات النحل ، رافع الإطارات) اقتناء تجهيزات لاستخراج العسل لـ 100 خلية على الأقل بصفة فردية أو جماعية -آلة الاستخراج -آلة التنضيح	3000 دج 36.000 دج	
اقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا والفرق (القفير)	1.500.000 دج	تعاونية تربية النحل معتمدة قانونيا
تطوير الثروات الجينية (الوراثية) من خلال إنشاء مشاتل القفير (فرق النحل) (اقتناء خلايا مملوءة خلايا صغيرة نوايا النحل، وعتاد وتجهيزات مخصصة للاستغلال) لإنتاج 900 قفير	2.000.000 دج	مربي النحل - يملك قطعة أرض تصلح لهذا النشاط - معتمد من طرف المعهد التقني المتخصص - لديه تسريح بمكان إقامة منحلة موافق عليها قانونيا.

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم تربية الدواجن

الجدول رقم (III-27): دعم تربية الدواجن

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم شراء العتاد والتجهيزات الخاصة بالتربية	150.000 دج كحد أقصى	أن يكون المربي لديه حضيرة ذات طاقة لا تقل عن تربية 2000 دجاجة لحم، أو بطارية ذات طاقة إنتاجية لا تقل عن 2400 بيضة يوميا.
دعم تحسين الشروط البيئية الداخلية للمنشآت الخاصة بتربية الدجاج	100.000 دج	
دعم تحسين شروط وظروف إنتاج دجاج البيض	100.000 دج	
دعم اقتناء 100 فرخ ديك رومي وعتاد التربية	100.000 دج	أن يكون المستثمر حاصل على اعتماد صحي من طرف المفتشية البيطرية للولاية وعلى محل للعمل.
واقتناء 1000 فرخ دجاج لحم وعتاد التربية	70.000 دج	
واقتناء 100 دجاجة بيض وعتاد التربية	70.000 دج	
دعم تثمين المنتجات الفلاحية كإنشاء ورشة لتقطيع الديك الرومي، وشراء العتاد الخاص لتنظيف وإخراج الأحشاء، وغرف التبريد لا تقل على 15 وحدة في الساعة	3.000.000 دج	

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم تربية الخيل والإبل:

الجدول رقم (III-28): دعم تربية الخيل والإبل

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم حماية وتطوير الثروات الجنينية الحيوانية لتربية الخيل بالنسبة للمهر أو المهرة السلالات الأصيلة.	20.000 دج	شرط أن يكون المربي حاصل على بطاقة مستغل فلاحي
دعم تربية الإبل من خلال متابعة صغير الإبل وأنثى الإبل ابتداء من 03 أشهر ولمدة لا تتجاوز 12 شهرا كحد أقصى.	20.000 دج/للرأس	

المصدر: وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

دعم تربية الأغنام والماعز:

الجدول رقم (III-29): دعم تربية الأغنام والماعز

قائمة النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم لكل نشاط
دعم نقل المياه لشرب الماشية من خلال اقتناء صهاريج ذات سعة 3000 ل.	25.000 دج للوحدة
دعم التلقيح الاصطناعي للأغنام والماعز	750 دج/للحقنة

➲ دعم تربية الأنعام في حالة الجفاف، وحماية المناطق الرعوية أو تغيير النمط الزراعي بمبالغ حسب المناطق المعنية وحسب الحاجة وعن طريق قرار خاص. ➲ دعم إنشاء وحدات لتحويل حليب الماعز إلى جبن من قبل المزارع	250.000 دج.

المصدر :وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000.

من خلال ملاحظة النشاطات المدعمة في مجال التنمية الحيوانية، نلاحظ التنوع الذي حققه تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث اعتبر الإعانات التي حددها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) كدعم للمنتجات الحيوانية، حافرا مباشرا لتوسيع دائرة نشاط الفلاح و/أوالمربي في مجال التربية الحيوانية عبر ربوع الوطن.

إن عملية دعم النشاطات الفلاحية المبينة أعلاه؛ جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة في حساب التخصيص الخاص للخزينة رقم 302-067 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم وتمويل هذه النشاطات الفلاحية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (III-30): تطوّر حجم واستخدامات المخصّصات المالية الموجّهة لحساب التخصيص رقم 302-067 الذي عنوانه FNRDA خلال الفترة (2000-2005)

الوحدة : مليون دج

السنوات	مجموع مخصّصات كل سنة (01)[1]	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة (01)-(02)
		CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (02)	
2000	21145	7000	0,00	7000	14145
2001	34637,9	23500	0,00	23500	11137.9
2002	37407,1	34407	3000	37407	0.1
2003	45483,1	44861.7	600	45461.7	21.4
2004	41123,7	33500	7000	40500	623.7
2005	29441,1	21000	6500	27500	1941.1

[1]- مجموع مخصّصات كل سنة يشمل على مخصّصات ميزانية الدولة، مخصّصات أخرى ورصيد بداية كل سنة.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح بأن حجم المخصصات المالية الإجمالية (إيرادات) للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛ عرفت تزايدا مستمرا بسبب الدعم المستمر للقطاع الفلاحي في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ممّا يدلّ على اهتمام الدولة وتحفيزها لزيادة الأراضي الزراعية والاستثمارات الفلاحية، حيث انتقلت من 21145 مليون دج سنة 2000 لتصل إلى 45483.1 مليون دج سنة 2003، أي بنسة نمو قدرها 115.1%، وبمعدّل نمو سنوي قدّر بحوالي 29%، وذلك ناتج عن الزيادة في مخصّصات ميزانية الدولة وكذا المخصّصات الأخرى، لكن ابتداء من سنة 2004 عرفت إيرادات الصندوق تراجعا بسبب عدم إنفاق الإيرادات المخصصة لكل سنة، مما يؤدي إلى تحويلها للسنة الموالية، إضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي حول له من إيرادات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ليقدم إعانات ضمان أسعار المنتجات الزراعية، ودعم إنتاج الحليب والمردودية.

وفي سياق آخر، فإنّ نسبة استخدام المخصّصات المالية كان متذبذبا من سنة إلى أخرى، فاستخدام هذه المخصّصات كان منخفضا سنتي 2000 و 2001، وهو ما تشير إليه المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بلغت33.1 %، 67.9% على التوالي، ويرجع ذلك لعدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها ذلك، لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين، بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط المفروضة من طرف هذه الهيئات لتقديم الدعم، والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسبة مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفتقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالإعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك نزوح السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية، وتخوفهم من العودة إلى أراضيهم بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه بعض المناطق، غير أنّه من بداية سنة 2002 عرفت نسبة استخدام المخصّصات المالية ارتفاعا ملحوظا، ممّا يعني استغلال معظم مخصّصات الحساب في تمويل التنمية

الفلاحية من دعم للاستثمار الفلاحي وفي ضمان أسعار المنتجات الفلاحية وفي دعم إنتاج الحليب والمردودية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دعم الصندوق لم يتوقّف عند سنة 2004، بل استمرّ بعد ذلك، حيث حوّل الصندوق سنة 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط[1].

3-1-2) الصناديق الأخرى المختصصة لدعم القطاع الفلاحي

على غرار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، عرف تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إنشاء العديد من الصناديق؛ وهذا بغية دعم وتوجيه وتنمية القطاع الفلاحي، من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة، وتتمثل هذه الصناديق فيما يلي:-

قبل التطرق إلى هذه الصناديق لابد من التنويه بالدور الفعال الطي لعبه الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

❖ **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** يلعب هذا الصندوق دوراً هاماً في إنجاح هذه البرامج، وذلك بإتباع طرق جديدة هادفة لتسهيل إجراءات تسديد فاتورات العمليات المدعمة من قبل الدولة وتتمحور مهمة هذا الصندوق في:

- إنشاء هيئة مكلفة بالعمليات البنكية تتمثل في " القرض الفلاحي التعاوني " الذي انطلق عملياً مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 لكنه عانى من صعوبات ذات طابع قانوني، والمتمثلة أساساً في صعوبة الحصول على الاعتماد.
- تطوير الهيئة المكلفة بالتأمينات الفلاحية؛ إذ يعتبر التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملاً وضرورياً للقرض ينبغي تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين تكون ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج، هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق، تعد ضماناً للحصول على القروض.

[1]- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائرفي ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000- 2013، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 31، ص 100.

إعادة النظر في الطرق والمناهج المستعملة في كيفيات التكفل وتوزيع أموال الدولة[1].

3-1-2-أ) صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 هـ الموافق 30 مايو سنة 2000 م، حيث بمقتضاه تم تحديد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-071 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، ليعوض صندوق الحماية الصحية الحيوانية.

تشمل قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-071 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية على ما يلي:

- إيرادات الحساب المتمثلة في:
- ناتج أتاوى المراقبة الصحية؛
- ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية؛
- مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات؛
- ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق؛
- تخصيصات ميزانية الدولة؛
- الهبات والوصايا؛
- النفقات المقيدة في الحساب؛
- النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة الحيوانية؛
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية؛
- النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية؛
- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛

[1]- تركي لحسن، واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وآفاقه المستقبلية على مستوى ولاية بشار – دراسة تقييمية – الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين (فرع بشار)، المركز الجامعي بشار 2004-2005.

- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.
- وبهدف تحقيق الأعمال والنشاطات المنوطة بهذا الصندوق عملت الدول على تخصيص مبالغ مالية سنوية في حساب التخصيص الخاص به بالإضافة إلى موارد أخرى، وهو ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (III-31): تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية في حساب التخصيص رقم071- 302 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2000-2009

السنوات	إيرادات الصندوق (03)[1]	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة (03)-(04)
		CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (04)	
2000	133,6	0,00	0,00	0,00	133,6
2001	360,0	123,0	0,00	123,0	237,0
2002	400,9	397,8	0,00	397,8	3,1
2003	159,0	22,9	0,00	22,9	136,1
2004	269,8	260	0,00	260	9,8
2005	191,5	185,4	0,00	185,4	6,1
2006	1066,0	714,7	0,00	714,7	351,3
2007	508,7	508,7	0,00	508,7	0,00
2008	1469,3	716,0	0,00	716,0	753,3
2009	1172,6	753,3	0,00	753,3	419,3
2010	1783,7	700	0,00	700	1083,7
2011	2253,1	1500	0,00	1500	753,1
2012	1995,4	700	0,00	700	1295,4
2013	3994,0	288,2	1028,1	1316,3	2677,7

Source : DAM, MADR

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح بأن إيرادات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية سجلت تزايدا مستمرا حسب الفترة المبينة في الجدول، بسبب الدعم المستمر للقطاع الفلاحي في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتوسع البرنامج ودمج التنمية الريفية، وبفعل المخطط الواسع للتجديد الفلاحي والريفي، وإنشاء فروع وشعب جديدة استفادت هي الأخرى من دعم الصندوق، بالإضافة إلى وعي الفلاحين بضرورة وقاية المحاصيل والحيوانات من الأمراض، وكذلك إلى زيادة الحملات

[1]- مجموع مخصّصات كل سنة يشمل على مخصّصات ميزانية الدولة، مخصّصات أخرى ورصيد بداية كل سنة.

والتدخلات المنظمة من قبل المصالح الفلاحية والبيطرية الرامية إلى مكافحة الأمراض والأوبئة كالحمى القلاعية والدودة البيضاء.

3-1-2-ب) صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ الموفق لـ 23 ديسمبر 1999، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأول لعام 1423 هـ، الموافق لـ 23 يوليو 2002، حيث تم تخصيص له حسابا خاصا بالميزانية تحت رقم 109- 302، وهو مؤهل لتقديم الدعم الجزئي والكلي للنشاطات التالية:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية؛
- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الأغنام)؛
- الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين الزراعيين؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي؛
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

وبهدف تحقيق الأعمال والنشاطات المنوطة بهذا الصندوق عملت الدول على تخصيص مبالغ مالية سنوية في حساب التخصيص الخاص به، وهو ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (III-32): صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

/	مخصصات ميزانية الدولة	رصيد بداية كل سنة	مجموع مخصصات الصندوق	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة (05) =
				CNMA	BADR	مجموع المدفوعات	

(04)-(03)	(04)			= (03) (02)+(01)	(01)	(02)	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	**2000**
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	**2001**
0,00	500	500	0,00	500	0,00	500	**2002**
0,00	2000	2000	0,00	2000	0,00	2000	**2003**
0,00	5660	5660	0,00	5660	0,00	5660	**2004**
1908	3200	3200	0,00	5108	0,00	5108	**2005**
5512,3	3555,7	1555,6	2000	9068	1908	7160	**2006**
10512,3	0,00	0,00	0,00	10512,3	5512,3	5000	**2007**
14512,3	1000	0,00	1000	15512,3	10512,3	5000	**2008**
13437,3	2325	2325	0,00	15762,3	14512,3	1250	**2009**
15187,3	500	0,00	500	15687,3	13437,3	2250	**2010**
23580,3	500	0,00	500	24080,3	15187,3	8893	**2011**
19559,8	7055,5	7055,5	0,00	26615,3	23580,3	3035	**2012**
15175,5	7063,0	7023,9	39,1	22238,6	19559,8	2678,8	**2013**

الوحدة : مليون دج

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه؛ أن مجموع مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛ سجلت تطورا محسوسا، وهذا راجع إلى الزيادة في مخصصات الدولة من سنة إلى أخرى، لكن بسبب الإصلاحات التي شهدها القطاع في سنة 2006 عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 2006/11/04 والتي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية، المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح

لها فروعا في حساب هذا الصندوق، وهما حساب عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا[1].

3-1-2-جـ) صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في20 شوال1423 هـ الموافق لـ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[2]، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[3]، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 26 محرم 1424 الموافق لـ 2003/03/29، ويهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، لامركزية في تحقيق التنمية الريفية، إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الإقليم، التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة، الإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم، التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب[4].

هذا الصندوق مؤهل لدعم وتقديم الإعانات للنشاطات التالية:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في استصلاح الأراضي الفلاحية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتوجات الفلاحية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تعبئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

---

[1]- فتيحة بوزيان، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية ولسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 112.

[2]- يقصد بحق الامتياز؛ ذلك التصرف الذي تمنح بموجبه الدولة ولمدة معينة حق الانتفاع بأراضي متوفرة تابعة لأملاك الوطنية الخاصة، لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الاستصلاح في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية، وكذلك احتمال تحويل الامتياز المركز إلى التنازل.

[3]- تم إنشائه بموجب قانون المالية لسنة 1998، حيث كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة بالعامة للامتيازات الفلاحية.

[4]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق كإنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، نسج الحلفاء وصناعة السلال والمذاري، صناعة الزرابي، صناعة الرحال والسروج، صناعة أدوات الفلين، صناعة رزم التعليب الخشبية، صناعة أغذية الأنعام، إقامة التجهيزات والعتاد المخصص للري، تصليح العتاد الفلاحي، تصليح المضخات (الموجهة للاستعمال الفلاحي)، توضيب الفواكه والخضر وتحويلها، توضيب المنتوجات الحيوانية وتحويلها، توضيب المنتوجات الغابية وتحويلها، تجفيف المنتوجات النباتية والحيوانية، صناعة التقطير، نقل المنتوجات النباتية والخاصة بالأنعام، تأدية خدمة وخدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية)، كل أشغال الدباغة وتحضير الجلود والفرو، صناعة أدوات عدة الرواحل.
- وبهدف تحقيق الأعمال والنشاطات المنوطة به عملت الدولة على تخصيص مبالغ مالية سنوية في حساب التخصيص الخاص به بالإضافة إلى موارد أخرى، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (III-33): صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

الوحدة : مليون دج

	الاعتمادات المفتوحة / الإيرادات السنوية للصندوق(02)	رصيد بداية كل سنة (01)	إيرادات الصندوق = (03) (02)+(01)	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة = (05) (04)-(03)
				CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (04)	
2000	10000	4000	14000	8000	0,00	8000	6000
2001	4000	6000	10000	0,00	0,00	0,00	10000
2002	0,00	10000	10000	10000	0,00	10000	0,00
2003	2000,03	0,00	2000,03	2000	0,00	2000	0,03
2004	8840,2	0,03	8840,23	8840	0,00	8840	0,23
2005	13000,1	0,23	13000,33	9000	4000	13000	0,33
2006	14280,3	0,33	14280,63	6500	0,00	6500	7780,63
2007	6124,1	7780,63	13904,73	5534,4	2400	7934,4	5970,33
2008	9300,1	5970,33	15270,43	0,00	1000	1000	14270,43
2009	2250,02	14270,43	16520,45	700	3050	3750	12770,45
2010	3230,02	12770,45	16000,46	2436,115	9835	12271,115	3729,35
2011	12543,15	3729,35	16272,54	262,7	6334,8	6597,4	9674,1

2012	18103,34	9674,1	27778,44	1079,15	15020,51	16099,66	11678,78
2013	3839,77	11678,78	15518,55	1285,67	1549,45	2835,12	12683,43

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه؛ أن مجموع إيرادات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لدى الخزينة سجلت تطورا ملحوظا في جل السنوات المبينة في الجدول أعلاه، حيث انتقلت من 14000 مليون دج سنة 2000 إلى 27778,44 مليون دج سنة 2012.

3-1-2-د) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05 – 05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، كما خصص له حساب تخصيص خاص بالميزانية تحت رقم 067-302، ويتم تحصيل إيرادات هذا الصندوق من ميزانية الدولة والموارد شبه جبائية والهبات والوصايا، من أجل إنفاقها في شكل إعانات موجهة لتنمية الإنتاج الفلاحي[1]. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها،المزارع النموذجية، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، والتي حددت بنسبة 30 % من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم[2]، ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط والمتمثلة في:

- إعانات تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية (كاقتناء المدخلات الفلاحية، اقتناء العتاد الفلاحي، اقتناء القطعان بمختلف أنواعها مع ضمان الحماية البيطرية والتطعيم)؛
- إعانات تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضبيه وتصديره (كإنجاز وتحديث الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية، شراء معدات خاصة بالمستثمرات الفلاحية)؛

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 26-07-2005، المادة 28، ص 07.
[2]- - محمد غردي، مرجع سابق، ص 155.

- إعانات عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛

الجدول رقم (III-34): الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)

	رصيد بداية كل سنة (01)	الاعتمادات المفتوحة / الإيرادات السنوية للصندوق (02)	مجموع مخصصات الصندوق = (03) (02)+(01)	المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف			رصيد نهاية السنة (05) = (04)-(03)
				CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (04)	
2006	1941,1	37394,1	39335,2	6000	28000	34000	5335,2
2007	5335,2	19610,5	24945,7	0,00	6000	6000	18945,7
2008	18945,7	40308,4	59254,1	1063,9	8402	9465,9	49788,2
2009	49788,2	8993,3	58781,5	525	9125	9650	49131,5
2010	49131,6	15301,1	64432,7	114,6	3414,8	3529,5	60903,2
2011	60903,2	6275,2	67178,4	252,4	10381,9	10634,3	56544,1
2012	56544,1	19792,3	76336,4	119,7	11772,1	11891,9	64444,5
2013	64444,5	29246,6	93691,1	117,3	24944,2	25061,6	68629,5

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

3-1-2-هـ) الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA:

الجدول رقم (III-35): الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)

	رصيد بداية كل سنة (01)	الاعتمادات المفتوحة / الإيرادات السنوية للصندوق (02)	مجموع مخصصات الصندوق (03)= (01)+(02)	من طرف للدعم الحقيقية المدفوعات			نهاية رصيد السنة (05)= (04)-(03)
				CNMA	BADR	مجموع المدفوعات (04)	
2005	0,00	8500	8500	0,00	0,00	0,00	8500
2006	8500	0,00	8500	8500	0,00	8500	0,00
2007	0,00	8500	8500	6000	0,00	6000	2500
2008	2500	12000	14500	5500	0,00	5500	9000
2009	9000	3000	12000	6140,5	3774	9914.5	2085,5
2010	2085,5	11650	13735,5	66,2	11635,6	11701,8	2033,7
2011	2033,6	17859	19892,6	100,3	18558,3	18658,6	1234
2012	1233,9	20150	21383,9	0,00	21383,9	21383,9	0,00
2013	0,00	40262	40262	0,00	40022,8	40022,8	239,2

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق في حساب التخصيص الخاص بالخزينة عرف ثبات في السنوات 2005، 2006، 2007 بمبلغ 8500 مليون دج

لكل سنة غير أن هذا المبلغ عرف ارتفاعا من سنة 2008 إلى 2012، ليشهد تراجعا من سنة 2013، ويعود سبب الزيادة في مخصصات ميزانية الدولة لسنة 2008 إلى 14500 مليون دج بدلا من 8500 مليون دج للسنوات السابقة، أما سنة 2009 فراجع إلى تحويل رصيد نهاية سنة 2008 المقدر بـ 9000 مليون دج، ويعود سبب الزيادة في مخصصات ميزانية الدولة لسنة 2008 خاصة إلى تطبيق الأسعار الجديدة في دعم الحبوب التي إنتقلت من 570دج/للقنطار إلى 2200 دج/للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، ومن 770 دج/للقنطار إلى 1900 دج/للقنطار بالنسبة للقمح اللين، ومن500 دج/للقنطار إلى 1000 دج/للقنطار بالنسبة للشعير والخرطال، وكذا إدخال دعم البقول الجافة (الجليان، والعدس)، وزيادة في دعم الحليب والبطاطا خاصة الموجهة لضبط الإستهلاك، بالإضافة إلى دعم إنتاج الطماطم الصناعية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى بسبب أن مبالغ الدعم تقدم بعد BADR و CNMA للصندوق من طرف الإنتاج الذي يعرف تغير من سنة إلى أخرى، مما جعل رصيد نهاية سنة 2009 يصل إلى 2085,5 مليون دج، وسنة 2012 إلى 0,00 دج.

3-1-2-و) صندوق دعم مربي المواشي وصغار الستغلين الفلاحين (FSAEPEA) :

ظهر هذا الصندوق بعد أزمة اللحوم التي شهدتها الجزائر خلال فترة 2007-2008 الناتجة عن ارتفاع أسعار اللحوم بمختلف أنواعها بسبب قلة الإنتاج وارتفاع الطلب؛ هذا ما دفع بالدولة إلى تشجيع المربين ودفعهم نحو الاستثمار أكثر في هذا النشاط[1]، وتنفق مخصصات هذا الصندوق في التعطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين، كما أن جزء هاما من مخصصاته يمثل إعانات من الدولة تخصص لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي، مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء المالين والمصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه[2].

---

[1]- زاوي بومدين، التمويل البكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إستطمولي معسكر، 2016/2015، ص 216.

[2]- مجدولين دهنية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 191.

الملاحظ مما سبق؛ أن الصناديق تستعمل لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة 30% إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية (100%) من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق، ويمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ حيث يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم[1].

2.3) التأطير والدعم التقني

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال متلائم وطبيعة التقنيات المحددة لخصوصية البرامج الفرعية، وذلك عن طريق التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال، وهذا لتدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة، وبرنامج المخطط بصفة عامة، وهذا عن طريق تنظيم دورات تدريبية وبرامج للرسكلة متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين.

التأطير والدعم التقني يعتبر بمثابة تكملة لعملية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ودفع عجلة التوعية الفلاحية وتوجيه الفلاح نحو المناهج الحديثة لتطوير النشاط الفلاحي، حيث تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي.

والجدول الآتي يوضح الميادين التي خصصها مخطط التنمية الفلاحية في إطار التأطير والدعم التقني، نظرا لفعاليتها في دفع وتيرة تقدم وتنمية القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (III-36): الميادين التي خصصها مخطط التنمية الفلاحية في إطار التأطير والدعم التقني

[1]- فضيل ابراهيم مزاري، سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة بحوث ودراسات، ص 16.

النشاطات المدعمة	الغلاف المالي السنوي المخصص على أساس المبالغ الممنوحة لتشجيع ودعم التنمية الفلاحية
1- الإرشاد الفلاحي	% 2
2- التكوين المهني	% 1
3- متابعة تنفيذ البرامج	% 0.5
4- الدراسة التقنية	% 0.5
5- إيضاح العتاد والتجهيزات	% 0.5
6- الاستشارات	% 0.5
7- نفقات تسيير الصندوق	% 3

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر.

تأتي إجراءات التأطير والدعم التقني لإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك بتحسيس الفلاح و/أوالمربي بالمسؤولية، بتوعيته وترشيده؛ فمثلا يعد الإرشاد الفلاحي الذي استفاد من نسبة 2 % من الغلاف المالي السنوي المخصص، نمط تكوين عملي يهدف إلى تحسين مردود المستثمرة الفلاحية ورفع الثقافة الفلاحية، وتكوين إطارات أو تقنيين متخصصين، يلغي فكرة خدمة الأرض لغير المتعلم وإقحام التكنولوجيا في القطاع الفلاحي بعد الدراسة التقنية والعلمية التي يقوم بها المختصون في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى توفير الاستشارة والمتابعة الميدانية لتنفيذ البرامج؛ أما نفقات تسيير الصندوق الذي يسير هذه النفقات فهو إجراء عملي لتسهيل أداء المهام.

3.3) التنسيق، المراقبة ومتابعة البرامج

تكملة للتأطير والدعم التقني، وُضعت إجراءات للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجمعيات المحلية، المؤسسات والمنظمات المهنية) من أجل تضافر جهود التنسيق والتعاون المطلوب، وإشراك الهيئات التمثيلية الفلاحية (الغرف الفلاحية) والمنظمات النقابية المختلفة بهدف تنشيط وبعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بواسطة:

- التحسيس المكثف للفلاحين حول الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية.
- الإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين من أجل الاستفادة من جميع الإجراءات المخططة.

أما فيما يخص مراقبة ومتابعة وتقييم المشاريع فيتم ذلك من قبل أجهزة محلية؛ أي لامركزية تابعة للجهات المعنية حسب تخصّص ومهام كل منها (مديرية المصالح الفلاحية، محافظة الغابات، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية).

3) المخطط الوطني للتنمية والتحديد الريفي: تم في 2006 إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية (التجديد الريفي)[1]، وفي سنة 2008 تم مواصلة المسار من خلال إستراتيجية تجديد الاقتصاد الزراعي، حيث تهدف هذه الإستراتيجية (2009-2013)، باعتبارها خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة إلى خلق مناصب شغل دائمة وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية هي:

- ✓ ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسة دعم موائمة؛
- ✓ تطوير أدوات التنظيم سيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات (في مجال الفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية)؛
- ✓ وضع عشرة برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بـ: الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيت والتمور، واللحوم الحمراء والبيضاء، والاقتصاد في الماء، وإنشاء الأقطاب الزراعية المكملة؛
- ✓ إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمهما؛
- ✓ عصرنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

وفي الوقت ذاته، بادر قطاع الزراعة والتنمية الريفية بإبرام نوعين من عقود الأداء في كل ولاية، أحدهما ذي صلة بالجانب الزراعي ويتعلق بتجديد الاقتصاد الزراعي (عشرة برامج) أما الثاني فهو ذي صلة بالتجديد الريفي ويتعلق بالسياسة التجديد الريفي (12000

[1] - CHAIB BAGHDAD, LE PROGRAMME AGRICOLE DE L ALGERIE, Djadid El-iktissad Review, Vol 07, December 2012, P 21.

مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة)، وستسري هذه العقود الممتدة على مدى الفترة 2009-2013 اعتبارا من الموسم الفلاحي 2008-2009

يرمي برنامج دعم التجديد الريفي من أربع برامج موحدة:

- ✓ عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية،
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية،
- ✓ الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية،
- ✓ حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

وبخصوص النتائج، فقد عرف قطاع الزراعة نموا متطورا (1,9% عام2005 و 9,4% عام 2006 و5% عام 2007 وتشكل هذه النسبة 8% من الدخل المحلي الخام)

وقد أطلقت الحكومة عام 2000 المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفي والذي من بين أهدافه ضمان الأمن الغذائي للبلاد وترقية مداخيل التشغيل في المناطق الريفية بطريقة مستدامة للموارد الطبيعية الهشة.

وقد أثمر تنفيذ المخطط الوطني للتنمية والتحديد الريفي في زيادة المخزون الشجري، بين سنة 1966 و2006، وتضاعف هذا المخزون لينتقل من 517000 هكتار إلى ما يقارب 01 مليون هكتار، وقد قدر إنتاج البذور في سنة 2005 بـ 23 مليون قنطار ثم انتقل سنة 2006 إلى 30 مليون قنطار، ليصل في سنة 2007 إلى 43 مليون قنطار، وعرف إنتاج البطاطا عدم الاستقرار خلال الفترة 2005-2007 (فائض إنتاج متبوع بندرة إنتاج).

الفرع الخامس: سياسة الدعم الفلاحي في إطار برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي

1) معالم وأهداف سياسة التجديد (التطوير) الفلاحي والتجديد الريفي

تؤكد سياسة التطوير (التجديد) الفلاحي والتجديد الريفي على الهدف الرئيسي الذي اتبعته السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ أن نالت الجزائر استقلالها؛ أي" التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل "؛ وهذا ما أشار إليه رئيس الجمهورية، بداية من انطلاق هذه السياسة، حيث قال:" يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل

تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية "[1].

لهذا الغرض يضيف رئيس الجمهورية، لقد تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:

- فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني؛
- إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد؛
- فاعلون مجندون أحسن وإشراكهم أكثر؛
- تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية؛
- ضبط اقتصادي فعال؛
- جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر؛
- تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج؛
- تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي؛
- تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

كما أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ركزت على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت عام 2008، والذي حدد المعالم والإطار العام للفلاحة الوطنية بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستديمة.

يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم[2].

كما أن هذا القانون يرمي أيضا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية[3]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 05.
[2]- الجريدة الرسمية، القانون رقم 08 - 16 المؤرّخ في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008، يتضمّن التوجيه الفلاحي، المادة الأولى، ص 05.
[3]- نفس المرجع، المادة 2، ص ص 06-05.

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

2) ركائز سياسة التجديد (التطوير) الفلاحي والتجديد الريفي

تمحورت سياسة التجديد (التطوير) الفلاحي والتجديد الريفي حول ثلاثة ركائز متكاملة؛ هي:

أ) التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي[1]، والتي يتم إنشاؤها من القاعدة إلى القمة تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية. وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة[2]؛ وبهذا فإن هذا البرنامج يؤكد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، ويأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي 2012، ص 06.

[2]- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر،الملتقى الدولي التاسع حول، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 08.

واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إق آفاق 2025)[1].

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية، هي كالآتي:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والقصور)، والقضاء على السكنات الهشة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة (تعبيد الطرق، توفير الكهرباء، تهيئة قنوات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، بناء المدارس، توفير مرافق الرعاية الصحية الاجتماعية والترفهية....الخ).
- تطوير وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها، المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

وتم تجسيد كل ما سبق عبر أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، حيث يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعينة بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- نظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، حيث يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات تقييم مشاريع التنمية المختلفة.

الجدول رقم (III-37): برنامج التجديد الريفي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء حماية وتثمين المراي استصلاح الأراضي المغمورة	- البلدية - المحيط	- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي (SI-PSRR)
حماية التجمعات	تدابير مكافحة	- البلدية	

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 06.

المائية	الانحراف حجز الموارد المائية وحدات تربية المواشي الدراسات برامج أخرى	مجمعات المياة	النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR) المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة المشروع الجواري لمكافحة التصحر (PPLCD)
حماية وتعزيز الإرث الغابي	المعدات أعمال الزراعة الغابية زراعة الغابات أعمال البنية التحتية حماية الغابات	البلدية الغابات الحكومية	
حماية النظم البيئية	الحظائر الوطنية المناطق الرطبة المحميات ومراكز الصيد المناطق الهشة	البلدية المحميات الوطنية: الحظائر الوطنية المحمية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور	
الاستصلاح	استصلاح الميحط	البلدية المحيط	

المصدر: المصدر: الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثيقة توضيحية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العنوان الإلكتروني للوثيقة، http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الزيارة 2018/01/02.

ب) التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج؛ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية؛ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية[1].

وبهذا فهو يشجع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة" فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة

[1]- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر،الملتقى الدولي التاسع حول، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 07.

القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي: الحبوب؛ اللحوم الحمراء والبيضاء؛ البطاطس؛ الطماطم الصناعية؛ زراعة الزيتون والنخيل؛ البذور، الشتائل والمورثين[1].

ثم يضاف إلى ذلك ثلاث عوامل أخرى أنجزوا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي:

- إطلاق برامج يهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

- تطبيق نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تأمين واستقرار عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.

- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كالقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية[2].

الجدول رقم (III-38): برنامج التجديد الفلاحي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز إنتاجية رأس المال	اقتصاد وحجز المياه	
	البذور، الشتلات، الآبار	⟲ البلدية
	المكننة الفلاحية	⟲ المستثمرة

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 07.
[2]- هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 243.

	التسميد البيوت البلاستيكية التحويل والتثمين	➲ المزرعة النموذجية ➲ التعاونية
البنية التحتية الفلاحية والريفية	البنية التحتية الفلاحية البنية التحتية للري	➲ البلدية ➲ المحيط ➲ المستثمرة ➲ المزرعة النموذجية ➲ التعاونية
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية	➲ البلدية ➲ المستثمرة ➲ الوحدة: * الجمع * التحويل

المصدر: الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثيقة توضيحية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العنوان الإلكتروني للوثيقة، http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الزيارة 2018/01/02.

جـ) برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

أتت هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة[1]، حيث اتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، وتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية المتمثلة في: التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوين متنوع يتلاءم وحاجيات الفاعلين)؛ خبرة استشارية متخصصة؛ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛ تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛ أنظمة الإعلام الإحصائي؛ دراسات؛ بحث وتنمية؛ اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر؛ الإتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي[2].

وبهذا فقد كان يهدف هذا البرنامج إلى[3]:

➲ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 07.
[2]- نفس المرجع، ص 08.
[3]- نفس المرجع، ص 08.

- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

تكملة للركائز الثلاث السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات تتمثل أساسا في:

- ✓ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلّقاة؛
- ✓ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- ✓ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- ✓ الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- ✓ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

الجدول رقم (III-39): برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية **PRCHAT**

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	تعزيز الخدمات البيطرية	البلدية المحيط
	تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية	
تعزيز القدرات البشرية	تعزيز الخدمات الاحصائية والنظم المعلوماتية	البلدية مستجمعات المياه
	تعزيز خدمات الاتصالات والارشاد الزراعي	
	تعزيز البحث الفلاحي والغابي	
	تعزيز نظام التدريب	
تعزيز التمويل الريفي	إنشاء الإتحادات الائتمانية الريفية	البلدية المناطق المحمية، الحدائق

		الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور

المصدر: الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وثيقة توضيحية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العنوان الإلكتروني للوثيقة، http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الزيارة 2018/01/02.

3) الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي (أنظر الملحق رقم (13))[1]

4) برامج تطوير ودعم الإنتاج الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

عرف الإنتاج الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي برامج تطوير مختلفة، حيث تم دعمه بمختلف النسب والمبالغ المالية، وكذا سقف المبالغ المحددة وفق القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008 عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وفيما يلي عرض لبعض برامج تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني:

1-4) برنامج تطوير الزراعة البيولوجية

الجدول رقم (III-40): دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية للزراعة البيولوجية

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم	ملاحظة
تحضير التربة:		يوجه الدعم للمستثمرين الذين يقومون بالفلاحة البيولوجية في طور التحول أو في طور الإنتاج
الحرث العميق والحرث المتقاطع	2.000 دج/هـ	
العزق الميكانيكي أو اليدوي	3.000 دج/هـ	
اقتناء المدخلات:		
السماد العضوي	3.000 دج/هـ	
المواد المقاومة ضد الأفات المخربة	2.000 دج/هـ	
بذور الخضراوات الهجينة	5.000 دج/هـ	
بذور الزراعات السنوية الأخرى	3.000 دج/هـ	

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

2-4) برنامج تطوير زراعة الحمضيات

الجدول رقم (III-41): دعم تطوير زراعة الحمضيات

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم

[1]- مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص 55.

➲ اقتلاع المغروسات الهرمة لأشجار الحمضيات	يقدر الدعم بـ 70 دج للشجرة الهرمة بسقف 18.000 دج.
➲ تجديد الغرسات	يقدر الدعم بـ 30 % بسقف 50 دج للجذل وحد أقصاه 13.000 دج/هـ.
➲ غراسات جديدة في المناطق الساحلية وشبه الساحلية	يقدر الدعم بـ 60 % بسقف محدد بـ 25.000 دج/هـ.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

3-4) برنامج تطوير تربية النحل

الجدول رقم (III-42): دعم تطوير تربية النحل

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
فيما يخص مربي النحل:	
➲ إقتناء مجموعات مكونة من 10 صناديق خلايا مملوءة	مستوى الدعم يقدر بـ 50.000 دج للمجموعة.
➲ إقتناء المعدات والتجهيزات الخاصة بالتربية	30 % دعم بسقف 3.000 دج.
➲ إقتناء تجهيزات جني العسل	يتراوح الدعم ما بين 20.000 دج و 40.000 دج حسب طبيعة العتاد.
فيما يخص مربي التعاونيات:	
➲ إنتاج الخلايا وفرق النحل	30 % دعم بسقف 1.500.000 دج.
➲ حماية وتطوير الثروات الوراثية: إنتاج الملكات المنتقات	الدعم مقدر بـ 300 دج للملكة.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-4) برنامج تطوير زراعة الأشجار

الجدول رقم (III-43): دعم تطوير زراعة الأشجار

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
غراسات جديدة للزهريات ذات البذرة:	
➲ التفاح والأجاص	يقدر الدعم بـ 60 % بسقف محدد بـ 36.000 دج/هـ في المناطق الجبلية.
➲ الزعرور	60 % دعم بسقف محدد بـ 50.000 دج/هـ بدون تطعيم وتسقف 17.000 دج على BA 29 في السهول الساحلية وشبه الساحلية.
غراسات جديدة زهرية ذات النواة:	
➲ المشمش واللوز	60 % دعم بسقف محدد بـ 9.000 دج/هـ.
➲ البرقوق للتجفيف والكرز	60 % دعم بسقف محدد بـ 22.000 دج/هـ.
غراسات جديدة للأنواع المقاومة للتقلبات	

الجوية:	
➲ الفستق، الباكانية المطعم والجوز	60 % دعم بسقف محدد بـ 15.000 دج/هـ.
➲ التين	60 % دعم بسقف محدد بـ 7.000 دج/هـ.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-5) برنامج تطوير تربية الدواجن وتربية الحيوانات الصغيرة

الجدول رقم (III-44): برنامج دعم تطوير تربية الدواجن وتربية الحيوانات الصغيرة

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
تطوير الإنتاج والإنتاجية:	
تربية الديك الرومي:	
*اقتناء تجهيزات خاصة:	30 % دعم بسقف محدد بـ 160.000 دج لكل مستثمر له منشآت تربية الحيونات.
تربية الأرانب:	
* اقتناء تجهيزات خاصة:	30 % دعم بسقف محدد بـ 500.000 دج.
*اقتناء قطيع للتكاثر (50 رأس):	30 % دعم بسقف محدد بـ 40.000 دج.
تثمين الإنتاج:	
إنشاء ورشة ذبح وتقطيع الدواجن أو الأرانب	20 % دعم بسقف محدد بـ 1.000.000 دج.
*تجهيزات الذبح:	20 % دعم بسقف محدد بـ 1.000.000 دج.
تهيئة مباني تربية الدواجن	
*تهيئة / ترميم مباني التربية الحياونية	20 % دعم بسقف محدد بـ 1.000.000 دج.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-6) برنامج تطوير تربية الإبل والخيول

فيما يخص المربين:

<u>حماية وتطوير الثروات الوراثية:</u>

منحة الولادة تقدر بـ 20.000 دج بالنسبة لسلالات الخيل والإبل الحرة.

<u>تثمين منتجات الإبل:</u>

إنشاء وحدات صغيرة للخدمات:

سقف الدعم محدد بـ 1.000.000 دج للوحدات (أعذية، معالجة....الخ) و بـ 500.000 دج بالنسبة لوحدات تحويل الحليب الصغيرة، الصناعات التقليدية(الوبر).

<u>تطوير المهن المتعلقة بالأحصنة (صناعة الرحال، ماريشالية):</u> يقدر الدعم بـ 1.000.000 دج.

7-4) برنامج تطوير الحبوب

الجدول رقم (III-45): دعم تطوير الحبوب

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
منحة تكثير بذور الحبوب:	
G4-G1:	يقدر الدعم بـ 25 % بالنسبة للسعر.
R1:	يقدر الدعم بـ 20 % بالنسبة للسعر.
R3-R2:	يقدر الدعم بـ 15 % بالنسبة للسعر.
منحة جمع الخرطال:	قيمة سقف الدعم تصل إلى 450 دج/القنطار.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

8-4) إنتاج بذور الحبوب

الجدول رقم (III-46): دعم تطوير إنتاج بذور الحبوب

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
الفلاحون المكثرون:	
بالنسبة لمنشآت تخزين البذور في المزرعة:	يقدر الدعم بـ 30 %، ويصل إلى 500.000 دج كحد أقصى.
المؤسسات المنتجة:	
بالنسبة لمنشآت التخزين:	يقدر الدعم بـ 30 % من التكلفة ويصل إلى 2.000.000 دج كحد أقصى.
التخزين بالتبريد بالنسبة لمخزون الأمن للبذور:	يقدر الدعم بـ 30 % من التكلفة ويصل إلى 3.000.000 دج كحد أقصى.
عتاد التصنيع:	يقدر الدعم بـ 30 % من التكلفة ويصل إلى 4.000.000 دج كحد أقصى.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

9-4) دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة

الجدول رقم (III-47): دعم تطوير المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط (دج/للوحدة)	الشروط الخاصة للتأهّل
دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة **الكهرباء** **المازوت**	**المناطق الساحلية وشبه الساحلية** 170 دج/هـ **مناطق الهضاب العليا** 320 دج/هـ **المناطق الجنوبية** 3.500 دج/هـ **المناطق الساحلية وشبه الساحلية** 140 دج/هـ **مناطق الهضاب العليا** 200 دج/هـ **المناطق الجنوبية** 260 دج/هـ	هذا بالنسبة للمستثمرين في مختلف الزراعات المؤهلة: الحبوب، الزراعات العلفية، البطاطا، زراعة النخيل والتمور.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-10) برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية

الجدول رقم (III-48): دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم	ملاحظة
اقتناء واستعمال الأسمدة	مستوى الدعم يقدر بـ 20 % من السعر.	تبرم مديرية المصالح الفلاحية اتفاق مع التعاونيات والجمعيات أو المجمعات المنظمة الحائزة على اعتماد من وزارة الطاقة والمناجم. التسديد يكون حسب إجراء خاص.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-11) برنامج تطوير أزهار القطف

إنتاج أزهار القطف (الورود):

اقتناء الشتلات: 30 % دعم بسقف محدد بـ 200 دج / الشتلة بحد أقصاه 4.000.000 دج للمستثمرة.

12-4) برنامج تطوير الري

الجدول رقم (III-49): دعم تطوير الري

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
تجنيد الموارد المائية:	
➲ إنجاز الآبار العميقة بالضرب	30 % دعم بسقف 2.000 دج/متر طولي (م.ط).
➲ إنجاز الآبار العميقة بالدوار بصفيحة سوداء مملسة وملحمة	30 % دعم بسقف 8.000 دج/متر طولي (م.ط).
➲ إنجاز الآبار العميقة بالدوار من مادة الإنوكس (مصفاة جونسون)	30 % دعم بسقف 15.000 دج/متر طولي (م.ط).
➲ إنجاز الآبار العميقة الجماعية بالضرب	دعم بسقف 2.400 دج/متر طولي (م.ط).
➲ إنجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار بصفيحة سوداء مملسة وملحمة	دعم بسقف 9.000 دج/متر طولي (م.ط).
➲ إنجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار من مادة الإنوكس (مصفاة جونسون)	دعم بسقف 20.000 دج/متر طولي (م.ط).
➲ حفر الآبار وأعمال البناية	30 % دعم بسقف 5.000 دج/ م.ط.
➲ إقامة شبكة لجلب مياه السقي بتجهيزات والنهايات لمساحة سقي من سد المياه	30 % دعم لمشروع جماعي.
أجهزة الضخ في إطار القرض الإيجاري:	
➲ أجهزة الضخ ذات الإستعمال الفردي أو الجماعي	30 % دعم.
إنشاء هياكل التخزين الوسطية للمياه:	
➲ أحواض الجمع من الإسمنت بسيعة قصوى تقدر بـ 100 م^3	30 % دعم بسقف 150.000 دج/للمنشأ.
➲ أحواض الجمع بالغلاف الأرضي بسيعة 1.500 م^3 وبسمك 1,5 مم وما فوق	30 % دعم بسقف 400.000 دج/للمنشأ.
➲ أحواض الجمع بالغلاف الأرضي جماعي بسيعة تفوق 1.500 م^3 إلى غاية 4.500 م وبسمك 1,5 مم وما فوق	30 % دعم بسقف 500.000 دج/للمنشأ.
تجهيزات الري:	
أ- تجهيزات الري بالرش:	دعم يقدر بـ 30 % في إطار القرض بالإيجار.
ب- تجهيزات الري الموضعي لمساحة لاتتجاوز 10 هكتارات	دعم يقدر بـ 30 % في إطار القرض بالإيجار.
إعادة الاعتبار للفقرات (زراعة الواحات):	
➲ صاية الآبار وتهيئة الشبكات (الأروقة) وصيانتها بالمناطق الجنوبية	
➲ إعادة الاعتبار وتثمين الأنماط المبتكرة لتجميع المياهواسعمالها في السقي، لكل التراب الوطني	الدعم يقدر بـ 30 %.

➲ إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات المسقية ➲ إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات الحابسة للمياه	الدعم مقدر بـ 30 %.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

13-4) برنامج تطوير إنتاج الحليب

الجدول رقم (III-50): دعم تطوير إنتاج الحليب

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
رفع إنتاج الحليب وتسليمه:	دعم بـ 12 دج/للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر، الماعز، النعجة والناقة.
التحفيز على جمع الحليب:	دعم بـ 5 دج/للتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب ولمراكز الجمع.
منحة الإدماج الصناعي للحليب:	دعم ما بين 2 و 4 دج للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.
اقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية: أ- اقتناء أحواض شرب آلية وكذا أنابيب التوصيل	دعم يصل إلى 30 % بسقف لا يتعدى 40.000 دج لكل مربي له إسطبل به على الأقل 06 بقرات حلوب.
ب- عتاد الحليب	دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب طبيعة العتاد.
تهيئة منشآت التربية:	دعم بنسبة 30 % وبسقف لا يتعدى 500.000 دج بالنسبة للتهيئة.
إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب:	
➲ مركز جمع أولي	دعم بنسبة 30 % بسقف لا يتعدى 160.000 دج بالنسبة لبرميل ذو سعة 500 لتر.
➲ مركز جمع رئيسي	دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب سعة البراميل.
نقل الحليب:	دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب سعة الصهريج.
مراقبة نوعية الحليب:	
➲ اقتناء حقيبة المراقبة	30 % بسقف لا يتعدى 35.500 دج.
حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية:	
➲ التلقيح الاصطناعي للأبقار	دعم يعادل 1.800 دج للتلقيح الاصطناعي المخصب.
➲ إنتاج فحول الأبقار	دعم يتراوح ما بين 10.000 و 50.000 دج.
➲ مشتلات إنتاج العجلات	دعم يتراوح ما بين 10.000 و 60.000 دج.
إنتاج الأعلاف:	
تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف:	50 % دعم بسقف لا يتعدى 6.000 دج/ هـ لكل مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في أنظمته الإنتاجية.
اقتناء آلة السيلاج:	30 % دعم بسقف لا يتعدى 40.000 دج للمستثمرة الواحدة ولكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

14-4) برنامج تطوير شعبة الحبوب الجافة (الحمص والعدس)

الجدول رقم (III-51): دعم تطوير شعبة الحبوب الجافة (الحمص والعدس)

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
منحة الجمع:	
➲ **الحمص**	3.000 دج/قنطار.
➲ **العدس**	2.600 دج/قنطار.
منحة تكثير بذور الحبوب الجافة:	
➲ G1-G4:	35 % دعم بالنسبة للسعر.
➲ R1:	20 % دعم بالنسبة للسعر.
➲ R3-R2:	20 % دعم بالنسبة للسعر.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

15-4) برنامج تطوير زراعة الزيتون

الجدول رقم (III-52): دعم تطوير زراعة الزيتون

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
تثمين منتوجات الزيتون:	
اقتناء معدات متخصصة♦	يقدر الدعم بـ 30 %، يسقف 4.000.000 دج.
اقتناء مجموعة معدات التوضيب	يقدر الدعم بـ 30 % وبسقف 1.000.000 دج.
تحديث وسائل التخزين	
1- حوض من مادة الإينوكس بسعة 10.000 ل	30 % دعم بسقف 510.000 دج (بصفة فردية).
2- حوضين من مادة الإينوكس بسعة 2.000 ل	30 % دعم بسقف 480.000 دج (بصفة فردية).
3- ثلاثة أحواض من مادة الإينوكس بسعة 10.000 ل	30 % دعم بسقف 1.530.000 دج (بصفة جماعية).
انجاز غراسات جديدة بشكل مكثف:	
➲ إنشاء بساتين مكثفة في المناطق السهبية أو شبه صحراوية	60 % دعم بسقف محدد بـ 40.000 دج/هـ.
➲ إنشاء بساتين نصف مكثفة في المناطق شبه الساحلية	60 % دعم بسقف محدد بـ 20.000 دج/هـ.
➲ إنشاء بساتين خفيفة في المناطق الجبلية	60 % دعم بسقف محدد بـ 10.000 دج/هـ.

♦ **الشروط الخاصة للتأهّل**

1- معصرة الزيتون: كل فلاح أو متعهد لديه محل مساحته 350 م².

2- مصنع تخليل الزيتون: كل فلاح أو متعهد لديه محل مساحته 450 م².

الرطبة وشبه الرطبة أو السهول المرتفعة إنشاء بساتين خفيفة في المناطق الجبلية شبه الجافة أو السهول المرتفعة	60 % دعم بسقف محدد بـ 9.000 دج/هـ.
تثمين الزيتون البري (الزبوج) بواسطة التطعيم:	يقدر مستوى الدعم بـ 30 %.
اقتناء عتاد وتجهيزات جني الزيتون **آلة الجني** **شبكة الجني**	30 % دعم بسقف محدد بـ 60.000 دج للآلة الواحدة. يقدر دعم الشبكة الواحدة بـ 1.500 دج بسقف محدد بـ 6.000 دج.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

16-4) برنامج تطوير تربية الغنم والماعز

الجدول رقم (III-53): دعم تطوير تربية الغنم والماعز

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
إنشاء مجبنة تقليدية لحليب الماعز والنعاج: المبستر دولاب التجفيف والتقطير	30 % دعم بسقف محدد بـ 500.000 دج.
التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير: دعم التلقيح الإصطناعي (مزامنة الشبق)	دعم بـ 850 دج للتلقيح الإصطناعي المخصب لكل مربي له قطيع ومندمج في البرنامج الستوي المعد من طرف المركز الوطني للتلقيح الإصطناعي والتحسين الوراثي والغرفة الوطنية للفلاحة.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

17-4) برنامج تطوير شعبة زراعة النخيل

الجدول رقم (III-54): دعم تطوير شعبة زراعة النخيل

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
إعادة الاعتبار لبساتين النخيل:	
اقتلاع الأشجار المسنة	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 1.200 دج للنخلة.
تخصيب الأراضي بالرمل	يقدر الدعم بـ 10.000 دج للهكتار (هكتاران كحد أقصى).
الغراسات الجديدة	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 70.000 دج للهكتار (10 هكتارات كحد أقصى).
حماية النباتات:	
اقتلاع وإتلاف أشجار النخيل المصابة بمرض البيوض	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 1.400 دج للنخلة.
إبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 5.000 دج للهكتار.

⊂ حماية عراجين التمر (نوع دقلة نور)	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 1.2000 دج للهكتار، بكثافة 120 نخلة للهكتار.
توضيب التمور الموجهة للتصدير:	
⊂ اقتناء العتاد لوحدات جديدة، أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا	يقدر الدعم 30 %، وبسقف 4.000.000 دج.
التصدير:	يقدر الدعم بـ 5 دج/كغ، بالنسبة للتمور على هيئة أكوام (بالجملة)، أما بالنسبة للتمور الموضبة في علب وزنها 1 كغ أو أقل فيقدر الدعم بـ 8 دج/كغ.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-18) برنامج تطوير زراعة البيوت البلاستيكية

الجدول رقم (III-55): دعم تطوير زراعة البيوت البلاستيكية

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
بيت بلاستيكي متعدد القبب مجهز:	
⊂ أزهار القطف	إطار بـ 1.000 م² قطعة واحدة ويقدر الدعم بـ 30 % بسقف 2.300 دج/م² بالنسبة للمنشآت وبـ 30 % بسقف 400 دج/م² بالنسبة للتجهيزات.
⊂ زراعة الخضراوات	إطار ذو 2.000 م² قطعة واحدة على الأقل، ويقدر الدعم بـ 30 % بسقف 2.300 دج/م² بالنسبة للمنشآت. بالنسبة للتجهيزات ⊂ دعم يقدر بـ 30 % بسقف 400 دج/م² في المناطق الشمالية. ⊂ دعم يقدر بـ 30 % بسقف 800 دج/م² في المناطق الجنوبية.
بيت بلاستيكي ذو نفق:	يقدر الدعم بـ 30 % بسقف 45.000 دج للبيت الواحد بحجم 400 م² و 05 أنفاق كأقصى حد/ للمستثمر.

المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

4-19) برنامج تطوير الطماطم الصناعية

الجدول رقم (III-56): دعم تطوير الطماطم الصناعية

النشاطات المدعمة	مبلغ الدعم
منحة الإنتاج:	منحة بسقف 2 دج/كغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية الولائية.
منحة التحويل:	منحة بسقف 1,5 دج/كغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح أو أكثر – منتجي الطماطم الصناعية – شرط أن تكون هذه الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم المحلية 100 %، من بداية شهر جويلية إلى نهاية شهر

	سبتمبر.

المصدر: المصدر: " و ف ت ر " القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

الملاحظ من الجداول أعلاه أن نسب وأسقف الدعم لم تتغير كثيرا مع تراجعها في بعض الحالات لبعض المنتجات الفلاحية، كذلك الشأن بالنسبة للمقرر رقم 414 المؤرخ في 22 ماي 2014؛ الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)" السطر 1، تطوير الاستثمار الفلاحي وكذا دفع الإعانات (الملحق رقم 14).

5) أشكال أخرى لدعم الإنتاج الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

هناك أشكال أخرى للدعم على غرار ما تم ذكرناه في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هذه الأشكال وردت في قانون المالية التكميلية لسنة 2008، تخص ما يلي:

تحفيزات جبائية تصل إلى الإعفاء النهائي؛ كإلغاء الرسم على القيمة المضافة لمجموعة من المنتجات والمدخلات الفلاحية، إضافة إلى المنتجات الموجهة للإنتاج الحيواني؛ وبالخصوص منتجات الصحة النباتية، البذور أسمدة، كما خص أيضا تكاليف الاعتماد الإيجاري فيما يتعلق باكتساب العتاد الفلاحي شريطة أن يكون العتاد منتج محليا[1].

وتتمثل المزايا الجبائية التي يستفيد منها القطاع الفلاحي في الجزائر في المجالات الآتية[2]:

<u>في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي:</u>

- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة (10) سنوات، الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا.

[1] - Mohamed Chabane, Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012. Editions L'Harmattan, 2013, P 234.

[2] -https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/375-2014-07-16-13-04-08, Site visité le 17.03.2018.

- تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجـه للإستهلاك على حالته.

<u>في مجــال الضريبة على أرباح الشركات</u> :

يستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات:

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط.
- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الإتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمستيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها، باستثـناء العمليات التالية:

أ- مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية؛

ب- عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أوشبه المنتوجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان و الحيوانات أو يمكن إستعمالها كمواد أولية في الفلاحة أوالصناعة؛

ج- عمليات محققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أواضطرت لقبولها.

يطبق هذا الإعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب (د.ج.م.ح) والمتعلقة بشراء بيع أوتحويل أونقل الحبوب.

يطبق نفس الإعفاء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعدها الديوان أوبترخيص منه (المادة 138 من ق.ض.م.ر.م متممة بأحكام قانون المالية 1997).

د- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

هـ- تستفيد عمليات إنتاج الأسمدة الآزوتية (اليوريا والأمونياك) المنتجة محليا والموجهة للبيع في السوق الوطنية، من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات، وذلك إبتداءا من السنة المالية 2013. ترتبط الاستفادة من هذا الإعفاء باكتتاب دفتر شروط تحدد شروطه عن طريق التنظيم (المادة 33 من قانون المالية لسنة 2014).

<u>في مـجال الرسم على القيمة المضافة</u> :

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة، الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة، إبتداءا من تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2018، مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بما يأتي :

- المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر؛
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية؛
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية للسقي توفيرا للمياه والمستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي؛
- التجهيزات المنتجة في الجزائر، والمستعملة في إنجاز الملبنات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية لزراعة الزيتون إنتاج وتخزين زيت الزيتون.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية. تحدد قائمة المعدات والتجهيزات بموجب قرار وزاري مشترك.

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، الفوسفو بوتاسية والأسمدة المركبة (NPK سولفات و NPL كلور) الواردة في التعريفات الجمركية رقم 31-02 و 31-03 و 31- 04 و 31- 05 وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات الواردة في

التعريفات الجمركية الفرعية رقم 10-10 – 08 -38 إلى 00- 90-08 – 38 (مبيدات الحشرات، مضاد القواضم، مبيد الفطر، مبيد الأعشاب، موانع إنبات وضبط نمو النباتات، تطهير وكل المواد المشابهة المعروضة في أشكال أومعبئة بغرض البيع بالتجزئة أو في حالة مستحضرات أو في شكل مواد كشرائط فتائل وشموع بالكبريت وورق مبيد للذباب).

في مجال الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة:

لايطبق الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة على الجرارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي.

العقوبات المطبقة في حالة تحويل المزايا الجبائية الممنوحة للفلاحين:

وفي حال استغلال الفلاحين لهذه الامتيازات في نشاطات غير تلك التي منحت هذه الاعفاءات لأجلها فإن، قانون المالية لسنة 2009 أسس عقوبات في حالة تحويل الامتيازات الجبائية الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطهم غير تلك التي منحوا من أجلها تلك المزايا؛ تتمثل هذه العقوبات في المطالبة بدفع الضرائب والرسوم المفروض تسديدها مع تطبيق غرامها قدرها 100% .

- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب.
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل)؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية-الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر؛

- إخضاع المنتجات الأتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7٪:

- مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛

- الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره 7٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك.

6) التجديد الفلاحي وعقود النجاعة

عقود النجاعة؛ هي عقود تربط وزير الفلاحة والتنمية الريفية بصفته ممثلا للدولة، والولات بصفتهم ممثلون عن السلطات المحلية للولاية، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية، وتهدف هذه العقود لتجنيد مختلف القدرات المحلية، سواء على مستوى البلديات، أو على مستوى الولاية[1].

نتائج تقييم عقود النجاعة في إطار التجديد الفلاحي عبر مختلف ولايات الوطن

بادر قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في استخدام عقود النجاعة مع كل ولاية للفترة الممتدة من 2009 لغاية 2014 آخذا بعين الاعتبار تجارب التنمية الريفية وخصائص وقدرات كل ولاية، وتشمل عقود النجاعة عشرة برامج وطنية لتكثيف المنتوجات الفلاحية والبرامج الخاصة، وتكثيف منتوجات الحبوب الجافة والحليب والبطاطا، الزيت، التمور، البذور، الشتلات، وبرامج تربية المواشي والدواجن. وكذا البرامج المتعلقة باقتصاد الماء والأقطاب الفلاحية المدمجة، وفي هذا الصدد، حثّ رئيس الجمهورية لدى ترأسه جلسات الاستماع السنوية المخصصة للقطاع، على ضرورة تعجيل عملية تجسيد القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة وإعادة تنشيط الديوان الوطني

[1]- بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، 2013، ص 201.

للأراضي الفلاحية، هذا الأخير تقتصر مهمته على تنظيم منح الإمتيازات على الأراضي الفلاحية التابعة للدولة وتسوية عقود المستثمرين الفلاحيين. وأعطى تعليمات للحكومة لتعزيز جهود الدولة، لأجل مرافقة ودعم تنمية القطاع، عبر تركيز دعم الدولة للفلاحة على المنتجات الأساسية بما فيها إنتاج الحليب واللحوم. كما ألح الرئيس على ضرورة تسطير برنامج عقلاني وتنفيذه بكل عزم توخيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، داعيا إلى ترقية مجال الصناعات الغذائية وتحسين النشاط الفلاحي وتربية المواشي.

وبالموازاة تم تحديد النتائج (التوقعات) المتوقع تحقيقها على المستوى الوطني، إثر اجتماعات التقييم الدوري، بالاستشارة بين الفاعلين المركزيين والجهويين.

فبالنسبة للتجديد الفلاحي تم تحديد أهداف الإنتاج المتوقع للفترة (2010-2014) فيما يتعلق بمختلف الشعب الفلاحية، على النحو التالي:

- تحسين الإنتاج الفلاحي بصفة إجمالية؛ المرور من 6 % في الفترة من 2009/2000 إلى 8,33 % في الفترة 2014/2010؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛ فعلى سبيل الذكر لا الحصر سجلت شعبة الحبوب إنتاجا قدر بـ 51,2 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 42,45 مليون قنطارا تم تسجيله خلال الموسم الماضي، بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 46,8 مليون قنطار؛ حيث حققت كل من ولاية تيارت (10%)، سيدي بلعباس، غليزان، معسكر وسطيف، حوالي 35% من الإنتاج الوطني. فيما حققت 481 بلدية 80 % من الإنتاج الوطني، توجد ثلاث بلديات رائدة هي: رحوية (تيارت) بـ 372.000 قنطار، مسرع الصفا (تيارت) بـ 344.800 قنطار وبابار (خنشلة) بـ 342.800 قنطار.

أما فيما يخص شعبة الحليب فقد سجلت إنتاجا قدر بـ 3,088 مليار لتر خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 2,9270 مليار لتر تم تسجيله خلال الموسم السابق، بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 2,8805 مليار لتر من الحليب؛ حيث قدر جمع الحليب الطازج بـ 687,9 مليون لتر للموسم 2011-2012، مقابل 510 مليون لتر حققت خلال الموسم المنصرم. حققت كل من ولاية سطيف، باتنة، سيدي بلعباس وسكيكدة لوحدهم حوالي 26 % من الإنتاج الوطني. فيما حققت 639

بلدية 80 % من الإنتاج الوطني من مجموع 1518 بلدية منتجة للحليب (مقابل 1505 بلدية خلال الموسم الماضي)، توجد ثلاث بلديات رائدة في إنتاج الحليب هي: مشروحة (قسنطية) بـ 21,4 مليون لتر، بازر صخرة (سطيف) بـ 20 مليون لتر، وبيتام (باتنة) بـ 17 مليون لتر.

أما شعبة البطاطا فقد سجلت إنتاجا وفيرا قدر بـ 42,2 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 38,49 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم السابق، و32 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010، حيث حققت كل من ولاية الوادي، عين الدفلى، معسكر ومستغانم، حوالي 23,7 مليون قنطار أي ما يعادل 57 % من الإنتاج الوطني. تأتي ولاية الوادي في المرتبة الأولى بتحقيقها إنتاج قدر بـ 11 مليون قنطار (27%)، ثم تليها ولاية عين الدفلى بـ 5,6 مليون قنطار (13%)، ثم ولاية معسكر بـ 3,9 مليون قنطار (9%)، وولاية مستغانم بـ 3,2 مليون قنطار (8%).

جدير بالذكر أنه تم تجاوز الهدف الإجمالي السنوي المحدد في إطار عقود النجاعة للموسم الفلاحي 2011-2012 والمقدر بـ 29,3 مليون قنطار، ونفس الأمر بالنسبة لتوقعات الموسم الفلاحي 2013- 2014 والمقدر بـ 40 مليون قنطار.

كما سجلت شعبة الحمضيات إنتاجا قدر بـ 10,9 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 10,1 مليون قنطار؛ حققت كل من ولاية البليدة (30%)، مستغانم، غليزان والشلف أكثر من نصف الإنتاج الوطني (61%).

كما سجلت شعبة التمور هي الأخرى إنتاجا قدر بـ 7,89 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 7,73 مليون قنطار، حيث حققت كل من ولاية بسكرة (37%) والوادي (26%) لوحدهما حوالي ثلثي الإنتاج الوطني (63%). كما أنه من أصل 16 ولاية منتجة للتمور، هناك 10 ولايات تجاوزت أهدافها (بسكرة وأدرار) و06 ولايات لم تحقق أهدافها، لاسيما ولاية الوادي.

أما شعبة الزيتون فقد سجلت إنتاجا قدر بـ 3,92 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 6,1 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم السابق، ما يدل على انخفاض في المحصول.

جدير بالذكر أنه لم يتم تحقيق الهدف الإجمالي السنوي المحدد في إطار عقود النجاعة للموسم الفلاحي 2011-2012 والمقدر بـ 4,62 مليون قنطار.

بخلاف شعبة الزيتون سجلت شعبة الخضر ارتفاعا في الإنتاج قدر بـ 104,3 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 95,7 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم السابق، و86,4 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010، حيث حققت كل من ولاية الوادي (12 %)، بومرداس، عين الدفلى، معسكر ومستغانم، حوالي 39 % من الإنتاج الوطني. بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 83,5 مليون قنطار.

فيما سجلت شُعبة الطماطم الصناعية هي الأخرى ارتفاعا في الإنتاج قُدر 8,6 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 7,1 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم المنصرم، بينما الهدف الإجمالي السنوي المحدد في عقود النجاعة لسنة 2012 قدر بـ 6 مليون قنطار؛ حيث حققت كل من ولاية سكيكدة (3,2 مليون قنطار، أي ما يعادل 37 % من الإنتاج الوطني)، قالمة، الطارف وعنابة، لوحدهم 90 % من الإنتاج الوطني. فيما حققت 27 بلدية 80 % من الإنتاج الوطني من مجموع 153 بلدية منتجة للطماطم الصناعية، توجد ثلاث بلديات رائدة في إنتاج الطماطم الصناعية هي: بن عزوز (سكيكدة) بـ 1,6 مليون قنطار، بسباس (الطارف) بـ 674.600 مليون قنطار، جندل سعدي محمد (سكيكدة) بـ 412.500 مليون قنطار.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فقد سجلت شُعبة اللحوم الحمراء، إنتاجا قُدر بـ 4,4 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 4,2 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم السابق، و3,8 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010، حيث حققت ولاية الجلفة إنتاجا بلغ 390.300 قنطارا بنسبة 9 % من الإنتاج الوطني، تليها ولاية البيض بإنتاج قُدر بـ 271.200 قنطارا بنسبة 6 %، ثم ولاية المسيلة بإنتاج قُدر بـ 237.800 قنطار بنسبة 5 %. فيما حققت 614 بلدية 80 % من الإنتاج الوطني من

مجموع 1501 بلدية منتجة للحوم الحمراء، توجد ثلاث بلديات رائدة في إنتاج اللحوم الحمراء هي: عين الإبل (الجلفة) بـ 61.200 قنطار، كف الأحمر (البيض) بـ 26.300 قنطار، والبيض سيدي الشيخ (البيض) بـ 25.900 قنطار.

أما شُعبة اللحوم البيضاء فقد سجلت إنتاجا قُدر بـ 3,6 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012، مقابل 3,4 مليون قنطار تم تسجيله خلال الموسم السابق، و2,8 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2009-2010، حيث حققت ولاية البويرة إنتاجا بلغ 315.700 قنطارا بنسبة 9 % من الإنتاج الوطني، تليها ولاية باتنة بإنتاج قُدر بـ 305.200 قنطارا بنسبة 8 %، ثم ولاية سطيف بإنتاج قُدر بـ 239.500 قنطار بنسبة 7 %. فيما حققت 458 بلدية 80 % من الإنتاج الوطني من مجموع 1288 بلدية منتجة للحوم البيضاء، توجد ثلاث بلديات رائدة في إنتاجها هي: بئر أولاد خليفة (عين الدفلى) بـ 48.600 قنطار، قرومة (البويرة) بـ 48.400 قنطار، والأصنام (الشلف) بـ 42.400 قنطار.

7) أهم المنجزات المحققة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 و2015

1-7) متوسط النمو السنوي لبعض الشعب

سجل متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب تطورا إيجابيا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا ما يبرر النتائج المحققة في مختلف الشعب، حيث بلغ متوسط النمو السنوي لشعبة الفواكه الطازجة % 13,4 +، في حين بلغ متوسط النمو لشعبة اللحوم الحمراء % 12,5 +، اللحوم البيضاء % 12,6 + والبيض بـ % 7,5 +، أما شعبة الحبوب فبالرغم من تحقيق متوسط نمو بـ % 4,2 +، إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية لشعبة ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي؛ لذا فالتحدي قائما لتحقيق الأحسن، في حين عرف الإنتاج المحلي للحليب متوسط نمو معتبر (12,7% +)، مما أدى إلى تراجع في استيراد بودرة الحليب، أما شعبة البطاطا فعرفت تطورا هاما بتحقيق متوسط نمو خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 بـ % 12,7 +.[1]

2-7) قيمة الإنتاج الفلاحي

[1] - TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016, P 02.

حقق الإنتاج الفلاحي نتائج مرضية مقارنة بالفترات السابقة، وهذا بسبب الإجراءات والتدابير المتخذة في دعم وتطوير القطاع الفلاحي؛ والتي بدورها أعطت للقطاع استمرارية، كما هو واضح من بيانات الشكل أدناه.

الشكل رقم (III-06): تطور قيمة الإنتاج الفلاحي

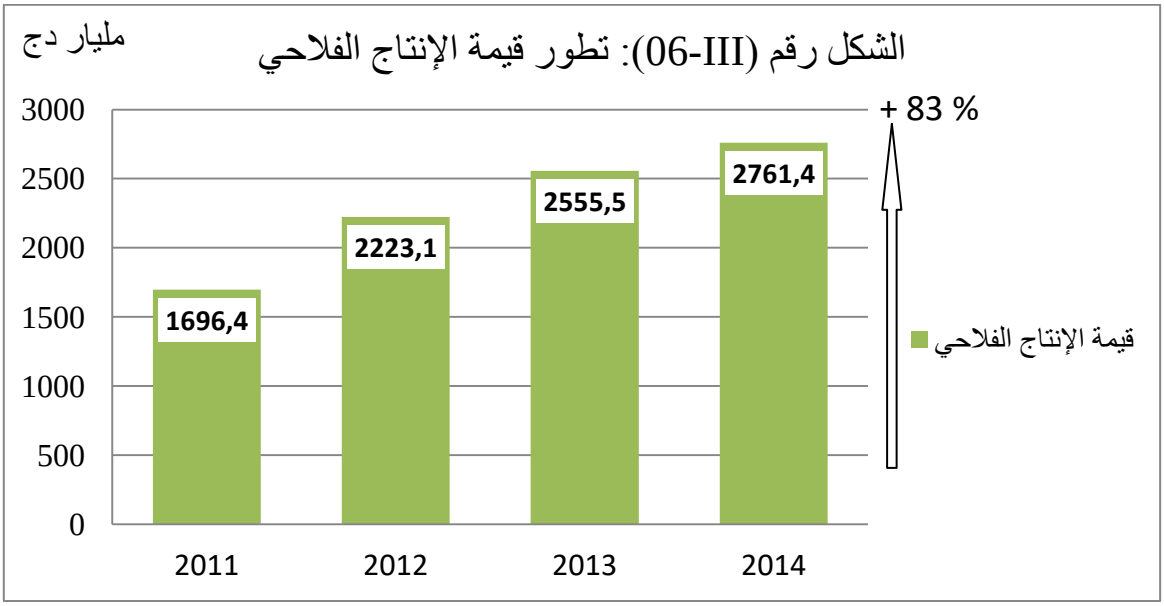

SOURCE : TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016, P 02.

3-7) القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري

أ) حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (III-07): تطور حصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي

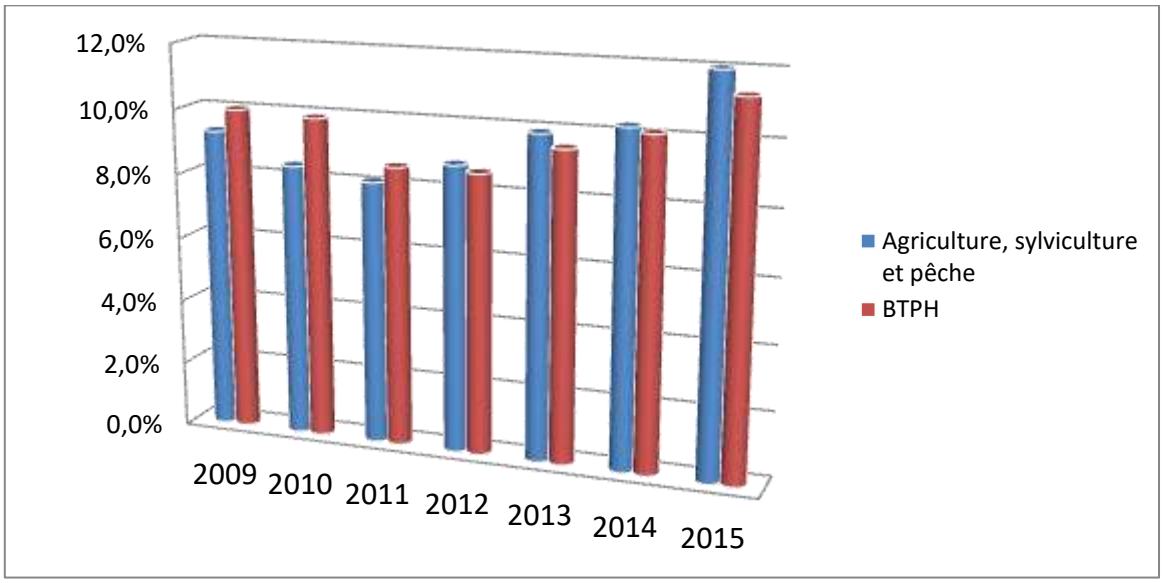

SOURCE : TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016, P 02.

ب) مجموع القيمة المضافة

الشكل رقم (III-08): تطور القيمة المضافة

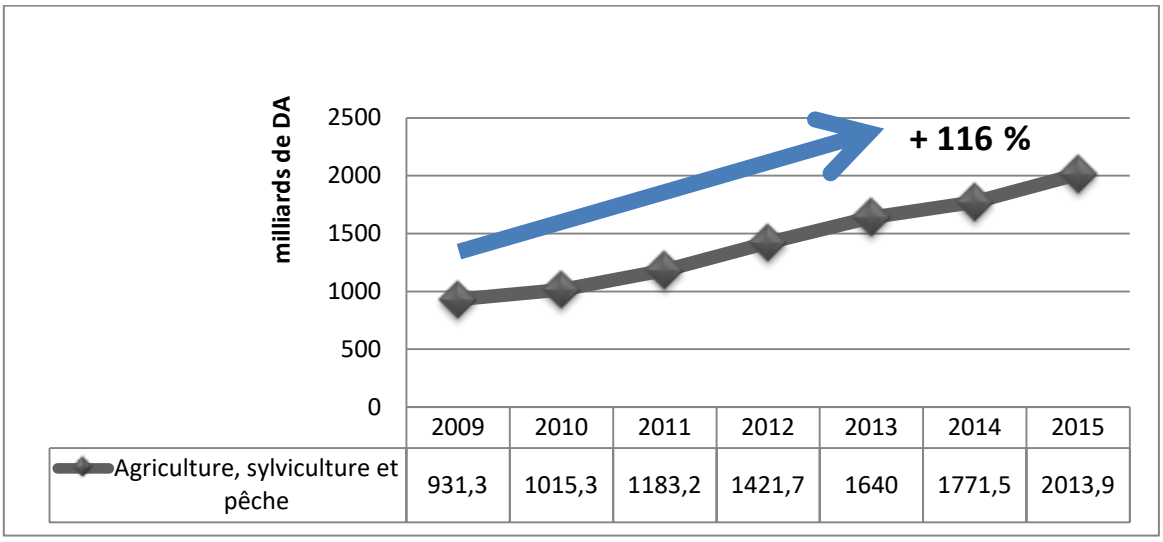

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Agriculture, sylviculture et pêche	931,3	1015,3	1183,2	1421,7	1640	1771,5	2013,9

Source : Office National des Statistiques

الفرع السادس: سياسة الأقطاب الفلاحية

جاءت سياسة الأقطاب الفلاحية كتتويج لعملية التجديد الفلاحي خاصة وأن (من وجهة نظر الوزارة) كل منطقة فلاحية أصبحت تختص في إنتاج محاصيل معينة أو محصول واحد على الأقل، فسياسة الأقطاب الفلاحية جاءت لتضبط كل منطقة فلاحية والمحاصيل التي تجنيها بما يجعلها تتناسب والحاجيات الغذائية للجزائر، مراعية في ذلك الميزات التفضلية في الإنتاج مقارنة بالمناطق الأخرى[1].

1) مرتكزات سياسة الأقطاب الفلاحية

ترتكز سياسة الأقطاب الفلاحية على سلسلة من القيم تتضمن مجموعة كاملة من الأنشطة والخدمات اللازمة لتحقيق منتج أو خدمة، بدأ من الفكرة حتى البيع في الأسواق النهائية (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية)، بما يتلائم والخصاص الجغرافية والإنتاجية للقطب الفلاحي؛ إذن سلسلة العمليات (القيم) في القطاع الفلاحي، تعبر عن سلسلة من العمليات والتدفقات بدءا من المدخلات إلى الإنتاج (التصنيع) والتسويق وصولا إلى المستهلك.

[1]- فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سابق، ص 18.

الشكل رقم (III-09): سلسلة القيم في القطاع الزراعي

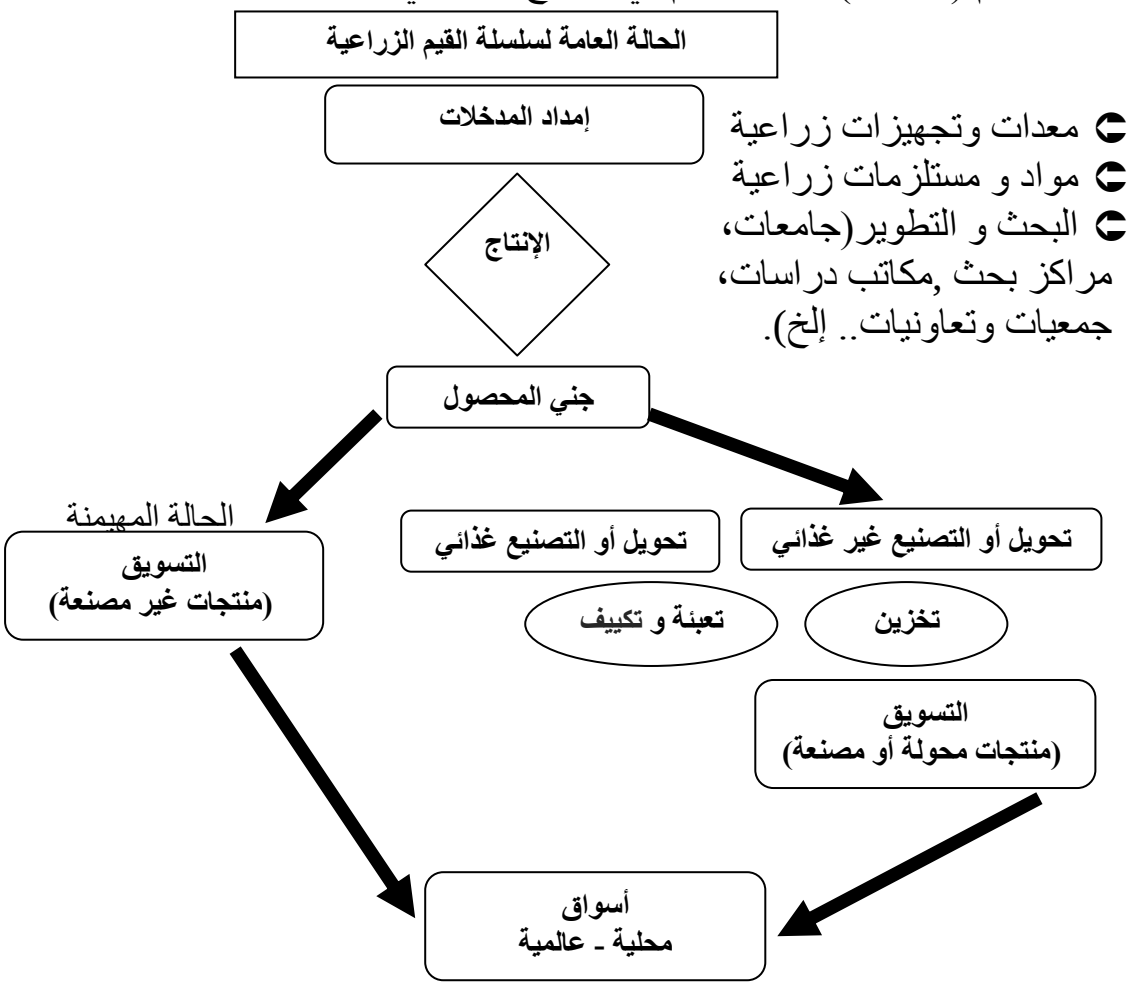

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016, P 02.

2) عرض الأقطاب الفلاحية

يتم تحديد القطب الفلاحي حسب القدرة الإنتاجية مع مراعاة المناخ، المساحة والتضاريس المتنوعة؛ وعلى هذا الأساس تكونت هذه الأقطاب والتي تنوعت وفقا للتنوع المبين في الجداول التالي: (أنظر أيضا الملحق رقم 15)

الجدول رقم (III-57): الأقطاب الفلاحية للإنتاج النباتي

أقطاب المنتجات النباتية	عدد الأقطاب	عدد البلديات في القطب	عدد الولايات في القطب	قيمة الإنتاج للقطب (مليون د ج)	نسبة قيمة الإنتاج الوطني لشعبة القطب	المساحة		اليد العاملة الزراعي		نسبة قيمة الإنتاج الوطني للبلديتين الأولى والثانية	
						مجموع شعبة القطب	النسبة الوطنية للشعبة	مجموع اليد الزراعية العاملة المتواجدة في الأقطاب (كامل الشعب)	النسبة الوطنية لليد العاملة الزراعية %	النسبة للبلدية الأولى 01	النسبة للبلدية الثانية 02
قمح صلب	12	151	25	49 784	48%	541 240	36%	320 822	13%	عين عبيد 10,9%	الرحوية 10,6 %
قمح لين	08	100		10 486	41%	196 959	34%	239 518	9%		
بقول جافة	07	29		2 071	21%	16 187	19%	50 288	2%		
خضروات ماعدا البطاطس والبصل	10	64		124 593	27%	90 078	18%	187 829	7%		
بطاطس	05	38	05	100 443	45%	66 076	43%	178 197	7%	حاسي خلفان 21,3%	عين السلطان 12,5%
زراعة النخيل	03	29	04	179 222	59%	62 555	37%	100 207	4%	طولقة(بسكرة) 35,2%	جامعة (الوادي) 19,7%
فواكه ذات نواة ولوزيات	13	73	15	89 058	40%	48 385	20%	189 912	7%	الأربعاء (البليدة) 14,6%	جليدة (عين الدفلى) 6,8%
زراعة الزيتون	7	25	08	23 453	18%	47 568	12%	65 706	3%	بوجليل (بجاية) 5,7%	سيق (معسكر) 4,1%
مجموع فرعي	65	509		579 110							

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

في قراء موجز للجدول أعلاه نلاحظ على سبيل الذكر لا الحصر أن شعبة القمح الصلب تحتوي على 12 قطبا؛ تضم 151 بلدية و25 ولاية، أهم هذه الأقطاب، قطب عين عبيد بولاية قسنطينة؛ حيث تمثل نسبة قيمة الإنتاج الوطني 10,9% في حين تمثل نسبة قيمة الإنتاج الوطني 10,6 % في قطب الرحوية بولاية تيارت، وتتربع أقطاب القمح الصلب على مساحة قدرها 541240 هـ، تمثل 36% من النسبة الوطنية للشعبة، في حين مجموع اليد الزراعية العاملة المتواجدة في هذا القطب (الشعبة) 320 822 نسمة بنسبة وطنية لليد العاملة الزراعية تقدر بـ 13 %.

الجدول رقم (III-58): الأقطاب الفلاحية للإنتاج الحيواني

البيان	عدد الأقطاب	عدد البلديات في القطب	عدد الولايات في القطب	قيمة الإنتاج للقطب	نسبة قيمة الإنتاج الوطنية لشعبة القطب
أقطاب المنتجات النباتية	65	509		**579 110**	
أقطاب المنتجات الحيوانية					
الحليب	10	129	16	52 164	28%

اللحوم الحمراء	15	114	18	179 386	32%
اللحوم البيضاء	12	54	18	31 371	22%
مجموع فرعي	37	297		262 921	
المجموع	**102**	**806**		**842 031**	

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

في قراء موجز للجدول أعلاه نلاحظ على سبيل المثال لا الحصر أن شعبة اللحوم الحمراء تتمتع بـ 15 قطب فلاحي، تضم 114 بلدية، و18 ولاية؛ أهمها قطب عين الإبل بولاية الجلفة، وقطب عين بن خليل بولاية النعامة، في حين نسبة قيمة الإنتاج الوطنية لشعبة اللحوم الحمراء تمثل 32%.

الجدول رقم (III-59): الأقطاب الفلاحية حسب البلديات

عدد البلديات	**582**
المنتمية لأقطاب ذات 6 شعب فلاحية	1
المنتمية لأقطاب ذات 5 شعب فلاحية	1
المنتمية لأقطاب ذات 4 شعب فلاحية	11
المنتمية لأقطاب ذات 3 شعب فلاحية	35
المنتمية لأقطاب ذات 2 شعب فلاحية	112
المنتمية لأقطاب ذات شعبة فلاحية	422

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

الجدول رقم (III-60): الأقطاب الفلاحية حسب المناطق الجغرافية

عدد البلديات	**582**
السهول والمناطق السّاحلية	232
المناطق الجبلية	107
الهضاب العليا	180
الجنوب	63

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الأقطاب الفلاحية حسب المناطق الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تحتل منطقة السهول والمناطق السّاحلية الجزء الأكبر بـ 232 بلدية، في حين تمثل منطقة الجنوب 63 بلدية.

الجدول رقم (III-61): أفضل عشرة أقطاب

الترتيب	إسم القطب	شعبة القطب	القيمة	النمو
01	طُولقة (بسكرة)	النخيل	107,7	12%
02	جامعة (الوادي)	النخيل	60,4	8%
03	حاسي خلفيفة (الوادي)	البطاطس	47,2	14%
04	عين الإبل (الجلفة)	اللحوم الحمراء	47,0	10%
05	عين بن خليل (النعامة)	اللحوم الحمراء	35,6	8%
06	الأربعاء (البليدة)	نواة ولوزيات	60,4	3%
07	عين سلطان (عين الدفلى)	البطاطس	27,9	6%
08	عين ناقة	الخضروات	26,6	18%
09	لبيض سيد الشيخ (البيض)	اللحوم الحمراء	21,7	3%
10	داموس	الخضروات	19,9	6%

SOURCE: TIFOURI M'hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

الفرع السابع: أفاق الإنتاج الزراعي وفقا لسياسة الأقطاب الفلاحية والبرنامج الخماسي 2015-2019

من أجل زيادة الإنتاج وتوفير جل المنتجات الفلاحية، حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية آفاقا تنموية على مدى خمس سنوات (2015-2019)، مما سيمكن الحكومة من تحقيق نمو فلاحي يصل إلى 5 %، وتحقيق قيمة إنتاج تفوق 4000 مليار دج بزيادة تقدر بـ 1.100 مليار دج من سنة الأساس 2015، وبذلك سيتم استحداث مليون ونصف مليون منصب عمل، وتخفيض 30 % من فاتورة الواردات الغذائية ومضاعفة الصادرات إلى 1,1 مليار دولار؛ مما سينجم عنه تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية الاستراتيجية في آفاق سنة 2019، وتحقيق كميات الإنتاج التالية:

- الحبوب: سيتم التخلص النهائي من استيراد محصول القمح الصلب، حيث ستصل كمية الإنتاج إلى (6,78 مليون)، بسبب زيادة الأراضي المسقية بنسبة 161 %.
- البقول الجافة: تحقيق إنتاج بمليونين قنطار سنة 2019، وضمان تغطية بنسبة 100 % من محصولي العدس والحمص.
- البطاطس: ستصل كمية الإنتاج إلى 6,7 مليون طن، وتصدير 70 ألف طن، بقيمة 30 مليون دولار.

- الحمضيات: ستصل كمية الإنتاج إلى 13,5 مليون قنطار سنة 2019، مع تخفيض كمية الاستراد إلى 23.000 طن مقابل 51.000 طن حاليا.
- التمور: ستصل كمية الإنتاج إلى 12,6 مليون قنطار، وتصدير 100 ألف طن بقيمة 100 ألف مليون دولار مقابل 29 ألف طن سنة 2015.
- اللحوم الحمراء: سيرتفع الإنتاج من 10.000 طن إلى 64.000 طن من اللحوم الحمراء، حيث سيتم التخلص النهائي من استيراد هذه المادة الغذائية، كما أنه سيتم تطوير منظومة التسمين للأنعام، واستحداث ثلاثة مسالخ عصرية جديدة (بوقطب، عين الإبل، عين مليلة).
- اللحوم البيضاء والبيض: سيصل إنتاج اللحوم البيضاء 5,8 مليون قنطار سنة 2019، وسيصل إنتاج البيض 8,9 مليار وحدة من البيض، وتصدير 20 مليون بيضة في آفاق 2019.
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
- سيرتفع إنتاج الحليب إلى 150.000 طن؛ حيث سيتم التخلص من استيراد بودرة الحليب.
- رفع الانتاج الوطني في الصيد و تربية المائيات إلى الضعف ، أي ما يعادل 200.000 طن؛

ولبلوغ هذه النتائج تم وضع جملة من الآليات والتي تم إعدادها في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 تمثلت في الآتي[1]:-

- ☒ تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية؛
- ☒ تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها؛
- ☒ تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا؛
- ☒ زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية و شتائل الأشجار والكروم؛

[1]- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، سبتمبر2015، ص ص 5-7.

- ☒ تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة. تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد؛
- ☒ ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC- وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية؛
- ☒ المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري و بالصحراء؛
- ☒ انجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح)؛
- ☒ إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة؛
- ☒ انجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني؛
- ☒ تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.
- ☒ تهيئة 06 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار، تابعة لعشر(10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛
- ☒ معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1,3 هكتار سيتم معالجتها؛

إجراءات المرافقة[1]

تدعيم البيئة التحفيزية

سيتم تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل:

[1]- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص 09.

إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية، مواصلة مشاريع الشراكة العامة ـ الخاصة في إطار المزارع النموذجية، اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي، ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين.

- **دعم تنظيم المهن**

بالنسبة للفلاحة، يتعلق الأمر، بتعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشُعب بمجالس ما بين المهن عملياتية من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية.

أما بالنسبة للصيد، العمل على تنظيم مهني الصيد و تربية المائيات و تحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

- **حماية الصحة والصحية النباتية**

تتم متابعة هذا الهدف عبر:

تقوية وعصرنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية واستقرار المربين، مطابقة الإدارة للمعايير الدولية، اعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية وتربية المائيات،

كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية وعصرنة مصالح الصحة النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية ومُطابقتها مع المعايير الدولية.

- **الكفاءات البشرية والدعم التقني أكثر ملائمة**

في مجال التكوين، لا بد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم. أما فيما يخص التنشيط والإعلام و الاتصال ، تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكات، وتطوير القدرات وزيادة المعارف يقوم المنهج المتبع على بيداغوجية الفريق، الجماعة أو الوسط ويهدف إلى تطوير الاتصال وهيكلة الحياة الاجتماعية بطريقة غير مُوجهة.

أما بخصوص البحث التطبيقي وتثمين المكتسبات، فالمسعى يهدف إلى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين ومربي الماشية والصيادين. وعليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل

فيما يخص خلق مناصب الشغل ، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الفلاحة والصيد والغابات.

البديل عن الاستيراد وتنمية التصدير

الشعب	الأهداف بحلول عام 2019
الحبوب	0٪ إستيراد القمح الصلب
إنتاج الحليب	0٪ إستيراد مسحوق (بودرة) الحليب للمنتجات المشتقة
البطاطس	0٪ استيراد البطاطس الموجهة للإستهلاك والبذور (أ) تصدير 70،000 طن
اللحوم الحمراء	0٪ استيراد لحوم البقر
الخضر الجافة	الحد من استيراد 60 ٪ من العدس والحمص
الطماطم الصناعية	0٪ استيراد للطماطم المركزة (المصبرة) تصدير 25000 طن DCT
زارعة الخضروات	مضاعفة الصادرات من البصل، الثوم والخرشوف
اللحوم البيضاء	٪ استيراد تصدير 20 مليون بيضة
النخيل	تصدير 60،000 طن
الزيتون	تصدير 5 ملايين لتر
شجرة الفاكهة	الحد من استيراد التفاح
	الحد من استيراد البرتغال
	تصدير 1000 طن من المشمش
	تصدير 500 طن من الفراولة
تربية النحل	تصدير 100 طن من العسل
منتجات الأسماك	الأخطبوط
	تونة
	الانقليس (نوع من السمك)
منتجات الغابات	النباتات العطرية والطبية....الخ

Source: Chérif OAMRI, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'Agriculture, MADRP, 02 juin 2016, p 12.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أساليب الدعم الكفيلة بتنمية القطاع الفلاحي، وتبين لنا أن هذه الأساليب والوسائل متعددة، لكن البارز منها هو الدعم المالي لما له من أهمية على سير وتنمية القطاع الفلاحي، حيث تبين لنا أيضا أن الحكومات تؤثر عن طريق سياساتها الفلاحية كثيرا على أداء القطاع الفلاحي من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي، في حين تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عن طريق تأثيرها السلبي على الإنتاجية والفعالية في القطاع الفلاحي.

أما من خلال تحليل تجارب الدول فإن آلية دعم الأسعار هي الأكثر تحفيزا للإنتاج والتي تمثل أكبر عبئ مالي واقتصادي من بين الوسائل الأخرى للدعم.

إن سياسات الدعم الزراعي للبلدان الصناعية أدت ولا تزال إلى إحداث تشوهات معتبرة في تجارة السلع الزراعية كما أن لها آثارا مدمرة على العديد من الزراعات المعيشية داخل البلدان النامية[1].

أما فيما يخص سياسة الدعم الفلاحي المطبقة في الجزائر؛ فإن الجزائر عرفت سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة.

[1]- عزالدين بن تركي، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الرابع:

التمويل بواسطة القروض الفلاحية

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الهامة والحساسة لما له من آثار متعددة على سير وتحديد مسار التنمية الاقتصادية في الدول، لذا وجب العناية به في شتى الجوانب المحددة له. ولعل أهمّ جانب مؤثر فيه كباقي القطاعات الأخرى هو عامل التمويل؛ إذ يشكل هذا الأخير دافعاً قوياً ومحركاً أساسياً في نمو وتطوير القطاع.

وبما أنّ دراستنا هذه تستوجب منا التطرق للتمويل الفلاحي خاصة ما ارتبط بالقروض، ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة التمويل بواسطة القروض الفلاحية.

سنتناول في مبحث أول ماهية التمويل الفلاحي، ثمّ نتطرق بعد ذلك في مبحث ثان إلى مسار التمويل الفلاحي بالجزائر كتجربة في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى سنة 2014.

المبحث الأول: ماهية التمويل الفلاحي

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التمويل

الفرع الأول: مفهوم التمويل

يُعد التمويل من أقدم فروع الاقتصاد، إلاّ أنّ دراسته لم تحظى بالاهتمام إلاّ منذ عهد قريب، خاصة مع وجود ضرورة ماسة لوضع المبادئ اللازمة لتنظيمه وتسييره في مجموعة مبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل.[1]

فإذا كانت النظرية المالية التقليدية تهتم فقط بكيفية التدبير والحصول على الأموال الضرورية لاستمرار نشاط المشروع، فإنّ النظرية المالية الحديثة أصبحت تهتمّ بالطرق والكيفيات التي تمكّن من الحصول على هذه الموارد المالية بأقل التكاليف.

إنّ مفهوم التمويل يشمل معنيين، الأول نقدي، والآخر حقيقي.

أ) المعنى النقدي للتمويل: يقصد به توفير الموارد النقدية، التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية، التي توجه بدورها لتكوين رؤوس أموال جديدة.

ب) المعنى الحقيقي للتمويل: يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية؛ ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

يهتم التمويل بتكوين الموارد وتعبئتها لإقامة المشروعات وتوسيعها أو تفريعها، وهو عملية مركبة ذات مراحل، تتطلب توفير الموارد والطاقات والمال النقدي لإنجاز المشاريع الاستثمارية كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية (بما في ذلك تنمية القطاع الفلاحي).

الفرع الثاني: أنواع التمويل

تتخذ العملية التمويلية عدة أنواع، يمكن رصدها في الآتي:

---

[1]- محمد الناشر، الإدارة المالية، مطبعة جامعة حلب، سوريا 1979، ص: 52- 53.

1) التمويل حسب المدة:

وبموجبه ينقسم التمويل إلى:

1.1) التمويل قصير الأجل: يمثل الجزء الأكبر من الأنشطة التمويلية للبنوك، وهذا راجع إلى طبيعة البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل ودائع جارية في الغالب إلى قروض، ونشاطات الاستغلال هي نشاطات لا تتعدى في الغالب 12 شهراً، والوفاء بها يتم مع نهاية العملية التي أستهدف تمويلها، وترجع الحاجة إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:-

- مواجهة خسائر تعرضت لها المنشأة؛
- ارتفاع معدل نمو النشاط؛
- ارتفاع معدل نمو النشاط الاحتياجات الموسمية (Crédit de Compagne)؛
- إجراء توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة؛
- الفصل في الحصول على مصادر التمويل.

2.1) التمويل متوسط الأجل: يوجّه لتمويل الاستثمارات التي مدتها تفوق السنة ولا تتجاوز سبع سنوات[1]، كشراء أو تأجير الآلات والمعدات، وقد يكون البنك خلال هذه المدة معرضاً لخطر تجميد أمواله، أو خطر عدم التسديد، نظراً للتقلبات التي قد تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض (الممول).

وتكمن أهمية هذا التمويل فيما يلي:

- تجديد معدات وتجهيزات الإنتاج؛
- فتح وحدات إنتاجية جديدة وتوسيع أخرى؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج.

3.1) التمويل طويل الأجل: يوجّه لتمويل الاستثمارات الضخمة التي تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن يمتد أحياناً إلى غاية عشرين سنة، موجّه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كالعقارات (إنشاء حضائر لتربية الماشية)، استصلاح الأراضي وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة، سواءً كانت زراعية أو صناعية...

[1] - A.Ben Halima, Pratique des techniques bancaires, Edition DAHLEB1997, P 78.

مما سبق نستنتج أنّ التمويل المتوسط والطويل الأجل موجّه لتمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة التي تمكّن المنشأة من تكوين رأس مال لها، لكن ما يلاحظ أنّه في بعض الحالات لا تقوى البنوك التجارية والمؤسسات المالية على جمع مصادر ادخارية طويلة بفعل المخاطر المتعلقة بعملية التمويل، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة في هذا المجال، تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل[1]، أو اللجوء إلى الصيغ التمويلية الحديثة، ومن بينها كما سنرى عملية الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة.

وفيما يلي الجدول رقم (IV-1) يبين الفروق الجوهرية بين التمويل القصير، والمتوسط، والطويل الأجل.

الجدول رقم (IV-1): الفروق الجوهرية بين التمويل القصير، المتوسط، والطويل الأجل

	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة والطويلة الأجل
الغرض من التمويل	تمويل احتياجات دورة رأس المال العامل سواءً من خلال تمويل فترة التخزين أو تمويل فترة البيع الآجل وهو ما يطلق عليه تمويل احتياجات رأس المال العامل.	تمويل شراء الأصول الثابتة والتجهيزات والأرض والمباني اللازمة لحياة المشروع على امتداد عمره الإنتاجي.
طبيعة التمويل	القروض قصيرة الأجل تسدّد أساساً خلال عام من المنح وقد ترى إدارة البنك تمديدها أو زيادتها إذا ثبتت كفاءة إدارة المشروع.	القروض متوسطة وطويلة الأجل تبدأ من (02) عامين وتمتد حتى عشرة (10) أعوام أو أكثر.
أسلوب السحب	في حالة التسهيلات فأنها متاحة دائماً للصرف وتستخدم وتسدّد بصفة مستمرة دون توقف.	يتم السحب وفقاً لجداول سحب محددة ويترتب تنفيذ المشروع محل التمويل وما يسدد من القرض لا يجوز إعادة سحبه مرة أخرى.
أسلوب السداد	من عائد النشاط الجاري للمشروع والإيرادات المتولدة	من فائض التدفقات النقدية للمشروع بعد سداد كافّة الالتزامات الجارية

[1] - A.Ben Halima, op.cit, P 77.

	دائماً من حركة الإنتاج والبيع والتحصيل.	وذلك وفقاً للدراسات المعدة من قبل إدارة البنك ووفقاً لكشوفات التدفق النقدي المتوقعة للمشروع.

المصدر: عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 105.

2) التمويل حسب مصدر الحصول عليه:

يمكن أن نميز في هذه الحالة بين نوعين من المصادر:

1.2) مصادر التمويل الداخلي:

هي مجموعة الموارد المالية، التي تستطيع المؤسسة الحصول عليها من عملياتها الجارية أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. و من مميزات هذه الأموال أنها تبقى و لمدة طويلة في خدمة المؤسسة، حيث يتم رصدها لتغطية الاحتياجات المالية اللازمة لتسديد الديون، و تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، و زيادة رأس المال العامل[1].

كما تتكون مصادر التمويل الداخلي من الفائض النقدي المحصل عليه من طرف المؤسسة، من خلال عملياتها الجارية، والذي يتمثل في مجموع الأرباح غير الموزعة، ومخصصات الإهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي، بالإضافة إلى قيمة التنازل عن الأصول غير المستخدمة[2].

2.2) مصادر التمويل الخارجية:

تكون بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية- سواءً كانت محلية أو أجنبية – بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أو أسهم...) لمواجهة احتياجاته التمويلية[3].

[1]- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 1992، ص 263.

[2]- G. Dupallens et J-P.Jobard, Gestion Financière des Entreprises, Edition Sirey, 1997, P 196.

[3]- رابح الزبيري، تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر (1970 – 1984)، مرجع سابق، ص 11.

3) التمويل من زاوية العرض الذي يستخدم لأجله:

يمكن تصنيف التمويل من هذه الزاوية إلى نوعين:

1.3) تمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المنشآت في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 18 شهراً، وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المنشآت (سواءً كانت صناعية، زراعية، أو خدماتية) خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنّها تتكرّر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع...وجني المحصول[1]... ، وبالتالي فإنّ هذا النوع من التمويل يرتبط بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرّة مديناً، وأخرى دائناً وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدراتها على تحصيل ديونها من الغير. ويعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية في الجزائر دعمها للقطاع الفلاحي، فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الفلاحية الموسمية خلال السنة وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

2.3) تمويل نشاطات الاستثمار:

يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي وإقامة محطات لتربية الحيوان، واستصلاح الأراضي...؛ أي العمليات التي يترتب عليها القيام بزيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع[2]، لكن الملاحظ أن هذا النوع من التمويل واجهت من جرّائه المؤسسات صعوبات فيما يخص الحجم والمدة، مما أدى إلى تحديث طرق التمويل للتخفيف من هذه الصعوبات، ويتعلق الأمر بالذات بعملية الاعتماد

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 57.
[2]- رابح الزبيري، المرجع السابق، ص 15.

الإيجاري. ويعتبر الاعتماد الإيجاري من أهمّ الأدوات التي استخدمت حديثاً لمعالجة عدم توفر الأموال لدى المشروعات المختلفة[1]؛ إذ يرى البعض في اللجوء إلى الاعتماد الإيجاري علاجاً للقدرات المالية المحدودة لمشروعات الدول النامية والصعوبات التي تواجهها في الحصول على سبل التمويل المصرفي.

4) حسب الجهات المانحة للتمويل:

في بعض الحالات يوجد ما يعرف بالتخصص في منح التمويل فهناك بنوك أو مؤسسات مالية متخصصة في منح تمويل تجاري، تمويل عقاري، صناعي، أوتمويل فلاحي.

4-1) التمويل العقاري: تقدم القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أراضي أو مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من 15 سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تمّ شراؤه أو بناؤه.

4-2) التمويل التجاري: يكون هذا التمويل عادة لمدة قصيرة؛ أي لأقل من سنة واحدة، ويكون استخدامه في مجال تمويل التجارة سواءً التجارة الداخلية أو الخارجية، فالكثير من تجار التجزئة وتجّار الجملة وغيرهم من التجّار والوسطاء يقترضون لزيادة مخزونهم أو لتسديد التزاماتهم.

4-3) القروض الصناعية: هي القروض التي يطلبها عادة الحرفين وأصحاب المصانع، ويتمّ منحها لآجال متوسطة وطويلة، وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة.

4-4) القرض (التمويل) الفلاحي: هي القروض التي يطلبها الفلاحون أو من لديهم علاقة بهذا القطاع من البنك مع التعهد بردّها إليه ودفع فوائد عليها إلى أن يحين ميعاد استحقاقها.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر 2002، ص 101.

الفرع الثالث: المخاطر المتعلقة بعملية التمويل

لا تخلو المعاملات البنكية من المخاطر، خاصة ما يتعلق منها بمنح القروض من طرف البنوك أو المؤسسات المالية نتيجة المجازفات التي تقوم بها هذه المؤسسات (المقترضة) من أجل جلب أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين، بحيث أنّ هذه المجازفات تتمثل في عدم التأكد من النتائج والخسائر التي يمكن أن تلحق عملية الإقراض، وذلك بفعل عوامل المحيط الخارجي التي تتغيّر باستمرار، هناك أنواع عدة من المخاطر التي ينبغي على إدارة البنوك والمؤسسات المالية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها، ومن أهمّ هذه المخاطر ما يلي:

1) خطر عدم التسديد: يتمثل هذا الخطر في عجز المقترض أو المدين عن إرجاع جزء أو كل ديونه عند تاريخ الاستحقاق، وبالتالي يصبح البنك في حدّ ذاته مديناً بالنسبة للمودعين، ولهذا الخطر أسباب نذكر منها ما يلي:

- عدم وجود معرفة جيدة بالوضعية المالية الصناعية أو التجارية للمقترض، ويقاس هذا الخطر بمدى صلاحية الطاقة التقنية لمسيري المؤسسة.
- حدوث مفاجئ للأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو الأحداث الطبيعية والتي يمكن أن تلحق أضراراً هامة بالنسبة للمؤسسة.

وللتحكم أو التقليل من خطر عدم التسديد ينبغي على البنك معرفة ما يلي:

- السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلاد، والتوجهات الاقتصادية بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية.
- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة، وسمعة المؤسسة التي تتجسد في شخصية مسيريها وأهليتهم وكفاءتهم.
- معرفة حصة المؤسسة في السوق أمام المنافسة؛ أي القيام بدراسة شاملة للسوق الذي تنشط فيه المؤسسة.
- معرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في كل عملية تجارية، وفي الآجال المحددة.

- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حتى يتطابق التمويل مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة.

2) خطر السيولة: ينتج عن سوء التسيير من طرف البنك، أو من أسباب خارجة عن نطاق البنك، مما يؤدي إلى اختلال في الوضعية المالية للبنك، كما يؤدي هذا الخطر إلى التقليل من منح القروض للزبائن، وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك[1].

3) خطر سعر الصرف: ينجم خطر سعر الصرف عن الخسارة الممكنة الحدوث من جرّاء التقلّبات في أسعار العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية، حيث أنّ ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تحقيق أرباح، وانخفاضه يؤدي إلى خسارة، وللحد من هذا الخطر ينبغي على البنك تأسيس نظام مصرفي ملائم، وذلك عن طريق توزيع رصيده من العملة الصعبة.

4) خطر معدل الفائدة: ينتج هذا الخطر من الاحتفاظ السلبي بالحقوق والديون بمعدلات فائدة ثابتة رغم التغير المستمر في هذه المعدّلات، ويرتبط هذا الخطر عموماً بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

ومن أجل التصدي لمثل هذا الخطر أو التقليل منه ينبغي أن يتوافر لدى البنك نظام لمراقبة القروض وتغيرات المعدلات.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

عُـرِفَ التمويل الفلاحي منذ القدم عند البابليين الذين تقدموا في هذا المجال لحد استدعى قيام نوع من أعمال التمويل المتخصص شمل القطاع الفلاحي، والآن أصبح يُمارس من طرف بنوك ومؤسسات متخصصة انتشرت عبر المدن والقرى لتكون قريبة من الفلاح تسهيلاً لمنح التمويل وحسن أدائه[2].

---

[1]- ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر1995، ص 262.
[2]- مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 1999، ص 116.

غالباً ما يتمثل التمويل الفلاحي في القروض الفلاحية، والتي يقصد بها الوسيلة التي تمكّن الفلاحين من الحصول على الأموال التي يحتاجونها سواءً كانت بهدف سدّ الاحتياجات الاستهلاكية أو الإنتاجية، وتزداد الحاجة إلى القرض الفلاحي مع تطور الإنتاج الفلاحي، فهو بذلك إحدى الوسائل المهمة جداً في خلق عملية التنمية التي تتطلب توازناً بين الموارد الاقتصادية، وتوازناً بين موارد رأس مالية والمورد الأرضي والمورد البشري، وتعدّ الدول النامية في حاجة ماسة إلى مثل هذا التوازن حيث أنّها تعاني من اختلالات موردية كبيرة.

تمنح القروض الفلاحية للفلاحين لشراء البذور، الأسمدة، أو الآلات الزراعية... مما يجعلنا نميّز بين نوعين من القروض الممنوحة لهذا القطاع، قروض قصيرة الأجل تمنح لأقل من سنة تبعاً للموسم، ولاشك أنّ هناك مخاطر لهذا النوع من القروض، وذلك بسبب تأثير أو تعرض الفلاح لأي ظرف غير متوقع، إما على الصعيد الاجتماعي، أو المهني، أو الشخصي (حالات مرضه أو مرض أحد أفراد عائلته، العوارض الطبيعية التي تصيب المواسم ‹الجفاف، السيول، ارتفاع دراجات الحرارة أو تدنيها بشكل غير طبيعي، انتشار آفة زراعية...الخ›)، مما يدفعه قسراً إلى الاستدانة أو الرهن أو القبول بالمساعدة المشروطة[1]،وقد تعطى هذه القروض لعدة سنوات* في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية...، أو في حالة القيام بالتحسينات الجذرية...، وفي كثير من الدول توجد هناك بنوك متخصصة تقوم بمنح القروض الفلاحية بشروط سهلة وبأسعار فوائد منخفضة، وذلك مساهمة منها في تمويل التنمية الاقتصادية[2].

في نظرنا لا يشكل القرض الفلاحي التمويل بمفرده في هذا القطاع، بل هناك أنواع مكمّلة لهذا التمويل والهدف منها هو دفع عجلة التنمية بالقطاع وبالتالي تحقيق التوازن الكلي، وهذا بتظافر كل القطاعات، لذا يمكن القول بأنّ التمويل الفلاحي يمثل مجموعة من الإمكانيات المادية والمعنوية التي تقدم على شكل قروض، إعانات (الدعم الفلاحي)، أو تسهيلات إمتيازية للمعنيين بالقطاع من أجل تحقيق استراتيجية معينة (كالحد

[1]- منى رحمة، السياسات الزرعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتورة (36)، بيروت أكتوبر، 2000، ص 195.

*- حالة القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تفوق السنتين...

[2]- عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 107.

من التبعية الغذائية، تحقيق الأمن الغذائي، التقليل من حدة البطالة ولو بشكل مؤقت، رفع المستوى المعيشي لبعض العائلات، المساهمة في تحريك العجلة التجارية بزيادة حجم الكتلة النقدية مما يساهم بشكل كبير في تحريك عجلة الدورة التجارية، وذلك بالطلب المتزايد على مواد البناء، أجهزة الري، الخردوات العامة...الخ).

الفرع الثاني: أهمية التمويل الفلاحي

1) أهمية تمويل الاستغلال الفلاحي

سبق وإن قلنا بأنّ تمويل الاستغلال يتميز بتكراره المستمر أثناء عملية الإنتاج، ونظراً لطبيعته المتكررة والقصيرة زمنياً، فإنّ وظيفته تكمن في ضمان السير العادي للنشاط الإنتاجي، فتمويل الاستغلال الفلاحي هو الآخر يتميز بنفس الخصائص السالفة الذكر إلاّ أنّ تخصصه يكون في المجال الفلاحي، وقد تؤديه في غالب الأحيان بنوك ومنشآت مالية متخصصة في هذا المجال، وتكمن أهميته في الأغراض التالية:

- الإنفاق على الأعمال الأولية والنهائية للزراعة الحقلية كالحرث والري وشراء البذور والأسمدة والمبيدات لمكافحة الحشرات الضارة، وأدوات الحقل اليدوية وجني المحاصيل والتسويق وما شابه ذلك.
- مساعدة الفلاحين في الأمور المعاشية عند الأزمات.
- تمويل ودعم المنتجات النباتية باستثناء المنتجات ذات الاستهلاك الضعيف.
- تمويل ودعم التربية الموجهة نحو إنتاج الألبان، تربية النحل، تربية الدواجن...الخ.
- زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

2) أهمية تمويل الاستثمار الفلاحي

تختلف عمليات الاستثمار جوهرياً عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها، طبيعتها، ومدتها، ولذلك فإنّ هذه العمليات تتطلب أشكالاً وطرقاً أخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة[1].

[1]- الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 73.

لقد سبق لنا وإن تطرقنا إلى مفهوم تمويل الاستثمار فهو لا يختلف عن تمويل الاستثمار الفلاحي من حيث الجوهر، فالاختلاف يكمن في تخصص هذا الأخير في الميدان الفلاحي ودعمه بالوسائل والإمكانيات التي يحتاجها من أجل ضمان السير الحسن له، وتكمن أهميته في الأغراض التالية:

- استصلاح الأراضي الزراعية وجعلها أراضي قابلة للزراعة.
- اقتناء الماكينات والمعدات الفلاحية كالمضخات والجرارات والحصادات ولوازمهم الاحتياطية، وأدوات نقل المنتجات الفلاحية...
- إنشاء البساتين الجديدة، كمشاريع توسيع غرس النخيل وإنتاج التمور.
- إنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد ومحلات تصليح المكائن، وتصنيع المنتجات الفلاحية والحيوانية...
- غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية...

المطلب الثالث: مصادر تمويل القطاع الفلاحي

يحتاج القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى إلى مصادر مادية لاستمرار نشاطه وتحقيق الأهداف المرجوة منه، إذ تعتبر ضآلة رأس المال وانخفاض نسبة تراكمه إحدى سمات الدول النامية، لذلك فإن تمويل برامج التنمية الاقتصادية الزراعية والبحث عن مصادرها التمويلية يعتبران من أعقد المسائل التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع، ويمكن تقسيم المصادر التمويلية إلى مصادر داخلية وخارجية، هذه المصادر تتأثر بجملة من العوامل والمتغيرات التي تحكم وتحدد حجم التمويل الوطني، كالمعدل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار وطبيعة السياسات المالية والضريبة المطبقة في النظام الاقتصادي...

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

يوجد أكثر من تقسيم لمصادر التمويل الداخلي، إلاّ أنّ أكثر التقسيمات شيوعاً في الدول النامية هي بالصور الآتية:

1) الادخار الحكومي: يمثل الادخار الحكومي فائض الإيرادات المحققة، ويزداد بزيادة الإيرادات وانخفاض الإنفاق الحكومي، مما يعكس طبيعة السياسة الضريبية والمالية، والموارد الإدارية والرسوم، وكفاءة الجهاز الضريبي...، إذ يلاحظ في بعض الدول النامية التي تتسم قطاعاتها الإنتاجية الزراعية واللازراعية بالتخلف وكذلك وسائلها الادخارية، بارتفاع إنفاقها الحكومي في أشياء غير ضرورية، ويبلغ هذا الإنفاق في بعض الدول حوالي 10 % من دخلها الوطني[1]، وهي نسبة عالية في ضوء ما تتطلبه التنمية الاقتصادية الزراعية، وكذلك الزيادات السكّانية، إذ يترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني زيادة متزايدة للإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية دون إهمال الجوانب الأخرى كالدفاع وغيرها... كما تعتبر المدخرات دالة للعديد من المتغيرات أهمها الإنفاق الاستهلاكي غير العقلاني، وزيادة معدل النمو السكاني، والإنفاق الحكومي لشتى المرافق، بالإضافة إلى المرحلة التنموية التي يمرّ بها الاقتصاد الوطني من المتغيرات ذات الأهمية في تحديد حجم المدخرات الحكومية[2].

2) القروض الخاصة: تمثل القروض التي يُحصل عليها من الأقارب أو الأصدقاء أهمية كبيرة بالرغم من ضآلتها وانخفاض معدلات فوائدها مقارنة بمعدلات الفوائد التجارية[3].

3) ادخار قطاع الأعمال: يتكون قطاع الأعمال من قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم، يشمل هذا الأخير محلات التجزئة والمزارع الصغيرة والصناعات المحلية ولا يكاد يفرّق بينه وبين القطاع العائلي، مما يصعّب تقدير حجم مدخرات هذا القطاع لعدم دقتها وعدم انتظامها وتبعثرها بالرغم من أنّ بعض الاقتصاديين يعطيها الأهمية الكبيرة من حيث حجمها بالنسبة لإجمالي المدخرات، أمّا قطاع الأعمال المنظم فإنّه يشمل الشركات بأنواعها المختلفة والمزارع الحكومية والتنظيمات المزرعية الكبيرة سواءً الخاصة أو العامة (الاشتراكية)، ويتوقف حجم مدخرات هذا القطاع على العديد من المتغيرات منها، طبيعة السياسة المالية المتبعة اتجاه هذه الوحدات الإنتاجية، لذا يجب إتباع سياسات مشجّعة على الادخار كاتباع سياسة ضريبية تشجّع توجيه الأرباح نحو الادخار وسياسة سعرية

---

[1]- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 207.
[2]- نفس المرجع، ص 207.
[3]- بن بروان (ترجمة د/ السيد أحمد السقا)، المحاسبة العلمية في الأعمال الزراعية والريفية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 270.

للمنتجات تتحقق من خلالها ربحية مناسبة للوحدات المنتجة، ومن ناحية أخرى العمل على خفض الإنفاق غير العقلاني للمؤسسات (المزارع) بحيث تقلل متوسط تكاليف الوحدات السلعية المنتجة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي ارتفاع حجم المدخرات[1].

4) مدخرات القطاع العائلي: يتأثر الادخار العائلي بالعديد من المتغيرات أهمها مستوى الدخل العائلي وأسلوب توزيع الدخل الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية للدولة، مما يقتضي وضع سياسة نشطة للتوسع في الادخار العائلي بإنشاء مصاريف قروية، وصناديق التوفير في القطاع الزراعي واستخدام سعر فائدة مشجّع للتوسع في الادخار العائلي، بالإضافة إلى استخدام وسائل إعلامية لتوجيه السلوك الإكتنازي إلى نشاط ادخاري ذي أثر محسوس في تنشيط البرامج التنموية للقطاع الزراعي للدول النامية خصوصاً وأنّها تعاني من تخلّف في وسائلها الإنتاجية.

5) البنوك (القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة): تعد البنوك المصدر الرئيسي للقروض التي تتحصل عليها المزارع ومشروعات الأعمال الريفية، إذ تقوم البنوك بجمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وتقديمها أو منحها في شكل قروض لأصحاب العجز المالي، وبذلك يشكل البنك وسيطاً مالياً حقيقياً بين القرض والمقترض.

6) المنظمات الزراعية للرهن العقاري (قروض طويلة الأجل): تنشأ المنظمات الزراعية للرهن العقاري عادة بمقتضى القوانين وتسند أعمالها إلى وحدات الجهاز المصرفي الرئيسية المشتركة في غرفة المقاصة، وتتمّ ملاحظة هذه المنظمات عن طريق وحدة حكومية تضمن الأموال وتسمح بإقراض الأموال لاستخدامها في استبدال المخزون أو في سوق المال مما يمكنها من إيجاد معدلات تنافسية مرتفعة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يشمل التمويل الخارجي على كافة الموارد الإنتاجية التي يتمّ الحصول عليها من خارج القطر، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم التمويل يتوقف على حجم التمويل الداخلي واحتياجات القطاع، وبهذا يعتبر التمويل الخارجي مكمّلاً للتمويل الداخلي لتغطية وتلبية متطلّبات القطاع، وتتزايد هذه المتطلبات بالنظر إلى التنمية الاقتصادية في مجلاتها

[1]- سالم النجفي، مرجع سابق، ص 208.

المتعددة؛ سواءً الإنتاجية أو المرتبطة بها، وتظهر أهمية التمويل الخارجي للتنمية الزراعية بشكل جليّ في أشكال متعددة، نذكر منها ما يلي:

- عجز الادخار المحلي عن توفير المتطلبات اللازمة للتمويل، مما يؤدي إلى سدّ العجز بواسطة رؤوس أموال أجنبية.
- احتياج بعض المشاريع الزراعية الكبرى إلى رأس المال الأجنبي؛ سواءً في صورته النقدية أو العينية لإنجاز السدود واستصلاح الأراضي، واقتناء الأجهزة و المعدات...

وبصورة عامة فإنّ أنواع رؤوس الأموال الخارجية تتحدد في الآتي:

أ) رؤوس الأموال الخاصة (الاستثمار الأجنبي المباشر): من البديهي أن رؤوس الأموال الخاصة هدفها الأسمى والأساسي هو البحث عن الأرباح بأقل التكاليف، ويصبح بذلك انسيابها إلى الدول الأكثر ربحاً من خلال الاستثمار مسألة طبيعية من الناحية الاقتصادية، وتأخذ رؤوس الأموال الخاصة كأحد مصادر التمويل الخارجية صورة القروض أو الاستثمار المباشر، وتعتبر تجربة الاستثمار المباشر (ID) في القطاع الزراعي من قبل المعمرين الفرنسيين بالجزائر من النماذج الحية المعاصرة للاستثمار الزراعي (قبل وبعد الاستعمار)، رغم أنها لا تخلو من بعض العيوب، كارتباط الاستثمار المباشر بالسيطرة الأجنبية في القطاع الزراعي، وعدم تشكيله هيكلاً للسياسة الزراعية وفقاً لمتطلبات النمو في البلد النامي بقدر ما يعمل على التوسع في إنتاج المحاصيل ذات الصلة بالدولة الأم (البلد الأصلي في غالب الأحيان)، وكذا تحويل أرباحه وجزء كبير من رأس المال كما فعل المعمرون الفرنسيون خلال وبعد استقلال الجزائر، حيث حوّلوا أرباحهم وجزء كبير من رأس المال إلى فرنسا[1].

وقد لا يخلو هذا النوع من التمويل من مزايا رغم عيوبه المتشعبة، إذ يعمل على نقل الخبرة والدراية الفنية التي تفتقر إليها الدول النامية، إلاّ أنّه سجّل تراجعاً كبيراً ابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين.

[1]- سالم النجفي، المرجع السابق، ص 221.

ب) المعاملات الثنائية الرسمية (الحكومية): تشمل القروض الطويلة الأجل والمنح، إذ تستخدم القروض لتمويل الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة ما يتعلق بإنشاء وتجهيز الهياكل القاعدية بالقطاع، كإنشاء السدود أو شبكات الري....، ولكن يعاب على هذه القروض ارتباطها بأسعار فائدة مرتفعة في بعض الأحيان[1]، فضلاً عن كونها التزاماً على عاتق المدين (قيمة القرض عند استحقاق أقساطه)، وذلك عكس المنح التي لا تمثل التزاماً على الدولة الممنوحة إليها بإعادة قيمة المنحة والفوائد، وأحياناً تأخذ شكل مساعدات لتنمية الدول النامية.

جـ) قروض المنظمات والهيئات الدولية: كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والصناديق الدولية والعربية وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى، وبالرغم من مميزات التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية الزراعية، إلاّ أنّ هذا النوع من التمويل يتسم أيضاً ببعض المشاكل منها عدم كفاية رؤوس الأموال الخارجية للوفاء بمتطلبات النمو أو الاحتياجات الأساسية من النقد الأجنبي، كما تتسم رؤوس الأموال الأجنبية بعدم عدالة توزيعها بين الدول النامية التي تحتاج إليها، وتعتبر الاعتبارات السياسية هي المتغير الذي يتقرر في ضوئه حجم رأس المال الذي تحصل عليه الدولة[2].

[1]- سالم النجفي، مرجع سابق، ص 221.
[2]- نفس المرجع، ص 222.

المبحث الثاني: مسار التمويل الفلاحي بالجزائر من الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2014.

ورثت الجزائر غداة الاستقلال اقتصاداً متدهوراً في شتى القطاعات جرّاء الوضعية التي تركها المستعمر الفرنسي، لذا انطلقت المجهودات مباشرة بعد الاستقلال لبناء ما هدّمته قوى الاستعمار، إلا أنّ تلك المجهودات لم تكن موفقة في تلك الفترة، ومن بين القطاعات التي كانت معنية بهذا الجهد والذي يتسم بمكانته الفعّالة في التنمية الاقتصادية – القطاع الفلاحي – الذي كان مطلوباً منه تدارك النقص وبذل الجهود من أجل استدراك ما فات، وهذا بتحديه لجملة من المسائل المعقدة التي تمهد الطريق نحو تحقيق التنمية والنمو في هذا القطاع، وترتكز هذه التحديات على إشكاليات مركبة ومعقدة تفرض ما يلي:

- تطوير أنظمة الإنتاج قبل وبعد الإنتاج الفلاحي (تنمية الفروع، استحداث سلاسل التبريد، النهوض بقطاع الصناعات الزراعية الغذائية..)؛
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية فيما يتعلق بإعادة تنظيم الملكية؛
- توجيه أنظمة الاستغلال نحو إنتاجية عقلانية جديدة ونحو مناهج التراكم والاستثمار؛
- تطوير الهياكل الإنتاجية سواءً من حيث التمويل والكفاءة المهنية والتأطير بهدف تحقيق تناسق أفضل لبلوغ أهداف الإنتاجية على ضوء التطورات التي يعرفها القطاع الفلاحي في العالم.

وعلى ذكرنا للتمويل سنعرض من خلال هذا المبحث إلى مسار التمويل الفلاحي بالجزائر من الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2014.

المطلب الأول: التمويل الفلاحي في ظل التسيير الذاتي

عرف تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة عدة تحولات نظراً لتعقد وتشابك الهياكل وأجهزة التمويل في الفترة 62 – 66 فكان القطاع الفلاحي يموّل من قبل الخزينة

العامة التي وسطت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية[1] **C.C.S.A.P**، مما يوضح الدور الفعّال الذي كان يقوم به البنك المركزي الجزائري في تمويل المشاريع المسيّرة ذاتياً، بعد أن تخلّت جميع البنوك المحلية وهي بنوك أجنبية عن منح قروض للجان المسيّر ذاتياً، وفي 18 مارس 1963 تمّ إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي **(ONRA)**، الذي كلّف بضمان تمويل وتسويق إنتاج القطاع الفلاحي المسيّر ذاتياً، وللقيام بوظيفته المصرفية استخدم الديوان هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية*، لإشعار المزارع المعنية بمبلغ القرض وتسيير أقساطه وفق المخطط الزمني للعمليات الزراعية (تسميد، حرث، حصاد...)[2]، وبذلك كان يتدخل مباشرة في إدارة المزارع عبر وجود « مكلف بالإدارة » و « مسؤول للاستغلال » يتمّ تعيينهم من طرف الديوان الذي كان يخضع لوصاية وزارة الفلاحة، وكان الديوان يتحمّل تمويل المزارع بالعتاد والمواد عن طريق الشركات الزراعية للاحتياط التي سبق وأن أنشأها المعمر والتي أصبحت « مراكز تعاونية للإصلاح الزراعي [3]**(C.C.R.A)** » في بعض منها، بينما تجمع البعض الآخر لإنشاء «اتحاد العتاد الفلاحي»، كما تمّ إنشاء تعاونيات لتسويق المحاصيل في السوق الداخلية و « تعاونيات للإصلاح الزراعي » لتسويقها في الأسواق الخارجية[4]، فبالتالي أصبحت أموال الخزينة العامة لا توجّه مباشرة إلى الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط **(C.C.S.A.P)** بل إلى الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي **(O.N.R.A)**، وشروط التسليف لم تعد أفضل من شروط التسويق، إذ عانت المزارع من الديون وتأخير دفع أجور وانعدام إمكانيات إعادة التجهيز، لذلك حاولت الهيئة الوطنية تكييف أجهزة المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي لإغاثة المزارع العنية، والشكل(I-01) أدناه يوضح المستويات التي كان يمر بها طلب التمويل والعقبات الناجمة عن عدم القدرة في الحصول على التمويل الكافي وفي الأوقات المناسبة، وبالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الفلاحية.

---

[1]- مؤسسة مالية متخصصة موروثة عن العهد الاستعماري لتمويل مزارع الملاكين الأوروبيين.

*- في أفريل 1963 أصبح يطلق على الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط **(C.C.S.A.P)** اسم الصندوق المركزي للتعاون والعصرنة الريفية **(C.C.M.M.R)**، في حين أصبحت الشركات الفلاحية للاحتياط تدعى المراكز التعاونية للإصلاح الزراعية.

[2]- رابح الزبيري، المرجع السابق، ص 43.

[3]- هذه المراكز تقوم بخدمات التسليف القصير الأجل، والتسويق والتجهيز، وأعطيت نفوذاً في مراقبة الحسابات وتحديد الأجور ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية.

[4]- أحمد هنّي، المرجع السابق، ص 35.

الشكل رقم (I-01): المستويات التي يمر بها طلب التمويل في ظل التسيير الذاتي

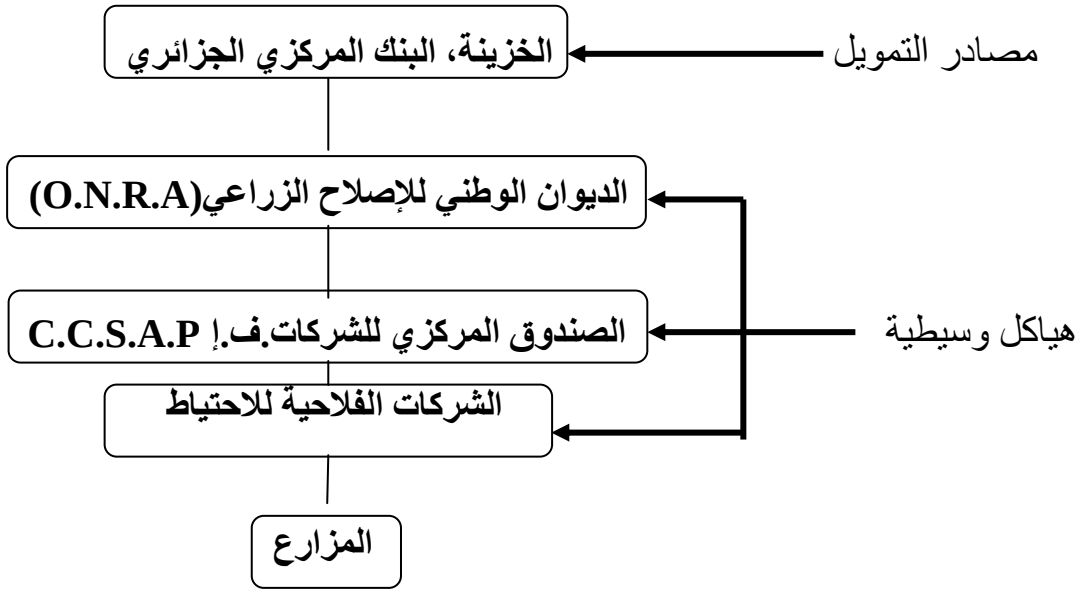

المصدر: رابح زبيري، المرجع السابق، ص 42.

أمّا فيما يخص الاستفادة بالقروض فكانت موجهة أساساً لتلبية احتياجات قطاع التسيير الذاتي الذي رأت السلطة السياسية آنذاك وجوب حمايته وبأيّ ثمن، في حين لم تنتهج الدولة أي سياسة إغاثة للقطاع الخاص أي التقليدي إلاّ في سنة 1966 وهي السنة التي بدأت تمنح فيها اعتمادات لتجهيز المزارعين الخواص الصغار بقروض استغلال جدّ ضئيل مقارنة بحجم النشاط المقدم من طرفهم (267 مليون دينار من القروض في سنتي 1966-1967).

بينما أقصوا من الاستفادة من قروض التجهيز والاستثمار، كما أنّه في شهر سبتمبر من نفس السنة أصبح البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر في منح القروض السنويّة للديوان الوطني للإصلاح الزراعي **(O.N.R.A)** بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط **(C.C.S.A.P)** والشركات الفلاحية للاحتياط **(S.A.P)** التي أنشأت في 1966/08/28 حيث قدّر عدد وحداتها آنذاك ب 110 وحدة موجودة عبر الوطن، واكتفت بتمويل القطاع الخاص بالقروض المدعمة من طرف الدولة، على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي مهمة تسديد القروض واعتماد نظام التمويل على مركزية القرارات بحجة أنّ نقص التنظيم والإطارات في القطاع المسير ذاتياً جعله في تبعية اتجاه

الإدارة العمومية[1]، ففي سنة 1966 كان رصيد الديون التي منحها البنك المركزي للمزارع العمومية يصل إلى مبلغ 600 مليون دينار أي ما يقابل دخول البترول، وإذا كان الإنتاج الخام الزراعي يصل إلى 2300 مليون دينار عام 1963 فإنّه ارتفع إلى 2508 مليون سنة 1965 ثمّ انخفض إلى 1677 مليون عام 1966، وإذا كانت الزراعة تمثل 22 % من الإنتاج الوطني الخام سنة 1963 فلم تعد تمثّل منه سوى 20 % سنة 1965 و15.8 % سنة 1966[2].

تسببت سياسة التمويل غير الناجعة والمتبعة من طرف الخزينة والبنك المركزي عبر الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عرقلة التطور الفلاحي الأمر الذي أدى إلى حلّه في فبراير سنة 1968[3].

كما أعيدت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني **(C.A.C.A.M)** في أكتوبر 1966 وبمراقبة البنك الوطني الجزائري[4]، حيث قام بتمويل القطاع المسير ذاتياً لمدة عامين:

- في سنة 1966 خصصت له الخزينة مبلغ 200 مليون دينار جزائري.
- في سنة 1967 خصصت له الخزينة مبلغ 220 مليون دينار جزائري.

كان الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني يقدم قروضاً وفقاً للمدة، فلمدة 20 سنة تكون نسبة الفائدة 2.5 %، ولمدة 10 سنوات 3%، أمّا لمدة 05 سنوات فتكون نسبة الفائدة 3.5 % دون أن ننسى الفائدة التي يتحصل عليها الصندوق وهي 1 %، وبذلك تكون الفوائد الإجمالية للقرض هي على التوالي: 3.5 %، 4 %، و4.5 % يتحملها عمال المزرعة ثمّ المستهلك الأخير.

---

[1]- حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، بحث ماجستير في العلوم الاقتصادية (النقود والمالية)، جامعة الجزائر، 1997، ص 50.

[2]- أحمد هني، المرجع السابق، ص 36.

[3]- تزامن هذا مع الإعلان الذي وصف فيه رئيس الدولة الوضع بقوله في 23 مارس 1968 في الذكرى الخامسة لتأسيس لجان التسيير:« لا يوجد تسيير ذاتي حقيقي في الزراعة »، مما أدى إلى إدخال تخطيط للنشاط الزراعي يقوم بتنفيذه « المديريات الولائية للزراعة **D.W.A** » لتأتي فيما بعد أوامر سنة 1969 لتعيد نظام إدارة المزارع المسيرة ذاتياً.

[4]- أنشئ في 13 جوان 1966، إذ يعتبر أول البنوك التجارية التي تمّ تأسيسها في الجزائر المستقلة، معوضاً بذلك العديد من البنوك الأجنبية.

في نفس الوقت أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري **(BNA)** بهدف تحقيق مبدأ اللامركزية في منح القروض والتقرب أكثر إلى الفلاحين، ونظراً للأشغال الكثيرة الملقاة على عاتق البنك تمّ إنشاء وكالات للبنك الوطني في كل دائرة تقوم بالوساطة بين المستفيد والبنك، وكذلك تلقى على عاتقه مسؤولية جمع ودراسة طلبات القروض ومراقبة تسيير المستفيدين من هذه القروض لمزارعهم وتقديم لهم الإرشادات الفلاحية من ناحية كيفية استعمال الآلات والمواد الكيميائية الزراعية، والشكل رقم (IV-02) الموالي يوضح تطور هيكل تمويل القطاع الفلاحي من سنة 1964 إلى سنة 1968.

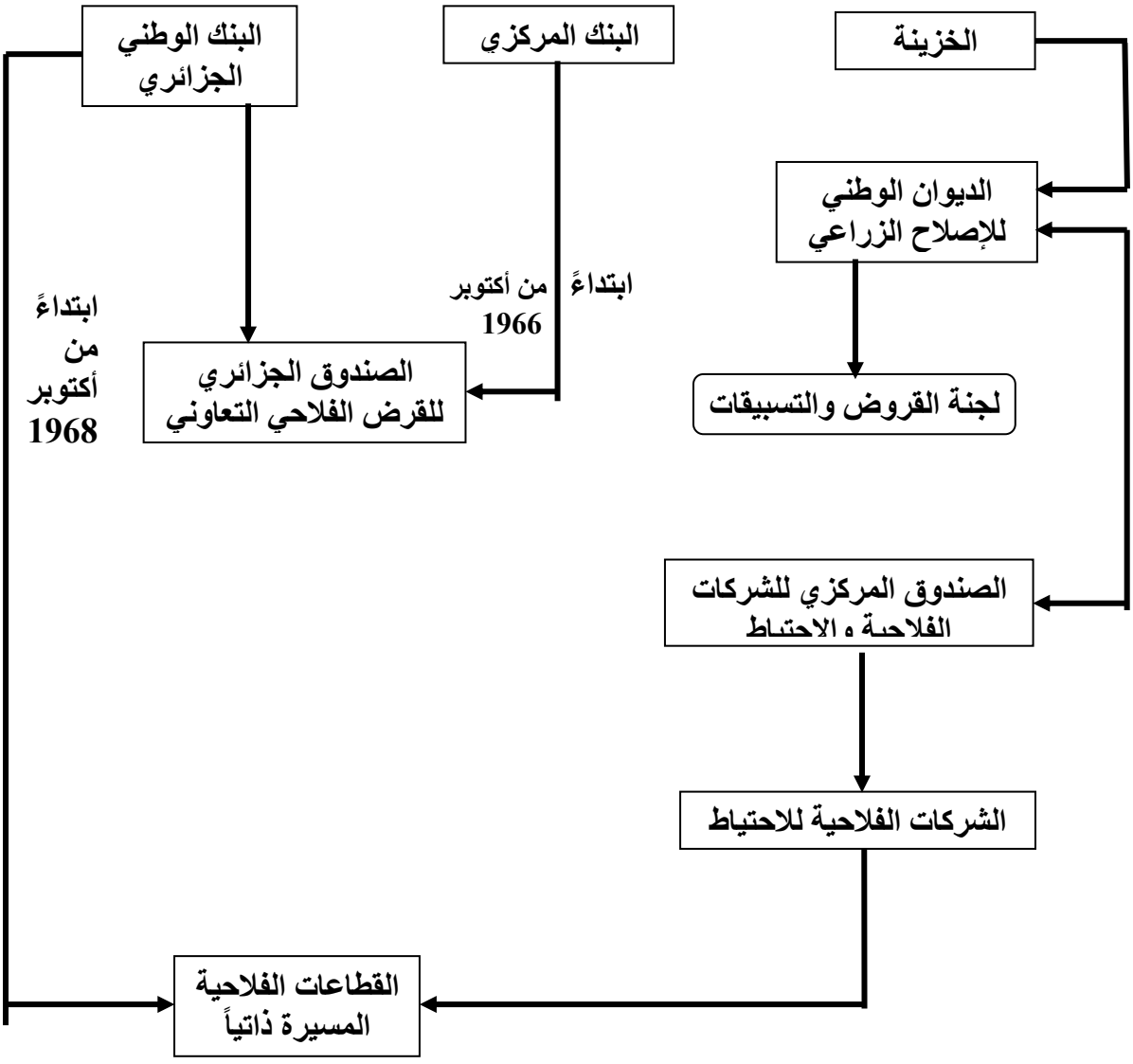

Source : MOURAD GOUMIRIL, L'offre de monnaie en Algérie ENAG/ Editions, Alger 1993, Op.cit P 72.

الملاحظ من الشكل أعلاه عدم استقرار الجهاز التمويلي الفلاحي، لتعدد الأجهزة المشرفة على منح القروض مما صعّب المراقبة، وعقّد من إجراءات الحصول على القروض وتأخر وقت الحصول عليها.

نلاحظ أيضاً أنّ تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتياً كان مضموناً من قبل البنك الوطني الجزائري بعكس القطاع الخاص الذي بقي مهمّشاً في القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات خاصة.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي أثناء مرحلة الثورة الزراعية

رغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة أثناء المرحلة الأولى للتسيير الذاتي في مجال تمويل القطاع الفلاحي، إلاّ أن هذا القطاع ظل يعاني الكثير من المشاكل، مما أدى بالسلطات بإعادة تنظيمه (سنة 1969)، والقيام باستثمارات معتبرة، وتوسيع صلاحية البنك المختص آنذاك في تمويل العمليات الزراعية، وإعادة النظر في تسيير القطاع والبحث عن سياسة ناجعة تراعي خصوصيات الفلاحة في الجزائر، والحد من التبعية الغذائية وعدم الاعتماد بشكل كبير على الريع البترولي والتقليص من بعض الأوضاع الاجتماعية التي بدأت تطفو على المجتمع (تفشي البطالة، النزوح نحو المدن، الهجرة إلى فرنسا...)، لذا تمّ إصدار " ميثاق للثورة الزراعية " في أكتوبر1971 من أجل " ترقية حقيقية للفلاحة بفضل بنيان للاشتراكية في الأرياف ". ويعتمد هذا الميثاق على مبادئ بسيطة[1].

ولتحقيق هذه المبادئ كان لابد من تهيئة وتوفير جملة من الوسائل المادية والتسييرية، إذ يعتبر التمويل أحد هذه الوسائل الهامة، لذا كانت سياسة التمويل المعلن عنها تهدف لتلبية الاحتياجات الإنتاجية لمزارع وتعاونيات القطاع الاشتراكي، وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارتي الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري، وقد ارتكزت الإجراءات التنفيذية لهذه السياسة على ثلاثة محاور فيما يخص طرق وإجراءات تمويل الاستغلال الفلاحي في القطاع الاشتراكي قبل وبعد إصلاح عام 1975.

[1]- لمعرفة هذه المبادئ يرجى الرجوع إلى الفصل الثالث.

الفرع الأول: تمويل الاستغلال الفلاحي

1) تمويل الاستغلال الفلاحي في القطاع الاشتراكي

1.1) قبل إصلاح عام 1975

أ) وضع مخطط للتمويل عبر خطوتين[1]

- **الخطوة الأولى:** تقوم الوزارة بتقصي الوضع وفق الاستراتيجية والأهداف التي تحددها سنوياً، مستعينة بالمعطيات والبيانات التي ترصد من قبل ممثليها عبر الولايات (المديريات الفلاحية **DWA**) بالتشاور مع المزارع لوضع مخططات الزراعة التي تتضمن تحديد أنواع المزروعات والمساحات المزروعة واليد العاملة....الخ.
- **الخطوة الثانية:** بناءً على المخططات الزراعية التي ترسل إلى الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة، يقوم البنك رفقة المصالح الفلاحية بتقدير حجم الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة، وبذلك يوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التابعة لها[2].

ب) ضمان التدقيق المالي: بمجرد تحديد مخطط التمويل وإقراره يصبح البنك ملزماً بضمان الاحتياجات المالية للمزرعة.

جـ) التسديد التلقائي: يتم من جراء بيع منتجات المزرعة من طرف أجهزة التسويق وتحويل المداخيل إلى البنك الوطني، والبنك بدوره يقوم بخصم مبالغ القروض والعملات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة.

رغم هذه الخطوات والإجراءات إلاّ أن تمويل الاستغلال في القطاع الاشتراكي في هذه المرحلة ظل يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- تقدير الاحتياجات كان يعدّ من قبل أطراف لم تكن لهم دراية واسعة بواقع المزرعة؛
- طول الفترة بين طلب التمويل وتنفيذه؛

---

[1]- رابح زبيري، المرجع السابق، ص 63.
[2]- نفس المرجع، ص 63.

- بحث البنك عن العمليات المربحة والمضمونة خاصة ما تعلق منها بالقطاع الصناعي؛
- عدم وجود مرونة في استعمال القرض، ففي بعض الأحيان مثلاً يتم إعداد قرض لتمويل عملية التموين فيوجه إلى تسديد نفقات اليد العاملة...؛
- التزام البنك بصرف أقساط القروض والتي كانت معدة وفق المخطط؛
- تسيير المزراع بقرارات أفقية بدل ترك المجال للمسيرين الموجودين بها؛

2.1) بعد إصلاح عام 1975

أمام هذا الوضع المضطرب أصبح من الضروري بأهمية إعادة النظر في رسم سياسة التمويل الفلاحي نتج عنه إصدار منشور وزاري رقم 406 الصادر في: 1975/02/22 والذي يتضمن مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيما يلي[1]:

- ضمان استقلالية في التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع؛
- إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك؛
- أخذ المعايير التقنية والبرامج الفلاحية بعين الاعتبار على أساس الاستدلال؛
- تدّخل لجنة الدائرة للفصل في الفروقات المتباينة بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك؛
- انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2000 دج، وقد يصل المبلغ إلى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح مع قابليته للتجديد الفوري كلما أظهرت المزرعة ما يبرر إنفاقها.

وبالرغم من النتائج المعتبرة التي تم تحقيقها من خلال تطبيق هذه الإصلاحات إلا أنها اصطدمت بعوامل أدت إلى إلغاء آثارها الإيجابية ومنها:

- التقسيم الإداري الذي دخل حيز التطبيق في نهاية 1974 والذي مس العديد من الولايات والدوائر؛
- رفض وإعادة تكوين العديد من ملفات طلب التمويل المتعلقة بتعاونيات الثورة الزراعية لعدم خبرتها ومعرفتها بالإجراءات المصرفية؛

[1]- رابح الزبيري، المرجع السابق، ص 65.

- وجود فروق متباينة بين تقديرات البنك بشأن التمويل والتقديرات المصادق عليها من طرف لجان الدوائر، والجدول رقم (IV-02) يوضح الفرق في تقدير التدفقات المالية بقطاع الثورة الزراعية للموسم 1975 / 1976.

الجدول رقم (IV-02): الفرق في تقدير التدفقات المالية بقطاع الثورة الزراعية للموسم 1975 / 1976. الوحدة (مليون دج)

البيـــــــان	النفقـــات	الإيـــرادات	الفـــرق
تقديـر البنـك الوطنـي	31.2	25	6.2-
تقديـر لجـان الدوائـر	28	32.3	4.3 +
الفـــــــرق	3.2 -	7.3-	

المصدر: [1] **BNA , D.F.A, Op.cit, P 9.**

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فرق بين تقديرات البنك ولجان الدوائر، حيث أن البنك يرفع النفقات على الإيرادات، أما تقديرات لجان الدوائر فترتفع الإيرادات عن النفقات مما نتج عنه مبالغة في تقدير النتائج.

أمّا فيما يخص تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي بشكل عام فيمكن توضيحها في الجدول رقم (IV-03) المبين أدناه، وهذا خلال الفترة الممتدة 1970-1977.

الجدول رقم (IV-03): قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة الممتدة 1970-1977. الوحدة (مليون دج)

قطاع التسيير الذاتي				قطاع الثورة الزراعية		
السنوات	نفقات	قروض	تمويل ذاتي%	نفقات	قروض	تمويل ذاتي%
1970	11843	126	22	-	-	-
1971	12920	880	32	-	-	-
1972	15080	962	36	-	-	-
1973	15771	1.005	36	36.9	32.6	49
1974	16806	988	41	174.4	117.4	33
1975	16009	1.076	33	256.4	215.8	19
1976	17653	907	48	341.1	306.0	10
1977	18638	1152	38	349.9	214.0	39

المصدر: MARA/ DGFA, Rapport du séminaire sur la gestion des exploitations agricoles, 11-12/09/1981, P 66.

يتضح من الجدول أعلاه، اعتماد الفلاحين بشكل كبير على القروض البنكية، وأن أي تأخر قد يحدث خللا علي سير العملية الإنتاجية.

[1]- رابح الزبيري، مرجع سابق، ص 58.

3.1) بعد إصلاحات 1978

عرفت هذه الفترة بداية الشروع في تقييم التنمية المخططة خلال العشرية المنصرمة في جميع القطاعات، فعلى مستوى التمويل الفلاحي تمّ إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الزراعي الاشتراكي، حيث تم التمييز بين تمويل الحملات وتمويل السلفات على العوائد، تتعلق الأولى بتمويل الحملات الزراعية (الحرث، البذر، التسميد، الحصاد...) عبر دورات، بدءً من دورة إعداد مخطط التمويل الأولي وصولاً إلى دورة إقرار مخطط التمويل النهائي، أمّا الثانية فتتعلق بتمويل استغلال سلفات على العائد الصافي من النتيجة المتوقع، بناءً على طلب من المزرعة أو التعاونية، وغالباً ما كانت تخصص لمواجهة أعباء اليد العاملة، ويحدد مبلغ السلفة وفقاً لتوقع النتيجة الصافية للاستغلال، لكن الملاحظ أيضاً أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على صعيد تسديد القروض باتجاه إشراك المزارع في تسيير مواردها المالية وإعداد موازناتها بالشكل الذي يناسبها، طالما أن مواردها مازالت توجه تلقائياً ودون علم المزرعة – في غالب الحالات – لتسديد القرض، ومما زاد في إبعاد المزارع عن ممارسة حقها في تسيير مواردها المالية وتحقيق التوازن المنشود، نظام التسويق الذي يلزم المزارع بتوريد إنتاجها إلى أجهزة التسويق العمومية التي تقوم بتحويل إيرادات بيع المنتوج مباشرة إلى البنك، وكذا نظام التموين الذي يلزم المزارع بالتموين من الدواوين التي أنشأت خصيصاً لهذا الغرض والتي تقوم بدورها باستيفاء حقوقها على المزارع مباشرة من البنك[1].

2) تمويل الاستغلال الفلاحي في القطاع الخاص

1.2) قبل نصوص 1978

عرف هذا القطاع تهميشاً من حيث التمويل، وهذا لغياب النصوص الرسمية التي تحدد بوضوح شروط الاستفادة من القروض والإجراءات التنظيمية التي تحكم العلاقة بين طرفي العملية (البك والفلاح)، وعليه كان البنك الوطني آنذاك يطبق المقاييس التقليدية المتعارف عليها في الائتمان المصرفي وفق شروط لم تكن في خدمة هذا القطاع وبالخصوص فئة صغار الفلاحين وتتمثل هذه المقاييس في الآتي:

[1]- رابح زبيري، المرجع السابق، ص 75.

- **الضمان:** يقدم الفلاح في هذه الحالة ضماناً للبنك، إمّا برهن عقد الملكية لأرض فلاحية، أو كفالة من طرف فلاح آخر يستوفي الشروط مقابل حصوله على قرض موسمي (Crédit de compagne).
- **القدرة على السداد:** يراعى في ذلك أيضاً مدى قدرة المقترض في تسديد ديونه وفوائده عند الاستحقاق وذلك بالتأكد من سلامة مركزه المالي.
- **الربحية:** يراعي البنك في هذه الحالة الفوائد والعوائد التي يستفيد منها من خلال عمليات الإقراض، خاصة وأنّ معدل الفائدة محدد بنسبة معينة (في سنة 1971 كان 4 %).

هذه المقاييس وعوامل أخرى سياسية جعلت القطاع الخاص لا يستفيد خلال هذه الفترة إلاّ من قروض محدودة لعدد من الفلاحين يمثلون سوى 9.5 % من مجموعهم، والجدول رقم (IV-04) يوضح مبالغ القروض الممنوحة للفلاحين الخواص خلال الفترة (1970-1975).

الجدول رقم (IV-04): القروض الممنوحة للفلاحين الخواص خلال الفترة (1970-1975).

الوحدة (مليون دج، ألف شخص)

الموسم	1970	1971	1972	1973	1974	1975
مبلغ القرض	60.7	30	58.1	44.6	2.2	2.8
عدد المستفيدين	60	44	85	66	-	-

المصدر: رابح زبيري، مرجع سابق، ص 73.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ نصيب القطاع الخاص من قروض الاستغلال ضئيل جداً مقارنة بمبالغ القروض التي يتحصل عليها القطاع الاشتراكي، وتراجع مبالغ القروض بشكل عام ناتج عن تعقد شروط وإجراءات الحصول على هذه القروض، وكذا الاهتمام شبه التام بالقطاعات الأخرى، خاصة وأن معدلات الفائدة المطبقة عليها كانت مرتفعة نسبياً عن معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي 4 % مقابل (5.25 % - 5.75 %).

2.2) بعد نصوص 1978

نظراً للأهمية التي يمثلها القطاع الخاص في القطاع الفلاحي، تأكّد على ضوء نتائج عملية تقييم مسار التنمية للعشرية 1967 – 1978 أنّ هناك إغفال وأخطاء وفشل في محاولة دمج القطاع الخاص للثورة الزراعية، مما أدى بالدولة آنذاك إلى البحث عن حلول تعطي الاهتمام لهذا القطاع، تجسد ذلك بشكل واضح في إصدار نصوص رسمية، من بين ما أكّدت عليه هو تسهيل شروط منح القروض بتخفيف الشروط وتبسيط الإجراءات، ومنحها حسب الأولويات والاحتياجات، حتى يلعب القطاع الخاص دوره في استراتيجية التنمية والنهوض بالقطاع الفلاحي.[1]

وفيما يلي الجدول رقم (05-IV) يبين تطور قروض الاستغلال الممنوحة للفلاحين في القطاع الخاص وإقبالهم عليها رغم التراجع الذي تمّ تسجيله فيما بعد.

الجدول رقم تطور(05-IV): قروض الاستغلال الممنوحة للفلاحين في القطاع الخاص خلال الفترة(1982/79). **الوحدة (مليون دج، ألف شخص)**

الموسم	1979/1978	1980/1979	1981/1980	1982/1981
عدد المستفدين	58.862	15.327	12.322	10.025
القروض الممنوحة	190.2	131	145	138
القروض المنفذة	100.5	59	64.8	68.1
معدل التنفيذ	53	45	46	49
القروض المسددة	60.4	24.4	22.1	25.3
معدل التسديد	60	41	34	37

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، مديرية تمويل القطاع الخاص.

ONS : Statistiques (évolution de l'agriculture), N° 2/1, 1984, P 60.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع في عدد المستفيدين من القروض لاسيما سنة 1979/1978 نظراً للإجراءات والتسهيلات التي تمّ اتخاذها، إلاّ أنّ هذا الإقبال شهد تراجع ملحوظاً خاصة في سنة 1982/1981، بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد مما أثّر سلباً على نتائج القطاع الفلاحي، وبالتالي صعوبة تسديد مبالغ القروض الواجبة الاستحقاق، بالإضافة إلى ذلك ارتقاب ظهور بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي

[1]- المنشور الوزاري المشترك (وزارة الفلاحة، وزارة المالية، وزارة الداخلية) رقم 264 الصادر بتاريخ 1978/11/25 والمنشور الوزاري رقم 110 الصادر بتاريخ 1979/06/03.

(الذي أوصت به اللجنة المركزية للحزب في ماي 1980)، كل هذا ينبؤ بإعادة النظر في هذا القطاع وهيكلته كما سنرى لاحقاً.

الفرع الثاني: تمويل الاستثمار الفلاحي

تطرقنا فيما سبق إلى تمويل الاستغلال الفلاحي في القطاعين العام والخاص وحددنا بذلك الكيفية التي تمّ من خلالها تمويل كل منهما، والآن سنرى الكيفية التي تم تمويل كل منهما على المدى المتوسط والطويل.

1) تمويل الاستثمار الفلاحي في القطاع الاشتراكي

اتخذ تمويل الاستثمار الفلاحي في القطاع الاشتراكي آنذاك أسلوبين من التمويل:

- التمويل بالمساهمة المؤقتة
- التمويل بالمساهمة النهائية

1.1) التمويل بالمساهمة المؤقتة

يتم هذا التمويل باتفاق بين وزارة التخطيط ووزارة الفلاحة، حيث يتمّ توزيع مبالغ القروض حسب طبيعة الولاية، وحسب مجالات الاستثمار (عتاد، ري، مواشي...الخ)، ليحول فيما بعد إلى اللجنة المركزية للقرض[1] على مستوى البنك الوطني، الذي يتخذ مجموعة الإجراءات قبل صدور قرا ر التمويل.

- **مرحلة المركزية الشديدة:** امتدت إلى غاية 1973، وفيها كان طلب تمويل الاستثمار يمرّ بمراحل ومستويات إدارية يمكن توضيحها بالشكل رقم (IV-03) التالي:

الشكل رقم (IV-03): مراحل طلب تمويل الاستثمارات في القطاع الاشتراكي

[1]- يرأسها ممثل البنك الوطني وتتشكل من ممثلي:
- مديرية الدراسات والتخطيط ومديرية المحاسبة لوزارة الفلاحة.
- وزارة التخطيط (نيابة مديرية التنمية الريفية).
- وزارة المالية (مديرية الخزينة والقرض والتأمينات).
- البنك المركزي (مديرية مراقبة القرض).
- الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (بصفته ملاحظ).

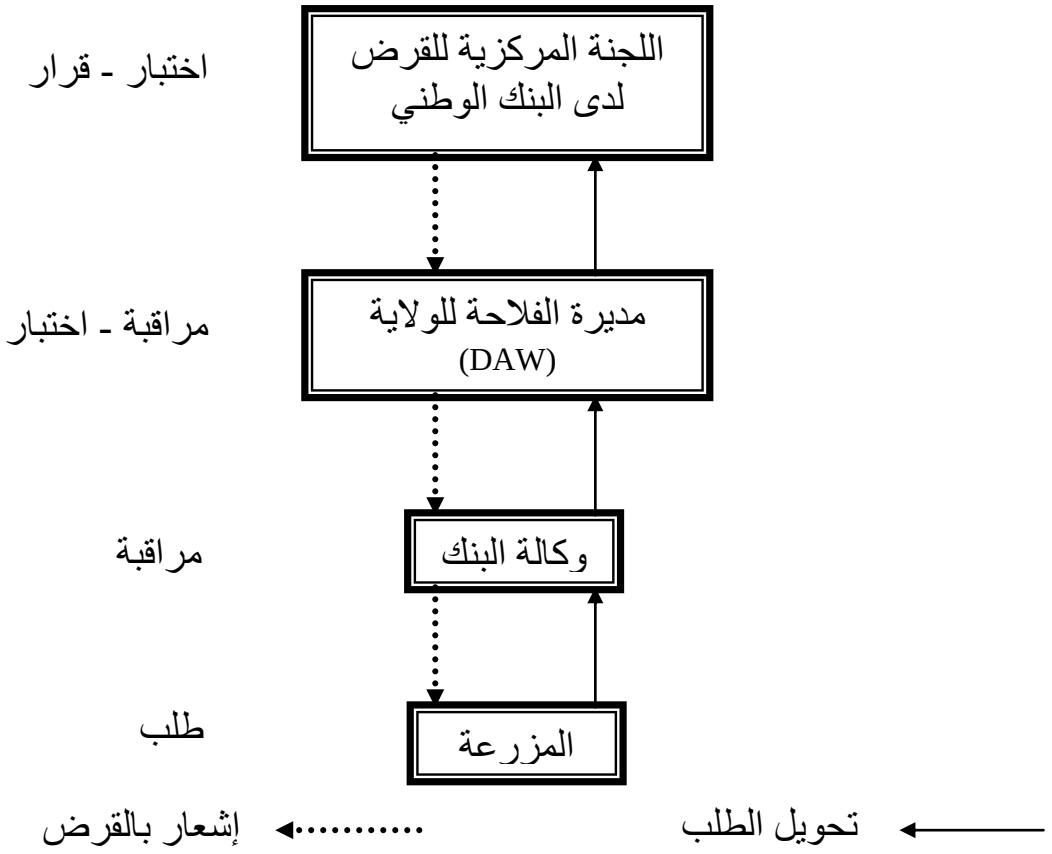

من الشكل أعلاه يتضح أن طلب التمويل يخضع لأكثر من اختيار، حيث يمر بعدة مستويات إدارية مما يؤدي إلى إطالة مدة الانتظار قبل صدور القرار، وبعد إصدار القرار وإشعار المزرعة بالقرض يأتي متأخرًا، مما لا يسمح لها باستعمال مبلغ التمويل كليًا خلال نفس السنة، فتضطر المزرعة إلى القيام بنفس العملية في العام اللاحق لأنّ القروض التي لا تستخدم في عامها تعاد إلزامياً إلى الخزينة العامة.

- مرحلة اللامركزية: عرفت هذه المرحلة تعديلات تهدف إلى تحسين الفعالية في توزيع واستعمال القروض تمثلت في[1]:

- إنشاء لجنة للقرض على مستوى الولاية[2]، أسندت لها مهمة دراسة طلبات المزارع واتخاذ قرارات منح القروض قبل تحويلها إلى اللجنة المركزية لمراقبتها والتأثير عليها، كما تستطيع لجنة القروض الولائية على سبيل الاستثناء أن تطلب من اللجنة

[1]- رابح زبيري، المرجع السابق، ص 83.
[2]- غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (2001-2002)، ص 32.

المركزية تعديلات في هيكل برامج الولاية، كأن تقترح إلغاء القروض غير المطابقة لاحتياجات المزرعة، أو الزائدة عن الغلاف المالي المخصص لها.

- وجوب إعداد وصياغة الطلب من طرف مسيري المزارع، بمساعدة ممثلي البنك، التعاونية الفلاحية للمحاسبة والتسيير، مدير الفلاحة للولاية حتى تكون التقديرات المعدة من قبل لجنة القرض للولاية مطابقة فعلاً لاحتياجات المزارع.
- تخويل المزرعة حق مواصلة استعمال القروض غير المستهلكة في سنة ما، خلال السنوات التالية وذلك بشكل تلقائي.

2.1) التمويل بالمساهمة النهائية:

يستخدم هذا النوع من القروض في العمليات التي تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي (عمليات استصلاح الأراضي، الأشغال الكبرى في الري، البحث العلمي الزراعي)، وهي قروض لا تسترجع وميزانية المزارع لا يمكنها تحمل نفقاتها نظراً لضخامة تكاليفها، وبالتالي تتكلف الدولة بتمويلها بالمساهمة النهائية، مما يستدعي تدخل الأطراف التالية:

1. الآذن بالصرف
2. المراقب المالي
3. محاسب الخزينة

كانت تسند مهمة الأمر بالصرف في غالب الأحيان لمدير الفلاحة بالولاية، بحيث يقوم بتحرير وثيقة إدارية تبين الشروط التي التزمت بها الإدارة أو الجهة التي تعهدت بإنجاز المشروع، ووثيقة محاسبية يذكر فيها مبلغ العملية ترسل إلى المراقب المالي للحصول على التأشيرة التي على أساسها يقوم محاسب الخزينة بصرف المبلغ[1].

2) تمويل الاستثمار الفلاحي في القطاع الخاص

تم منح قروض الاستثمار تقريبا بنفس الشروط والإجراءات التي تم بها منح قروض الاستغلال؛ أي بنفس الطريقة الكلاسيكية التي منحت بها قروض الاستغلال مع إضافة شروط أخرى تمثلت في:

[1]- نفس المرجع، ص 32.

- حيازة أرض فلاحية لا تقل مساحتها عن 50 هكتارا للاستفادة من قروض لشراء الجرارات.
- استشارة وموافقة تقني زراعي للاستفادة من قروض لغرس الأشجار المثمرة.
- تقديم كشف بالتكاليف التقديرية مصادق عليها من طرف مصالح الري للاستفادة من قرض لحفر وتجهيز الآبار.
- التزام المقترض بتقديم فواتير مشترياته إلى البنك الذي يقوم بتحويل المبلغ إلى الجهات المعنية.

وفيما يلي الشكل رقم (IV-04) يبين المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار الخاص بدءًا من طلب القرض وصولاً إلى صدور قرار التمويل وإشعار الفلاح به.

الشكل رقم (IV-04): المراحل التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار الخاص

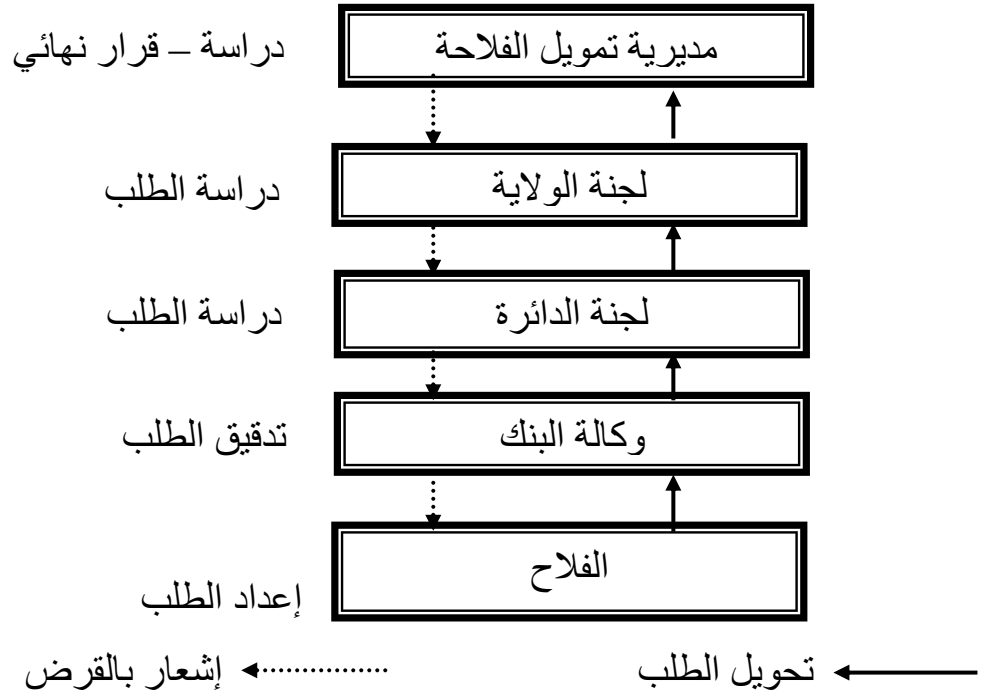

المصدر: رابح زبيري، المرجع السابق، ص 86.

من المخطط أعلاه نلاحظ أن الإجراءات التي يمر بها طلب تمويل الاستثمار تستغرق وقت طويل مما ينتج عنه تأخّر في الإشعار بالقروض، وبالتالي تأخير في انطلاق وإنجاز المشاريع الاستثمارية، مما يجعل الكثير من الفلاحين لا يقدمون على طلب هذه القروض.

أما بعد إصدار نصوص 1978 فقد طرأ تحسين ملموس تمثل واقعياً في:

- قصر مدة دراسة طلب القرض على المستوى المحلي من قبل مندوب الفلاحة للدائرة، ومدير وكالة البنك الذي خولت له صلاحية اتخاذ قرار التمويل.
- تمديد أجل استحقاق القرض في حالة عجز المقترض عن التسديد لأسباب موضوعية خارجة عن نطاق إرادته.
- ارتفاع حجم القروض الممنوحة للفلاحين.

المطلب الثالث: التمويل الفلاحي في ظل التغيرات التي شهدها القطاع

انطلقت الإصلاحات الرامية للنهوض بالقطاع الفلاحي بداية من الثمانينات، وذلك عبر المخططين الخماسيين الأول والثاني (80-84 و 85-89)، حيث حددت توجيهات تهدف إلى تذليل الصعاب التي تعرقل نمو القطاع، وتعمل على تدارك التأخر[1] وإعادة النظر في طرق اتخاذ القرارات الاقتصادية، بهدف إيجاد نظام يتميز بلا مركزية التسيير (القرار) يعتمد على أسس ومعايير عقلانية، خاصة مع بداية ظهور بوادر اقتصاد السوق وإدخال عدة تغيرات أحدثت القطيعة بالنسبة لآليات تنظيم القطاع، مما أدى إلى انسحاب الدولة المفاجئ من تنظيم وتسيير بعض الأعمال المتعلقة بالقطاع، حيث ابتداء من سنة 1980، انتقلت المستثمرات الفلاحية من نظام القطاع المسير ذاتيا (تعاونيات الإنتاج) إلى نظام المزارع الفلاحية الاشتراكية **(DAS)**، وفي أوت 1983 تمّ إصدار قانون خاص باستغلال الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية والهضاب العليا[2]، وكإجراءات إضافية قامت الدولة بدعم وتمويل القطاع آنذاك، بتسليم (المستفيدين من قانون استصلاح الأراضي الزراعية) العتاد الفلاحي، وحفر الآبار، وشق القنوات، بناء السدود الصغيرة، ومنح القروض المالية بفوائد ضئيلة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)** ، لكن ابتداء من إصلاح 1987 تغيرت السياسة التمويلية للقطاع بسبب الانفتاح

---

[1]- علي سعيدان، دروس في الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق ابن عكنون (طبعة جديدة)، جامعة الجزائر مارس 2005، ص 66.

[2]- حيث تمّ توزيع حوالي 76700 هكتار على18600 مستفيد، منها 54400 هـ موزعة على 14200 مستفيد في ولايات الجنوب (أدرار، بشار، الوادي، ورقلة)، وفي ولايات الهضاب العليا (الجلفة، النعامة، المسيلة، سعيدة، تيارت) تم توزيع حوالي 20700 هـ على 4000 مستفيد، أما في ولايات الشمال (المدية، تيزي وزو، البويرة، بجاية) فقد تم توزيع 1500 هـ على 200 مستفيد.

الذي أصبح يعرفه الاقتصاد الجزائري، وبتراجع القطاع العام لم يعد هناك أي تحيز في التمويل لقطاع على حساب القطاع الآخر، وأصبحت العلاقة التي تربط البنك بالمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية والقطاع الخاص علاقة تجارية محضة، تخضع لمقاييس وآليات تقيمية كدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع قبل تمويلها، دراسة قدرة المشاريع الفلاحية على سداد ديونها، والضمانات المرافقة لها، تحديد وحصر مجالات الاستثمار بشكل دقيق...

ونظراً للصعوبات التي واجهها بنك الفلاحة في تمويل القطاع الفلاحي لجأت الدولة إلى استحداث العديد من المؤسسات المالية المتمثلة في مجموعة من الصناديق المتعددة والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل السابق.

الفرع الأول: التمويل الفلاحي بعد إعادة الهيكلة

قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي نتيجة التوجه الجديد الذي أصبح يعرفه الاقتصاد الجزائري، حيث كانت تهدف إلى تحسين الظروف العامة لسير أكثر مرونة ولا مركزية، وتم بذلك اعتماد عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها في بداية الأمر حوالي 59.4 مليار دج (قبل سنة 1984).

ويعتبر إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)**[1] حافزاً مدعماً لسياسة التمويل وخطوة هامة للتّكفل بالمشاكل المالية للقطاع، لذا كان مطالب منه إقامة شبكة واسعة من الوكالات البنكية على مستوى التراب الوطني لتسهيل تسيير وتنفيذ عملية التمويل، حيث ميّز البنك آنذاك في إجراءاته التمويلية بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي.

1) تمويل القطاع العام

1.1) التمويل بواسطة قروض الاستغلال

عرف التمويل الفلاحي إثر إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الإجراءات بسّطت عملية التمويل وقصرت في المدة المستغرقة لدراسة الملفات، تمثلت فيما يلي:

[1]- تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206. في الحقيقة كان تأسيسه تبعاً لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

- تقوم الوحدة الزراعية بإعداد خطة الإنتاج على ضوء البرامج المخططة لتقديمها للبنك في بداية السنة الفلاحية[1].
- يقوم البنك من جهته بتقييم خطة الإنتاج وفق المعايير الفنية المحددة من طرف وزارة الفلاحة، والموافقة على المشاريع المقبولة، أمّا المشاريع أو ملفات المزارع التي تظهر مخططات إنتاجها عدم توازنها (وجود عجز)، يعتبر البنك طلباتها مرفوضة مبدئياً، إلاّ إذا أخذت فيها الوزارة الوصية قراراً تتعهد فيه بتغطية خسائرها، كما لا يقبل البنك منح أموالاً إضافية عن خطة التمويل التي تم المصادقة عليها، إلاّ إذا غيرت الوحدة الفلاحية في خطة الإنتاج، ويقوم البنك بتقويمها وتقديم الأموال المطلوبة، وهذا بعد إخطار والي الولاية والمدير الولائي للفلاحة.
- يقوم البنك بمراقبة حسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها.

يلاحظ أنه بإدخال هذه الإجراءات سجلت قروض الاستغلال الممنوحة خلال الموسم الفلاحي 1984 - 1985 ما قيمته 824 مليون دج مقابل 172 مليون دج الممنوحة.

2.1) التمويل بواسطة قروض الاستثمار

شهدت قروض الاستثمار هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث بلغت قيمتها 1775 مليون دج عام 1985 مقابل 701 مليون دج عام 1982، وهذا التطور راجع إلى تبسيط إجراءات منح هذه القروض، وبذلك أصبحت الوحدات الفلاحية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها للجان الفرعية على مستوى الدائرة للدراسة؛ إذ تتشكل هذه اللجان من:

رئيس الدائرة، مندوب القطاع الفلاحي، مديرية وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وممثل الفلاحين.

تقوم هذه اللجان بإعداد محضر يحول إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقاً بالتوجيهات والتوصيات العملية، ليكون بمثابة إشعار لوكالة البنك بتقديم القروض لطالبها،

[1]- خالفي علي، واقع الفلاحة في ولاية البليدة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1990، ص 193.

كما عرفت أسعار الفائدة لهذا النوع من التمويل هي الأخرى انخفاض حدد في بداية الأمر بـ 4 % ليستقر عند 3.5 %.

أدت هذه المرونة في الأداء واللامركزية في التسيير إلى تحقيق وفرة نسبية في وسائل الإنجاز المحلية، وبالتالي تحسن ملموس في معدل تحقيق الاستثمارات، كما يتضح[1] من **الجدول رقم (IV-06):** قروض الاستثمار الممنوحة والمنفذة في القطاع العام خلال المخطط الخماسي.

المخطط / القروض	المخطط الخماسي (1980-1984)
القـــــــروض الممنوحة	4833
القـــــــروض المحققة	3479
نسبة القـــــــروض المحققة	%72 = 0.7189

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2) تمويل القطاع الخاص

1.2) التمويل بواسطة قروض قصيرة الأجل

عرف القطاع الخاص في هذه الفترة انتعاشاً، حيث فتح له المجال واسعا لكي يستعيد مكانته الحقيقية في مجال التنمية الاقتصادية، فحظي بتسهيلات كثيرة في مجال الاستفادة من القروض، فأصبح بإمكان الفلاح الخاص أن يحصل على ما يحتاجه من أموال مقابل تقديمه لملف طلب القرض، وبطاقة مهنية تثبت صفة الفلاح ومساهمته في نسبة تغطية نفقات الاستغلال، وبهذا شهد القطاع الخاص تطور(زيادة) في حجم قروض الاستغلال الممنوحة له كما يظهر من الجدول رقم (IV-07).

الجدول رقم (IV-07): تطور حجم قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1982-1985. (مليون دج، شخص)

السنوات / البيان	1983-1982	1984-1983	1985-1984
مبلغ القروض	172	259	473
عدد المستفدين	9213	12970	36356

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1]- رابح زبيري، المرجع السابق، ص 104.

2.2) التمويل بواسطة قروض متوسطة وطويلة الأجل

لا تختلف إجراءات طلب قرض الاستثمار في القطاع الخاص عنه في القطاع العام بالنسبة للاستثمارات المخططة، أمّا بالنسبة للاستثمارات غير المخططة فإنّ الإجراءات تختلف؛ إذ ينبغي على الفلاح أن يثبت تواجد الاستثمارات المطلوب تمويلها بالديوان الوطني للعتاد الفلاحي **(ONMA)**، واستعداد الديوان أن يبيع له العتاد، وبعد الموافقة يموّل البنك 60 % من مبلغ العتاد والباقي يتحمله الفلاح، ورغم ظهور بعض العوائق إلاّ أنّ عدد المستفيدين الخواص من عملية القرض ارتفع إلى 36360 مستفيد خلال الموسم 1984-1985 مقابل 9200 مستفيد خلال الموسم 1982-1983، بسبب الاهتمام وإعادة الهيكلة التي خصصتها الدولة للقطاع[1].

الفرع الثاني: التمويل الفلاحي أثناء إصلاحات 1987 وما بعدها

بلغت ديون القطاع الفلاحي اتجاه بنك الفلاحة والخزينة العامة 15 مليار دج؛ أي ما يعادل تقريبا 80 % من الناتج المحلي الخام لعام 1984، مما أدى إلى إحداث إصلاح عام 1987[2] الذي يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الزراعي على المستوى المالي بتقليص دعم الدولة للقطاع، وقبله بقليل تم تعديل قواعد التمويل لدى البنوك والتي كان لها تأثير محسوس على سير وتنظيم القطاع الفلاحي، فبموجب قانون 86-12[3] تمّ إلغاء التخصص البنكي، وبالتالي لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مسؤولاً على تمويل القطاع الفلاحي بمفرده، بل تحوّل إلى بنك تجاري يتعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية وفق قواعد تجارية محضة، ترتّب عنها انخفاض مستمر في القروض الممنوحة والمحققة[4] لصالح المستثمرات الفلاحية الجماعية **(EAC)**، والمستثمرات الفلاحية الفردية **(EAI)**، أما فيما يخص الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح وفلاحي المناطق الجبلية، فقد تمّ حصر التمويل بقروض الخزينة.

---

[1]- مجلة أحداث اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 1986، ص 45.

[2]- بنص القانون رقم 87-19 الصادر في 08 ديسمبر 1987 والذي حول 320 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) إلى 22099 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 5228 مستثمرة فلاحية فردية (EAI).

[3]- هذا القانون جاء استجابة لمتطلبات التغيرات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد آنذاك والمتمثلة أساساً في الأزمة النفطية التي عرفها العالم، وتفاقم أزمة المديونية، واتساع فجوة التضخم.

[4]- رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر) ديسمبر 2003، ص 204.

وفي خضم هذه الإصلاحات المتجددة وتماشيا مع واقع التغيير الحتمي الذي أصبح يعرفه الاقتصاد الجزائري بات من الضروري بأهمية البحث عن مناخ أكثر واقعية وتفاعل مع التغيرات الحاصلة، لذا تم إصدار قانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الإطار بالذات جاء قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، ليعطي الاستقلالية للبنوك التجارية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات[1]، وتجسد ذلك بشكل واضح في سياسة تمويل القطاع الفلاحي، حيث تم توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقترضة، بالإضافة إلى تعديل معدلات الفائدة إلى معدلات فائدة تفضيلية ومنخفضة مقارنة بالقطاعات العمومية غير الفلاحية تراوحت ما بين 4 %، 5 %، 6 % حسب مدة القرض (قصيرة، متوسطة، طويلة على التوالي)، لكن بعد صدور قانون القرض والنقد في 14 أفريل 1990، وانتهاج سياسة تحرير الاقتصاد الوطني وما جاء به هذا القانون من تحرير لأسعار الفائدة[2] تم توقيف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية التي عرفت ابتداء من 02 ماي 1990 ارتفاعا عنيفا ومفاجئا بحيث أصبحت تتراوح ما بين 13 % و13.5 % بالنسبة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل، وما بين 15% و25% بالنسبة للقروض طويلة الأجل (حسب فرع الإنتاج).

هذا الارتفاع في معدلات الفائدة أدى بتراجع القروض المنفذة لصالح القطاع ما جعل الفلاحين وممثليهم يدقون ناقوس الخطر عبر وسائل الإعلام، لتتدخل الدولة وتقرر من خلال قانون المالية لسنة 1993 تخصيص غلاف مالي يقدر بـ مليار دج ليتحمل المقترض نسبة 8 % للقروض القصيرة الأجل و6 % للقروض المتوسطة الأجل و 5% للقروض الطويلة الأجل، والباقي يتحمله البنك موزع كالآتي: 15.5 % للقروض قصيرة الأجل و17.5 % للقروض الطويلة الأجل[3] كما هو موضح في الجدول رقم (IV-08).

---

[1]- الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 194.
[2]- عزدي محمد، المرجع السابق، ص 45.
[3]- نفس المرجع، ص 45.

الجدول رقم (IV -08): تطور معدلات الفائدة حسب نوع القروض.

نـوع القروض	قبل 1974	بعد 1974	1990-1986	1992-1990	بعد 1993
ق. ق الأجل	4	4	6 – 4	23,5 - 13	8
ق. م الأجل	5,25	3,5	6 – 5	23,5 - 13	6
ق. ط الأجل					
10-5 سنوات	3 - 4	3 – 2	6 - 4	23,5 - 15	-
11- 20 سنة	4 – 2,5	2,5 - 2	6 - 4	23,5 - 16	5

المصدر: BADR : Direction Générale des Statistiques

كما عرفت هذه الفترة إنشاء مجموعة من الصناديق العمومية تهدف لتدعيم القطاع الفلاحي، نظراً للعجز والصعوبات التي عرفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1].

لكن بالرغم من هذا التنوع المتعدد في الصناديق إلاّ إنها هي الأخرى اصطدمت بمجموعة من العوائق والصعوبات التي كان لها أثر بالغ في تراجع قيمة المبالغ الممنوحة للقطاع الفلاحي.

ومن بين العوائق التي عانت منها هذه الصناديق صعوبة تلبيتها لطلبات المتعاملين بصفة دائمة، نظراً لمحدودية مواردها وارتفاع درجة العجز، خاصة في ظل الظروف التي مسّ فيها العجز عدداً كبيراً من المستثمرات كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الضمان الفلاحي، أما صندوق الضمان ضد الكوارث فبسبب تضخيم العجز المصرح به من قبل المتعاملين، وعدم مقدرة البنك من التأكد من قيمة العجز المصرح به، لم يستطع تعويض كل المستثمرات المنكوبة في أغلب الظروف...مما أدى إلى تراجع حجم القروض الممنوحة، ومن جهة أخرى إلى تقليص عدد المستفيدين كما هو مبين في الجدول رقم (IV-09)، والجدول رقم (IV-10).

[1]- لمعرفة المزيد، يرجى الرجوع إلى الفصل الثالث.

الجدول رقم (IV-09): تطور قروض الاستثمارات خلال الفترة (87-1999)

الوحدة: مليون دج.

السنوات	87	88	90	91	93	95	96	97	98	99
القروض الممنوحة	2214	4766	328	682	318	140	57	33	62	290
ق. م. الأجل	1072	2112	259	645	283	94	31	28	56	277
ق. ط. الأجل	1142	2654	37	37	35	46	26	05	62	13
عدد المستفيدين	-	-	-	2216	8533	-	45	6	-	-

المصدر: محمد رجراج، المرجع السابق، ص 172.

تقرير مديرية التمويل الفلاحية سنة 1999 بالنسبة للسنوات 97،98،99.

الجدول رقم (IV-10): تطور قروض الاستغلال خلال الفترة (87-1999)

الوحدة: مليون دج

السنوات	88	89	90	93	95	96	97	98	99
القروض الممنوحة	7025	9432	5683	2226	1414	1094	439	473	121
القروض الممنوحة للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية	-	8110	4629	1183	1166	193	193	197	24
عدد المستفيدين	-	-	-	19490	10354	1881	-	-	-

المصدر: محمد رجراج، المرجع السابق، ص 172.

تقرير مديرية التمويل الفلاحية سنة 1999 بالنسبة للسنوات 97، 98، 99.

من الجدول رقم (IV-09) والجدول رقم (IV-10) نستنتج تراجعاً في حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي؛ سواء تعلق الأمر بقروض الاستثمار أو قروض الاستغلال، مما نتج عنه بالضرورة تراجع في عدد المستفيدين من هذه القروض، وهذا ما يعكس أثر الإجراءات والمعايير التي أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية يطبقها في منحه للقروض كما سبق وأن أشرنا لذلك، حتى يضمن استرجاع مستحقاته من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتمكن من تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني المقترحة

(المفروضة) من المؤسسات المالية الدولية بفرض سياسة تثبتية، تتحكم في الإنفاق الحكومي.

هذه الإجراءات والمعايير التي أصبح البنك يطبقها في مجال التمويل الفلاحي أثرت سلباً على مداخيل الفلاحين، مما أدى ببعضهم إلى ترك الأرض أو تأجيرها دون استغلالها الشخصي، بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع حجم المديونية الفلاحية التي عرفت هي الأخرى تغيرات كبيرة ناتجة عن عدم تسديد الفلاحين مستحقاتهم اتجاه بنك الفلاحة **(BADR)**، والجدول رقم (IV-11) يبين وضعية وبنية المديونية الفلاحية بين سنتي 1999 و2000.

الجدول رقم (IV-11): وضعية وبنية المديونية الفلاحية بين سنتي 1999 و 2000.

الوحدة: مليون دج

بنية المديونية / السنوات	1999	2000
♦ التزامات الفلاحين : قروض قصيرة الأجل	1963	3310
♦ قروض طويلة الأجل	3527	1436
- الديون	8755	9915
- الممتلكات المتنازل عليها لـ EAC, EAI	14464	14464
- أصل الدين	13574	13574
- الفوائد	889	889
- تعاونيات الخدمات	8190	8106
- الديون المجدولة	4854	5813
مجموع الديون	36263	38382
الالتزامات الإجمالية على الفلاحين	**41753**	**43128**

المصدر: غردي محمد، مرجع سابق، ص202.

من الجدول أعلاه نستنتج أن حجم المديونية الفلاحية عرف ارتفاعاً كبيراً نتيجة لعدم التزام المستثمرين الفلاحين بتسديد الديون المستحقة اتجاه بنك الفلاحة **(BADR)**، كذلك الديون المستحقة على الممتلكات المتنازل عليها لصالح EAI وEAC هي الأخرى لم تشهد أي تحسن يذكر، شأنها في ذلك شأن تعاونيات الخدمات، لذا بات من الضروري بمكان إعادة النظر في هذا الوضع حتى يسترجع القطاع نشاطه وحيويته، وحتى لا تتحمل الخزينة العامة عبء هذه المديونية، حيث لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى عملية إعادة

الجدولة، وكمرحلة أولية بلغ حجم الديون التي تم إعادة جدولتها في الفترة الممتدة من 1994 إلى 1996 4,6 مليار دج، ليتم في الفترة الممتدة من 1997/05 إلى 2000/12/31، كمرحلة ثانية جدولة ما قيمته 3,6 مليار دج. وبهذا يكون مبلغ الديون التي أعيد جدولتها في المرحلتين 8,2 مليار دج؛ أي ما يمثل 30 % من إجمالي عدد المستثمرين المعنيين بإعادة الجدولة، ونظراً للوضع المتدني في مستوى معيشة الفلاحين[1] وخاصة سكان الأرياف، وما آل إليه وضع القطاع من تراجع في حجم الاستثمارات الفلاحية وانعكاسه بشكل واضح على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أدى بالسلطات العمومية وعلى رأسها رئيس الجهورية باتخاذ إجراء عاجل وبقرار جازم بإلغاء حجم كبير من الديون البنكية للفلاحين قدرت بـ 17 مليار دج من إجمالي الديون التي تفوق 40 مليار دج، ويدخل هذا في إطار إعادة تنشيط القطاع، التي شُرع فيها ابتداء من العهدة الأولى لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، حيث ارتكزت أساساً على مخططين، يتعلق الأمر بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(PNDA)** الذي رصدت له ميزانية قدرها 67,8 مليار دج على مدى الفترة 2000-2004، بالإضافة إلى مخصص مالي قيمته 26,6 مليار دج برسم:

- دعم سياسة الضبط فيما يخص الحبوب والحليب.
- مبلغ الديون البنكية للفلاحين الملغاة بقرار من رئيس الجمهورية.

ويتعلق الأمر كذلك بالمخطط الوطني للتنمية الريفية **(PNDR)** الذي خصص له 17,8 مليار دج.

استكملا هذين المخططين التنمويين ببرامج خاصة تعنى بإعادة إنعاش الفضاءات الريفية (السهوب، الجبال، الجنوب) والقيام بأعمال دعم لإنشاء المؤسسات والاستثمارات الخاصة.

[1]- لا ننسى أن نذّكر بالوضع الأمني اللامستقر الذي كانت تعيشه البلاد آنذاك في جو العشرية السوداء، وما خلفه من تبعات سلبية على القطاع، خاصة ما يعرف بالنزوح الريفي، هجرة وترك الأراضي...

المطلب الرابع: التمويل (القرض) الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي

مرّ التمويل الفلاحي بالجزائر بعدة محطات هامة كل منها يعكس واقع السياسة والإستراتيجية التي تم انتهاجها من قبل الجهات المعنية.

فبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي قُدم لهذا القطاع إلا انه لم يشهد تطورا محسوسا مقارنة بمجموع المبالغ التي خصصت له، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إعادة النظر في السياسة المنتهجة وتقديم البدائل لذلك، وكنتيجة لهذه البدائل ظهر ما يعرف بالدعم الفلاحي[1] عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) ثم تلته سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي عرضنا جانباً مهماً منه بالوقوف عند أهم النقاط التي مست جوانبه[2].

لذا سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على القروض الفلاحية بشتى أنواعها؛ نظرا لأهميتها في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: القروض الفلاحية وتطورها في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، أنشئ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (PNRDA)، وهو جمع بين الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، وصندوق ضمان أسعار المنتجات الفلاحية (FGPPA)؛ حيث قام هذا الصندوق بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولية للاقتصاد الوطني، كما شجّع المستمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج.

لكن الملاحظ في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تفعيل الدور الفعال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويله لنشاطات القطاع الفلاحي، بعدما عرف تراجعا في نشاطه التمويلي للقطاع، حيث بتاريخ 26 فيفري 2002 تمّ إمضاء اتفاقية بينه وبين

---

[1]- يقصد بالدعم الفلاحي المساعدة المادية التي تقدمها الدولة لمساعدة المستثمرين في الميدان الفلاحي، وذلك وفق شروط ونسب منصوص عليها من طرف وزارة الفلاحة، ويكون حسب طبيعة النشاط.

[2]- الرجوع إلى الفصل السابق.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنص هذه الاتفاقية على تنفيذ العمليات والأنشطة المتعلقة بالاستثمارات.

تجسدت مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ضمن أجهزة تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفق سياستين[1]:

- التمويل الأولي للدعم المقدم من الدولة للفلاحين حتى الإنجاز النهائي لمشاريع الأنشطة المدعمة.
- القرض المرتبط بالدعم؛ في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والأنشطة المدعمة والمرتبطة به، حيث كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدعوا إلى الموافقة على منح قروض للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تحمل التكلفة الإجمالية للمشاريع الزراعية من مصادرهم الذاتية (الفرق بين الحجم الإجمالي للاستثمار ودعم الدولة).

الشكل رقم (IV-05): تطور القروض الفلاحية في الجزائر وفقا للنوع خلال 2001-2008.

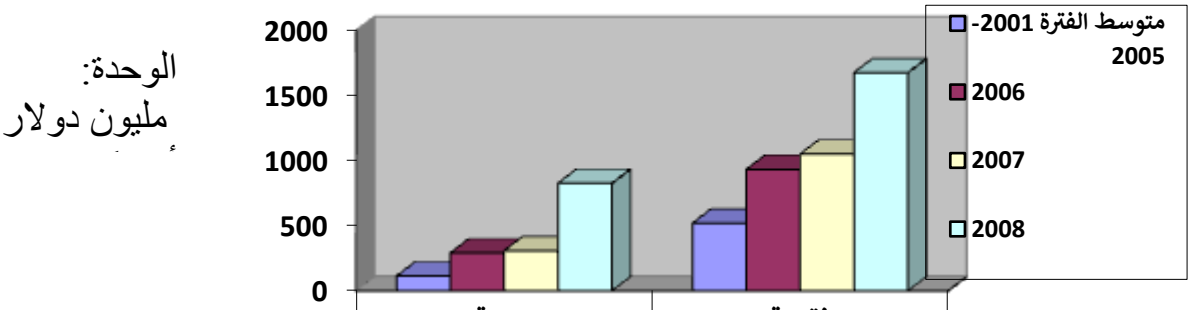

	عينية	نقدية
متوسط الفترة 2001-2005	112,62	519,12
2006	291,03	932,66
2007	307,71	1050,45
2008	825,68	1675,68

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، ص 123.

وكما تشير بيانات الشكل أعلاه، فقد عرفت القروض الممنوحة من طرف الأجهزة المالية المكلفة بالتمويل اتجاها تصاعديا في الفترة (2001-2008)، حيث سجل متوسط

[1]- حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 105.

السنوات 2001-2005 حوالي 711,74 مليون دولار أمريكي، لترتفع في العام 2008 إلى 2693,4 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يبرهن اهتمام الدولة الجزائرية بتمنية وتطوير القطاع الفلاحي، وما ساعد على ذلك أكثر، هو ارتفاع عائدات البترول خلال هذه الفترة، حيث شهد ارتفاعا محسوسا بمتوسط قُدر بـ 95 دولار للبرميل الواحد.

1) التمويل بواسطة قروض الاستثمار

الجدول رقم (IV-12): تطور قروض الاستثمار الممنوحة والمستعملة حسب طبيعة النشاط وحسب الوضعية القانونية (2006-2009) الوحدة :ألف دج

السنوات		2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد الملفات / عدد المستفيدين / القروض		164.188 106.794	160.916 115.324	169.242 123.940	166.501 127.015	**660.847** **473.073**
القروض المرتبطة الممنوحة	الجزء المدعم	80.380.931	84.117.267	83.728.627	85.552.077	**333.778.902**
	الجزء غير مدعم قرض BADR	34.145.365	33.739.173	33.734.036	33.725.842	**135.344.416**
المجموع		**114.526.296**	**117.856.440**	**117.462.663**	**119.277.919**	**469.123.318**
القروض المرتبطة المستعملة	الجزء المدعم	56.161.143	59.558.604	60.475.918	62.217.687	**238.413.352**
	الجزء غير مدعم قرض BADR	19.313.374	18.400.793	19.966.578	20.013.668	**77.694.413**
المجموع		**75.474.517**	**77.959.397**	**80.442.496**	**82.231.355**	**316.107.765**

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي

2) التمويل بواسطة قروض الاستغلال

الجدول رقم (IV-13): تطور قروض الاستغلال الممنوحة والمستهلكة والمستعملة حسب طبيعة النشاط وحسب الوضعية القانونية (2006-2009) الوحدة :ألف دج

السنوات		2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد الملفات / عدد المستفيدين / القروض		20.712 106.794	20.596 115.324	18.850 123.940	18.860 127.015	**79.018** **72.244**
القروض المرتبطة الممنوحة	الجزء المدعم	4.378.080	4.052.755	3.967.639	3.968.831	**16.367.305**
	الجزء غير مدعم قرض BADR	3.654.170	3.313.716	3.354.523	3.354.523	**13.676.932**
المجموع		**8.032.250**	**7.366.471**	**7.322.162**	**7.323.354**	**30.044.237**

القروض المرتبطة المستعملة	الجزء المدعم	2.784.288	2.630.800	2.582.787	2.583.864	**10.581.739**
	الجزء غير مدعم قرض BADR	1.865.066	1.558.467	1.578.015	1.577.927	**6.579.475**
المجموع		**4.649.354**	**4.160.802**	**4.189.267**	**4.161.791**	**17.161.214**

المصدر: المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي

3) القروض الزراعية الكلاسيكية

الجدول رقم (IV-14): القروض الزراعية الكلاسيكية حسب طبيعة النشاط في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (خارج إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)

مدة القرض	السنوات	2007	2008	2009
قصيرة الأجل	**عدد الملفات**	685	2190	4730
	الممنوحة	1.613.035	2.346.800	4.645.921
	المستهلكة	1.385.944	1.755.962	3.331.034
	المسددة	477.203	524.445	794.727
	غير المسددة	623.377	607.299	803.551
متوسطة الأجل	**عدد الملفات**	1.822	4203	4640
	الممنوحة	6.957.287	6.852.904	7.395.538
	المستهلكة	5.975.557	6.056.695	6.643.931
	المسددة	1.804.582	2.013.990	2.230.887
	غير المسددة	2.569.939	2.336.780	3.416.698
طويلة الأجل	**عدد الملفات**	147	801	833
	الممنوحة	100.296	129.016	215.594
	المستهلكة	99.371	128.066	161.421
	المسددة	62.796	45.851	44.198
	غير المسددة	32.290	63.782	63.782

Source : BADR, DFAPA, rapports d'activités agricoles, 2006, 2007, 2008, 2009.

4) إجمالي القروض الزراعية داخل وخارج إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الجدول رقم (IV-15): إجمالي القروض الزراعية داخل وخارج إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للفترة 2006-2009 الوحدة: ألف دج

البيان	السنوات	2006	2007	2008	2009
إجمالي القروض الزراعية	عدد الملفات	128.606	137.476	148.409	154.208
	الممنوحة	130.848.874	130.599.311	134.113.545	138.858.326
	المستهلكة	87.145.505	89.609.537	92.544.021	96.529.532
	المسددة	42.652.835	49.744.180	55.639.779	61.137.296
	غير المسددة	10.000.999	12.234.623	13.125.271	15.578.644

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي.

الفرع الثاني: القروض الفلاحية وتطورها في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

1) قرض الرفيق R'FIG

قصد تجديد الاقتصاد الفلاحي تم توفير بيئة مشجعة للنشاط الفلاحي وتطوير الاستثمارات، عبر إطلاق القرض بدون فوائد لصالح الفلاحين والمربين ومتعاملي النشاطات الملحقة مع تعزيز التعاضدية الفلاحية الجوارية وعصرنة وتعميم التأمينات الفلاحية الملائمة، وتفعيل صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، وتشجيع إدماج الصناعات الغذائية وغيرها من التدابير[1].

وبناءا على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وبهدف تدعيم سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية دعم إنتاج منتوج بنكي جديد سمي بالقرض الرفيق، والذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أوت 2008.

وجاء «قرض الرفيق» في إطار تكييف سياسية الدعم وتعزيز قدرات الإنتاج وإيجاد حل للازمة التي لطالما عاشها القطاع الفلاحي في نهاية التسعينات تتمثل في نقص الاستثمار وتمادي جفاف قاهر أدى إلى تدني المنتوج وإغراق الفلاحين في مديونية جراء عدم التمكن من دفع مستحقات البنوك المقدرة بـ41 مليار دينار[2].

[1]- عقود نجاعة لـ 10 برامج نمو قطاع الفلاحة، نشر في الشعب يوم 20- 09- 2008.
[2]- فاطمة الزهراء طبة، "القرض الرفيق" جهاز تمويل فاعل للقطاع الفلاحي، نشر في الشعب يوم 15- 08- 2011.

القرض الرفيق هو قرض قصير الأجل يجمع في خصائصه بين مميزات القرض الموسمي وقرض الاستغلال والقرض الفدرالي مدته سنة واحدة مددت في سنة 2011 إلى سنتين، تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض من حساب الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي أنشئ بالموازاة مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

يستفيد من القرض الرفيق المستثمرون الفلاحيون بحسب قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون ومربون بصفة فردية أو المنتظمون في تعاونيات أو تجمعات أو فيدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

أما عن مجالات هذا القرض فتمثلت فيما يلي:

- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتائل، أسمدة ومواد الصحة النباتية....)؛
- عوامل ووسائل الإنتاج (مزروعات موسمية)؛
- تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصد للمياه...)؛
- اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف)، ووسائل الشرب والأدوية البيطرية؛
- اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق قرض البيع بالإيجار «Crédit-bail»؛
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب؛
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات والحضائر الحيوانية والمرابض؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC.

أما شروطه فترتكز على النقاط التالية:

- لكل مستفيد من قرض الرفيق، والذي يسدد مستحقاته في أجل سنة الحق في أن تدفع الوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية؛

♦ كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته خلال سنة قابلة للتمديد لستة أشهر (في حالة القوة القاهرة)، يفقد الحق في أن تدفع وزارة الفلاحة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة؛

🕮 واقع القرض الرفيق

جاءت سياسة القرض الرفيق في إطار مخطط برنامج دعم النمو الفلاحي الريفي، حيث منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما قيمته 6,84 مليار دج للفلاحين في إطار قرض رفيق منذ انطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية نهاية شهر جوان 2009 . وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من انطلاقه نجاحا كبيرا و سمح بمرافقة 7555 زبون بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية بقيمة 6,84 مليار دج.

ويذكر أن هذا المنتج هو بمثابة قرض دون فوائد موجه لتمويل القطاع الفلاحي وبعض النشاطات الملحقة بقطاع الفلاحة قد تمت المبادرة به في إطار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي و برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي. وحسب الفروع فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 707 6 قرض بقيمة 3,74 مليار دج يليه فرع تربية المواشي بـ 312 قرض بقيمة 779,8 مليون دج. وقد استفاد فرع البطاطا من 263 قرض بقيمة 1,48 مليار دج متبوعا بفرع تربية الدواجن (126 قرض بقيمة 558,8 مليون) والبقول الأخرى (60 قرض بقيمة 80,98 مليون دج) وغرس الأشجار (49 قرض بقيمة 80,13 مليون دج) وتربية الأبقار بـ 31 قرض بقيمة 62,47 مليون دج وفروع أخرى (7 قروض بقيمة 51,12 مليون دج).

وحسب الولايات تأتي تيارت في المركز الأول من حيث عدد القروض الممنوحة بـ 720 قرض متبوعة بقسنطينة بـ (658 قرض) وميلة (362) وقالمة والأغواط (341) قرض لكل منهما وغليزان (334) قرض وسكيكدة (332) وخنشلة (292) ...الخ.

وفيما يخص المبلغ المتراكم للقرض الرفيق من بداية انطلاقه حتى تاريخ 2014/12/31، فقد أحصت مديرية التمويل الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجموع المبالغ الممنوحة بـ 90.465.054.671 دج أما المستعمل منها فقدر بـ

59.719.679.606 دج (60%)، أما عدد المستفيدين فقد تجاوز 80.800 مستفيد، فيما قدر مجموع المبلغ المسدد بـ 30.142.128.738 دج (33,32%).

2) قرض التحدي

قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات، سواء تلك المستثمرات الفلاحية الجديدة أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

مدة القرض

المدة المتوسطة الأجل: من ثلاث سنوات إلى خمسة عشر سنة (03-07)، أما مدة التأجيل لهذه المدة من سنة إلى سنتين.

المدة الطويلة الأجل: من ثماني سنوات إلى سبع سنوات (08-15)، أما مدة التأجيل لهذه المدة تمتد من سنة إلى خمس سنوات.

تدعيم سعر الفائدة

تدعم الخزينة العمومية الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي:

- نسبة الفائدة 0 أي تدعيم بنسبة 100 % خلال خمس سنوات الأولى؛
- نسبة الفائدة 01 % خلال السنة السادسة والسابعة، تحتسب من النسبة الجاري العمل بها ويتحملها المقترض، والباقي على عاتق الخزينة العمومية؛
- ابتداء من السنة الثامنة يتحمل القترض كل نسبة الفائدة الجاري العمل بها؛ أي بعد انقضاء فترة تدعيم سعر الفائدة.

حدود مبالغ القرض

- قرض التحدي يمنح للمشاريع المصادق عليها من طرف الهيئات التابعة لوزارة الفلاحة، ممثلة في الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) على الشكل التالي:

واحد مليون دج للهكتار الواحد بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجديدة؛ سواء تلك المملوكة للخواص أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز، والتي لا تتعدى عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر بـ 10 %.

- مائة مليون دج للمستثمرين الذين تتجاوز مساحة الأراضي المراد استغلالها من طرفهم، سواء تلك الحائزة لعقود ملكية أو تلك المحصل عليها بمقتضى قرار الامتياز، أكثر من عشر هكتارات مع مساهمة نقدية أو عينية من طرف المستثمر تقدر بـ 20 %.

نطاق تطبيق قرض التحدي

يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA). ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها بواسطة قرض التحدي:

- ✓ أشغال، إعداد، تحضير تهيئة وحماية الأراضي (إزالة الحجارة، تصريف المياه، وضع مصدات الرياح، توصيل الكهرباء، تعبيد الطرق والمسالك...)؛
- ✓ تطوير السقي الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات....)؛
- ✓ إنشاء، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ تدعيم قدرات الإنتاج؛
- ✓ تثمين المنتجات الفلاحية، وتربية المواشي؛
- ✓ حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية
- ✓ اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)؛
- ✓ إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين، تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، إنجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية)؛
- ✓ الإنتاج الحرفي والتقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...).

فيما يخص الوضعية التراكمية لقرض التحدي من 2011/07/01 إلى 2015/06/30، فقد أحصت مديرية التمويل الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجموع المبالغ الممنوحة بـ 21.955.339.778 دج أما المستعمل منها فقدر بـ 10.410.508.372

دج (47,42%)، أما عدد المستفيدين فقد بلـغ 2 889 مستفيـدا، فيما قدر مجموع الفوائـد المحسومـــة بـ 195.587.236 دج (0,89%).

إن قلة عدد المستفيدين والمقبلين على قرض التحدي يعود بالدرجة الأولى إلى نقص التعريف به من ناحية، ومن ناحية أخرى نقص الترويج (الإعلام والدعاية) والإرشاد حول هذا النوع من القرض، ومدى أهميته في التمويل القصير للنشاط الفلاحي.

3) قرض التحدي الفدرالي (الاتحادي)

يعتبر قرض التحدي الفدرالي (Crédit ETTAHADI FEDERATIF) أحد أنواع قروض التحدي هدفه تقوية البنية التحتية للقطاع الفلاحي، من أجل تعزيز قدرة الفلاح على (التخزين، التجهيز، التعبئة والتغليف...) وفق مجموعة من النشاطات؛ تتمثل فيما يلي:-

- تمويل الصناعات التحويلية الفلاحية التي تقع داخل المناطق الريفية أو داخل المزارع الفلاحية؛
- تجهيز البنية التحتية المتخصصة في جمع واستلام وتوزيع المنتجات الفلاحية؛
- تجهيز البنية التحتية المتخصصة في تخزين تلك المنتجات وفق طبيعتها، مع مراعاة شروط تخزينها؛
- بناء مرافق لتصنيع سلع مخصصة للتعبئة وتغليف المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية؛
- تمويل الصادرات الفلاحية من خلال تحمل تكاليف النقل، التخزين والتعبئة.

فيما يخص الوضعية التراكمية لقرض التحدي الفيدرالي من 2011/07/01 إلى 2015/06/30، فقد أحصت مديرية التمويل الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجموع المبالغ الممنوحة بـ 2.530.769.000 دج، أما المستعمل منها فقدر بـ 466.236.400 دج (18%)، أما عدد المستفيدين فقد بلغ 15 مستفيدا، فيما قدر مجموع الفوائد المحسومة بـ 6.001.734 دج.

4) قرض التمويل التأخيري

لم يعد شراء الأصل هو الأسلوب الوحيد للاستفادة منه واستخدامه في شتى المجالات سواء كانت زراعية، صناعية، تجارية، مهنية، أو خدمية، بل أصبح الاستئجار بديلاً شرعياً للاقتراض بهدف شراء أو استخدام أصل ما[1].

ويعتبر الاعتماد الإيجاري من أهمّ الأدوات التي استخدمت حديثاً لمعالجة عدم توفر الأموال لدى المشروعات المختلفة[2]؛ إذ يرى البعض في اللجوء إلى الاعتماد الإيجاري علاجاً للقدرات المالية المحدودة لمشروعات الدول النامية والصعوبات التي تواجهها في الحصول على سبل التمويل المصرفي.

وبالرغم من مرور عشريتين كاملتين على الممارسة الفعلية لعملية الاعتماد الايجاري وهذا بإصدار الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في 46 مادة، و النظام رقم 96-09 المؤرخ في 03 جويلية 1996 الذي يحدد كيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، إلا أنه يلاحظ بطئ كبير في تنفيذ المشاريع بهذه التقنية، بالرعم من المزايا المتعددة لهذا النوع من التمويل مما يستدعي إعادة النظر في طرق التسيير المتبعة، وهذا بإنشاء وكالات ولائية تيسر العملية التمويلية بهذه الطريقة وبالتالي تسهيل عملية المتابعة والمراقبة حتى تضمن الفعالية والاستمرارية.

إن الحوافز المساعدة على التعامل بالاعتماد الإيجاري في القطاع الفلاحي نظمها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والتي حُددت كالتالي:

- معدل التغطية الكامل للفائدة المترتبة على هذا النوع من القرض على غرار جميع أنواع القروض الفلاحية والتي سيبقى العمل بها ساريا حتى 31 ديسمبر 2018.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (17%، 19%) لقيم الإيجار في إطار عقود البيع عن طريق الإيجار للتجهيزات الفلاحية المصنعة في الجزائر.

من خلال ما سبق يتضح تنوع القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي مما يسمح للمستثمرين في هذا القطاع الاستفادة من التمويل البنكي، هذا فضلا على أن دخول الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كضامن لجميع أنواع القروض من شأنه تخفيض المشروطية الإقراضية في إطارها مما سيجعلها في متناول شرائح واسعة من الفلاحين،

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية 1998، ص 533.
[2]- محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، مصر 2002، ص 101.

يضاف إلى ذلك تحمل الخزينة العمومية لسعر الفائدة كاملا لجميع أنواع القروض السابقة سيكون له الأثر الطيب على المداخيل.

5) القروض الزراعية الكلاسيكية

الجدول رقم (IV-16): القروض الزراعية الكلاسيكية حسب طبيعة النشاط في ظل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي

مدة القرض	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
قصيرة الأجل	عدد الملفات	5 370	743	2 077	381	425	8 996
	الممنوحة	4 764 521	3 720 890	3 640 814	2 475 825	3 708 293	18 310 343
	المستهلكة	3 992 422	3 398 767	2 998 745	2 247 906	3 195 464	15 833 304
	المسددة	944 373	454 737	1 305 058	1 123 067	541 634	4 368 869
	غير المسددة	837 226	645 027	450 086	435 233	405 134	2 772 706
متوسطة الأجل	عدد الملفات	1 993	1 985	2 070	2 088	2 361	10 497
	الممنوحة	6 427 328	7 524 962	9 609 671	9 913 985	21 730 826	55 206 772
	المستهلكة	5 700 762	6 296 126	7 543 448	7 453 786	18 181 630	45 175 752
	المسددة	1 984 786	1 784 245	2 402 920	3 064 232	5 588 075	14 824 258
	غير المسددة	2 888 117	3 338 803	1 943 420	1 825 386	1 812 444	11 808 170
طويلة الأجل	عدد الملفات	2 604	1 829	1 533	1 548	1 526	7 507
	الممنوحة	328 030	173 792	7 634 722	10 357 344	12 302 765	30 796 653
	المستهلكة	327 080	149 824	565 628	818 002	3 555 292	5 415 826
	المسددة	43 293	5 410	26 903	27 055	27 475	130 136
	غير المسددة	265 376	140 218	90 225	90 225	95 167	681 211

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي

من معطيات الجدول أعلاه، يتضح أن الطلب على القروض الكلاسيكية متذبذبا خاصة القصيرة والطويلة الأجل حيث تم تسجيل عدد الملفات فيما يخص القروض القصيرة الأجل لسنة 2010 بـ 5370 ملفا ليتراجع عددها سنة 2014 إلى 425 ملفا، وسبب تراجعها هو زيادة الطلب على القرض الرفيق، كذلك الشأن فيما يخص القروض الطويلة الأجل، وهذا بسبب زيادة الطلب على قروض التحدي. بينما القروض المتوسطة عرفت تزايدا من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عدد الملفات في سنة 2010، 1993 ليصل إلى 2361 ملفا بزيادة نسبتها 18,46 %، إن النتائج المتحصل عليها في القطاع الفلاحي تعكس أهمية القروض في تطوير وتنمية القطاع.

6) القرض المدعم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة الجزائرية لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان

ويمثل أداة فعالة في المعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وفلاحية...الخ)؛ ففي الميدان الفلاحي يفتح القرض المصغر المجال أمام صغار الفلاحين للاستثمار وتوسيع أعمالهم، ويتم هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية؛ حيث يتم تخصيص هذا القرض لتمويل جميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي بما في ذلك الصناعات الفلاحية والغذائية[1]

1-6) صيغ التمويل في إطار ANGEM

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع؛ حيث يمكن أن يستفيد الشباب الذين لا يملكون دخلا وتجاوزوا سن 18 سنة من مزايا ودعم جهاز ANGEM.

الجدول رقم (IV-17): جدول مختصر لأ نماط التمويل

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	% 0	% 0	% 100	-
لا تتجاوز 250.000 دج	% 0	% 0	% 100	-
لا تتجاوز1.000.000 دج	% 1	% 70	% 29	- 05 % (الجنوب والهضاب العليا) - 10 % (بقي المناطق)

المصدر: www.angem.dz

2-6) الإعانات والامتيازات المقدمة

أ. المرافقة والتمويل

- ✓ تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمستثمرين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

[1] - BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANGEM, 2014.

- ✓ يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛
- ✓ يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛
- ✓ تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج. وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج

ب. الامتيازات الجبائية:

- ✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- ✓ إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- ✓ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- ✓ تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪

3-6) الأنشطة الممولة في القطاع الفلاحي

قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية:

- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

الجدول رقم (IV-18): حصيلة توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2017/12/31

القطاعات	عدد السلف	النسبة المئوية
الفلاحة	**115 161**	**%13,92**
الصناعة الصغيرة	**322 708**	**%39,01**
البناء والأشغال العمومية	**70 294**	**%8,50**
الخدمات	**169 827**	**%20,53**
الصناعة التقليدية	**144 976**	**%17,53**
تجارة	**3 407**	**%0,41**
الصيد البحري	**788**	**%0,10**
المجموع	**827 161**	**%100**

المصدر: www.angem.dz

4-6) ضمان القروض البنكية

يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة- الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- ضمان القروض البنكية، وقد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي.

يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يغطي الصندوق، بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85.%

يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

7) القرض المدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و39 سنة، والذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي[1].

1-7) أنواع التمويل المقدمة من طرف (ANSEJ)

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز ANSEJ :

أ) التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[1] - www.ansej.org.dz le 05/03/2018 h 20:10

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوي 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المستوي 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

ب) التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 % ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع.

ج) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوي 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%1	%70

المستوي 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%2	%70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100 % بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

د) الأنشطة الممولة في القطاع الفلاحي

قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية:

- تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

- فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

هـ) المشاريع الممولة في إطار جهاز ANSEJ حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (IV-19): المشاريع الممولة في إطار جهاز ANSEJ حسب قطاع النشاط

البيان / الفترة	والفلاحة والصيد	%	الحرف	%	BTPH	%	الصناعة والصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ الإنشاء إلى 2010/12/31	15 171	11	21 979	16	9 818	7	10 807	8	3 648	3	79 080	56	140 503
2011	3 686	9	3 559	8	3 672	9	2 118	5	569	1	29 228	68	42 832
2012	6 705	10	5 438	8	4 375	7	3 301	5	826	1	45 167	69	65 812
2013	8 225	19	4 900	11	4 347	10	3 333	8	1 042	2	21 192	49	43 039
2014	10 487	26	4 255	10	5 106	12	6 614	16	1 450	4	12 944	32	40 856
2015	6 862	29	2 170	9	3 838	16	4 913	21	1 205	5	4 688	20	23 676
2016	3479	31	320	3	1672	15	2720	24	716	6	2 355	21	11 262
منذ الإنشاء إلى 2016/12/31	54 615	15	42 621	12	32	9	33 806	9	9 456	3	194 654	53	367 980

Source : https://www.ansej.org.dz

الملاحظ من النتائج المعلنة في الجدول أعلاه، زيادة تمويل القطاع الفلاحي عبر جهاز ANSEJ خاصة من سنة 2014؛ حيث تجاوزت حصة القطاع الفلاحي والصيد نسبة 26% في سنة 2014، 29% في سنة 2015 و 31 % في سنة 2016، وسبب هذه الزيادة يرجع إلى تأكيد التوجيهات الجديدة لتنمية ودعم هذا القطاع، وكذا أولية تمويل القطاع من قبل بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية؛ حيث مول هذا البنك 47.649 مشروعا فلاحيا عبر جهاز لونساج ما يمثل 48% من مجموع المشاريع الممولة، وهذا منذ نشأت وكالة لونساج، أما خلال الفترة من 2011-2015، فإن البنك قام بتمويل 31.512 مشروعا فلاحيا بنسبة 71 %، وبمبلغ قدرب 164.432.574.537 دج.

8) القرض المدعم من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

هو قرض استثماري طويل الأجل يتم توجيهه من أجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي[21].

يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

[1]- BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, CNAC, 2014.

كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة، وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه فلاحي، وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في ملحق قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR (DR N° 17/2005) (الملحق رقم 16)، على أن لا يتجاوز الاستثمار مبلغ 10 ملايين دج.

يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الموجه إلى المستثمر الفلاحي في إطار برنامج ANSEJ.

وتتوزع المساعدات المقدمة للبطالين المتعاملين لتمويل المشاريع الاستثمارية على مستويين كما يلي يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (IV-20): كيفية التمويل البنكي الفلاحي عن طريق CNAC

الاستثمار	يقل أو يساوي 5.000.000 د ج	يفوق 5.000.000 دج و أقل من أو يساوي 10.000.000دج
المساهمة الشخصية	%01	%02
قرض بدون فوائد	%29	%28
القرض البنكي	%70	%70
مدة القرض 08 سنوات منها 03 سنوات فترة تأجيل		

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المستوي 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المستوي 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANSEJ)	المساهمة الشخصية
من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

تدل الوضعية الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (2004-2015) على أن حصة القطاع الفلاحي، تمثل 12 % من مجموع المشاريع الممولة بواسطة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتوفير 12 % من مجموع مناصب الشغل.

الجدول رقم (IV-21): عدد المشاريع الفلاحية ومناصب الشغل في إطار جهاز CNAC (2014-2004)

قطاعات الأنشطة	عدد المشاريع الممولة	تأثير العمالة	مجموع التمويل دج
الفلاحة	12 075	29 437	44 562 038 286
الصيد البحري	335	1 214	2 227 901 938
مجموع المشاريع الممولة بواسطة CNAC	123 913	252 430	385 828 597 125
حصة الفلاحة من التمويل الإجمالي	9,74%	11,66%	11,55%
حصة الصيد من التمويل الإجمالي	0,27%	0,48%	0,58%

Source: DFA, BADR.

الشكل رقم (IV-06): مبلغ تمويل المشاريع الفلاحية والصيد

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي

الجدول رقم (IV-22): النشاطات الفلاحية الرئيسية الممولة في إطار جهاز CNAC (2015-2004)

النشاطات الفلاحية	المشاريع الممولة	مناصب الشغل
زراعة الأحراج SYLVICULTURE	507	1275
تربية الطيور والدواجن	950	2254
زارع النباتات الموسمية	628	1374
تربية الأبقار	2998	6675
تربية المواشي	1298	2812
تربية الديك الرومي	128	299
تسمين الدواجن والتفريخ الصناعي	118	336
مؤسسة الأشغال الفلاحية ومعالجة الصحية النباتية	476	971
استصلاح الأراضي الفلاحية	113	230
مختص بالزراعة داخل المصرى SERRISTE	3287	9265

Source: DFA, BADR.

الملاحظ من النتائج المعلنة في الجدول أعلاه، تنوع تمويل القطاع الفلاحي عبر جهاز CNAC مع قلتها نظرا لتنوع مصادر التمويل التي تحدثنا عنها سابقا.

خلاصة الفصل الرابع:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التمويل بواسطة القروض الفلاحية بدءً من ماهية التمويل وصولاً إلى مسار التمويل الفلاحي بالجزائر كتجربة.

إنّ عملية التمويل في مجملها عملية أساسية لأي مشروع، ودعماً قوياً من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية، ولعل من أهم القطاعات الهامة والحساسة التي تحتاج إلى هذا الدعم هو القطاع الفلاحي كما شهدنا، وهذا بفتح المجال واسعاً أمام المستثمرين في هذا الميدان، وإعطائهم التسهيلات اللازمة والملائمة لذلك.

فالدعم الفلاحي يمكن أن يخفض أو يتم إلغاؤه، أم التمويل بواسطة القروض الفلاحية بمختلف أنواعها لا يمكن استبعادها، وإنما تتسع دائرة التمويل بهذه القروض لتشمل التعامل وفق الشريعة الإسلامية أو التعامل بالقروض اللاربيوية، وهذا ما تطلع إليه الدولة الجزائرية.

وتوضيحاً لما قلناه احترنا مسار التجربة الجزائرية كعينة، لكن الملاحظ أنّ هذه التجربة لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة؛ لذا أصبح من الضروري بأهمية البحث عن طرق تمويل أخرى تراعي حاجيات العالم الفلاحي والريفي.

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية والفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لكن الملاحظ أن هذا القطاع في الجزائر لم يحظى بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به، مما انعكس على أداء القطاع دون أن يحقق الدور المطلوب منه والمتمثل أساسا في القضاء على التبعية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق مستوى عال من الأمن الغذائي، وهذا راجع في نظرنا إلى السياسة الاقتصادية والزراعية المطبقة والتي تركت آثارا عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لغياب سياسة واضحة الأهداف والمعالم على المدى المتوسط والطويل، وبما أننا ركزنا في دراستنا هاته على الجانب التمويلي والدعم اللذان يعتبران دافعاً قوياً ومحركاً أساسياً في نمو وتطوير القطاع، وهذا بفتح المجال واسعاً أمام المستثمرين في هذا الميدان وإعطائهم التسهيلات اللازمة والملائمة لذلك، لذا أصبح من الضروري بأهمية البحث عن طرق دعم واسعة تراعي حاجيات العالم الفلاحي والريفي، وتكون سندا قويا وبارزا في معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر الدعم والتمويل بمختلف أنواعه من أهم الأدوات التي لقيت قبولاً ورواجاً واسعاً من قبل أصحاب المشاريع والمؤسسات المالية لما لهما من آثار إيجابية على سير وتوسيع النشاط الاستثماري، ومن أهم هذه النشاطات التي تحتاج إلى هذا النوع من التمويل والدعم القطاع الفلاحي، نظراً لمكانته الهامة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى حجم التمويل الذي يحتاجه هذا القطاع لتحريك عجلة التنمية. إذ يمكن القول بأن الدعم والتمويل يشكلان إسهاماً فيما تقدم باعتبارهما مصدراً مالياً موجه لتمويل الاستثمارات المنتجة، وأبرز ما يزيدهما أهمية كونهما:

- وسيلة لتوظيف الإدخارات المتراكمة في المؤسسات المالية وخزينة الدولة لصالح القطاع الفلاحي؛
- وسيلة لمواكبة الإبداعات الفنية والاختراعات وتوظيفهما أو استغلالهما لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، وهذا بتقديم الدعم والتمويل؛
- وسيلة تساعد على تنمية الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني...

لقد سمحت لنا هذه الدراسة باستخلاص النتائج التالية:

ـ مهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعريف التنمية الاقتصادية والزراعية فجميعها تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الاقتصادي والزراعي والانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن، كما أن النظريات الاقتصادية المفسرة لعملية التنمية أخذت في الحسبان الوضع الاقتصادي والاجتماعي للواقع المعاش، انطلاقا من القطاع المهيمن، في حين شكلت التنمية الفلاحية أحد المحاور الهامة من التنمية الاقتصادية الشاملة، مما جعلنا نسلط الضوء على موضوع تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة وكعينة لدراستنا ركزنا على حالة الجزائر.

ـ يعد القطاع الفلاحي ذو أهمية بالغة لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، وهذا بتظافر مجموعة من الجهود المتكاملة، حيث يشكل العامل المالي (الدعم والتمويل الفلاحي) اللبنة الأساسية لذلك، إذ يمثل الدعم والتمويل الفلاحي مركزان هامين كمصدر لتمويل مشروعات القطاع الفلاحي بالنظر لأهمية الامتيازات التي يمنحانها، لكن دون إهمال العوامل الأخرى حتى لا نقع في نفس الأخطاء التي وقعنا فيها سابقا. وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى.

ـ إن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يبين أن هناك العديد من الإمكانيات المساعدة على تحقيق الغاية المرجوة من هذا القطاع غير أنها غير مستغلة كالموارد الأرضية، وبعضها يعاني عجزا ونقصنا كالموارد البشرية (التكوين، التسيير...الخ)، وأخرى لا يتم استغلال المناسب منها كالموارد المائية نتيجة لقلة مصادرها وعدم الاعتناء بالموجود منها عن طريق السدود مثلا، إضافة إلى نقص الخدمات المساندة من عتاد وأسمدة وإرشاد، كل هذا انعكس على مردود وأداء القطاع الفلاحي، بالرغم من توفر الإمكانيات المالية، إذ لا يشكل الدعم والتمويل بمفردهما حلاً نهائيًا للمشاكل التي يعرفها القطاع، بل يعتبران كفرضية أساسية مهمة من أساليب التمويل. وهذا ما يوافق الفرضية الثانية.

ـ يعتبر التمويل الذاتي أفضل وسيلة للتمويل وأقلها تكلفة، إلا أنه يكون في معظم الأحيان غير كاف لتغطية احتياجات المشروع.

ـ هناك العديد من أساليب الدعم والتمويلات المتنوعة التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ أن نالت استقلالها، والملاحظ أن هذه الأساليب أخفقت في بعضها؛ لأن المسألة لا تتعلق

بالدعم والتمويل فقط بقدر ما تتعلق بالقطاع الفلاحي وبالفلاحين في حد ذاتهم، وهذا يعود إلى تعثر العلاقة القائمة بين الأرض والفلاح، وضرورة معرفة الفلاح أو المستثمر الفلاحي الحقيقي الملم بخبايا القطاع وما يطمح إليه.

- إن الدعم والتمويل يشكلان إطارًا جوهريًا للقطاع الفلاحي وحلا هاما للمشاريع (الاستثمارات) المرتبطة به، إذا تم استغلالهما واستخدامهما على أحسن وجه. هذا ما يتماشى والفرضية الثالثة.

- تعد بعض المكتسبات التي تم تحقيقها في الميدان خلال الخمسة عشرة سنة الماضية بمثابة القاعدة الأساسية التي سوف ترتكز عليها السياسة الإستراتيجية المقبلة من أجل السير نحو تحقيق النتائج المرجوة وهي كالتالي:

- ✓ تعزيز القدرات الكامنة الأساسية عبر الوطن فيما يخص الشعب الفلاحية وربطها بالسياسة الوطنية للتنمية الفلاحية.
- ✓ وضع خريطة لترقية وتشجيع الاستثمارات في القطاع على المستوى المحلي (محفظة مشاريع استثمارية متخصصة).
- ✓ إطلاق مشاريع وإنشاء مستثمرات فلاحيه متكاملة.
- ✓ إرساء جهاز متابعة وتقييم على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

التوصيات:

أن التسرع وأخذ إجراءات استعجاليه دون تشخيص شامل لواقع القطاع وعدم معرفة العواقب والتحديات العارضة له مستقبلا بدقة، تجعل القطاع يعيش نوعا من الغموض والتخبط، ونستطيع القول أن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع لا تنبع من قل الدعم المالي (المادي) والتمويل بمختلف أشكاله، وإنما تنبع بشكل أساسي من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردها أيضا إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الفلاحية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلا، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرّض القطاع الفلاحي للكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعي.

لذا، يجب على المعنيين تحمل مسؤولياتهم الكاملة اتجاه القطاع والسير به نحو التقدم والازدهار والوقوف أمام التحديات والصعوبات التي تعيقه بكامل الوسائل والإجراءات الناجعة، وإتباع سياسات وبرامج جيدة ومدروسة وحازمة، تتميز بالاستمرارية والمتابعة.

بالإضافة إلى هذا كله، هناك عوامل أخرى مساعدة تقف جنبا للعامل البشري بصفته المدبر والمسير والمسؤول والقائد والعامل...الخ، تدفع بالقطاع نحو الأحسن والتي يمكن تحديدها في الآتي:-

- وضع سياسات فلاحية واضحة المعالم والأهداف تمكّن الفلاحين والمستثمرين والفاعلين في هذا الميدان من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم والتمويل، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة في المديين القصير والمتوسط على الأقل.
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية وتوفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.
- الاستغلال الأمثل للمساحات التي بين النخيل وأشجار الزيتون وغيرها، وذلك بزراعة بعض المحاصيل والأعلاف والخضروات.
- تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية لنشر المعرفة والتقنيات الجديدة لدى الفلاحين ومحاولة التقرب منهم لتسجيل مختلف انشغالاتهم ونشر الوعي الإرشادي عن طريق الخرجات الميدانية.
- تعريب وتبسيط مختلف التقنيات الحديثة والتعليمية، والإجراءات التنظيمية والإدارية ليكون الجانب التحسيسي أكثر فعالية ومتجاوبا مع طبقة الفلاحين غير المتعلمين.
- تنظيم أيام إعلامية ودراسية وتحسيسية حول القطاع وتقديمها في شكل مفهوم وواضح ومبسط.
- تقديم حصص وبرامج الإرشاد الفلاحي بطرق مبسطة وسهلة ومفهومة وواضحة عبر الإذاعة والتليفزيون.
- تحسين البنية الأساسية للتسويق في الأرياف، القرى والقصور.
- صيانة وترميم المجاري والفقارات والعناية بهم، لكي لا يضيع إرثا حضاريا، دون أن ننسى أو نُهمل الجانب الإيكولوجي البيئي والاقتصادي للفقارة.

- محاولة مكافحة الآفات الفلاحية بكافة أنواعها، واستخدام أساليب مثلى أكثر ملائمة لذلك، والبحث عن البدائل.
- صيانة وتعبيد الطرق وتوفير المسالك وتنظيم الأسواق المحلية.
- توفير الكهرباء للمستصلحات الفلاحية.
- إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية، وهذا أحد الأهداف الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- توسيع الأراضي القابلة للاستصلاح عن طريق تشجيع ومرافقة أصحاب الأراضي غير مستغلة في تثمين مشاريعهم وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.
- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الفلاحة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.
- ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي مدعم بشراكة نشيطة، خاصة في مجال استصلاح الأراضي الشاسعة في مختلف أنحاء الوطن.
- انفتاح الإدارة المحلية بانتهاجها لسياسة إعلامية نشطة.
- استعمال الطاقات البديلة المتجددة (الهوائية و الشمسية) في عملية السقي وضخ المياه، إن توسيع استخدام هذا النوع من التقنيات في المجال الفلاحي، لن يؤدي إلى تحسين المردود فحسب، بل سيسمح أيضا بالحفاظ على البيئة والمحيط وذلك باستعمال طاقة نظيفة.
- الاستمرار في تقديم القروض والدعم الحكومي للمزارعين الذين أثبتوا نجاحهم أو بذلوا مجهودا معتبرا، وتقييم النتائج المتوصل إليها لمعرفة نقاط الضعف والقوة.
- إتباع الأساليب الصحيحة في عملية التسميد الزراعي للمحافظة على خصوبة التربة ورفع مقدرتها الإنتاجية.
- الاهتمام بإجراء العديد من الأبحاث الجغرافية والزراعية والاقتصادية في المنطقة حتى يتم التعرف على أكبر قدر ممكن من السلبيات والمعوقات التي تعيق التنمية الزراعية، وعلى ذلك الأساس يتم التعامل معها لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تفعيل دور النشاط الزراعي وذلك بوضع بعض الأسس كدروس علمية يستفاد منها في برا مج مستقبلية تُتيح للمزارعين الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية.

- الاهتمام بالتنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالعمالة الزراعية وتتم هذه الآلية من خلال النهوض بالمستوى التعليمي المهني للفلاحين.
- دعم برامج التكوين والدعم الاستشاري.
- إدراج نتائج التجارب وأشغال البحث والتنمية التي تم التوصل إليها ضمن برامج الدعم التقني والبحث والتحسين[1].
- إنشاء على مستوى الغرف الفلاحية والصيد البحري، صفحات على الأنترنت للإعلام والتوثيق المهني؛ تخصص هذه الصفحات أو الأبواب لمهنيي الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التي ستساهم فيها، بصفتها منتج للمعرفة[2].
- وضع نظام للمتابعة والتقييم على المستوى المحلي والمركزي (الوطني).
- مرافقة ودعم وتكوين الشباب حاملي الأفكار أو المشاريع الاستثمارية في الصيد البحري والخدمات المتعلقة بها في إطار أجهزة الإدماج (CNAC, ANSEJ)[3].
- توجيه الاستثمارات بهدف تعزيز أقطاب فلاحية مدمجة (الخدمات، التصنيع...).
- تشجيع بروز شركات ناشئة في مجال التصنيع الغذائي والخدمات الفلاحية.

📖 بالإضافة إلى هذه التوصيات هناك توصيات هامة خرجت بها الجلسات الوطنية للفلاحة والتي كانت بعنوان الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية، المنعقدة بالمركز الدولي للمؤتمرات – الجزائر بتاريخ 23 أفريل 2018، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة (الملحق رقم 16).

[1]- رسالة توجيهية لإرساء جهاز الدعم الاستشاري والابتكارات التقنية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع، وزارة الفلاحة والتنمية الريفي والصيد البحري، الوزير، الجزائر، 01 فيفري 2016.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفس المرجع.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا. باللغة العربية:

I. كتب:

1- أحمد بليح بديع مصطفى، المشكلة الزراعية، بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية، 1985.

2- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

3- أحمد مندور وآخرين، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ.

4- التنمية والسياسات الاقتصادية، التعليم الثانوي، السنة الثالثة، فرع الاقتصاد والاجتماع، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت (سلاسل الكتاب المدرسي الوطني – المرحلة الثانوية).

5- السياسة الزراعية – السياسات الاقتصادية الظرفية والبنيوية، السنة المنهجية :الثالثة الثانوية / فرع: الاقتصاد والاجتماع، لبنان.

6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

7- إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الطبعة الثانية، 1997.

8- إيتشر كارل وجون ستاتز، التنمية الزراعية في العالم الثالث، ترجمة عبد الرحيم الحلبي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.

9- بن بروان (ترجمة د/ السيد أحمد السقا) ، المحاسبة العلمية في الأعمال الزراعية والريفية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1998.

10- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

11- جواد سعد العارف،التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

12- حازم الببلاوي، التنمية الزراعية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، مصر، 1967.

13- حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 1985.

14- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الجزائر، 1993.

15- محاور التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 1982.

16- محمد الناشر، الإدارة المالية، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1979.

17- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب (سلسلة علم المعرفة؛ 230)، الكويت، 1998.

18- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة بالهرم 2006.

19- محمد راغب الزناتي، الأراضي الزراعية المشاكل والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995.

20- محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

21- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

22- محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1983.

23- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية رابط الموضوع ، مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، بدون تاريخ.

24- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

25- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، بدون تاريخ.

26- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

27- محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، دار مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

28- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007.

29- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر، 2008.

30- منذر خدام، الاقتصاد الزراعي : دراسة فكرية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2000.

31- منى رحمة، السياسات الزرعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتورة (36)، بيروت، أكتوبر، 2000.

32- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

33- مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

34- رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

35- رعد جعفر حسين، الاقتصاد الزراعي، محاضرات، كلية قسم تقنيات التربية والمياه بغداد، العراق، 2012. على الموقع الالكتروني:

http://www.raadalassedy.com/dawnload/economic14.pdf، تاريخ الإطلاع 2018/01/12.

36- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.

37- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012.

38- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة :أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية، الجزائر،2001.

39- نضال رشدي صبري، التخطيط والرقابة المالية في المنشأة الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، رقم 333 السنة 1994.

40- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، 1987.

41- سالم النجفي، السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، 2006.

42- سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

43- عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

44- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1985، منظمة العمل العربية، المهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، بدون تاريخ.

45- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992.

46- عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2007/2006.

47- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1969.

48- عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الاصلاح الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بدون تاريخ.

49- عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002.

50- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية للجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.

51- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

52- علي جمال الدين عوض، الاعتمادات المصرفية وضماناتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

53- على عبد الوهاب نجا وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2011.

54- عمر أحمد عبد الجليل محمد، معوقات التنمية الزراعية في مشروع حلفا الجديدة الزراعي - ولاية كسا، السودان، 2010.

55- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1986.

56- كمال حمدي أبو الخير، إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.

57- علي سعيدان، دروس في الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق ابن عكنون (طبعة جديدة)، جامعة الجزائر، مارس 2005.

58- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1985.

59- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

60- ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1995.

61- ونيس فرج عبد العال، التنمية الاقتصادية مدجل التنمية المستدامة، معاهد المدينة العليا- معهد الإدارة العليا، 2009.

II. مذكرات وأطروحات جامعية:

1-إبراهيمي عبد الله، دراسة وصفية تحليلية لعملية التمويل بقرض الإيجار " **LEASING** " حالة الجزائر مع تخصيص تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 1998.

2- إسراء عبد الرحمه العبيدي، دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، جامعة ديالي العراق، 2013.

3- إسماعيل شعباني، الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني، مع بحث ميداني، الفلاحة ببلدية بغلية ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1989.

4- اعمر عزاوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001-2002.

5- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

6- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية اقتصادية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الموسم الجامعي 2012/2013.

7- بلقاسم براكتية، الزراعة والتنمية في الجزائر : دراسة مستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

8- بن سمية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة **BADR** وكالة بسكرة، 2003-2004.

9- بوالقدرة نزيهة، التنمية الاقتصادية في الجزائر توافق الفكر والواقع، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2005-2006.

10- بوزيان فتيحة، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012.

11- بوزيد سايح، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

12- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة PNDA)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

13- بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

14- حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، بحث ماجستير في العلوم الاقتصادية (النقود والمالية)، جامعة الجزائر، 1997.

15- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر2011 .

16- جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية والإصلاحات الطارئة عليها :دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005.

17- حمدي باشا وليد، "دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

18- رابح الزبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

19- رابح الزبيري، تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر (1970 – 1984)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988.

20- رشيد مالكي، تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الاعتماد الإيجاري حالة الجنوب الغربي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية، جامعة وهران 2008-2009.

21- زاوي بومدين، التمويل البكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إستطمولي معسكر، 2016/2015.

22- زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

23- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة دراسة حدود التنمية والرأسمالية في الجزائر (1830–1962)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

24- علي بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015.

25- علي خالفي ، واقع الفلاحة في ولاية البليدة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

26- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007.

27- عمر حميد العزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغداء العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2010.

28- عمر شعبان، السياسة السعرية وأثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

29- فتيحة بوزيان، واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة البيئية ولسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

30- محمد بويهي، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

31- محمد جواد الكاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية صناعة الدواجن (أنموذجاً)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية الثروة الحيوانية، جامعة سانت آليمنتس، بغداد، 2012.

32- محمد رجراج، أثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 1999.

33- محمد غردي، أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001-2002.

34- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، 2011-2012.

35- مهيدي ذوادي، معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية مع بحث ميداني على القطاع الفلاحي ببلدية العلمة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، شعبة التسيير، الجزائر، 1990.

36- نورة بنت إبراهيم عمر أيوب، معوقات التنمية الزراعية بمنطقة جازان، رسالة علمية مقدمة إلى قسم الجغرافيا ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة أم القرى، 2012.

37- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2014/2013.

III. المجلات، الدوريات والملتقيات:

1- أفاق التنمية الصحراوية، وقائع الملتقى الدولي حول الفلاحة الصحراوية المنعقد بولاية أدرار من يوم 23 إلى يوم 26 نوفمبر.

2- الإستراتيجية الفلاحية " مخطط المغرب الأخضر "، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية / العدد - 15 يونيو 2011.

3- الإستراتيجية الفلاحية " مخطط المغرب الأخضر "، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية / العدد - 15 يونيو 2011.

4- إشكالية التنمية الفلاحية: محاور لفتح نقاش وطني، الدورة الرابعة عشرة، لجنة الآفاق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، نوفمبر 1999.

5- أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003.

6- بشير بن عيشي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء- ربيع 2013.

7- البلاد أون لاين، بزنسة بالبذور في وضح النهار، مقال نشر في جريدة البلاد أون لاين يوم 24 - 12 -2011.

8- تجارب دولية، سياسات التنمية الزراعية، دورية ربع سنوية عن التجارب الدولية فى المجالات التنموية تصدر عن مرآز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، القاهرة، العدد الثالث - إبريل ٢٠٠٣.

9- تركي لحسن، واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وآفاقه المستقبلية على مستوى ولاية بشار – دراسة تقييمية – الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين (فرع بشار)، المركز الجامعي بشار، 2004-2005.

10- حصيلة العهدة الأولى لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، 1999-2004.

11- دراسة أعدها Anil Sharma، الخبير الاقتصادي، المعهد القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي، بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة.

12- دراسة تطوير بنية المعلومات التسويقية للمنتجات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، نوفمبر 2000.

13- دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007.

14- رابح الزبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 05)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2003.

15- رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003.

16- رشيد مالكي، قراءة في واقع ومشاكل القطاع الفلاحي بولاية أدرار خلال الفترة 2000-2005، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد 08، ديسمبر 2015.

17- سليم دريد، الجزائريون مهددون بالأوبئة والأمراض بسبب خُضر تحمل موادا كيميائية خطيرة بسبب عدم احترام الفلاحين لكميات ومواعيد إضافة الأسمدة والمبيدات، نشر في جريدة النهار الجديد يوم 16-01-2010.

18- سليمان بوفاسة، صيغ التمويل اللاربوية، الملتقى الوطني الثاني حول " المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية – أيام 24-26 أبريل 2006-"، المركز الجامعي بشار.

19- السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2015.

20- غريب مخلوف، الإرشاد الزراعي ومكانته في الجزائر، الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة- الجزائر 1-1997/9/3، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، أغسطس 1997.

21- فاطمة الزهراء طبة، "القرض الرفيق" جهاز تمويل فاعل للقطاع الفلاحي، نشر في الشعب يوم 15 - 08 – 2011.

22- ق م، دعوة إلى تجنّب استعمال الأسمدة الكيميائية بكثرة، مقال نشر في جريدة أخبار اليوم يوم 21-10-14.

23- كامل الشيرازي، تحديات المستقبل تفرض رهان " الطاقة الزرقاء " الجزائر مدعوة لاستغلال 40 مليار م من المياه الجوفية، مقال منشور في جريدة السلام اليوم، بتاريخ 2015/02/25.

24- كمال سلطاني، مضاربة في أسعار البذور، مقال نشر في جريدة الشعب يوم 15- 08 - 2009.

25- لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 23-25 أكتوبر 2007.

26- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006.

27- محمد غردي، نصر الدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر.

28- محمود ببيلي - عامر سليمان - سومر فرفور، دراسة تأثير انضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الجمهورية العربية السورية، أيار 2012.

29- مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشرة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، ماي 2001.

30- مراد علة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

31- مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مايو 2012.

32- المنشور الوزاري المشترك (وزارة الفلاحة، وزارة المالية، وزارة الداخلية) رقم 264 الصادر بتاريخ 1978/11/25 والمنشور الوزاري رقم 110 الصادر بتاريخ 1979/06/03.

33- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية الجزء الخامس، الجزائر، 1983.

34- وثيقة الملتقى الوطني، البنك والمتعاملين الاقتصاديين، تحت عنوان: التمويل البنكي والاعتماد الإيجاري، فندق الأوراسي يوم: 24 جوان 2004.

35- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر، قدرات وآفاق، الجزائر،2001.

36- يحى بكّور، التعليم الزراعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي العربي، كلمة العدد، مجلة اتحاد الزراعيين العرب، العدد رقم 67.

37- وفيقة حسين حسني، الممارسات الجيدة في الزراعة السورية، لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 23-25 أكتوبر 2007.

38- ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الإتحاد الأوروبي "سلع مختارة"، مذكرة سياسات رقم 15، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، نيسان 2006.

39- وزارة الفلاحة، الفلاحة في الاقتصاد الوطني، سنة 2000.

IV. التقارير

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة الخامسة عشرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي 2000.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000، الدورة العامة السادسة عشرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر 2000.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي 2001.

4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة العامة الثامنة عشرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جويلية 2001.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر 2001.

6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جوان 2002.

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة الثاني والعشرون، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي 2002.

8- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي" تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات، 2007/2006/2005.

9- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي" تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي 2008.

10- الفلاحة المغربية بالأرقام، 2014.

11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، 2012، 2013، 2014 و2015.

12- وزارة الفلاحة، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، سنة 2000.

13- القرار رقم 10 المتعلق بالدعم عن طريق FNDIA والقرار 2023 المتعلق بالدعم عن طريق FNRPA صادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 24 أفريل 2006.

14- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

15- بابا عبد القادر، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03 :عدد 04 : جوان 2017.

16- بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، 2013.

17- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008.

18- تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد 2013.

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموارد الطبيعية (الجزء الثاني)، برنامج الأمن الغذائي، الخرطوم، 1980.

20- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجزائر، 1994.

21- التقرير الفني السنوي، المركز العربي أكساد، 2013.

22- التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.

23- تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
24- حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة النظم المعرضة للخطر، تقرير موجز، رومـا، 2011.
25- المناخ الزراعي في الوطن العربي - الجزائر الديمقراطية الشعبية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1976.
26- يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشان الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات 2000.
27- مجلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 06/01 المؤرخ في 06 جوان 2001 وبرنامج 04/02 سنة 2002 المؤرخ 04 جوان 2004.
28- دراسة تحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة.
29- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتقييم آثارها على الزراعة العربية، قطر، 2004.
30- دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية، عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، 2006.

V. النصوص التشريعية والتنظيمية:

1- الأمر رقم 01/01 المعدل والمتمم لقانون القرض والنقد، المؤرخ في 27 فيفري 2001، ج ر العدد 14 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2001.
2- الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، ج ر العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 1996.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 92، الصادرة بتاريخ 25-12-1999، المادة 28

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 26-07-2005، المادة 94، 95 و96.
5- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بقانون القرض والنقد، ج ر العدد 16، الصادرة بتاريخ 15 أفريل 1990.
6- قانون رقم 08 - 16 مؤرّخ في أوّل شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008، يتضمّن التوجيه الفلاحي.
7- المرسوم رقم 388 – 63 المؤرخ 01 أكتوبر 1963 والمتعلق بتأميم الأراضي التي كانت تابعة للمعمرين، وذلك بإعادتها لأشخاص جزائريين سواءً كانوا طبيعيين أو معنويين، أو الدولة.
8- المنشور الوزاري لوزارة الفلاحة رقم: 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، المتعلق بإستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وزارة الفلاحة (غير منشور)، 2000.
9- النظام رقم 06/96 المؤرخ في 03 جويلية 1996 المتعلق بكيفيات تشكيل شركات قرض الإيجار وشروط اعتمادها.

ثانياً. المراجع باللغة الفرنسية:

I) Ouvrages :

- A.Ben Halima, Pratique des techniques bancaires, Edition DAHLEB,1997.
- Badrani Slimane, L'agriculture Algérienne depuis 1966, opu,Alger ,1981.
- Bedrani Slimane (1993), « Les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement » In CAHIERS OPTIONS MEDITERRANEENNES, Vol. 1, n°4 : "Etat de l'agriculture en Méditerranée.
- Benbitour, Ahmed, L'Expérience Algérienne 1962-1992, Leçon pour l'Avenier, Editions techniques de l'Entreprises, paris.
- BENFERKI Azzedine, Les Subvention Agricoles. Entre Théorie Et Pratique, Revue des Sciences Économiques et de Gestion N°4 (2005).
- G. Dupallens et J-P.Jobard, Gestion Financière des Entreprises, Edition Sirey, 1997.
- Henni Ahmed, Economie de l'Algérie indépendante, Collection économie, ENAG, 1991, Alger.
- Jean-Pierre Butault, Les soutiens à l'agriculture, Théorie, histoire, mesure, Inra éditions, 2004.
- MICHEL JEAN-LOUIS, « Les outils financiers stratégiques de l'entreprise », Editions Du Puits Fleuri, Paris.
- Mohamed Chabane, Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012. Editions L'Harmattan, 2013.
- Nadir Mohamed Tayeb, L'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à 1977, OPU, 1982, Alger.
- Pascal PHILIPPOSSIAN, « Le Crédit-bail et le leasing (Outils de financements locatifs) », Editions SEFI, France 1998.
- Temmar, Hamid M, Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, un bilan, paris, OPU, 1987.
- TIFOURI M'Hamed, PÔLES AGRICOLES, MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE, 02 juin 2016.

II) Mémoires et thèses universitaires :

- AMIROUCHE S, Leasing nouvelle technique de financement, Mémoire de fin de cycle pour l'obtention d'un diplôme de post graduation, ESB Alger 1996-1997.
- Chaib BAGHDAD, La politique des prix agricole entre l'approche théorique et empirique (CAS DE L'ALGERIE), THESE DE DOCTORAT D'ETAT EN SCIENCES ECONOMIQUE, UNIV-TLEMCEN, 2002/2003
- Zoheir TAFER, Première évaluation du PNDA dans le sud Algérien (Cas des wilayas, Adrar, Béchar et Biskra), Magister en développement rural, INA, Alger 2003-2004.
- OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE, 2013.

III) Les articles:

- CHAIB BAGHDAD, LE PROGRAMME AGRICOLE DE L ALGERIE, Djadid El-iktissad Review, Vol 07, December 2012
- S. Bedrani : La politique des prix et les circuits de commercialisation de produits agricoles depuis 1962.
- Slimane, Bedrani. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les Monographies du CIHEAM, 2008.
- Slimane, Bedrani. L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie: CIHEAM Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches N° 14, 2007.

IV) Textes législatifs

- Avenant n°3 à la convention du 31 mars 2011 entre le MADR et la BADR relative au crédit d'investissement "ETTAHADI".
- Décision n° 537 du 10 septembre 2009 du MADR portant mise en place du dispositif de soutien sur le FNDIA pour l'acquisition d'équipements agricoles fabriqués localement.
- Décision n°2023 du 15 décembre 2008 du MADR fixant les conditions d'éligibilité au soutien sur le compte d'affectation spéciale n° 306 – 067 intitulé « Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole (FNDIA) » ainsi que les modalités de paiement des subventions.
- Loi n° 2003-22 du 28/11/ 2003 portant loi de finances pour 2004 (J O n° 83 du 29/12/2003).
- Loi n° 02-11 du 24 /11/2002 portant loi de finances pour 2003 (J O n° 86 du 25/12/2002).
- Loi de finances complémentaire pour 2001 (J O n° 38 du 21/07/2001).
- Loi n° 2000-06 du 23 décembre 2000 portant loi de finances pour 2001 (J O n° 80 du 24/12/2000).
- Ordonnance n° 95-27 du 30 décembre 1995 portant loi de finances pour 1996 (J O n° 82 du 31/12/95).
- décret législatif n° 93-18 du 29 décembre 1993 portant loi de finances pour 1994 (J O n° 88 du 30/12/93).

- Décision n 522 du 12 juillet 2011 soutien sur le FNDIA pour la promotion des systèmes d'irrigation.

V) Séminaires :

- Séminaire sur le leasing, organisé par la société interbancaire de formation (S. IB. F), sise à Chéraga Alger le 23, 30et 31 octobre 1996.
- Michel Petitprez, séminaire leasing international, Alger, 24 et 25 février 1990.
- PLAN D'ACTION FELAHA 2019, réunion sectorielle jeudi 02 juin 2016, MADRP.

VI) Revues et périodiques:

- L'Algérie en quelques chiffres, ONS, résultats, 2013-2015, édition, 2016.
- Les dossiers Supplément au magazine «En tête», Les formules locatives, un financement alternatif, AOÛT 2001 n° 25.
- Bulletin Valeur Ajoutée (BVA), Crédit-bail : efficacité de la gestion centralisée (Don Hurley), P r i n t e m p s 2 0 0 4 • N u m é r o 2 1.
- Ferroukhi Sid Ahmed et Benterki .N, Le développement rural durable expériences et perspectives dans les économies en transition, Le cas de l'Algérie Options Méditerranéennes, CIHEAM - IAM de Montpellier, France, 2006.
- RAHAL Ali et BENTERKI Azzedine, Les Subvention Agricoles. Entre Théorie Et Pratique, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°4 (2005).
- BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANGEM, 2014.
- BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, ANSEJ, 2014.
- BADR, Fiche descriptive des crédits agricole, CNAC, 2014.
- Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2015-2024
- Politique agricole commune, Réalisé par les organisations du groupe PAC 2013.
- Premier Recensement Economique -2011- Résultats Préliminaires de la première phase Office National des Statistiques - Alger, janvier 2012.
- Rapport de la FAO, L'agriculture et alimentation, Chapitre un, 2004.
- ONS, les statistiques de l'Agriculture et de la pêche, Rétrospective 1989-2001, Collections statistiques, N° 119, février 2005.

ثالثاً. مواقع الأنترنيت:

- www.banquescotia.com (Courriel : businessproducts@scotiabank.com).
http://www.alukah.net/culture/0/81161/#ixzz4IKiVi9rh
http://www.alukah.net/culture/0/80181/#ixzz4IKomYyv5

http://www.alukah.net/culture/0/82943/#ixzz4ISdlPOaK
http://www.alukah.net/culture/0/80799/#ixzz4Ibm90lAy
http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/
http://abdenour-hadji.blogspot.com/2014/10/blog-post_60.html
http://www.alyaum.com/article/2585299
http://www.ina.dz/labo.../actes%20du%20coloque% 204.CPI.pdf
http://www.onefd.edu.dz Site visité le 12.03.2017.à 09h00.
مازن إرشيد (خبير اقتصادي أردني)، https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/10/13،
عن مجلة العربي الجديد.
الموسوعة الحرة ويكيبيديا، دعم زراعي،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A، يوم 27 يونيو 2016 الساعة 23:32
http://www.economics.bravepages.com/economics/terminale/lesson15.htm تاريخ الإطلاع يوم: 2017/07/23.
مخطط المغرب الأخضر : الاستراتيجية الطموحة: Source : http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/ تاريخ الإطلاع : 29 أكتوبر 2017.
أحمد حسن علي، معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، من الموقع، http://www.bayancenter.org/2016/05/2087/ بتاريخ 2016/10/16.
http://www.oujdacity.net/national-article-108487-ar/ viste Le : 29/10/2017.
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/375-2014-07-16-13-04-08, Site visité le 17.03.2018.

الملاحق

الملحق رقم 01: كميات إنتاج الحبوب بالتقدير حسب الولايات أو المناطق

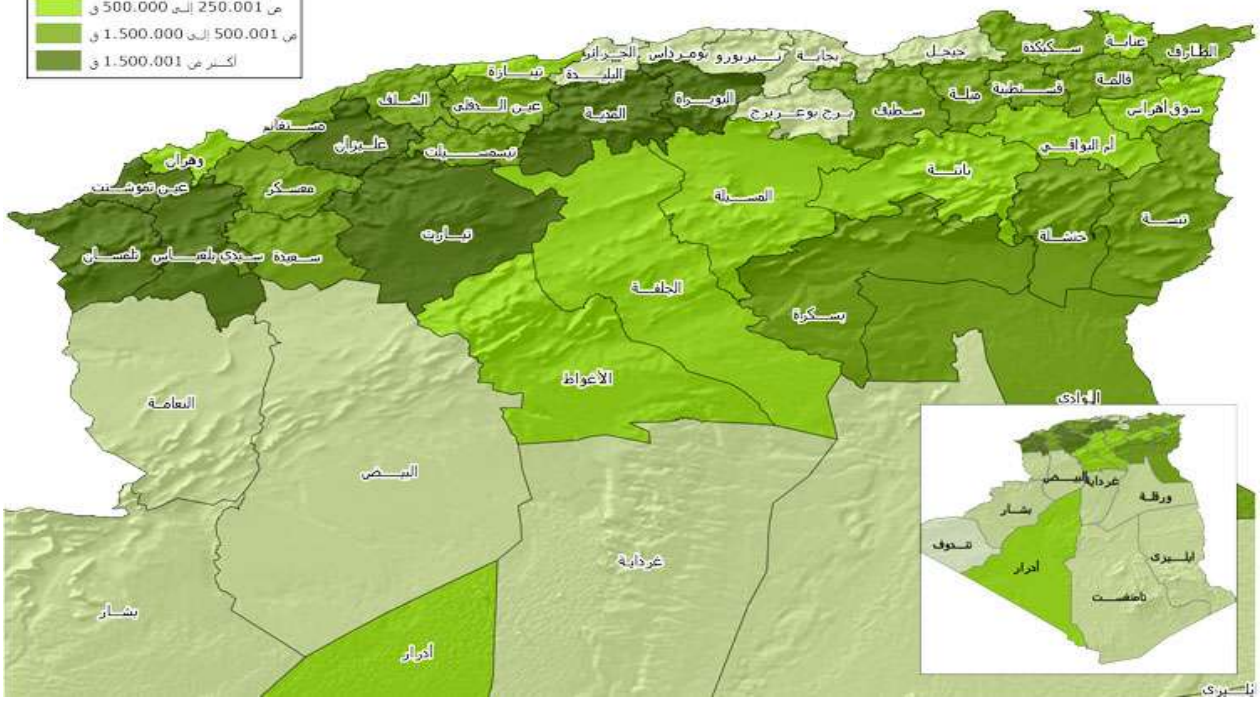

الملحق رقم 02: كميات إنتاج الطماطم الصناعية بالتقدير حسب الولايات أو المناطق

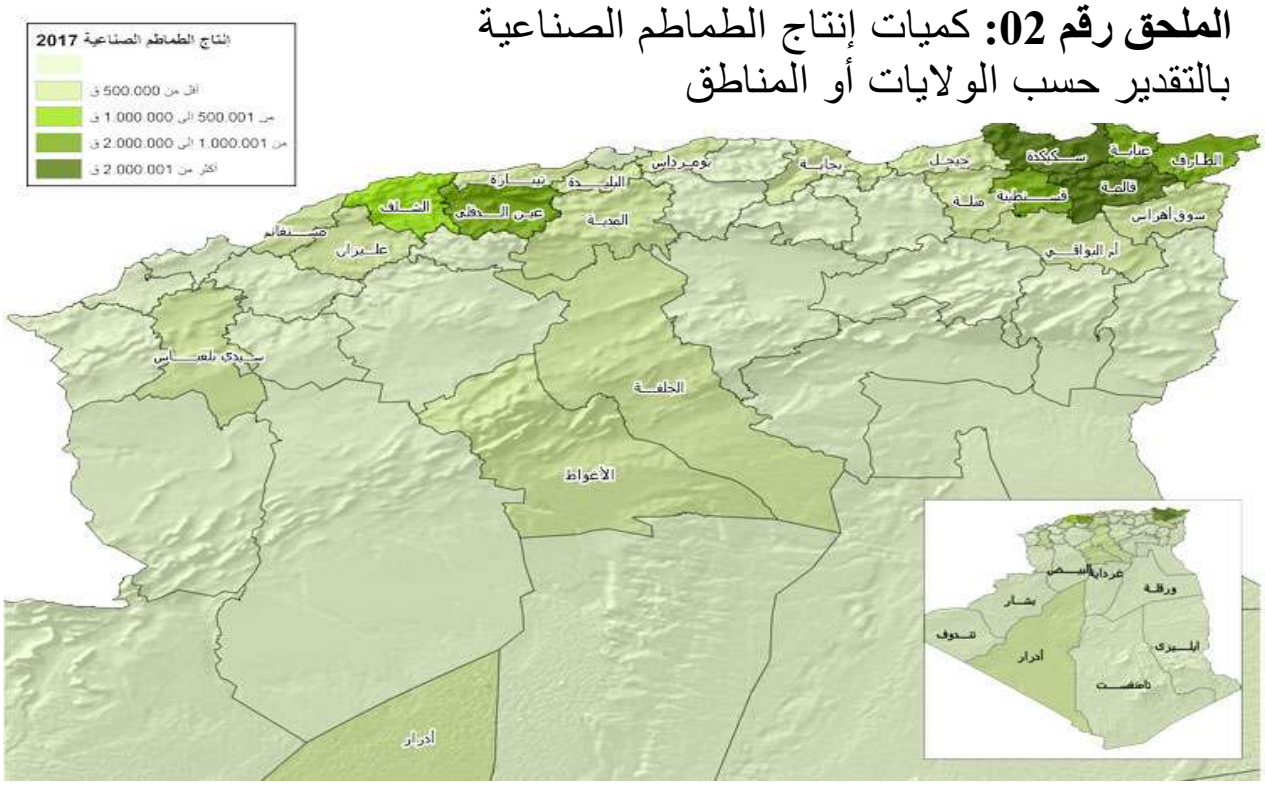

الملحق رقم 03: كميات إنتاج الخضروات لسنة 2017 بالتقدير حسب الولايات أو المناطق

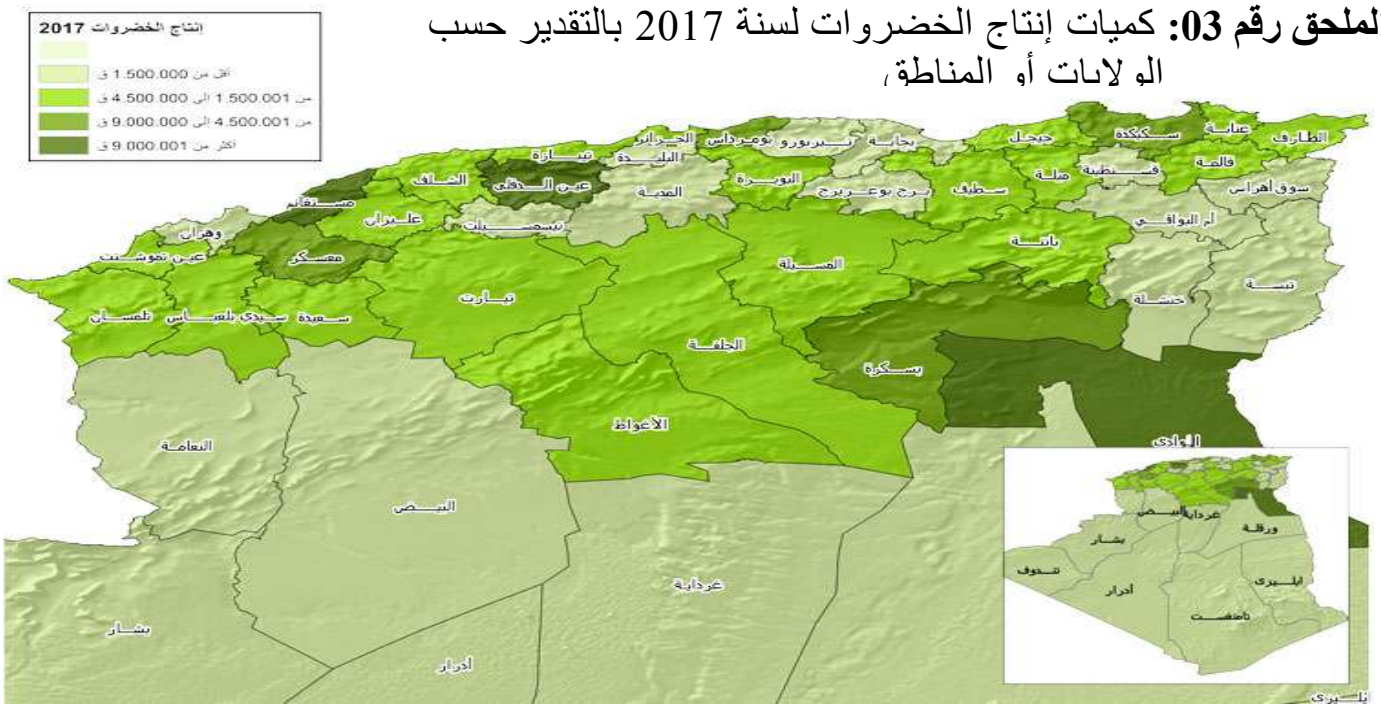

الملحق رقم 04: كميات إنتاج التمور لسنة 2017 بالتقدير حسب الولايات أو المناطق

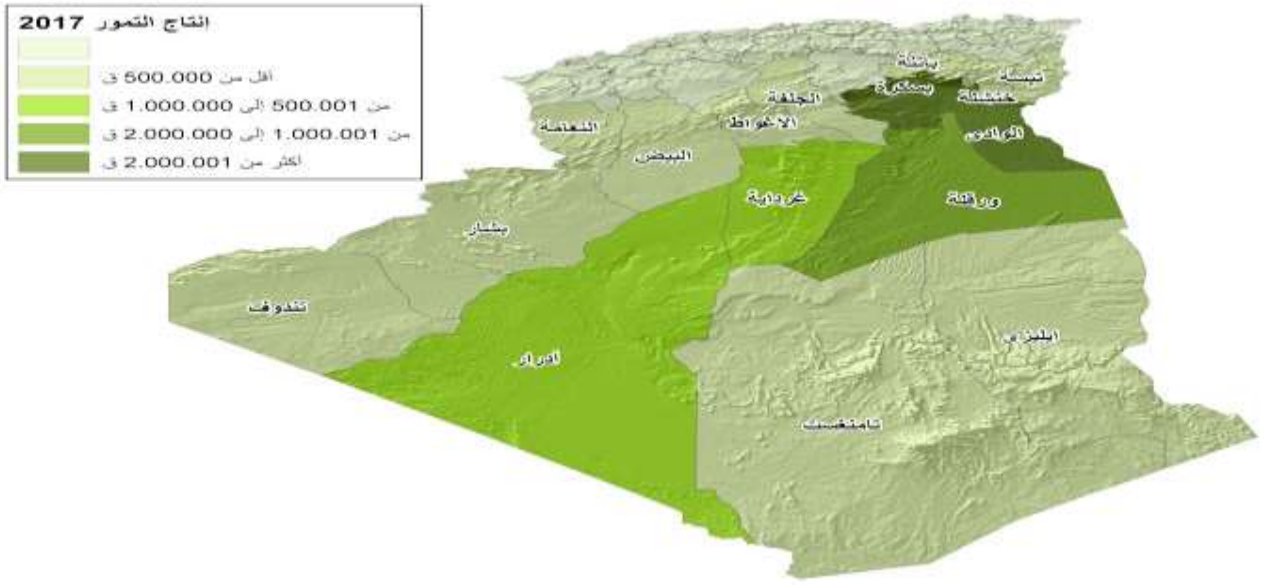

الملحق رقم 05: كميات إنتاج اللحوم الحمراء لسنة 2017 بالتقدير حسب الولايات أو المناطق

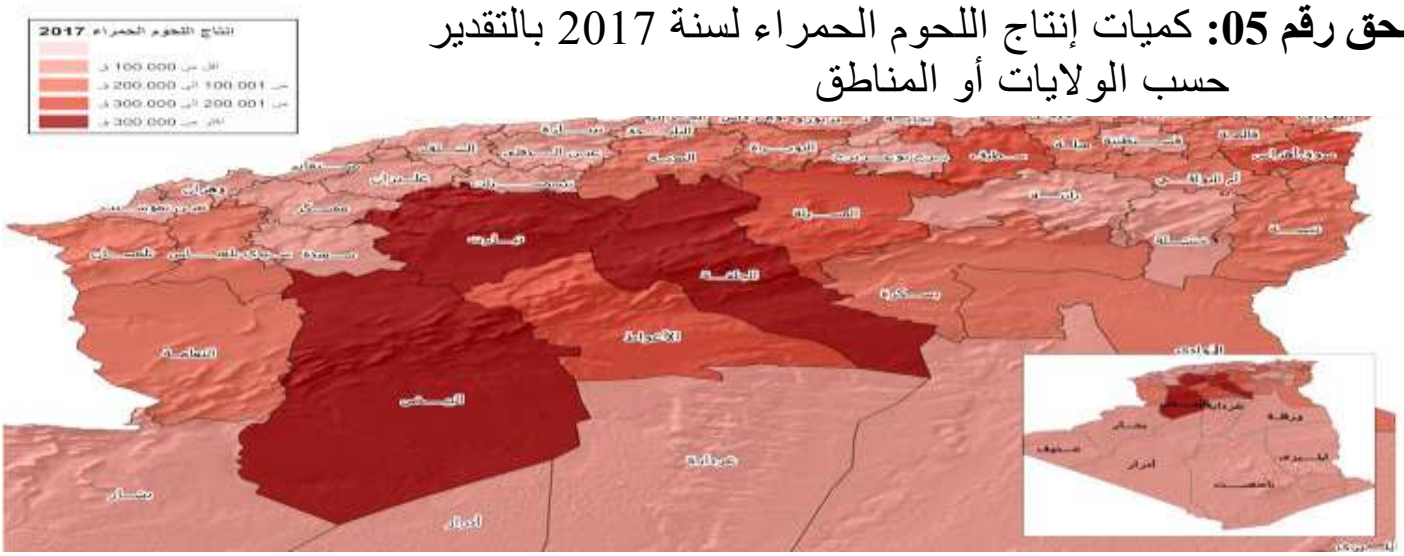

الملحق رقم 06: التشجير

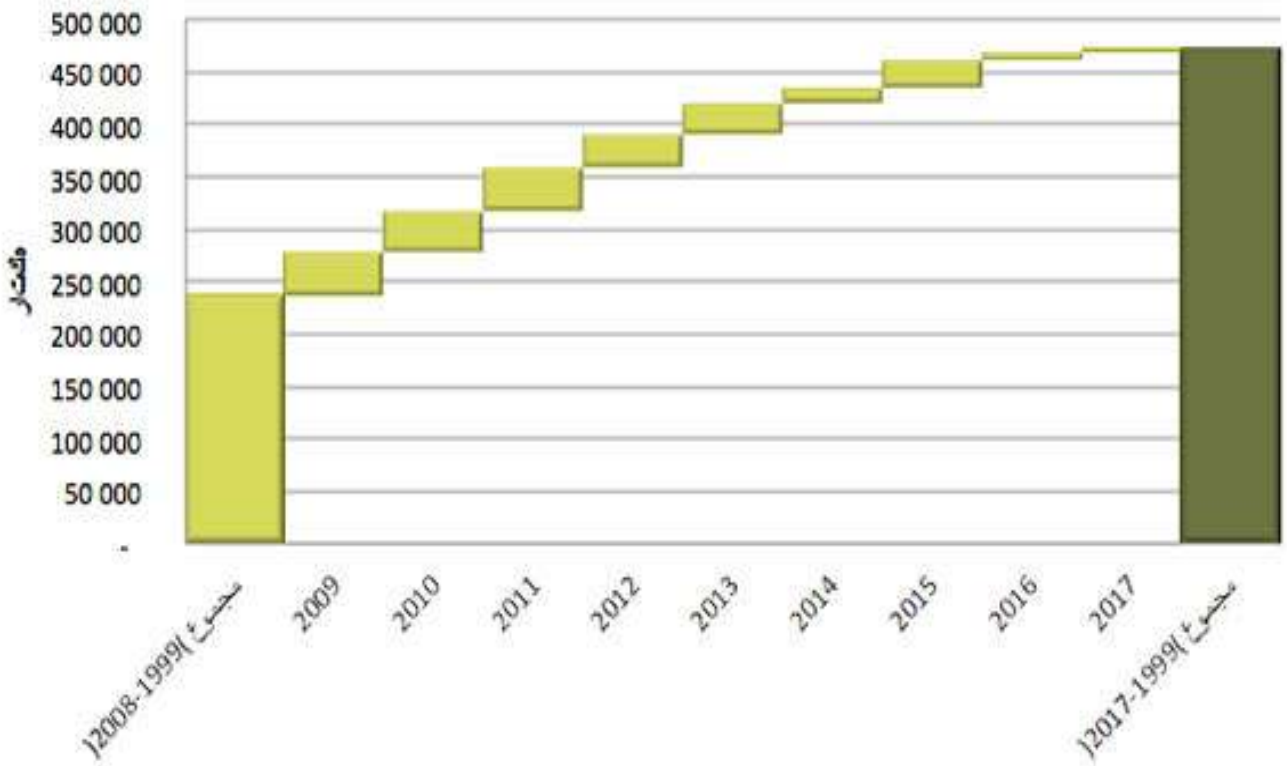

الملحق رقم 07: الاشغال الحراجية

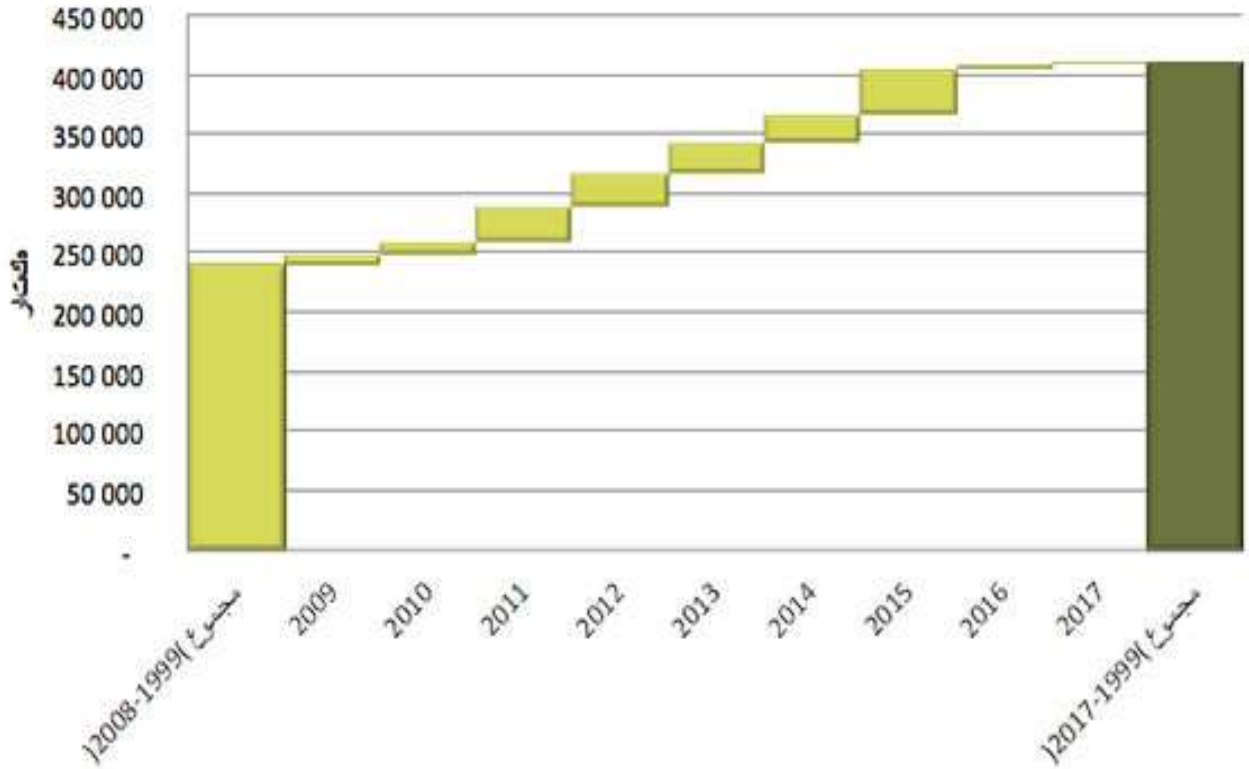

الملحق رقم 08: فتح و تحيين المسالك الغابية

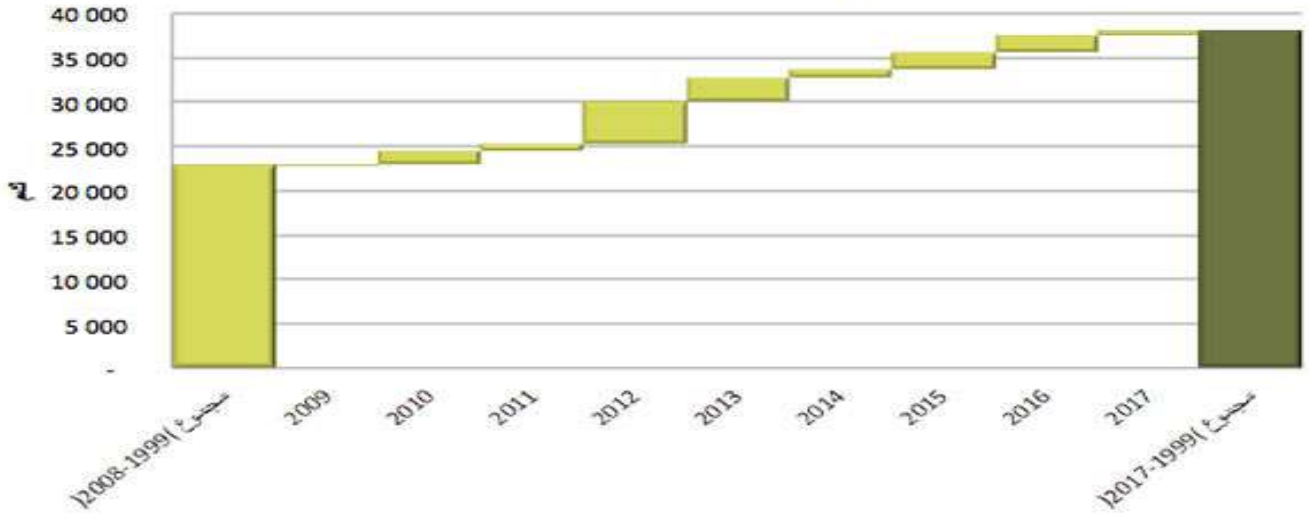

الملحق رقم 09: تصحيح المجاري المائية

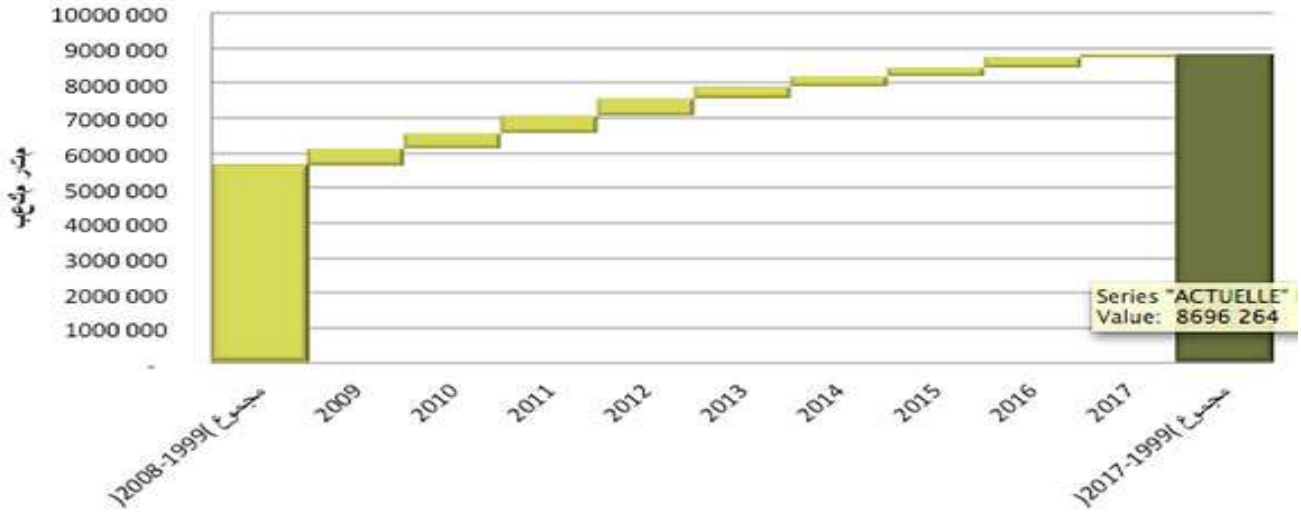

الملحق رقم 10: إدارة و حماية الثروة الغابية

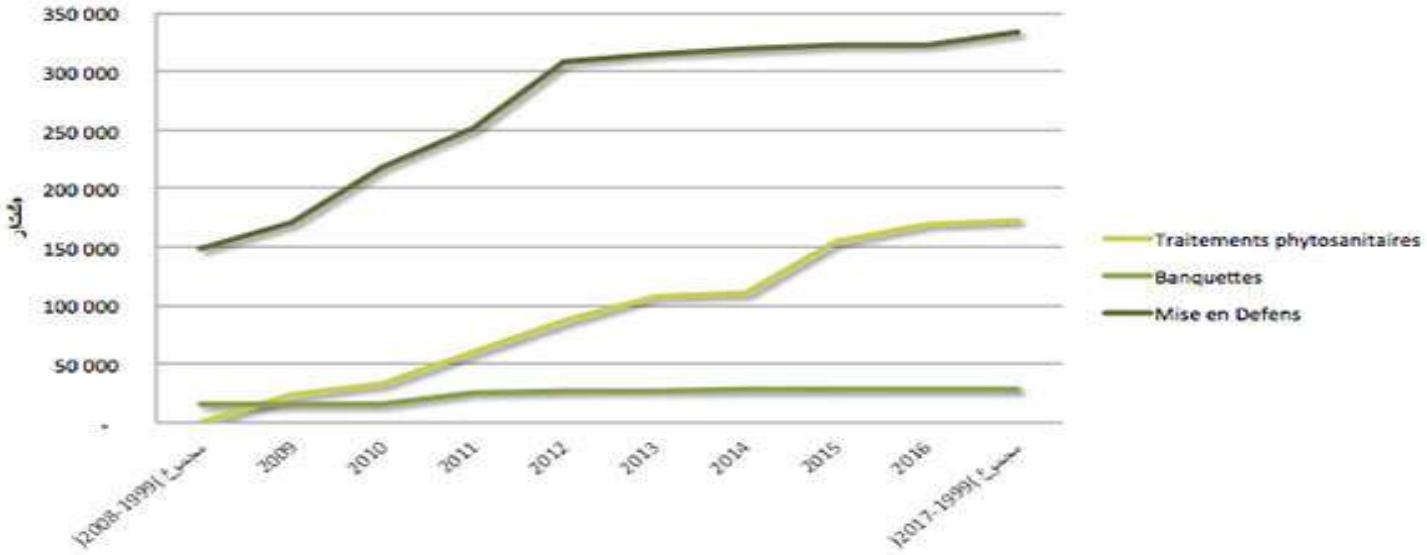

الملحق رقم 11: الاستثمار في شعب الصيد البحري وتربية المائيات

الملحق رقم 12: أهم المشاريع والنتائج المرتقبة في أفاق 2020.

الملحق رقم 12: أهم المشاريع والنتائج المرتقبة في أفاق 2020.

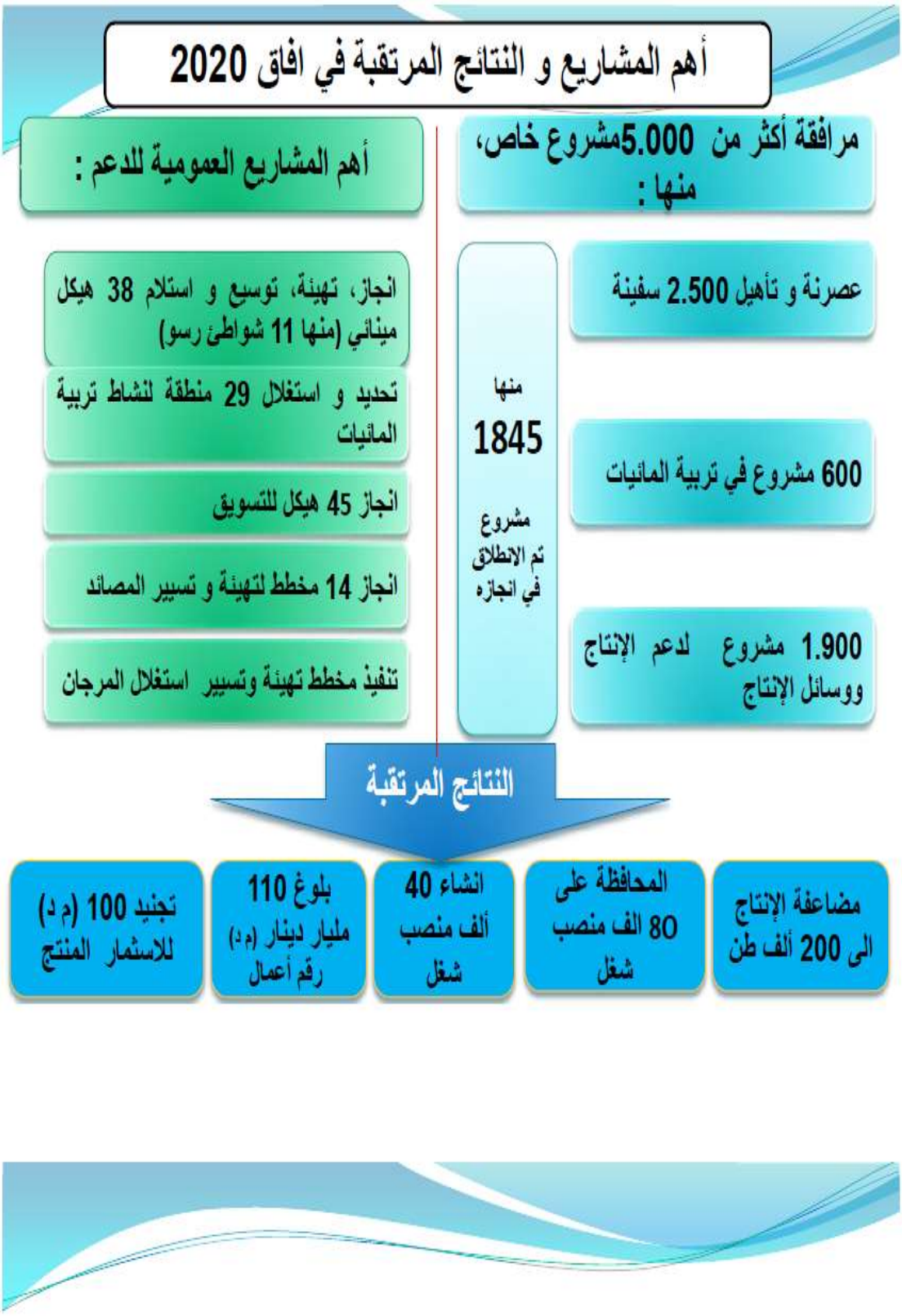

الملحق رقم 13 : الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي

سكان الأرياف: 13 مليون نسمة في الوسط الريفي من بين 37.1 مليون نسمة عند أول يناير 2012 (الديوان الوطني للإحصائيات 2012).
الأسر الريفية: 1.750.000 (النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستديمة، 2008).
المستثمرون الفلاحيون والمربون:1.145.000 (الإحصاء العام للفلاحة 2001).
العمال على مستوى المستثمرات الفلاحية:2.5 مليون (تحقيق حول التشغيل في المستثمرات الفلاحية، موسم 2011/2010).
مؤسسات الزراعة الغذائية والزراعة الصناعية:22.745 و120.000 منصب شغل في 959.178 مؤسسة محصاة (الإحصاء الاقتصادي 2011).
التجمعات السكانية الريفية:3.677 من بين 4.563 في المجموع.
البلديات الريفية:979 من بين 1.541 بلدية.

الإدارة العمومية المركزية وغير الممركزة المعنية بالأمن الغذائي والتنمية البشرية في الأقاليم الريفية (قطاعات الفلاحة والتجارة والنقل والطاقة والمياه والسكن والاتصالات والتربية والصحة والصناعة والتضامن والشؤون الدينية، ...).

المصالح المالية الجوارية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (و350 وكالة)، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (و64 صندوق جهوي للتعاضدية الفلاحية (148.000 شريك و300.000 مستعمل)).

تدابير وزارة العمل لدعم إنشاء مؤسسات مصغرة (يخص جزء كبير منها نشاطات فلاحية وتربية الحيوانات وتثمين المنتجات الفلاحية والخدمات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل (ـ 40 سنة)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(+ 40 سنة) ...).

تنظيم المهنة الفلاحية:

- غرفة وطنية للفلاحة و48 غرفة ولائية (900.000 فلاح ومربي مسجلين).
- 1.200 جمعية ذات 84.000 منخرط.
- تجمعات.
- 1.091 تعاونية فلاحية معتمدة.
- 24 مجلس وطني وجهوي للمهن المشتركة حسب الفرع وحسب القطب الجهوي (المجلس الجهوي للمهن المشتركة حسب الفرع).

مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الفلاحي (تابعة لوصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أو تابعة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي ـ المعهد الوطني للأبحاث الغابية.
- 7 معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة متخصصة .
- 2 مركزين لتكوين الأعوان التقنيين المتخصصين في الغابات.
- 1 معهد تكنولوجي للغابات.
- 1 معهد وطني للإرشاد الفلاحي.
- 2 مركزيين للتكوين والإرشاد الفلاحيين
- 05 معاهد تقنية (المعهد التقني للزراعات الواسعة، المعهد التقني للبقوليات والزراعات الصناعية، المعهد التقني لأشجار الفواكه والكروم، المعهد التقني لتربية الحيوانات، المعهد التقني لتطوير الزراعة الصحراوية).
- 3 معاهد وطنية (المعهد الوطني للأراضي المسقية وصرف المياه، المعهد الوطني للطب البيطري، المعهد الوطني لحماية النباتات).
- 1 شركة سباقات الخيل والرهان المشترك.
- 9 حظائر وطنية.
- 4 مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد.
- 1 ديوان تربية الخيول والإبل (الديوان الوطني لتطوير تربية الخيل والإبل).
- 1 وكالة حفظ الطبيعة.

- 5 مراكز (المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات، المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، 3 مراكز للصيد).
- 2 مكتبين للدراسات (المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، (المؤسسة الوطنية للاعتماد والرقابة التقنية).
- المدرسة الوطنية العليا للزراعة بالجزائر.
- معاهد وطنية للتعليم العالي للزراعة (للولايات).
- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة.
- المدرسة الوطنية العليا للري.

الهيئات العمومية لدعم التنمية الفلاحية والهندسة الريفية أو المتدخلة في ضبط الأسواق.

- المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية و8 مؤسسات جهوية للهندسة الريفية، 3 وحدات للفلين ووحدة شركة صناعة وتحويل مادة البوليسترين.
- تجمع للبذور والشتائل والمورثين و75 مزرعة نموذجية.
- شركة استغلال وتثمين المزارع النموذجية الفلاحية (الشراكة) (و88 مزرعة نموذجية).
- شركة تثمين المنتوج الفلاحي للموطن (منتوجات الموطن: الخمر، التمور، زيت الزيتون) (و30 مزرعة نموذجية).
- شركة عوامل الانتاج الفلاحي (المدخلات والتجهيزات الفلاحية).
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (العقار الفلاحي).
- مجموعات الحبوب (5 مجموعات جهوية و34 فرع ـ حبوب).
- المجموعة الصناعية لإنتاج الحليب ومشتقاته (15 وحدة جهوية ـ حليب).
- الإنتاج الحيواني (مجموعة الديوان الوطني لأغذية الأنعام ـ أغذية الأنعام، مجموعات تربية الدواجن (3)، فروع التبريد المتوسطي والجزائرية للحوم الحمراء، فروع ثانوية 38) ـ خضر ولحوم).
- دواوين مهنية (3) (الديوان الجزائري المهني للحبوب، الحبوب – الديوان الوطني المهني للحليب، الحليب – الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم، الخضر واللحوم).
- المتعاملون الخواص المتدخلون في ضبط الأسواق (485 محول للحبوب، 120 محول للحليب، مذابح، مقاولون).

الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) لحكامة القطاع الفلاحي والأقاليم.

- الندوات (1992، 1996، 2009).
- خلايا البلدية للتنشيط الريفي.
- اللجان المهنية لكل فرع (تجمع الدواوين العمومية ومجالس المهن المشتركة).
- اللجان التنفيذية للولاية. (منشور 19 يناير 2012).

إدارة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

- 29.000 موظف (منهم 40 % إطارات تقنية ومنهم 1.373 عون للإرشاد و1.059 مسهل على مستوى البلديات الريفية أي بمعدل 2.5 عون لكل بلدية ريفية، وحدة التسيير القاعدية للقطاع الفلاحي والريفي).
- 24.000 أجير مؤسسات عمومية تحت إشراف شركتين لتسيير المساهمات (شركة تسيير التنمية الفلاحية والإنتاج الحيواني) وتجمعين (2) صناعيين (المجموعة الصناعية لإنتاج الحليب ومشتقاته ومجموعة الحبوب) الملحقتين بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- 50.000 شاب مدمج في إطار نظام المساعدة على الإدماج المهني (2011 ـ 2013)، منهم 25 % شباب متحصلين على شهادات من التعليم العالي وتقنيين سامين و10 % شباب يحملون شهادة التعليم الثانوي أو من مراكز التكوين المهني بعقود ذات سنة واحدة قابلة للتجديد 3 مرات و65 % شباب بدون تكوين ولا تأهيل لتربصات بثلاثة (3) أشهر.

الملحق رقم 14

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Le Ministre

Alger, le.....

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

22 MAI 2014

مقرر رقم ... مؤرخ في ..... يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " السطر 1 " تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات دفع الإعانات

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 12- 12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 58 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-154 المؤرخ في 5 رجب عام 1435 الموافق 5 مايو سنة 2014 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 والذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يعين الوسيط المالي المكلف بتنفيذ أعمال دعم الدولة لتنمية الفلاحة التي تقيد في حسابي التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة،

- وبمقتضى المقرر رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2008 المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 302-067 والذي عنوانه " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي " وكذا كيفيات دفع الإعانات، المعدل والمتمم،

- وبناء على الاتفاقية المؤرخة في 12 يناير سنة 2009 الموقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتعلقة بالنفقات المقيدة في حسابات التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة، المعدلة والمتممة،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى : طبقا لأحكام المادة 3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" والمادة 3 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "، يهدف هذا المقرر إلى تحديد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "، السطر 1 " تطوير الاستثمار الفلاحي"، وكذا كيفيات دفع الإعانات.

الفصل الأول
شروط التأهيل

المادة 2 : يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي :

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات،
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها،
- المزارع النموذجية.

المادة 3 : تحدد الشروط الخاصة بالتأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "، السطر 1 " تطوير الاستثمار الفلاحي"، ومبالغ الدعم حسب طبيعة النشاط في الملحق 1 المرفق بهذا المقرر.

الفصل الثاني
إجراء طلب الدعم

المادة 4 : يكون طالب الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي ملفا يتضمن على وجه الخصوص:

- طلب الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي، يعد حسب النموذج المرفق في الملحق 2 من هذا المقرر،
- نسخة طبق الأصل من بطاقة المستثمر الفلاحي تسلمها الغرفة الفلاحية للولاية بالنسبة للفلاحين والمربين،
- نسخة طبق الأصل من القانون الأساسي للمؤسسات الاقتصادية أو التعاونيات أو التجمعات أو الجمعيات،
- البطاقة التشخيصية تسلمها الغرفة الفلاحية الولائية بالنسبة للمستثمرات الفلاحية،
- نسخة من عقد الإيجار، محرر قانونا، مصادق عليها من الموثق في حالة استئجار الأراضي من طالب الدعم،
- وصف لمشروع الاستثمار يتضمن على وجه الخصوص، طبيعة الأعمال المقررة والمبلغ الإجمالي للإستثمار ومبلغ الدعم المطلوب والآثار المنتظرة.

المادة 5 : يودع الملف المذكور في المادة 4 أعلاه، كاملا لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا مقابل وصل إستلام.

يتأكد رئيس القسم الفرعي للفلاحة من مطابقة الملف ويقوم بالتحقيقات اللازمة في الموقع.

في حالة عدم اكتمال الملف المقدم، يجب على رئيس القسم الفرعي للفلاحة إبلاغ مقدم الطلب، في أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام، بالوثائق الناقصة الواجب تقديمها.

يمكن صاحب المشروع ورئيس القسم الفرعي للفلاحة إجراء التحسينات الضرورية بالنظر للبرامج الخاصة بتطوير الفروع من أجل تأهيله للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي.

المادة 6 : يودع رئيس القسم الفرعي للفلاحة الملف المطابق لدى مديرية المصالح الفلاحية للولاية خلال الثمانية (8) أيام التي تلي استلام الملف المذكور المقدم من الطالب.

يخضع الملف المذكور أعلاه، للدراسة من طرف اللجنة التقنية للولاية المكلفة بالفصل في قبول طلب الدعم وفي صحة مشروع الاستثمار المقترح.

تجتمع اللجنة التقنية للولاية خلال الأسبوع الذي يلي إيداع الملف. تقوم بدراسته والفصل فيه في نفس يوم الاجتماع. يدون قرارها في محضر.

الفصل الثالث
المصادقة على طلب الدعم

المادة 7 : يتحقق مدير المصالح الفلاحية للولاية من توفر الموارد المالية الممنوحة لمختلف البرامج الخاصة بتطوير الفروع.

لا يسمح بأي تجاوز للمبالغ الممنوحة للولاية إلا بترخيص مبرر قانونا ومصادق عليه من طرف وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 8 : تتكون اللجنة التقنية للولاية، التي يرأسها مدير المصالح الفلاحية للولاية، من :

- محافظ الغابات للولاية،
- ممثل وزارة المالية للولاية، برتبة مدير ولائي مفوض قانونا،
- رئيس مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية للولاية مكلف بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية،
- مدير الوسيط المالي المختص إقليميا،
- مدراء محطات المعاهد التقنية المتخصصة، في حالة وجودها في إقليم الولاية.

يمكن لرئيس اللجنة التقنية للولاية أن يستعين بكل شخص ذو كفاءة.

المادة 9 : في حالة قبول الملف، يعد مدير المصالح الفلاحية للولاية مقرر منح الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي، حسب النموذج المرفق في الملحق 3 من هذا المقرر.

يستدعي مقدم الطلب المعني لدعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي في أجل لا يتعدى ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ اجتماع اللجنة التقنية للولاية لتوقيع دفتر الشروط الذي يربطه بالإدارة الفلاحية، حسب النموذج المرفق في الملحق 4 من هذا المقرر.

بعد توقيعه دفتر الشروط، يبلغ الطالب بمقرر منح الدعم.

ترسل نسخة من مقرر منح الدعم ودفتر الشروط إلى:

- الوسيط المالي من أجل دفع الدعم،
- رئيس القسم الفرعي للفلاحة المعني من أجل متابعة إنجاز المشروع.

في حالة عدم قبول الملف، يبلغ مدير المصالح الفلاحية للولاية طالب الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي، في نفس الآجال، الرفض المبرر قانونا للملف مع نسخة منه إلى رئيس القسم الفرعي للفلاحة المعني.

الفصل الرابع
دفع الدعم

المادة 10 : يجب أن لا يرتبط دفع الدعم من طرف الوسيط المالي، بأي حال من الأحوال، بالقرض ولا بديون المستفيد اتجاهه.

المادة 11 : يتولى الوسيط المالي المختص اقليميا دفع الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المذكورة التالية:

- مقرر منح الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية،
- دفتر الشروط المناسب،
- محضر معاينة موقع قانونا من طرف رئيس القسم الفرعي للفلاحة والفلاح والمقاول و/أو الممون،
- شهادة الخدمة المؤداة بعدها مدير المصالح الفلاحية للولاية.

يجب احترام الآجال المحددة في الملحق 1 بالنسبة للفروع المعنية.

المادة 12 : تعد شهادة الخدمة المؤداة وثيقة إدارية، يشهد من خلالها مدير المصالح الفلاحية للولاية بأن الأشغال و/أو التوريدات، التي تم الترخيص باستثمارها بدعم من الدولة، تم تنفيذها فعليا وتم انجازها كلية طبقا للأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروط.

تعد شهادة الخدمة المؤداة، بعد انتهاء المشروع، على أساس:

- التصريح الشرفي للمستفيد من الدعم الذي يودع على مستوى القسم الفرعي للفلاحة حسب شروط الآجال التقنية، الذي يؤكد بموجبه أنه أنجز المشروع المدعم.
- محضر معاينة يعده رئيس القسم الفرعي للفلاحة يشهد بالانجاز الفعلي للمشروع الملتزم به طبقا للشروط المنصوص عليها في دفتر الأعباء.

المادة 13 : يجب على المستفيد من الدعم انجاز ضمن الآجال، كافة الأعمال المقررة في إطار مشروع الاستثمار الذي صادقت عليه اللجنة التقنية للولاية.

وفي الحالة المخالفة، يكون هذا المشروع موضوع مقرر إلغاء، ويتعين على المستفيد المعني سداد الدعم الممنوح بالنسبة للأعمال المنجزة.

المادة 14 : تلغى أحكام المقرر رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2008، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

المادة 15 : يكلف الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومدير إدارة الوسائل ومدير ضبط الإنتاج الفلاحي وتنميته ومدير البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية ومديرة الشؤون القانونية والتنظيم ومدراء المصالح الفلاحية للولايات وأعضاء اللجان التقنية للولايات ومسئولو الوسطاء الماليين، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المقرر.

المادة 16 : يدخل هذا المقرر حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعه وينشر في النشرة الرسمية لوزارة الفلاحة.

حرر بالجزائر في .....

الموافق .....

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

عبد الوهاب نوري

PRODUCTION DE CEREALES

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Développement de la production et de la productivité des céréales	
• Blé dur • Blé tendre • Orge • Avoine	Soutien aux charges et marges induites par l'activité semences des établissements producteurs pour l'application des prix des céréales établis comme suit : • Blé dur : 4 500 DA/q • Blé tendre : 3 500 DA/q • Orge : 2 500 DA/q • Avoine : 1 800 DA/q
Traitement des semences de fermes	**250 DA**

PRODUCTION DE FOURRAGES exclusivement pour la filière lait

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Développement de la production et de la productivité des fourrages	
• Légumineuses fourragères à petites graines (luzerne, bersim) • Légumineuses fourragères à grosses graines (pois et vesce) • Graminées fourragères : - sorgho, mais - avoine, orge, triticale et seigle • Associations fourragères.	**50 % plafonné à 6 000 DA / ha pour l'acquisition des semences fourragères**
Acquisition de matériels agricoles spécialisés	
Ensileuse	**30 % plafonné à 40 000 DA / exploitation**
Construction d'infrastructures spécialisées	
Construction de silo (Ensilage)	**Plafonné à 500 DA / m^3 pour un maximum de 100 000 DA / exploitation**

ARBORICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Nouvelles plantations : ❖ **Espèces rustiques**	
❖ Pistachier	**60 % plafonné à 15 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
	Modalités de paiement : **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**
❖ Figuier	**60 % plafonné à 7 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
	Modalités de paiement : **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**

ARBORICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Nouvelles plantations : ❖ **Rosacées à pépins**	
❖ Pommier et / ou Poirier	**60 % plafonné à 36 000 DA / ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation**
❖ Néflier	**60 % plafonné à 50 000 DA / ha/ Fran** **17 000 DA/ ha / sur BA 29 pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**
Nouvelles plantations : ❖ **Rosacées à noyaux**	
❖ Abricotier	**60 % plafonné à 9 000 DA / ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**
❖ Amandier	**60 % plafonné à 9 000 DA / ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**
❖ Prunier à sécher	**60 % plafonné à 22 000 DA / ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**
❖ Cerisier	**60 % plafonné à 22 000 DA / ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** **Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation**

VITICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Plantation de vigne raisin de table ❖ **Palissage classique** • Plants greffés soudés	**60 % plafonné à 120 000 DA / ha**
• Plants racinés	**60 % plafonné à 40 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
❖ **Pergola** • Plants greffés soudés	**60 % plafonné à 130 000 DA / ha**
• Plants racinés	**30 % plafonné à 45 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
	Modalités de paiement : **Pour les plants greffés soudés :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **Pour les plants racinés :** Le paiement du soutien intervient en deux tranches : **1ère tranche : 40%** après constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **2ème tranche : 60%** après l'opération de greffage et constat d'une reprise effective de greffage
Plantation de vigne raisin sec ❖ **Palissage classique** • Plants greffés soudés	**60 % plafonné à 120 000 DA / ha**
• Plants racinés	**60 % plafonné à 40 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
❖ **Pergola** • Plants greffés soudés	**60 % plafonné à 130 000 DA / ha**
• Plants racinés	**60 % plafonné à 45 000 DA / ha**
	Modalités de paiement : **Pour les plants greffés soudés :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **Pour les plants racinés :** Le paiement du soutien intervient en deux tranches : **1ère tranche : 40%** après constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **2ème tranche : 60%** après l'opération de greffage et constat d'une reprise effective de greffage, au plus tard la fin en juin de l'année suivante.

VITICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Plantation de vigne de cuve dans les zones VAOG • Plants greffés soudés	**30 % plafonné à 140 000 DA / ha**
• Plants racinés	**30 % plafonné à 120 000 DA / ha** **Modalités de paiement :** **Pour les plants greffés soudés :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **Pour les plants racinés :** Le paiement du soutien intervient en deux tranches : **1ère tranche : 40%** après constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation **2ème tranche : 60%** après l'opération de greffage et constat d'une reprise effective de greffage au plus tard en juin de l'année suivante.
Arrachage des veilles souches de vigne de cuve	**30 % plafonné à 22 000 DA / ha et 20 DA/souche (maximum 1 100 souches)**

AGRUMICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Arrachage des veilles plantations d'agrumes	**70 DA par souche plafonné à 18 000 DA /ha**
	Modalités de paiement : Le soutien est octroyé après constat d'arrachage et nettoyage de la parcelle.
Régénération des plantations	**30 % plafonné à 50DA / souche et un maximum de 13 000 DA/ha**
	Modalités de paiement : Le soutien est octroyé après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard le mois de juin de l'année de plantation.

OLEICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Greffage des oléastres	**30 % du montant du projet**
Nouvelles plantations en masse	
Création de verger oléicoles en extensif d'une densité de 100 plants /ha (10 x 10 m)	**60 % plafonné à 10 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
	Modalités de paiement : Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation
Création de verger oléicoles en extensif d'une densité de 70 plants /ha (12 x 12 m)	**60 % plafonné à 9 000 DA / ha pour l'acquisition de plants**
	Modalités de paiement : Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation
Acquisition de matériel et équipement de récolte des olives	
Appareil pour la récolte	**30 % plafonné à 60 000 DA/appareil (02 appareils au maximum)** **• 01 appareil pour 0,5 ha** **• 02 appareils pour 01 ha et plus**
Filet de récolte	**1 500 DA/Filet plafonné à 6 000 DA** **• 01 filet / 0,25 ha ;** **• 04 filets pour 01 ha et plus**

VALORISATION DES PRODUITS OLEICOLES

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Acquisition d'équipement spécialisé	
Huilerie chaine continue à 2 ou 3 phases : superficie du local de 350 m^2	**30 % plafonné à 4 000 000 DA**
	Modalités de paiement : A la mise en marche effective (durant la compagne de trituration des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.
Confiserie : superficie du local de 450 m^2	**30 % plafonné à 4 000 000 DA**
	Modalités de paiement : A la mise en marche effective (durant la compagne de transformation des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.
Modernisation des moyens de stockage	
Forme individuelle	
02 cuves inox 2 000 litres 01 cuve inox 10 000 litres	**30% plafonné à 480 000 DA**
	30 % plafonné à 510 000 DA
	Modalités de paiement : A la mise en marche des cuves
Forme collective	
03 cuves inox 10 000 litres	**30% plafonné à 1 530 000 DA**
	Modalités de paiement : A la mise en marche des cuves
Chaine de conditionnement semi-automatique ou automatique	**30% plafonné à 1 000 000 DA**
	Modalités de paiement : A la mise en marche effective (à la fin de la compagne de transformation des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.

PHOENICICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Opération de réhabilitation des palmeraies	
Arrachage de vieilles plantations	**30 % plafonné à 1 200 DA/ Plants**
	Modalités de paiement : - 70 % du montant à l'arrachage ; - 30 % à la replantation.
Amendement du sol en sable	**10 000 DA / ha maximum 02 ha**
	Modalités de paiement : Après constat de la réalisation effective de l'action par l'Administration agricole locale.
Opération nouvelles plantations	
Plantation de djebbars maximum : 10 ha	**30 % plafonné à 70 000 DA/ ha pour l'acquisition de Djebbars**
	Modalités de paiement : - 60 % du montant total à la plantation après sa réalisation effective dûment constatée par l'Administration agricole locale ; - 40 % une année après la date de réalisation, sur la base du constat de la reprise de 80 % au moins des djebbars plantés
Opération de protection	
Arrachage et destruction des palmiers bayoudés	**30 % plafonné à 1 400 DA/ palmier**
Désherbage des palmeraies	**30 % plafonné à 5 000 DA/ ha**
Protection des régimes de dattes (variétés Deglet Nour)	**30 % plafonné à12 000 DA/ ha pour une densité de 120 palmiers/ha**
Filet de protection	**50 % plafonné à 600 000 DA / ha**
Soutien à l'exportation	**5 DA/Kg exporté en vrac** **8 DA/Kg exporté dans des emballages de 1 Kg et moins**
Conditionnement des dattes pour l'exportation : Acquisition de matériel spécialisé pour équipement de nouvelles unités ou rénovation des équipements des unités existantes ;	**30 % plafonné à 4 000 000 DA**

PLASTICULTURE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Serre multi chapelles équipée :	
Fleur coupée : **(module de 1000 m² d'un seul tenant)** ❖ **Infrastructure** ✓ Génie-civil, charpente métallique, couverture, sas, aération par ouvrants au faitage et filet insect-proof. ❖ **Equipements** ✓ Centrale de commande, irrigation, aération dynamique, isolation thermique et ombrage.	**30 % plafonné à 2 300 DA/ m²** **30 % plafonné à 400 DA/ m²**
Maraichage : **(module de 2000 m² d'un seul tenant au minimum)** ❖ **Infrastructure** ✓ Génie-civil, charpente métallique, couverture, sas, aération par ouvrants au faitage et filet insect-proof. ❖ **Equipements** • **Zone nord** ✓ Centrale de commande, irrigation, aération dynamique, isolation thermique et ombrage. • **Zone sud** ✓ Centrale de commande, irrigation, aération dynamique, isolation thermique et ombrage, chauffage, brumisation et cooling système.	**30 % plafonné à 2 300 DA/ m²** **30 % plafonné à 400 DA/ m²** **30 % plafonné à 800 DA/ m²**
Serre tunnel	**30 % plafonné à 45 000 DA/ serre de 400 m² maximum 5 serres tunnels / exploitant**

PEPINIERE PRODUCTION DE PLANTS ARBORICOLES ET VITICOLES

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Protection et développement du patrimoine génétique arboricole et viticole :	
Création d'un hectare de : **Marcotière:** ❖ Plants de base (50 DA/ plant) ❖ Plants certifiés (25 DA/ plant) ❖ Plants standards (12 DA/plant)	**60 % plafonné à 275 000 DA /ha** **60 % plafonné à 162 000 DA /ha** **60 % plafonné à 100 000 DA /ha**
Parc à bois: ❖ Plants de base (300 DA/ plant) ❖ Plants certifiés (150 DA/ plant) ❖ Plants standards (100 DA/plant)	**60 % plafonné à 100 000 DA /ha** **60 % plafonné à 75 000 DA /ha** **60 % plafonné à 65 000 DA /ha**
Parc à bois semencier: ❖ Plants de base ❖ Plants certifiés ❖ Plants standards	**60 % plafonné à 45 000 DA /ha** **60 % plafonné à 40 000 DA /ha** **60 % plafonné à 35 000 DA /ha**
CPM (2 300 plants) ❖ Plants de base (70 DA/ plant) ❖ Plants certifiés (50 DA/ plant) ❖ Plants standards (30 DA/plant)	**30 % plafonné à 83 000 DA /ha** **30 % plafonné à 70 000 DA /ha** **30 % plafonné à 56 000 DA /ha**

LAIT

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Développement de la production et de la productivité	
Contrôle de la qualité du lait	
Achat de génisses pleines ou vaches laitières pleines âge égale ou inférieur à 36 mois	**25 % plafonné à 60 000 DA**
Acquisition de matériels et d'équipement spécialisés d'élevage	
Équipements et installation abreuvoirs automatiques (y compris tuyauterie)	**30 % plafonné à 40 000 DA**
Matériels laitiers	
Cuve de réfrigération 250 – 1000 l	**30 % plafonné à 265 000 DA**
Chariot trayeur	**30 % plafonné à 85 000 DA**
Équipement de salle de traite	**30 % plafonné à 750 000 DA**
Lactoduc	**30 % plafonné à 450 000 DA**
Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte	
Centre de collecte primaire	
Cuve réfrigérante de 500 litres	**30 % plafonné à 160 00 DA**
Centre principal de collecte	
Cuve de 1000 à 2000 l	**30 % plafonné à 315 000 DA**
Cuve de 2000 à 6000 l	**30 % plafonné à 550 000 DA**
Transport du lait	
Acquisition de citerne réfrigérante d'un volume de : • 500 à 1000 l	**30 % plafonné à 270 000 DA**
• 1000 à 6000 l	**30 % plafonné à 420 000 DA**
Contrôle de la qualité du lait	
Acquisition d'une valisette de contrôle.	**30 % plafonné à 35 500 DA**
Aménagement bâtiments d'élevage	
Aménagement / réfection étables bovins laitiers	**30 % plafonné à 500 000 DA**
Protection et développement des patrimoines génétiques des espèces animales	
Soutien à l'insémination artificielle bovine	**1 800 DA par insémination artificielle fécondante**
Soutien à la production de reproducteurs bovins	
Velle à l'âge de 3 mois	**10 000 DA**
Génisse gestante par insémination artificielle (18/24 mois)	**50 000 DA**
Taurillons de testage à l'âge de 8 mois	**30 000 Da**
Soutien aux pépinières de génisses	
Velle acquise ou produite entre 03 et 06 mois	**10 000 DA**
Génisse gestante par insémination artificielle (18/24 mois)	**60 000 DA**

VALORISATION DES PRODUITS LAITIERS

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Création de laiteries	
Acquisition de matériels spécialisés (pasteurisation / transformation) de capacité minimale de : • 500 à 1000 l	**30 % plafonné à 1 200 000 DA**
• 1000 à 6000 l	**30 % plafonné à 4 200 000 DA**

PRODUCTION DE SEMENCES DE POMME DE TERRE

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien
Protection du programme de multiplication de pré base	
Construction de serre tunnel avec couverture insect-proof	Serre de 400 m^2 500 DA / m^2 **30 % plafonné à 200 000 DA**
Sécurisation du programme pré base et base par des autos contrôle	
• Equipement de laboratoire pour l'autocontrôle phytosanitaire des plants de pomme de terre	**30 % plafonné à 3 500 000 DA**
• Matériel de conditionnement	**30 % plafonné à 1 500 000 DA**

.....

الملحق رقم 15: الأقطاب الفلاحية

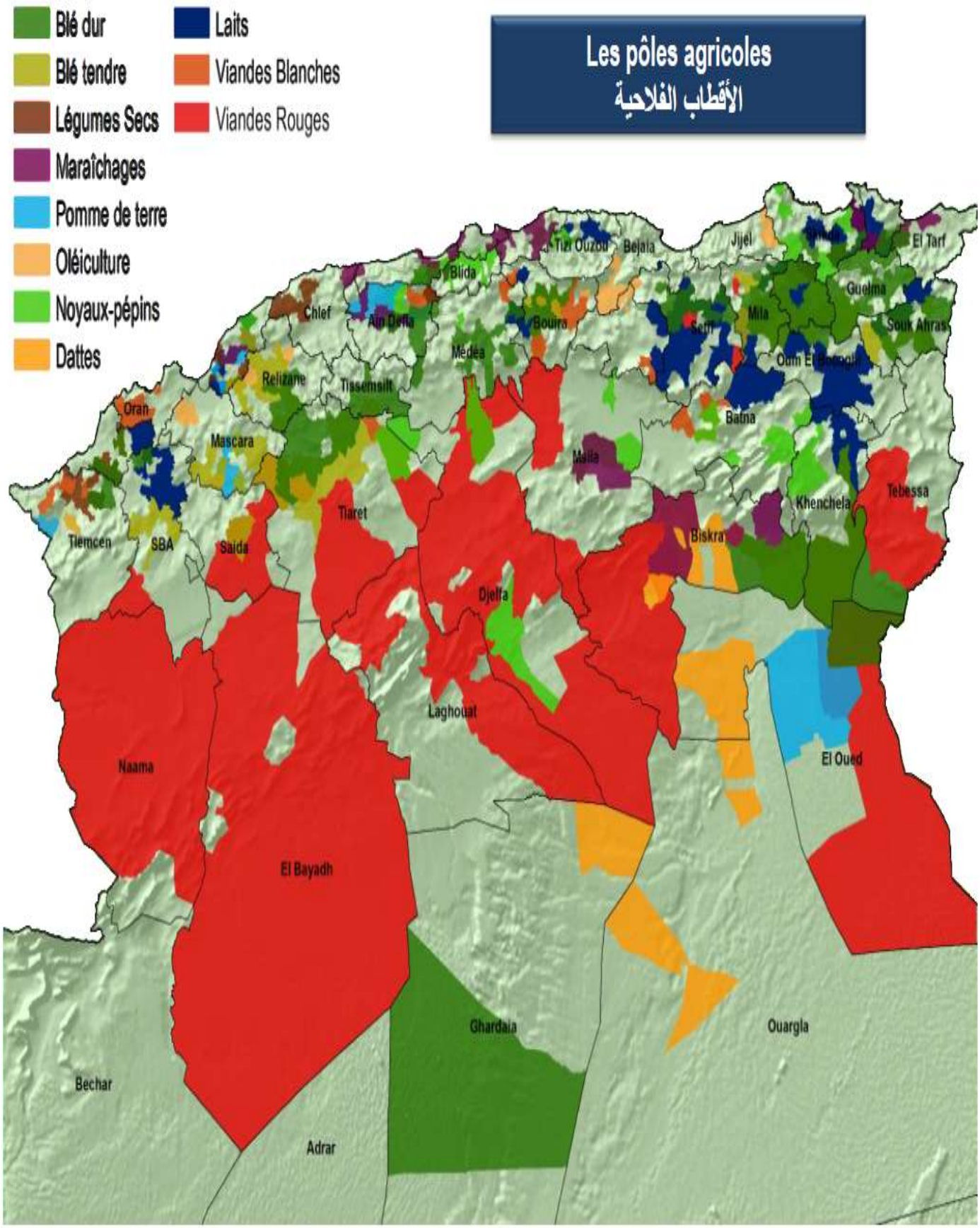

LISTE DES ACTIVITES AGRICOLES (CNAC) الملحق رقم 16

SECTEUR	ACTIVITE
AGRICULTURE & PECHE	
	ACCOUVEUR
	AGRUMICULTEUR
	APICULTURE
	ARBORICULTEUR (AUTRES ESPECES)
	ARBORICULTURE
	AVICULTEUR
	AVICULTURE
	CEREACULTEUR
	CONCISYCULTEUR
	CULTURE CONDIMENTAIRE
	CULTURE DE CHAMPIGNON
	CULTURES INDUSTRIELLES
	CUNICULICULTURE
	ELEVAGE BOVIN
	ELEVAGE CAPRIN
	ELEVAGE DE GRENOUILLES
	ELEVAGE DE POISSONS EN EAU DOUCE OU EN EAU DE MER
	ELEVAGE D'EQUIDES
	ELEVAGE OVIN
	ELEVEUR DE DINDES
	ELEVEUR DE REPRODUCTEURS BOVINS
	ELEVEUR D'OVINS
	ELEVEURS DE REPRODUCTEURS OVINS
	ENGRAISSEUR DE BOVIN
	ENGRAISSEURS D'OVINS
	FORET
	GRANDES CULTURES
	HELICICULTURE (ELEVAGE D'ESCARGOTS)
	HORTICULTURE
	MARAICHER

MISE EN VALEUR DES TERRES POUR L'AGRICULTURE
MULTIPLICATEUR DE SEMENCES CEREALIERES
MULTIPLICATEUR DE SEMENCES ET PLANTS MARAICHERS
MYTILICULTEUR
NON DEFINIE
OLEICULTEUR
OSTREICULTEUR
PEPINIERISTE
PHOENICICULTEUR
PRODUCTEUR DE GRAINES CONDIMENTAIRES
PRODUCTEUR DE LAIT
PRODUCTEUR DE LEGUMES SECS
PRODUCTEUR DE TOMATE INDUSTRIELLE
PSCICULTEUR
SERRISTE
SYLVICULTEUR, EXPLOITATION FORESTIERE
VITICULTURE

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة

الملحق رقم 17:

الملحق رقم 17:

الجلسات الوطنية للفلاحة

"الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية"

توصيات الورشات

المركز الدولي للمؤتمرات - الجزائر
23 أفريل 2018

تمهيد

إن تنفيذ مختلف البرامج التي تم إطلاقها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة، قد مكن بلدنا من تحقيق خطوات كبيرة في سبيل تعزيز تنمية القطاع الفلاحي والتي تظهر نتائجها وآثارها في التحسن الكبير في العرض الوطني من المنتجات الغذائية ، وفي توطيد أسس أمننا الغذائي بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

وقد تميز تنفيذ هذا البرنامج بشكل خاص بإعادة تنظيم النشاط الزراعي ، على أساس إعادة توجيه الأهداف العملياتية المخصصة للقطاع واختيار منهجية التعبئة كطريقة لتنظيم سلسلة القيم وتحديد الشعب الاستراتيجية الموجهة لتعزيز الأسس الإنتاجية للمنتجات الغذائية الأساسية.

و تظهر النتائج التي تم الحصول عليها مدى ملائمة الاستراتيجية المعتمدة وهذا ما يتضح فعلاً من خلال إعادة تأهيل النشاط الزراعي وخلق العديد من الفرص الاستثمارية لتشجيع زراعة منتجة وحديثة. هذه هي التطورات التي تشجعنا على مواصلة الجهود المبذولة لتعزيزها وجعلها لا رجعة فيها.

وفي هذا السياق، وفي إطار التحضير للجلسات الوطنية للفلاحة، تحت شعار " الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية" ، تم إطلاق تسع (09) ورشات عمل في 11 مارس واستمرت دون انقطاع حتى 22 أفريل الجاري.

لقد عالجت هذه الورشات مواضيع ذات الصلة بوسائل الإنتاج وترقية مختلف الفروع وكذا جوانب التنظيم والمرافقة.

المواضيع المتعلقة بوسائل الإنتاج:

- العقار الفلاحي.
- الماء والسقي الفلاحي.
- التمويل والاستثمارات الفلاحية والزراعة الغذائية.

مواضيع ترقية الفروع:

- تثمين المنتجات والصناعة الغذائية.
- تصدير المنتجات الفلاحية.

- التنمية الريفية وترقية الثروة الغابية.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.

المواضيع المرتبطة بالتنظيم والمرافقة:

- التكوين والبحث والإرشاد.
- المنظمات المهنية والمهنية المشتركة.

وتتمثل الأهداف الموضوعة لورشات العمل هذه في: (1) النهوض بالتفكير في هذه المواضيع مع مراعاة القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية ؛ (2) التقرب من التوصيات التي ستساعد على تحسين التدابير الهيكلية وغيرها من التدابير المستودة بالتحفيزات لزيادة تعزيز ديناميكية التنمية في هذا القطاع.

هذه الوثيقة هي نتاج المساهمة الجماعية لأكثر من 1500 مشارك:الجهات الفاعلة المختلفة في العالم الزراعي والريفي وصيد الأسماك ، والمديرين التنفيذيين في القطاع ، وممثلي مختلف قطاعات الاقتصاد المتدخلين في النطاق القبلي و التعدي لمختلف الشعب، والباحثين ، والخبراء ، وكذلك المؤسسات المالية والممثلين القطاعات المعنية.

والتوصيات التالية هي توليفة لـ 86 إقتراح المقدمة من مختلف المشاركين في مختلف ورشات العمل وهذا على ضوء الملاحظات المتفق عليها بشأن كل موضوع من المواضيع التي تم تناولها.

الورشة الأولى : العقار الفلاحي.

1) العمل دون هوادة على الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها وفقا لأحكام المادة 19 من الدستور.
2) العمل على توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية.
3) ضرورة متابعة عملية استرجاع الأراضي غير المستغلة ومنحها لحاملي المشاريع المدمجة مع تعزيز صلاحيات اللجان المحلية الولائية التي يشرف عليها السادة الولاة.
4) السعي لتوفير المزيد من المرونة والسرعة في معالجة ملفات طلب الاستفادة من الأراضي وفقا للآلية المعمول بها حاليا وذلك من خلال إرساء التعاون ما بين الهيئات المعنية وإنشاء شباك موحد.
5) ضرورة تعزيز آليات الاستفادة من الأراضي الصحراوية والسهبية عن طريق منح الأراضي للمستثمرين وهذا لتجنب أخطار التعدي على الموارد الطبيعية.
6) العمل على تحسين استغلال محيطات استصلاح الأراضي بإطلاق المشاريع المربحة ذات الأولوية وبتفضيل استعمال الطاقات المتجددة.
7) ضرورة تعزيز ديناميكيات اللامركزية، حتى تكون في توافق تام مع نهج التنمية الوطنية المتكاملة والشاملة.
8) ضرورة الاستكمال نهائيا لعملية تحويل حق الإنتفاع إلى حق الامتياز مع تفعيل القانون 10-03 الذي ينص على شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

الورشة الثانية : المياه والري الفلاحي.

1) ضرورة العمل على توسيع المساحة المسقية عبر جميع أشكال التسهيل والامتياز بتعبئة المياه التقليدية وغير التقليدية الموجهة للسقي.
2) العمل على تعزيز اقتصاد المياه من خلال التحفيز والتوعية بضرورة استعمال معدات الري المقتصدة للمياه خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الاستراتيجية.
3) العمل على إرساء تسعيرة خاصة بمياه السقي في إطار الري المتوسط والصغير حسب منهجية السقي و نوع المحصول.
4) ضرورة تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تطوير الري باستعمال الطاقات المتجددة وذلك بالتكامل مع الطاقة التقليدية.
5) العمل على توسيع الاستثمارات في ميدان صناعة معدات الري بكامل تشكيلاتها عن طريق مختلف أنواع الشراكات بهدف تغطية الطلب الوطني.
6) ضرورة إرساء الأفضلية لنمط التنظيم المهني بهدف الاستعمال الجماعي لاستثمارات السقي الزراعي والحصول على مردود أفضل للاستثمارات.
7) ضرورة تعزيز التشاور على المستوى المحلي بين مختلف القطاعات (الداخلية والفلاحة والطاقة والري) من أجل توسيع الأراضي المسقية.
8) ضرورة الحث أكثر على ترقية مشاريع معالجة واستعمال المياه المستعملة في سقي المحاصيل الزراعية.

الورشة الثالثة : التمويل والاستثمار الفلاحي والصناعي-الغذائي

1) العمل على تشجيع المؤسسات المالية (على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR) على تطوير منتجات جديدة لدعم الأنشطة الزراعية والريفية والسمكية المتنوعة.
2) ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الزراعية عن طريق آلية تأجير الأموال Leasing
3) السعي إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة لترقية الابتكار في الفلاحة والصيد البحري من اجل تفعيل البحث وتحسين علاقته بالقطاع الاجتماعي الاقتصادي.
4) العمل على إنشاء القروض المصغرة الفلاحية لترقية تطوير الأنشطة خاصة في الوسط الريفي.
5) ضرورة مرافقة وتشجيع حاملي المشاريع للاستثمار في النشاطات الفلاحية على المستويين القبلي والبعدي (amont et aval) لكافة الشعب الغذائية.
6) السعي الحثيث لتعزيز واستهداف أفضل للدعم الممنوح في إطار تنمية وتكثيف الشعب الاستراتيجية.
7) العمل على تطوير نظام التأمين ضد المخاطر الفلاحية بواسطة أنظمة تأمينية دقيقة ومكيفة وتشجيع التأمينات المجمعة.**دولة الوزير الأول،**

الورشة الرابعة : تثمين المنتوجات الفلاحية و الصناعات الفلاحية

1) العمل على تعزيز آليات الحفظ وتثمين الموارد الحيوية.
2) ضرورة تشجيع استخدام البذور والنباتات والفحول المصادق عليها مع التوجه لاستعمال المدخلات الحيوية.

3) العمل على عصرنة مختلف أنظمة الإنتاج بتطوير إنتاج معدات زراعية خاصة ومكيفة مع مختلف المحاصيل والمناطق المناخية.
4) الاهتمام بتحسين أنظمة التوزيع بتعزيز الخدمات اللوجستية في ميدان النقل والتخزين.
5) ضرورة ترقية سلاسل القيمة المتعلقة بالشعب الزراعية-الغذائية والهادفة إلى تثمين المنتوج وتحسين التنافسية.
6) العمل على تشجيع الاستثمارات لزيادة قدرات التحويل والتبريد.
7) ضرورة تهيئة مجالس ما بين المهن بأهمية ضبط الشعب مع تسويق وتثمين أفضل للمنتجات الزراعية.
8) العمل على خلق الإطار القانوني والمؤسساتي للأقطاب الزراعية والتكتلات الاقتصادية (CLUSTERS) من أجل تحسين تنافسية الشعب الزراعية والزراعية-الغذائية.
9) العمل على إشراك الجماعات المحلية ضمن ديناميكية تطوير المنتوجات في الأراضي التابعة لها.
10) ضرورة إنشاء نظام وطني للتصديق والتتبع للمنتوجات بإعطاء الأولوية للمنتوجات الزراعية الجزائرية.

الورشة الخامسة : تصدير المنتجات الفلاحية

1) ضرورة تكييف برنامج تصدير المنتجات الزراعية مع متطلبات البلدان المستوردة.
2) العمل على تقوية الأقطاب الزراعية الموجودة والمتخصصة في إنتاج المحاصيل غير الموسمية والمطلوبة في الأسواق الخارجية.
3) الاهتمام بتنظيم التصدير حول قواعد لوجستية كاملة التجهيز بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الشحن الجوي والبحري استجابة لخصوصيات المنتوج الموجه للتصدير.
4) العمل على إنشاء نظام لليقظة الاقتصادية لاغتنام فرص التصدير.
5) الاهتمام بتشجيع تنظيم مجموعات المصالح المشتركة المسماة "consortiums" بهدف التصدير.
6) العمل على وضع تدابير تحفيزية لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية.

الورشة السادسة : التنمية الريفية وترقية الثروة الغابية

فيما يخص التنمية الريفية:

1) العمل على تثمين الموارد الإقليمية وإعادة تأهيل المناطق الريفية من خلال تنفيذ المشاريع المهيكلة المدرة للدخل.
2) ضرورة تشجيع المبادرات المحلية التي تستهدف التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية.
3) الاهتمام بوضع آليات تحفيزية للمنتجين بغرض تحسين إدارة الموارد الطبيعية الموجودة وحماية البيئة.
4) تعزيز التعاون ما بين القطاعات، من أجل تقوية التنمية الريفية وترقية العمل المشترك والتشاور.
5) تشجيع ترقية المقاولتية والمرأة الريفية، من أجل تطوير النشاط والتشغيل والثروة المشتركة.
6) تطوير برامج الاتصال والإرشاد الهادفة الى ترقية الأقاليم وجاذبية المهن الريفية.

فيما يخص الثروة الغابية:

1) ضرورة تعزيز حماية الموارد الغابية والحفاظ عليها وتوسعتها
2) العمل على تعزيز وتنفيذ خطط تسيير وتهيئة الغابات.
3) ضرورة تعزيز البنية التحتية للغابات بالهياكل القاعدية الغابية وبتجهيزات مكافحة حرائق الغابات.

4) العمل على تعزيز القدرات البشرية والمادية لإدارة الغابات من أجل توسيع نطاق وفعالية أنشطتها خاصة الإنتاج المستدام للسلع والخدمات الغابية.
5) ضرورة مراجعة قانون الغابات قصد إتاحة المزيد من فرص الاستثمار.
6) العمل على وضع أنظمة وتدابير تسهل استغلال موارد الغابات.
7) ضرورة العمل على إظهار وإثبات الإمكانات الغابية المتوفرة فيما يخص فرص الاستثمار.
8) السعي لوضع مخطط تنمية سلاسل القيمة الخاصة بالمنتوجات الغابية ذات القيمة المضافة العالية مع التركيز على نظام التتبع للمنتجات والتصديق عليها.
9) ضرورة تسهيل الاستفادة للمستثمرين في إطار رخصة الاستغلال لمحيطات الاستصلاح وغابات الاستجمام.
10) العمل على تنظيم شعب الخشب والفلين والنباتات العطرية والطبية.
11) ضرورة ترقية نشاطات السياحة البيئية والقنص (الصيد البري).
12) السعي لتشجيع البحث والتطوير المتعلق بتثمين النباتات الغابية.

الورشة السابعة : تنمية الصيد البحري وتربية المائيات

فيما يخص الصيد البحري:

1) العمل على تصنيف حرف الصيد البحري وتربية المائيات بإدراجها ضمن قائمة مناصب العمل الشاقة جدا.
2) ضرورة تجديد المحركات المستعملة في سفن الصيد من خلال وضع نظام تشجيع وتحفيز خاص.
3) ضرورة تقديم تسهيلات بنكية للمشاريع الاستثمارية.
4) السعي لإعادة جدولة الديون البنكية وحذف الفوائد الناتجة عن غرامة التأخير.
5) العمل على دعم ومرافقة صيادي سمك السيف في إطار منع استخدام الشباك البحرية العائمة بواسطة نظام تحفيزي لفائدة المعنيين.
6) ضرورة تمكين الصيد البحري وتربية المائيات من الاستفادة من نفس المزايا الممنوحة للاستثمارات في ميدان الفلاحة.

فيما يخص تربية المائيات:

1) العمل على إدراج تربية المائيات في القائمة الإسمية للنشاطات الممارسة من قبل الفلاحين ومنح مربي المائيات نظام خاص.
2) العمل على تشجيع تنمية الصناعة التحويلية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات.
3) ضرورة وضع تدابير جمركية وجبائية مشجعة لاستيراد المواد الأولية الموجهة للتحويل.

4) السعي للتنسيق قصد تسهيل الاستفادة من فضاءات على مستوى الموانئ لإنجاز مشاريع استثمارية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات
5) العمل على تقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار وملفات منح عقود الامتياز لتربية المائيات.
6) السعي لتأهيل نشاط تربية المائيات قصد الاستفادة من التمويل من قبل السلطات المحلية.
7) ضرورة التنسيق لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي على المدخلات المستخدمة في تربية الأسماك والمائيات.

الورشة الثامنة : التكوين، البحث والإرشاد

فيما يخص التكوين:

1) العمل على إعادة النظر في المنظومة التكوينية بعصرنتها وجعلها مسايرة للتطور الفلاحي.
2) العمل على تنظيم دورات تحسين المستوى في مجال هندسة التكوين والهندسة التربوية (البيداغوجية) لفائدة المكونين.
3) الاهتمام بتجديد وتحديث التجهيزات والهياكل القاعدية.
4) ضرورة تطوير عمليات التبادل والتوأمة بين مؤسسات التكوين ونظيرتها في الخارج.
5) العمل على تكييف التدريب لتنمية مؤهلات المهنيين وتوفير تنظيم قانوني مناسب.

فيما يخص البحث العلمي:

6) العمل على إدماج النشاطات العلمية للمعاهد التقنية للقطاع ضمن النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
7) العمل على توجيه وإدماج برامج ومشاريع البحث العلمي عن طريق تعزيز الشراكة مع القطاع الاقتصادي بهدف الرفع من فاعلية التمويلات الممنوحة.

فيما يخص الإرشاد:

8) العمل على تعزيز وعصرنة النظام الوطني للإرشاد الزراعي والدعم الاستشاري وضرورة إعادة تكييفه من خلال إنشاء قواعد إرشادية وطنية ومحلية.
9) السعي لإرساء أداة إعلامية موجهة للعالم الفلاحي والريفي.

الورشة التاسعة: المنظمات المهنية وما بين المهن الفلاحية

1) العمل على تثمين المجهود الجبار للمتعاملين في تشكيل المجالس المهنية وما بين المهن بتحسين أطر العمل والتنشيط وإرساء علاقات فعالة مع الغرف الفلاحية.
2) ضرورة وضع الآليات اللازمة لمتابعة وتقييم الأعمال التنموية من قبل الغرف الفلاحية لتسهيل ومتابعة حاملي المشاريع
3) العمل على تعزيز الإطار القانوني للجمعيات المهنية بدمج الخصوصية الزراعية.
4) ضرورة تطهير الوضعية القانونية للتعاونيات الفلاحية طبقا للقوانين السارية المفعول.
5) العمل على تشجيع المزيد من الفلاحين على تنظيم أنفسهم في إطار تعاونيات أو تجمعات ذات المصالح المشتركة (GIC) لتأمين الاستثمارات والتمويل زيادة على تخفيض تكاليف الإنتاج.
6) السعي لتوجيه برامج عمل التعاونيات نحو مرافقة وإدماج وتحقيق برامج التنمية وتكثيف الشعب الفلاحية.
7) العمل على تشجيع المجالس المهنية وما بين المهن والغرف الفلاحية بالاعتماد على مرصد الشعب الذي يمثل قوة للاقتراح ومؤسسة يقظة استراتيجية.

تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المتعددة حالة الجزائر

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية والفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لكن الملاحظ أن هذا القطاع في الجزائر لم يحظى بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به، مما انعكس على أداء القطاع دون أن يحقق الدور المطلوب منه والمتمثل أساسا في القضاء على التبعية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق مستوى عال من الأمن الغذائي، وهذا راجع في نظرنا إلى السياسة الاقتصادية والزراعية المطبقة والتي تركت آثارا عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لغياب سياسة واضحة الأهداف والمعالم على المدى المتوسط والطويل، حيث ركزنا في دراستنا هاته على الجانب التمويلي والدعم اللذان يعتبران دافعاً قوياً ومحركاً أساسياً في نمو وتطوير القطاع، وهذا بفتح المجال واسعاً أمام المستثمرين في هذا الميدان وإعطائهم التسهيلات اللازمة والملائمة لذلك، لذا أصبح من الضروري بأهمية البحث عن طرق تمويل واسعة تراعي حاجيات العالم الفلاحي والريفي، وتكون سندا قويا وبارزا في معالم وأبعاد التنمية في القطاع الفلاحي.

ونستطيع القول أن أغلب المشاكل التي تعيق تنمية وتطوير القطاع الفلاحي لا تنبع من قل الدعم المالي (المادي) والتمويل بمختلف أشكاله، وإنما تنبع بشكل أساسي من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردها أيضا إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الفلاحية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلا، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرّض القطاع الفلاحي للكثير من المشاكل والصعوبات، والغموض، مما يعيق أداءه الطبيعي.

لذا، يجب على المعنيين تحمل مسؤولياتهم الكاملة اتجاه القطاع والسير به نحو التقدم والازدهار والوقوف أمام التحديات والصعوبات التي تعيقه بكامل الوسائل والإجراءات الناجعة، وإتباع سياسات وبرامج جيدة ومدروسة وحازمة، تتميز بالاستمرارية والمتابعة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية، الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي، السياسة الفلاحية، الإنتاج الفلاحي، القطاع الفلاحي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

Development of the agricultural sector by means of support and multi - financing the case of Algeria

Summary:

The agricultural sector is considered one of the basic and effective pillars for achieving comprehensive economic development. However, it is noted that this sector in Algeria has not received its economic and social importance, which has been reflected in the performance of the sector without achieving the required role which is mainly in the elimination of economic dependence on the one hand, This is, in our view, an economic and agricultural policy that has had a profound impact on the economic and social level, as well as the absence of a policy of clear objectives and milestones in the medium and long term. E. On the financing and support side, which are considered a strong driver and a key driver in the growth and development of the sector. This opens the door to investors in this field and gives them the necessary facilities and suitable for this. It is therefore necessary to find a wide funding methods that take into consideration the needs of the agricultural and rural world, Highlighting the milestones and dimensions of development in the agricultural sector.

We can say that most of the problems that hinder the development and development of the agricultural sector do not stem from the lack of financial support (material) and financing in various forms, but stems mainly from the human as a planner, outlet or follower in the first place, not also due to climate factors or natural resources, Other resources, despite their relevance. If agricultural policies are affected by the lack of resources, for example, the misuse of available resources may also expose the agricultural sector to many problems, difficulties and ambiguity, which hampers its normal functioning.

Therefore, the concerned parties must assume their full responsibilities towards the sector and move towards progress and prosperity and face the challenges and difficulties that hinder it by all means and effective procedures, and follow good policies and programs, studied and firm, characterized by continuity and follow-up.

Keywords: agricultural development, agricultural support, agricultural finance, agricultural production, the agricultural sector, the People's Democratic Republic of Algeria.

Développement du secteur agricole par le soutien et le multi-financement, cas de l'Algérie

Résumé:

Le secteur agricole est un élément fondamental et efficace pour la réalisation des piliers de développement économique général, mais a noté que ce secteur en Algérie n'a pas eu l'importance économique et sociale qui lui est attribué, ce qui se reflète dans la performance du secteur sans atteindre le rôle prévu principalement de l'élimination de la dépendance économique d'une part, la main C'est, à notre avis, une politique économique et agricole qui a eu un impact profond sur le plan économique et social, ainsi que l'absence d'une politique d'objectifs et de jalons clairs à moyen et long terme. nous avons focalisé dans cette étude, sur le côté de financement et de soutien qui sont également une forte motivation et un facteur clé dans la croissance et le développement du secteur, ce qui ouvre la porte large aux investisseurs dans ce domaine et leur donner le nécessaire et approprié pour cette installation, il est donc devenu nécessaire de l'importance de la recherche de moyens pour financer la grande prendre en compte les besoins des agricole et rural du monde, et être un fervent partisan Soulignant les jalons et les dimensions du développement dans le secteur agricole.

On peut dire que la plupart des problèmes qui entravent le développement du secteur agricole ne découle pas de moins de soutien financier (matériel) et le financement sous diverses formes, mais provient principalement du plan humain ou le port ou le suivi de la première place, et non en raison aussi des facteurs climatiques, les ressources naturelles, de l'agriculture ou Autres ressources, malgré leur pertinence Si les politiques agricoles sont affectées par le manque de ressources, par exemple, l'utilisation abusive des ressources disponibles peut également exposer le secteur agricole à de nombreux problèmes, difficultés et ambiguïtés qui entravent son fonctionnement normal.

Ainsi, les personnes concernées doivent assumer la direction complète des responsabilités du secteur et le déplacer vers le progrès et la prospérité et de se présenter devant les défis et les difficultés qui entravent les moyens complets et des procédures efficaces, et de suivre de bonnes politiques, des programmes volontaires et déterminés, caractérisés par la continuité et le suivi.

Mots-clés: développement agricole, soutien à l'agriculture, politiques agricoles finance agricole, production agricole, secteur agricole, République algérienne démocratique et populaire.